

C 91/23

١٩٩٧ - ١٩٩٢

# الخطة متوسطة الأجل



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

C 91/23

يوليو/تموز ١٩٩١

الدورة السادسة والعشرون  
٩ - ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١

# الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٥ - ١٩٩٧

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
روما ، ١٩٩١

## بيان المحتويات

## الصفحة

vii	.....	مقدمة المدير العام
xvii	.....	دليل الوثيقة
1	.....	الجزء الاول - منظمة الاغذية والزراعة خلال التسعينات، سياق عمل المنظمة.....
3	.....	التوقعات بالنسبة للاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات حتى نهاية القرن
7	.....	العمل متعدد الاطراف فى مجال الاغذية والزراعة - دور المنظمة .....
17	.....	المنظمة فى منظومة العلاقات الدولية
25	.....	البرامج الميدانية التى تتولاها المنظمة والتوقعات والادوار المتغيرة للمنظمة
39	.....	التخاطب مع الدوائر التى تهتم بنشاط المنظمة
39	.....	نشر المعلومات
41	.....	المطبوعات
44	.....	الاعلام العام
45	.....	الاجتماعات
46	.....	تعميم استخدام الحاسب الالى ووسائل الاتصال
50	.....	قضية تدبير اعتمادات للاحلال والتجديد فى الميزانية
53	.....	شؤون العاملين

57	الجزء الثانى - الاعمال المشتركة بين القطاعات .....
59	المقدمة .....
	الف - التنمية القابلة للاستمرار والبيئة
65	
65	الاطار التنمية القابلة للاستمرار -
66	نظرة كلية دور المنظمة وعلاقتها بالمنظمات الأخرى الأعضاء وغير الأعضاء فى الأمم المتحدة
69	الترتيبات التنظيمية
70	منهج الأجل المتوسط
71	
77	باء - المشورة فى مجال السياسات ....
77	دور المنظمة "تعريف" المشورة فى مجال السياسات
77	التعامل مع المنظمات الأخرى الأعضاء وغير الأعضاء فى الأمم المتحدة
80	الترتيبات التنظيمية
81	منهج الأجل المتوسط
83	
87	جيم - دور المرأة فى التنمية .....
87	اطار عمل المنظمة التعامل مع المنظمات الأخرى الأعضاء وغير الأعضاء فى الأمم المتحدة
88	

	خطة العمل الخاصة بدور المرأة فى التنمية والترتيبات التنظيمية	89
	منهج الأجل المتوسط	90
97	دال - تنمية الموارد البشرية .....	
	دور المنظمة	97
	التعامل مع المنظمات الأخرى والترتيبات التنظيمية	100
101	منهج الأجل المتوسط	
	هاء - التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية	107
	اطار التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية فى المنظمة	107
	الترتيبات التنظيمية والتنسيق الخارجى	108
	منهج الأجل المتوسط للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	109
	منهج الأجل المتوسط للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية	112
117	الجزء الثالث - الأولويات البرمجية والابعاد الإقليمية	
119	المقدمة .....	
123	البرنامج الرئيسى ٢-١: الزراعة .....	
145	البرنامج ٢-١-١: الموارد الطبيعية	

## الصفحة

155	البرنامج ٢-١-٢: المحاصيل
168	البرنامج ٣-١-٢: الثروة الحيوانية
175	البرنامج ٤-١-٢: تطوير البحوث والتكنولوجيا
184	البرنامج ٥-١-٢: التنمية الريفية
191	البرنامج ٦-١-٢: التغذية
199	البرنامج ٧-١-٢: معلومات الاغذية والزراعة وتحليلها
206	البرنامج ٨-١-٢: سياسة الاغذية والزراعة
211	البرنامج الرئيسي ٢-٢: مصائد الاسماك ...
229	البرنامج الرئيسي ٣-٢: الغابات .....
247	الابعاد الاقليمية .....
247	افريقيا
253	اسيا والمحيط الهادى
259	اوروبا
263	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
268	الشرق الادنى
273	الجزء الرابع - الخلاصة .....
275	الف - توجهات السياسات الرئيسية .....
283	باء - الاعتبارات المتعلقة بالموارد ....
291	جيم - الميغ المقبلة من الخطة .....

## مقدمة المدير العام

يسرنى ان اتقدم الى المؤتمر بالخطة متوسطة الاجل التي تقترحها المنظمة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، طبقا للقرار ٨٩/١٠ الصادر عن المؤتمر.

واننى اعتبر هذه الخطة متوسطة الاجل واحدة من الخطوات الهامة التي ترتببت على النتائج الايجابية التي اسفر عنها استعراض أعمال المنظمة. وبالرغم من ان هذه الوثيقة تعد وثيقة "جديدة"، فان موضوع التخطيط للاجل المتوسط لا يعد جديدا تماما فى حساب المنظمة. وفى الحقيقة، فقد نوقش هذا الموضوع بما فيه الكفاية على مستوى المجلس والمؤتمر فى اواخر الستينات وأوائل السبعينات، كما تعرضت له المناقشات من حين لآخر منذ ذلك الوقت. وقد جربت المنظمة عددا من المحاولات على مدى السنوات السابقة، وكانت نتائجها متباينة. ومع ذلك، فهذه هى المرة الأولى التي اتقدم فيها للمؤتمر بوثيقة بمثل هذا العمق والحجم تحاول تحديد مسار المنظمة وأعمالها خلال فترة السنوات الست المقبلة. وهى تتيح للدول الاعضاء فرصة للدخول فى مناقشات مثمرة تركز على القضايا الاستراتيجية، وتعفيهم من الاهتمامات المباشرة المتعلقة بمستوى الميزانية والزيادة فى التكاليف - وهى الاهتمامات التي تثقل المناقشات التي تجرى بشأن المقترحات التي يتضمنها برنامج العمل والميزانية كل سنتين. ولكى يتسنى للأجهزة المختصة فى المنظمة ان تجرى استعراضا دقيقا للخطة متوسطة الاجل، فاننى اتقدم بها الى المؤتمر من خلال لجنتى البرنامج والمالية، والمجلس.

### \* نطاق الخطة:

ان التخطيط للمستقبل هو جوهر الادارة الناجحة. وهناك اوقات يتعين علينا فيها ان ننتزع انفسنا من الضغوط اليومية وان نراجع ما سبق. وقد اتاحت عملية استعراض أعمال المنظمة التي انتهى منها المؤتمر فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩، بالفعل، فرصة طيبة من هذا النوع. وكان من الطبيعى ان تعتمد الخطة متوسطة الاجل، اعتمادا كبيرا على النتائج التي اسفرت عنها عملية الاستعراض. وينبغى ان ينظر الى هذه الخطة على انها مخطط لتوجيه أعمال المنظمة على مدى السنوات الست المقبلة، فى وقت يشهد فيه عالمنا كثيرا من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة بسرعة مذهلة. ولقد كان من بين

نتائج هذه التغييرات ان المنظمة شهدت خطوة اخرى الى الامام تعزز طابعها العالمى باندماج جمهوريتى ألمانيا فى دولة موحدة فى اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٠. ويحدونا الامل فى ان يشهد زمن الخطة اكتمال الطابع العالمى وان يتبوا الاتحاد السوفىيتى مكانه فى المنظمة كعضو كامل العضوية.

ان التغييرات الخطيرة تحمل فى ركابها كثيرا من الامور التى لايمكن تقييمها وحساب عواقبها بدقة. وعلى أى حال، فهناك عوامل مؤثرة فى عمل كل منظمة لايمكن التنبوء بها - وهذا لايفى على احد من صانعى السياسات فى الحكومات. وازاء هذه الملازمات المجهولة، لاستطيع الخطة متوسطة الأجل، ولا ينبغى لها، ان تزعم أنها قد صبت فى قالب من حديد كل جوانب عمل المنظمة وحياتها على مدى ست سنوات. وعلاوة على ذلك، فاننى لا ارى فائدة كبيرة فى ان تضيع المناقشة الاستراتيجية فى لجة من التفاصيل. وبالإضافة الى ذلك، فان تناول كل جانب من جوانب عمل المنظمة يمكن، بسهولة، ان يجعل هذه الوثيقة تقع فى عدة مئات من الصفحات. ولذلك، كان لابد من ان تكون محتويات الخطة متوسطة الأجل واسعة فى نطاقها وانتقائية فى تفاصيلها.

#### \* التحديات فى الأجل المتوسط:

وفى رأى ان الحكم على قيمة أى خطة متوسطة الأجل لايمكن ان يكون - اذا كان ذلك جائزا على الاطلاق - بقدر احتوائها على مجموعة من البرامج والتفاصيل المتعلقة بالميزانية. فالأحرى بهذه الخطة ان تحدد التوقعات والتحديات التى يمكن ان تواجهها المنظمة فى المستقبل، وان تحدد كيف يمكن تشكيل السياسات ورسم سلم الأولويات لمواجهة هذه التوقعات والتحديات، بشكل عام.

#### ماهى هذه التحديات؟

#### - التخفيف من حدة الفقر:

وأول هذه التحديات - وأكثرها خطورة دون شك - يتمثل فى استئصال الفقر. فالفقر هو المسؤول الى حد كبير عن حالة نقص التغذية التى يعانى منها اليوم أكثر من خمسمائة مليون نسمة. والفقر هو الذى يضطر الكثيرين الى تجريد الأشجار من فروعها لاستخدامها كوقود، واجهاد التربة بزراعة محاصيلهم الهزيلة، كما انه هو الذى

يضطربهم أيضا الى الافراط فى الصيد. وقد ازداد الوعى بين البلدان النامية والجهات المتبرعة، خلال السنوات القليلة الماضية، بأن التنمية الزراعية والريفية والبشرية تعد من المقتضيات الأساسية لاستئصال الفقر، عن طريق وضع السياسات الوطنية والدولية التى تعزز النمو الاقصادى القائم على العدل والانصاف. وعلاوة على ذلك، هناك احساس متزايد بالخطورة يرجع الى الاعتراف بأن السياسات الوطنية والدولية غير المناسبة كانت، ولاتزال، تمثل السبب الرئيسى لفشل كثير من البلدان فى تحقيق التقدم، كما أن هناك فهما أفضل لجوانب الخطأ فى السياسات السابقة. ومن ناحية أخرى، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه اليوم كثيرا من البلدان اليوم هى اخطر مما كانت عليه خلال السنوات العشر او العشرين الماضية.

#### - الزراعة القابلة للاستمرار:

والتحدى الثانى، والذى يعد الى حد ما من المقتضيات الأساسية لمواجهة التحدى الأول، هو النهوض بالزراعة - بما فى ذلك الثروة السمكية والغابات - بما يجعلها أكثر انتاجا ويجعل نموها قابلا للاستمرار. فالمعدلات الحالية لتبديد الاراضى الخصبة وأراضى المراعى، وتدهور حالة الأراضى، واختفاء الغابات، وتكثيف عمليات صيد الأسماك، بل واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، لا يمكن أن تستمر فى كثير من انحاء العالم. ولن يكون من السهل مواجهة هذا التحدى. فالضغوط الحادة الناتجة عن زيادة السكان والحيوانات فى بعض المناطق تعنى انه لا بد من التوسع فى الانتاج فى مساحات من الأرض تعد ثابتة نسبيا، بل ومتناقصة فى بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن الجمود المؤسسى والهيكلى فى النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة سوف يعرقل التغييرات السريعة على المستوى العملى والميدانى.

#### - الاكتفاء الذاتى والاعتماد على الذات:

أما التحديات الأخرى فتنحصر بصفة خاصة فى تحقيق مزيد من التوازن بين اساليب العمل المتكاملة. فالتحدى الثالث هو الوصول الى توازن ملائم بين الاكتفاء الذاتى والاعتماد على الذات فى مجال الزراعة. وعلى سبيل المثال فقد ساعدت بعض البلدان على ايجاد شروط غير مواتية للتجارة الزراعية الداخلية بتطبيق أسعار الصرف غير الواقعية وانتهاج سياسات تجارية، أو دعم أسعار المواد الغذائية فى المناطق الحضرية، بما يؤدي الى التوسع فى الواردات الغذائية على حساب الانتاج المحلى، بينما دعمت بلدان أخرى الانتاج المحلى الباهظ التكلفة أو وفرت له الحماية فى الوقت الذى كان من الممكن فيه أن

تستخدم مواردها بمزيد من الحكمة او ان تدخرها للمستقبل، بدلا من محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى باى ثمن.

#### - مشاركة القاعدة العريضة :

ويتعلق التحدى الرابع بأنماط التنمية التى اختارتها البلدان- وهى انماط من التنمية يغلب عليها طابع انتقال التعليمات والتوجيهات من أعلى الى أسفل، فضلا عن أنها مفرقة فى المركزية والبيروقراطية. وقد فشلت هذه الانماط فى تحقيق مستوى فعال من مشاركة المجتمعات المحلية والمزارعين فى المجالات الرئيسية، مثل ادارة الموارد الطبيعية وتحديد اولويات وبرامج البحوث. ومن هنا، كان لابد من ايجاد توازن أفضل بين مناهج التنمية التى تنتقل التعليمات والتوجيهات فيها من أعلى الى أسفل وتلك التى يكون التسلسل فيها من أسفل الى أعلى.

#### - القطاع العام والقطاع الخاص :

كذلك شمة نوع من عدم التوازن بين مسؤوليات القطاع العام والقطاع الخاص - وهذا هو التحدى الخامس. ففى عدد من المجالات تكون المؤسسات العامة مسؤولة عن الأنشطة التى يجب ان تكون أكثر استجابة لمؤشرات السوق، ولذلك ينبغى ان تترك للقطاع الخاص. ومع ذلك، فمازال للقطاع العام دور أساسى فى توفير بعض الخدمات والتخفيف من حدة الاختناقات التى تواجه التنمية. ومن المرجح ان يستأثر الانتقال المؤلم من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد القائم على السوق، باهتمام واضع السياسات فى عدد من البلدان.

#### - تصحيح الاختلالات السابقة :

سادسا، تقتضى الضرورة ايجاد توازن أفضل بين اولويات التنمية الزراعية على مستوى القطاعات الفرعية، ولاسيما فى مجالين. فلابد، أولا، من تصحيح التوازن بين تنمية المحاصيل البعلية والمحاصيل المروية. وينحصر الجانب الأكبر من التركيز فى الوقت الحاضر على تنمية المحاصيل المروية، ولذلك فان مساحات واسعة وعددا من المحاصيل الهامة قد تعرضت للاهمال فى بعض البلدان، مما أدى الى تفاوت خطير فى الدخل بين المناطق المختلفة. ثانيا، لابد من تصحيح التوازن بين تنمية المحاصيل وتنمية الثروة الحيوانية، اذ ان تنمية

الثروة الحيوانية لاتلقى فى العادة قدرا كافيا من الاهتمام فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على المنتجات الحيوانية - وهو الطلب الذى يتزايد عموما كلما نجحت البلدان فى زيادة دخل سكانها ورفع مستوى معيشتهم.

#### - الأساليب التكنولوجية المحلية والتخفيف من حدة المخاطر:

والتغلب على التحدى الأخير يتطلب اتخاذ اجراءات فى جانبين آخرين - هما اهمال الأساليب التكنولوجية المحلية، والتركيز على نظم الانتاج التى تعتمد على مستلزمات الانتاج الخارجية. وفى حالات كثيرة، كانت نقطة البداية فى التكثيف الزراعى هى الأساليب التكنولوجية المستوردة - وهى الأساليب التى نجحت فى المناطق التى تتمتع بامكانيات كبيرة، ولكنها فشلت فى المناطق الهامشية التى من الأنسب فيها الاعتماد على الأساليب التكنولوجية المحلية التى تساعد على تجنب المخاطر. وعموما، كانت الأسمدة المعدنية ومستلزمات الانتاج الخارجية الأخرى، التى تستخدم مع الأصناف التى يمكن ان تحقق غلة عالية، من العناصر الأساسية لمستلزمات الانتاج المستوردة، ولكنها لم تكن مربحة فى المناطق الهامشية. وفى مثل هذه الأوضاع، لابد من زيادة الاعتماد، فى المستقبل، على المدخلات البيولوجية وتحسين ادارة الموارد عبر الجهود التى تستهدف زيادة الانتاج.

#### - الحد من التفرقة بين الذكور والاناث:

ويتصل التحدى التاسع بقضايا المرأة والحاجة الملموسة الى دعم النساء المشتغلات بالزراعة، وذلك على سبيل المثال عن طريق تأمين حيازتهن للأرض وتمكينهن من الحصول على التسهيلات الائتمانية والخدمات الإرشادية.

#### - الجانب البشرى:

وهناك أخيرا، نوع من التحدى العام يتمثل فى تنمية الموارد البشرية وزيادة القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها. ويكمن هذا التحدى فى طلب جميع التحديات السابقة، سواء من حيث ادارة القطاع الخاص، أو تحقيق المشاركة الفعالة من جانب السكان، أو تنفيذ السياسات اللازمة لوضع الزراعة تدريجيا فى المسار الذى يؤدي بها الى النمو القابل للاستمرار.

## \* المبادئ التوجيهية :

وهذا العرض للتحديات السابقة يجعلنى أميل الى اشراك الدول الاعضاء فى عدد من الافكار التى استرشد بها زملائى، واسترشدت بها، فى اعداد هذه الخطة .

أولاً، من المسلم به ان المنظمة ليست، ولم يحدث ان كانت فى الماضى، وزارة زراعة عالمية. فرغم ان التصور الاصلى لها كان كذلك، فى بعض الجوانب على الاقل، فانها، بالنتيجة لم تنشأ ولم تتطور على هذا النحو، كما ان البلدان الاعضاء والأجهزة الرياسية لم تتوقع منها ان تتصرف على هذا النحو. فقد اعتمدت سياساتها وبرامجها وتعاملاتها الخارجية الفعلية، دوماً، على رغبة الدول الاعضاء وما تقدمه لها هذه الدول من موارد. ومع ذلك، تتمتع المنظمة بالقدرة على الابتكار والتجديد كما انها تستجيب للاحداث العالمية المتغيرة، وللاحتياجات المستجدة على المستويين العالمى والوطنى، ليس فقط فى حدود نطاق مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وقد اثبتت عملية الاستعراض التى قام بها خبراء مستقلون وشاركت فيها الأجهزة الرياسية، خلال السنتين الماضيتين، ان المنظمة تعد مؤسسة راسخة الاقدام ودينامية .

ثانياً، تعيش الدول الاعضاء فى عالم يزداد اعتماد بعضه على البعض. وكما جاء فى الجزء الاول، تلعب الزراعة (بمعناها الواسع) دوراً هاماً فى هذا الاعتماد المتبادل. كذلك بدأ العالم يدخل فى عصر يتزايد فيه الوعى الايكولوجى والبيئى. ونظراً للتفاعل المتبادل بين الزراعة والبيئة، استطيع ان اتنبأ بان منظمة الاغذية والزراعة - تلك المنظمة الدولية التى تعالج الامور المتصلة بالزراعة - لايمكن ان يسمح لها بالركود أو الانكماش. ولذلك، فاننا نشترك فى قناعة واحدة مؤداها ان المنظمة لابد لها من توسيع مهامها فى دعم المزيد من العمل الدولى المنسق. ومن الواضح ان المهمة الكبرى ستكون مساعدة البلدان على التوفيق بين احتياجات مليار نسمة آخرين من الاغذية والموارد الأخرى بحلول عام ٢٠٠٠ مع ما يمليه ذلك من حيث المحافظة على التنمية القابلة للاستمرار.

ثالثاً، لايساورنا شك فى ان الأجهزة الرياسية للمنظمة تدرك تمام الادراك ذلك الرصيد الكبير من الخبرة والمعرفة والذاكرة المؤسسية عن التنمية الزراعية، الموجود لدى الامانة. وهو الرصيد الذى يمكن

تجميعه بصبر وناة على مدى اكثر من اربعين سنة. وفي الحقيقة، فقد اكدت مرارا وتكرارا ان موظفي المنظمة هم اهم ارسدها وانها لا يمكن ان تتقدم بدون موظفيها الموهوبين والمخلصين. بيد انه في مواجهة التطورات السلبية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي اشرت بصفة خاصة على ظروف عمل الموظفين الفنيين، اجد ان من واجبي ان انوه بهذه المشكلة الخطيرة وان اعطيها التغطية الضرورية في الجزء الأول من الوثيقة.

رابعاً، فان لدى اقتناعاً عميقاً بان هذا الرصيد الكبير من الخبرة ما كان له ان يتأتى لولا تلك العلاقة الوثيقة والمفيدة بين البرنامج العادي والبرنامج الميداني. ولقد اشيرت تساؤلات عن الدور المستقبلي للوكالات المتخصصة الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، في أنشطة التعاون الفني. فهناك رغبة في ان تفضى الوكالات المتخصصة جرياً على أسلوب دورة المشروعات. ومهما كان الاتجاه الذي تريد اجهزتنا الرياسية ان يسلكه البرنامج الميداني، فان من مصلحتها ان تحافظ على ارتباطه الوثيق بالبرنامج العادي.

خامساً، فانني لدى اقتراح الأولويات، ارى ان دور المدير العام للمنظمة هو دور "الوسيط الأمين" في ايجاد قاسم مشترك اعظم بين مجموعة كبيرة من المتطلبات وبين توقعات الدول الأعضاء التي تكون احياناً متباينة. وكما توضح هذه الخطة، فان كثيراً من الطلبات يأتى أيضاً من الأجهزة الخارجية، وليس فقط من الجهات المستفيدة من أعمال المنظمة. ومن الواضح، ان الأمر هنا مرهون بالدول الأعضاء ككل لكي تقرر هذه الأولويات.

وأخيراً، مازالت المناقشات التي جرت في المؤتمر العام الأخير، بشأن الأدوار المختلفة التي تضطلع بها المنظمة وبيئات "التوازن" بينها حية في ذاكرتنا. ويوضح الجزء الأول كيف ان الطابع الخاص للأنشطة والزراعة ومصايد الأسماك والغابات قد حدد شكل عمل المنظمة وأدوارها الأساسية. ولقد تقدمت الحكومات بمبادرات كثيرة تشمل بمجال اختصاص المنظمة خارج الأطار العام لعملها على المستويات العالمية والاقليمية وشبه الاقليمية، او في نطاق المؤسسات التي تخدم اغراضاً محددة. ومن ذلك، فان الحكومات تتوقع من المنظمة ان تمارس دورها الريادي، ليس فقط كمؤسسة أكاديمية للبحوث، بل وكذلك كشريك نشط في عملية التنمية. وتتمتع المنظمة بسجل حافل يدل على انها لم تغرق في اساليب عقيمة في البلاغة الرنانة، ولكنها منكبنة على العمل الجاد.

ومع ذلك، فإن عدد الموظفين الفنيين فيها ليس أكبر بكثير من عدد العاملين في جامعة زراعية كبيرة، كما أنه أقل بكثير من عدد موظفي الفئات الرئيسية في وزارة للزراعة في بلد متوسط الحجم - ومن هنا كانت أهمية دورها المساعد في استغلال امكانيات التعاون بين البلدان من خلال التجميع الطوعي للموارد. ومن هذا المنطلق، تكون الأدوار التي تضطلع بها المنظمة ضرورية ومكاملة بعضها لبعض.

#### \* تحديد الأولويات والموارد:

تتوقع الحكومات الأعضاء أن تكون الخطة متوسطة الأجل بمثابة أداة لتحديد الأولويات. ولقد بذلت الأمانة قصارى جهدها لبيان الأولويات النسبية في نطاق البرامج القطاعية أو المجالات القاصرة على موضوعات محددة. كما حرصت، دائماً على تقييم المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة. ومع ذلك، فلا بد لي من أن أقر بكل صراحة أنه لا يوجد أساس منطقي لتحديد الأولويات، سواء على المستوى الأفقى أو الراسى، لمدة ست سنوات، بالنسبة لمنظمة دولية يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 107 دولة. فحكومات الدول ذاتها تجد أن من الصعب عليها تحديد أولوياتها ولو على أساس سنوى. فليست هناك قواعد أو مؤشرات يمكن أن تكون سليمة من وجهة نظر البرامج أو من حيث متطلبات الدول الأعضاء ككل، على مدى فترة تغطي ثلاث فترات مالية، ويمكن أن تمكننا من أن نقول، على سبيل المثال، أن أولوية العمل في مجال الصحة الحيوانية تعد أدنى أو أعلى من أولوية العمل في مجال التسويق بالنسبة لصغار المزارعين. وكما يليق بوثيقة استراتيجية، يتضمن القسم الختامى من هذه الوثيقة عدداً من الخيارات الرئيسية في مجال السياسات - وهى معروضة على المؤتمر للنظر فيها. وربما كان بعض هذه الخيارات أكثر إثارة للجدل من غيرها، ومع ذلك فإنها جميعاً يجب أن توفر أساساً طيباً لتعزيز دعائم المنظمة في المستقبل. كما تتناول الفقرات الختامية الجوانب المتعلقة بالموارد.

\* \* \* \* \*

والحقيقة المؤسفة هي أن التحديات الرئيسية، المشار إليها في سياق الخطة متوسطة الأجل، ليس من المرجح أن تجد حلاً بنهاية هذا القرن، وعلى الأقل في أفقر البلدان التي مازالت قدراتها وامكانياتها تمثل مشكلة المشاكل. ومن المؤكد أنه لا يمكن الوصول إلى حلول بفرض سياسات وأساليب خارجية، سبقت تجربتها في بلدان أخرى، على البلدان

الفقيرة التي تثن تحت اعباء ثقيلة اهمها الزيادة السكانية السريعة، والديون الخارجية، والجفاف، وغير ذلك من المشكلات العويصة. كذلك فان هذه المشكلات لن تحل عن طريق فرض سياسات ذات مفعول رجعى على النحو الذى تطالب به بعض الجماعات المتشددة التى يقتصر اهتمامها على قضية واحدة، مغفلة بذلك بقية القضايا. وتتمثل مهمة الجيل الشاب، فى قضية التنمية العالمية المستمرة، فى مواجهة اكثر التحديات تعقيدا على الاطلاق؛ الا وهو كيف يمكن تلبية احتياجات الزيادة السكانية التى يقدر عددها بنحو مليار نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ بتوفير مايكفيهم من اغذية صحية ومأمونة، وكذلك توفير قدر يسير على الاقل من الموارد الاخرى، دون اتلاف الميراث المشترك الذى سنتركه للاجيال المقبلة او زيادة تدميره

أمل ان تلبي هذه الوثيقة، من حيث المضمون والشكل، ما نص عليه قرار المؤتمر رقم ٨٩/١٠، وأن تكون بمثابة اساس سليم لمناقشات صريحة ومثمرة. ومن المتوقع، بطبيعة الحال، ظهور تباين فى الراى والادراك بين الدول الاعضاء فى هذه المنظمة. ومع ذلك، فان الخطة متوسطة الاجل تتيح فرصة للدول الاعضاء لتوحيد صفوفها من اجل تعزيز عمل المنظمة خلال التسعينات.

ادوار صوما



المدير العام

## دليل الوثيقة

### \* التحضير:

يستند مضمون الخطة متوسطة الأجل الى مشاورات داخلية دقيقة جرت فى انحاء الامانة. وقد اعدت هذه الوثيقة تحت اشراف جماعة عمل شارك فيها موظفون من ذوى الخبرة من جميع المصالح المعنية، لكى يمكن لها ان تكون انعكاسا للتفكير الجماعى على خير وجه. وحسب توجيهات المؤتمر، كان لابد من طلب المشورة من اللجان الفنية التابعة للمجلس (لجنة الغابات، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الزراعة)، وذلك من خلال وثائق اعدتها هذه اللجان خصيصا، كل فى نطاق اهتماماتها، عن المنظورات والأولويات متوسطة الأجل، وقد أخذت آراؤها فى الاعتبار.

### \* الهيكل:

ليس هناك هيكل يمكن ان تنفرد به أى خطة متوسطة الأجل. اذ يمكن تقديمها فى أشكال مختلفة. والامر الذى يحكم هيكل هذه الخطة متوسطة الأجل هو المعيار المتصل بتسهيل تحليلها فى عواصم البلدان الاعضاء ومناقشتها فى الأجهزة الرئاسية. وفى هذا الصدد، حرصنا على التقيد بالتوجيهات التى حددها قرار المؤتمر رقم ٨٩/١٠، الى اقصى درجة ممكنة. وبعد النظر فى عدد من الخيارات، استقر الرأى على ان يقوم هيكل الوثيقة على اربعة اجزاء، على النحو التالى.

الجزء الأول، وهو يهيىء المجال امام اجراء مناقشات مضمونية عن طريق عرض العوامل الرئيسية التى من المرجح ان تؤثر على عمل المنظمة خلال التسعينات، سواء كانت داخلية أو خارجية فى طبيعتها. وحيانا، تتطرق الوثيقة لما وقع فى الماضى بايجاز، اذ لا يحق لنا، ونحن نحدد الاتجاهات المرتقبة لعمل المنظمة فى المستقبل، ان نتجاهل تراث الماضى. ولايتضمن هذا الجزء من الوثيقة مجرد تقديم فكرة عامة فى خطوط عريضة كما هو المعتاد، ولكنه يثير عددا من القضايا، بما يلزم ذلك من وضوح وصراحة. وكذلك يقترح هذا الجزء من الوثيقة مسالك العمل الممكنة فيما يتعلق بهذه القضايا. ومن المعتقد ان من المهم كثيرا للدول الاعضاء ككل ان تناقش هذه الامور وان تقرر فى النهاية اساليب العمل فى المستقبل.

وقد كرسنا الجزء الثانى برمته للاولويات "الموضوعية" او "المشتركة بين القطاعات"، مما يلقى قدرا واسعا من التأييد. وهذا جانب يضم الاجهزة الرياسية للمنظمة بدرجة كبيرة. وتعد المنظمة من المنظمات الكبيرة نسبيا كما أن ولايتها مركبة وعملياتها ممتدة على نطاق العالم، ويقوم هيكلها التنظيمى، بالضرورة، على وحدات متخصصة ووحدات ذات وظائف معينة - وهذا يشير من حين لآخر تساؤلات واهتمامات حول التكامل الممكن فيما بينها. وعلاوة على ذلك، فلا بد للمؤتمر، لاسباب عملية، من أن يعتمد برنامج عمل وميزانية يقومان فى الاساس على منظور القطاعات والوظائف المحددة لوحدات المنظمة. ولذلك، فإن المنظور العام للاولويات المشتركة بين القطاعات لا يكون من السهل مراعاته على الدوام. ومع ذلك، يتم التنسيق فى داخل المنظمة فيما يتصل بهذه الاولويات الموضوعية، من خلال ترتيبات مجربة، كما هو موضح فى الجزء الثانى. وفى هذه الخطة متوسطة الأجل، اقتصر التركيز بشكل متعمد على الموضوعات الخمسة التى اكدت الاجهزة الرياسية للمنظمة على أهميتها باستمرار، وهى: البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وتقديم المشورة فى مجال السياسات، ودور المرأة فى التنمية، وتنمية الموارد البشرية، والتعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية.

أما الجزء الثالث فيتبع الهيكل البرنامجى المطبق فى وثيقة برنامج العمل والميزانية، على نحو ما اعتاد المؤتمر. وهو يطبق شكلا مشتركا الى اقصى درجة ممكنة. ويقتصر ذلك على الفصل الثانى، وهو البرامج الفنية والاقتصادية، لأن الجوانب الأخرى من عمل المنظمة تعالج فى مواضع أخرى من هذه الوثيقة. والغرض الأول من ذلك، كطلب المؤتمر، هو تحديد الاولويات المقترحة التى ستشكل "شرايح" الأنشطة التى ستضمونها برامج العمل والميزانية المتعاقبة كل سنتين على مدى فترة الخطة. وبعد عرض موجز للمشكلات التى سيتم التصدى لها فى نطاق كل برنامج، توضح الوثيقة الاهداف المقترحة والاولويات النسبية، مع القاء الضوء على الدعم اللازم من خارج الميزانية، كلما كان ذلك مناسباً. كذلك تتضمن الوثيقة قسما منفصلا يتناول الأبعاد الاقليمية لعمل المنظمة. وللمرة الأولى فى أى وثيقة تتناول تخطيط برنامج المنظمة، تتضمن هذه الوثيقة عرضا شاملا لعلاقات التعاون الحالية والمزمعة بين الجهات الخارجية التى تشارك المنظمة فى اغراضها. وهذا يوضح أن المنظمة لاتعمل فى معزل عن الآخرين وأن عملها يرتبط ارتباطا وثيقا ببرامج عمل المنظمات الأخرى التى تتصل اختصاصاتها باختصاصات المنظمة.

وتنتهى الخطة بجزء يتناول الخلاصة. ويتناول هذا القسم التوجهات الرئيسية فى مجال السياسات والجانب المتعلق بالموارد، كما انه، علاوة على ذلك، يوضح الخيارات فيما يتعلق بالصيغ الأخرى الممكنة للخطة متوسطة الأجل فى المستقبل.

وقد بذل كل جهد ممكن للتقليل من التكرار والافاضة فى صلب هذه الوثيقة. ومع ذلك، فعلى افتراض ان أى خطة متوسطة الأجل لا يمكن ان تقرأ مرة واحدة من غلافها الأول حتى غلافها الأخير، فقد كان من المفيد الى حد ما ان نجعل كل جزء وقسم وحدة قائمة بذاتها بقدر الامكان، بما يسمح بالقراءة الانتقائية ويسهل على الدول الاعضاء تحليل مضمونها ودراستها.

## الجزء الأول

منظمة الاغذية والزراعة خلال التسعينات

سياق عمل المنظمة

## التوقعات بالنسبة للاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات حتى نهاية القرن

١ - رغم وجود امدادات وفيرة من الاغذية على المستوى العالمى فى بداية التسعينات، فليس هناك من العالمين ببواطن الامور من ينكر وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة ومستعصية ترتبط بحالة الاغذية والاقتصاد الزراعى فى العالم. فمن انتشار واسع للفقر المدقع وانخفاض مستوى التغذية وما يرتبط بذلك من حرمان ملايين الناس من الاحتياجات الاساسية اللازمة للنهوض باحوالهم، الى الظروف غير المواتية التى تعاني منها المرأة فى القطاع الزراعى، والصعوبات التى تكتنف زيادة انتاج وانتاجية المزارع الصغيرة والزراعة البعلية، وانتشار تدهور موارد التربة والمياه والغابات ومصايد الاسماك وتعرضها للاستغلال الجائر، والصعوبات التى تكتنف تحسين العلاقات التجارية الزراعية، وانتشار ظاهرة عدم مشاركة سكان الريف فى القرارات التى تؤثر على معيشتهم وعلى استغلال الموارد الطبيعية التى تعتمد عليها حياتهم، وغير ذلك من العوامل التى تضع المعنيين بوضع السياسات الغذائية والزراعية امام تحديات مخيفة.

٢ - علاوة على ذلك، فبحلول نهاية التسعينات، سيكون سكان العالم قد ازدادوا بأكثر من مليار نسمة عما كان عليه تعدادهم فى بداية العقد، بما يترتب على ذلك من تلبية احتياجاتهم الغذائية. وبالإضافة الى ذلك، فما لم تحدث تحولات غير مسبوقه فى توزيع الدخل، سواء من الشمال الى الجنوب أو من الاغنياء الى الفقراء فى نطاق الجنوب، فسيظل الجوع يثقل اجساد الفقراء الذين لا يستطيعون شراء كميات كافية من الاغذية والذين يتراوح تعدادهم فى الوقت الحاضر ما بين خمسمائة مليون و ١٠٠٠ مليون نسمة. وتعد المخاطر المترتبة على البطالة المنتشرة على نطاق واسع، ولاسيما بين شباب الريف، شديدة بصفة خاصة.

٣ - بيد ان التوقعات الخاصة بهذه التحولات لاتبعث مطلقا على التفاؤل. فاعباء الديون التى تعاني منها بلدان كثيرة ستظل، على الأرجح، تعوق مسيرة التنمية فى هذه البلدان. كما أن التطور نحو نظام تجارى عالمى يتسم بمزيد من الانفتاح ربما يظل يواجه الكثير من الصعوبات، ولاسيما فى الزراعة، فضلا عن أنه، فى حد ذاته، لايمثل حلا لمشكلة البلدان النامية، لأن الطلب فى الأسواق التقليدية بأوروبا وأمريكا الشمالية على السلع الزراعية التى تنتجها البلدان النامية قد اقترب من حالة التشبع. ولهذه الأسباب وغيرها، لاتعد التوقعات

الاقتصادية طيبة بالنسبة للجانب الاكبر من افريقيا، وكذلك بالنسبة لبعض البلدان فى آسيا وأمريكا اللاتينية، رغم أنها - لحسن الحظ - تبدو أفضل حالا مما كانت عليه خلال الثمانينات عندما كان الكثير من البلدان غير الآسيوية يعانى من النمو السلبي لنصيب الفرد من الدخل.

٤ - وكما كان الحال فى الماضى القريب، تختلف توقعات الانتاج الزراعى اختلافا كبيرا من بلد لآخر، رغم أنه ليس هناك شك كبير، فيما يبدو، فى أن الانتاج على المستوى العالمى سوف يزداد بما يلبي الطلب الفعلى. ورغم وجود عدد من المخاطر التى تكتنف الانتاج، ولاسيما الآثار التى يمكن أن تترتب على تغير الأحوال المناخية أو فقدان التنوع البيولوجى، ناهيك عن المشكلات الحالية مثل تدهور حالة الأراضى، فإن النتائج الرئيسية لهذه المخاطر قد لاتظهر الا فى المدى البعيد. ومع ذلك، لامفر من أن تتجاوز السياسات مع مقتضيات ذلك فى المدى القصير أيضا.

#### تباين التوقعات

٥ - من المتوقع أن يكون الانتاج الزراعى مواكبا للنمو السكانى فى البلدان النامية، باستثناء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهى المنطقة التى قد يستمر فيها نصيب الفرد من الانتاج فى التناقص، أو فى البلدان متوسطة الدخل التى تكون فيها الميزة النسبية فى القطاعات الأخرى من العوامل التى تساعد على التوسع فى استيراد الأغذية والسلع الزراعية.

٦ - وتشير التوقعات الخاصة ببلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمىة الى أن الانتاج الزراعى سوف يستمر فى النمو بمعدل منخفض يكون بصفة عامة أدنى من واحد فى المائة سنويا، ذلك تمشيا مع النمو البطيء فى الطلب الداخلى والخارجى على السواء، وان كان ذلك يرجع فى جانب منه أيضا الى التأثير المتزايد للدعم المباشر لدخل المنتجين والأخذ بالتدابير التى تؤدى الى التقليل من الآثار السلبية التى تحدثها الزراعة على البيئة. ورغم أن الجهود التى تبذل حاليا من أجل اصلاح السياسات وتحقيق التحولات الهيكلية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى تجعل التوقعات الخاصة بالنمو الزراعى فى المدى المتوسط غير مؤكدة على الاطلاق، فان مجرد تحقيق نجاح، ولو متوسط، فى اصلاح السياسات سيكون كافيا فى الحد من النمو السريع السابق فى واردات هذه البلدان الصافية من الأغذية، أو فى زيادة قدرة البعض منها على تصدير المنتجات الغذائية التى تنتجها المنطقة المعتدلة.

٧ - ان ما سبق ليس الا محاولة اولية لوضع منظور للخطة . وينبغي ان ينظر اليها أيضا جنباً الى جنب مع التحديات الهامة التي حددها المدير العام فى المقدمة . وتتضمن الأجزاء التالية من هذه الوثيقة ، وخصوصا الجزء الثالث، مزيدا من المعلومات التفصيلية عن التوقعات والتحديات فى المجالات التي تدرج تحت قطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات - وهى قطاعات واسعة دون شك.

## العمل متعدد الاطراف فى مجال الاغذية والزراعة

### دور المنظمة

٨ - اشارت الأجزاء السابقة - ضمنيا - لدى الحديث عن التحديات والتوقعات الهامة التى تواجه مجموعة الدول الأعضاء، الى اتساع نطاق العمل متعدد الاطراف فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالاغذية والزراعة . وقد تأسست المنظمة لتجسيد هذا العمل .

### \* عملية التطور المستمر:

٩ - لقد قطعت المنظمة شوطا طويلا منذ تأسيسها فى ١٩٤٥ . حين كان الجانب الاكبر من الدول الأعضاء فيها ينتمى الى قارتين اثنتين فقط، بل وكان الجانب الاكبر من البلدان الأعضاء من البلدان التى سرعان ما صنفت على انها "متقدمة" . بيد أن المنظمة أصبحت بعد ذلك ذات طابع عالمى، واتجهت بقوة نحو التنمية فى محاولة منها لتلبية الطلبات الملحة من جانب دولها الأعضاء الفقيرة والاقبل نموا، للحصول على المساعدات. وحاولت المنظمة على الدوام أن تكون فى مقدمة الجهود الرامية الى مكافحة الجوع وسوء التغذية .

١٠ - رغم أن التصور الذى وضع للمنظمة فى الأصل، كما جاء فى المقدمة، هو أن تكون منظمة تتصرف فى كثير من الجوانب على أنها حكومة عالمية فى قطاع الزراعة، فإن الهيكل الذى وضع لها وعمليات التطوير التى واكبتها لم تكن تدل على ذلك، كما أن الأجهزة الريادية فيها وكذلك أعضائها - أى حكومات الدول الأعضاء - لم يتوقعوا منها أن تتصرف على هذا النحو. وهكذا، كانت الاجراءات العملية، والقدرة على التعاون الخارجى الفعال والتأثير على المشكلات العالمية تعتمد، على الدوام، على ارادة الأجهزة الريادية وعلى السياسات والبرامج التى تعتمدها هذه الأجهزة والموارد التى تضعها تحت تصرف المنظمة . بيد أن الأجهزة الريادية فى المنظمة كانت تمسك بزمام المبادرة فى عملية تطوير أنشطة المنظمة وهيكلها، وتعديلها بما يتفق مع الظروف المتغيرة . واستهدفت هذه الأجهزة فى عمل المنظمة عددا من الوظائف التى أصبحت مستقرة فى الوقت الحاضر. وانتهت عملية التطور هذه باستعراض لاهداف المنظمة وعملياتها، أجرى خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، وبصدور قرار المؤتمر رقم ٨٩/١٠ .

١١ - وقد أكد الاستعراض من جديد استمرار صلاحية دستور المنظمة وصلاحية الأدوار الرئيسية التالية التى تقوم بها المنظمة :

(أ) أن تكون مركزا لتجميع المعلومات عن الاغذية والزراعة والتغذية، وتحليلها؛

(ب) أن تكون محفلا دوليا ومصدرا للمشورة في مجال السياسات؛

(ج) أن تشجع على توفير المساعدات الفنية وتقوم بتوفير هذه المساعدات.

\* الطابع الخاص للاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات:

١٢ - ورغم أن غالبية الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة تقوم بالجانب الأكبر من هذه الأدوار، فقد كان من الطبيعي أن تؤدي طبيعة كل "قطاع" (الغذية والزراعة، الصحة، العمل، الصناعة، التعليم، الارصاد الجوية، الملكية الفكرية، الطاقة النووية، وغيرها) إلى تحديد "طابع" المنظمة الدولية المعنية والأعمال المتوخاة منها. وبطبيعة الحال، فليست كل القطاعات في عمل منظومة الأمم المتحدة مطالبة بنفس النوع من المناهج متعددة الأطراف. وتعطى طبيعة الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات أهمية خاصة للدوار الرئيسية التي تقوم بها المنظمة - وهو ما سنشير إليه بايجاز فيما يلي.

- المشكلات التي تتجاوز الحدود وحالات الأزمات:

١٣ - هناك العديد من جوانب الزراعة التي تستدعي التعاون المثمر - وهو في الحقيقة تعاون ضروري - فيما بين البلدان. وأحد هذه الجوانب حدوث الظواهر التي تتخطى الحدود فيما يتعلق بالعمليات الزراعية. ومن ذلك أن النشاط الزراعي وتربية الحيوانات تتعرض لكثير من المخاطر الدائمة بسبب الإصابة بعدد كبير من الآفات والأمراض التي تنتقل عبر الحدود. وقد تحقق تقدم كبير في مكافحة هذه التهديدات والمخاطر، وفي برامج استئصالها، وقامت المنظمة بدورها الواجب في هذا الشأن. ويتطلع المجتمع الدولي إلى المنظمة من أجل القيام بأنشطة الرصد الضرورية والقيام بدور رائد في حالة حدوث اصابات مفاجئة بالآفات أو الأمراض - وهذا ما يشهد عليه ارتباط المنظمة الطويل بمكافحة الجراد، أو مرض التريبانوزوما أو الحمى القلاعية في الحيوانات، وكذلك دورها الحالي في مكافحة الإصابة بالدودة الحلزونية في شمال أفريقيا.

١٤ - ونظرا لضخامة "حالات الأزمات" فى العلاقات الدولية، فعندما يتطرق الأمر لقضايا الاغذية والزراعة، يكون من المحتم تزويد المنظمة بالأدوات التى تمكنها من الاستجابة المرنة لحالات الطوارئ غير المتوقعة. ولاشك فى أن قدرة المنظمة فى هذا الشأن قد تحسنت بمرور السنين، وذلك، على وجه الخصوص، بفضل استحداث برنامج التعاون الفنى فى أواخر السبعينات. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج يمكن أن يكون قاصرا بشكل محزن لدى حدوث حالات طوارئ كبيرة فى آن واحد.

#### - المشاركة فى المعلومات

١٥ - ومن الجوانب الرئيسية الأخرى تلك الفوائد الجمة التى يمكن أن تحققها البلدان ذات الظروف الايكولوجية المتماثلة عن طريق المشاركة فى المعلومات الخاصة بالأساليب التكنولوجية المناسبة. وبالإضافة الى القضايا التكنولوجية، فإن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المعقدة المرتبطة بالزراعة تتجاوز كثيرا الحدود الوطنية، ليس فقط من حيث الاهتمامات الاقتصادية الواسعة، مثل السلع الخاضعة للتبادل التجارى، ونظم التسعير، والآثار المتعلقة بالعمالة، وغيرها، بل وكذلك من حيث ادراك المشكلات الاجتماعية المحتدمة التى تؤثر على المناطق الريفية ومايترتب على ذلك من تضامن دولى. فمن الواضح أنه من المفيد، فى مجال وضع السياسات، أن يكون بوسع صانعى القرارات الزراعية والمعنيين بآدارة شؤون الريف أن يتعرفوا على جوانب النجاح والفشل فى الأماكن الأخرى. ومن هناك كان التأكيد فى دستور المنظمة على أهمية نشر المعلومات (أى نشر المعلومات بأوسع معانى الكلمة، على ألا يكون ذلك قاصرا على الإحصاءات).

١٦ - ومن الواضح أن ممارسة أى نوع من "الاحتكار" فى تبادل المعلومات الزراعية عبر الحدود الوطنية يمثل مهمة شاقة للغاية، مع التزايد المضطرد فى المعلومات. والجهات التى يمكن أن تستفيد من زيادة المعلومات على نطاق العالم يمكن بسهولة تعد بمئات الآلاف، ما لم يكن بالملايين (صانعو السياسات فى الوزارات، والعلميون، والفنيون العاملون فى المختبرات، وإخصائيو الإرشاد الزراعى، وغيرهم). وتتم عملية تبادل المعلومات بشكل تلقائى أو بطريقة منظمة، عن طريق مجموعة من الترتيبات. ومن المتوقع من المنظمة أن تقوم بدورها الواجب فى تسييل وتنظيم هذا التدفق الهائل للمعلومات عبر الحدود الوطنية، بالقدر اللازم لتحقيق المصلحة المتبادلة. كذلك فقد أثبتت المنظمة الدور المفيد الذى يمكن أن تقوم به فى تمهيد السبيل

للمبادرات الاقليمية، وتوضيح ترتيبات التعاون المتواصل (على سبيل المثال فى مجالات التسويق، أو الائتمان الريفي أو التنمية الريفية). ومن المرجح أن يظل تبني الاتحادات والشبكات التعاونية من السمات البارزة فى أنشطة المنظمة الواسعة.

#### - الدعوة الى مكافحة الجوع ومراقبة حالات الطوارئ الغذائية :

١٧ - يتطلب البعد الاخلاقى لمشكلة "الجوع" العالمية وجود "متحدث" دولى للدعوة الى مكافحة الجوع. ولاشك فى أن ذلك كان الباعث الأساسى وراء القرار الذى اتخذه مؤتمر المنظمة فى ١٩٧٩ بالاحتفال بـ "يوم الأغذية العالمى"، بمناسبة الاحتفال السنوى بتأسيس المنظمة. وقد أعطى مؤتمر الأغذية العالمى الذى عقد فى ١٩٧٤ للمنظمة ولاية فريدة تتمثل فى مراقبة حالات الطوارئ الغذائية على مستوى العالم واعداد تقديرات موضوعية عن المساعدات اللازمة، بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى. وهاتان المسؤوليتان، وهما مسؤولية "المتحدث الدولى" و مسؤولية "مراقبة حالات الطوارئ على المستوى العالمى"، تنطويان على عناصر حساسة، ومع ذلك فمن اللازم ممارستها بحزم وتصميم حتى يمكن تعبئة المساعدات الخارجية بما يتماشى مع المتطلبات.

١٨ - وقد يكون من اللازم زيادة تعزيز دور المنظمة فى الدعوة الى مكافحة الجوع. ويعد الاحتفال بيوم الأغذية العالمى من الأدوات الهامة التى تستعين بها المنظمة فى توعية الرأى العام بالجوانب الرئيسية لمشكلات الزراعة والأغذية ودعم المبادرات المحلية. ومن اللازم أن تعمل المنظمة على زيادة تعزيز شبكات اتصالها، وعلى سبيل المثال من خلال اللجان الوطنية وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية التى تتفق أهدافها مع أهداف المنظمة. ولقد دعت المنظمة الى مؤتمرات هامة (مثل المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى ١٩٧٩، والمؤتمر العالمى لمصايد الأسماك فى ١٩٨٤) لتركيز الاهتمام العالمى على القضايا الأساسية والدعوة الى تنسيق الجهود فى معالجة هذه القضايا. وبطبيعة الحال، فإن الرأى العام تنابه الحيرة فى بعض الأوقات ازاء كثرة الشعارات التى تكون متناقضة فى بعض الأحيان وبلا شك أيضا أنه يشعر بالارتباك ازاء كثرة التقديرات والتحذيرات التى تنطلق من مجموعة كبيرة من المنظمات التى تتنافس من أجل اجتذاب الاهتمام العام. ومن الضرورى أن تعمل المنظمة على وجود تواصل نشط مع الرأى العام الدولى، فى عملية ذات اتجاهين، بشأن المشكلات التى تندرج تحت ولايتها.

- العمل طبقا لمبادئ السلوك:

١٩ - تؤدي المنتجات الزراعية التي تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات والتي يتم التعامل فيها في التجارة الدولية الى تضارب في المصالح والاهتمامات المشروعة من جانب المستهلكين فيما يتعلق بمدى سلامة هذه المنتجات وتأثيرها على الصحة. وهذا الجانب وغيره من الجوانب الأخرى المتعلقة بالزراعة تتطلب من المنظمة أن تقوم بدور نشط فيما يتعلق بتحديد مبادئ السلوك بطرق عديدة من بينها الدعوة الى وضع "مدونات للسلوك" بشأن الجوانب الحساسة، وكذلك وضع القواعد واللوائح التي تحدد مستويات الاغذية وتساعد على تنسيق اجراءات الحجر الزراعي، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية.

٢٠ - وتوفر المنظمة في الوقت الحاضر دعما نشيطا لأمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وكذلك للبلدان كل على حدة، وذلك في سياق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف. وقد اقترحت الاطراف المتعاقدة في الجات، في اطار جولة أوروغواي، عقد اتفاقية حول التدابير الصحية وتدابير الحجر الزراعي والحواجز. وسوف تلزم هذه الاتفاقية الاطراف المتعاقدة ببرنامج طويل الأجل لتنسيق المتطلبات الوطنية، مع مراعاة معايير الاغذية الدولية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. كذلك تتوخى الاتفاقية المقترحة تطبيق هذه المعايير في تسوية المنازعات المتعلقة بالحواجز التجارية غير الجمركية عندما تكون ناشئة عن اعتبارات صحية. ومهما كان اتجاه التجارة العالمية في السنوات المقبلة، فليس من الصعب أن نتوقع مساهمة متزايدة من جانب المنظمة في هذا المجال.

٢١ - كذلك فان المدير العام هو جهة الايداع بالنسبة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. والهدف من هذه الاتفاقية هو تعزيز الجهود الدولية في مكافحة الآفات والأمراض الهامة التي تؤثر على النباتات والمنتجات النباتية والحيلولة دون انتشارها عبر الحدود الوطنية. وتحدد الاتفاقية دورا للمنظمة في مجال تبادل المعلومات من أجل ترشيد تطبيق اجراءات الحجر الزراعي. وبناء على طلب من الجات والحكومات الاعضاء، تعكف المنظمة، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات، على وضع برنامج لتنسيق المبادئ المتعلقة بالحجر الزراعي، وتقدير المخاطر المترتبة على الاصابة بالآفات وتدابير الحجر الزراعي. وسوف يكون هذا البرنامج بمثابة تعزيز للاتفاقية الخاصة

بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي من المتوقع عقدها في اطار جولة اوروغواى لاتفاقية الجات.

٢٢ - وعموما، فسوف يتعين على المنظمة أن تواصل جهودها التقليدية فيما يتعلق بتسهيل المفاوضات المتعلقة بالسياسات الغذائية والزراعية وفهم مضامينها، بقدر ما تتعلق بالأمن الغذائى أو المعونة الغذائية على سبيل المثال.

- الزراعة وعلاقتها بالبيئة والتنوع البيولوجى:

٢٣ - تعد الزراعة عاملا هاما، بل وربما كانت العامل الأهم، فى تطور الظروف البيئية الطبيعية. ويمكن أن يكون تأثيرها ايجابيا ووقائيا بقدر ما يمكن أن يكون سلبيا، وذلك نظرا للتوسع فى استخدام المواد الكيميائية وتفاعلاتها المعقدة مع المياه والتربة. كذلك تعد الزراعة من العوامل الأساسية التى تسهم فى التنوع البيولوجى للنباتات والحيوانات المستأنسة فضلا عن كونها مستفيدة من هذا التنوع. وسوف يكون ذلك محل مناقشة مستفيضة فى الجزئين الثانى والثالث من هذه الوثيقة.

٢٤ - ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة، فى الوقت الذى يدخل فيه العالم "عصر ايكولوجيا"، أن يكون هناك ما يضمن اعتماد المناقشات الدولية وما يمكن أن يسفر عنها من قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة، الى أقصى حد ممكن، على رؤية صانعى القرارات الزراعية والمشتغلين بالزراعة، فى الكشير من المحافل، ومن بينها المحافل العالمية والاقليمية للمنظمة. وينبغى أن تأخذ هذه المناقشات فى الاعتبار ظروف المزارعين والمنتفعين بالملع الزراعية واهتماماتهم، لكى تكون الاجراءات التى تخلص اليها اجراءات فعالة. ولايمكن أن يقتصر دور المنظمة على مجرد تقديم البيانات التوضيحية بطريقة سلبية، بل ينبغى أن تكون محاورا نشطا، وأن تستमित، فى بعض الأحيان، فى الدفاع عن القضايا التى تدخل ضمن اختصاصها، لدى صياغة الاستنتاجات والمكوك والاتفاقيات الدولية.

- مصايد الأسماك:

٢٥ - يعد التعاون الدولى فى مجال مصايد الأسماك من الأمور الحتمية. ويرجع السبب فى ذلك الى المخاطر المترتبة على الاستغلال المفرط

للمخزونات السمكية التي تنتقل في حرية عبر المياه الوطنية، والتفاعلات المعقدة بين استغلال الموارد السمكية بطريقة تساعد على استمرارها والمحافظة على البيئة البحرية التي لا يمكن لدولة بمفردها أن تفرض سلطانها عليها، والحاجة إلى تنظيم نشاطات أساطيل الصيد الأجنبية، والاستفادة من نظام منصف لاستغلال المخزونات السمكية والوصول إلى الأسواق.

٢٦ - والتطورات الأخيرة في مجال مصائد الأسماك العالمية، وخاصة ما يتعلق منها بالاهتمامات البيئية، تجعل من المحتم أكثر من ذي قبل تعزيز التعاون متعدد الأطراف في سبيل وضع القواعد المناسبة لإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار، وفي المياه الساحلية والداخلية، مع المراعاة الواجبة لتلوث المياه المواجهة للشواطئ، وتدمير المواطن الطبيعية لحياة الأسماك، والآثار الضارة المترتبة على صرف المخلفات والنفايات في مياه البحار، وما إلى ذلك.

- الغابات:

٢٧ - يكمن البعد الدولي للغابات، عادة، في تبادل المعلومات المتعلقة بتطور الموارد الحرجية أو الجوانب المتعلقة بالعرض والطلب وتجارة المنتجات الحرجية. وقد اتاحت هذه المعلومات الأساس اللازم لإجراء المشاورات حول السياسات والخطط الحرجية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وكانت الأعمال متعددة الأطراف تستهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للبلدان كل على حدة.

٢٨ - وفي السنوات الأخيرة، ازداد وضوح الأبعاد الدولية للمشكلات الحرجية، وبعض أسبابها (التلوث الجوي، والآفات والأمراض، وغيرها) أو الآثار المترتبة عليها (التصحر والمشكلات الناجمة عن استغلال الأراضي وتدهور حالة مناطق تجمع المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها). وفي نفس الوقت، أصبح التعاون الدولي أكثر نشاطاً في وضع الحلول. وكان إعلان خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية في ١٩٨٥ ترجمة لحاجة ملموسة تتمثل في زيادة الجهود الدولية وتضافرها من أجل المحافظة على الموارد الحرجية وتنميتها في العالم النامي. وتعد خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية تجسيدا للتوجهات الجديدة للأعمال الحرجية الدولية ولدور النظام متعدد الأطراف.

\* قضية الموازنة بين الأدوار  
التي تضطلع بها المنظمة :

٢٩ - يتضح، عند الربط بين دور المنظمة القوي في مجال تقديم المساعدات الفنية والدور النشط المنتظر من المنظمة في سياق العلاقات الدولية (وهو ما توضحه الأقسام التالية) والمفاضلة بينهما، أن هذه المجموعة الغزيرة من الأنشطة تفرض خيارات صعبة، ولاسيما في الأوقات التي يتعين فيها ضغط الموارد في الميزانية.

٣٠ - ولم يحدد دستور المنظمة، كما لم يكن بوسعها أن يحدد بطريقة معقولة، قواعد ثابتة تنظم العلاقات "الكمية" والتوازن المرغوب بين الأدوار الرئيسية التي تقوم بها المنظمة. ولا مفر، بطبيعة الحال، من أن يكون هناك تفاوت بين مفاهيم البلدان الأعضاء في المنظمة إزاء هذا التوازن، تبعا لاهتمامات البلدان كل على حدة وموقفها إزاء القضايا المتعلقة بالاغذية والزراعة، بل وتبعا لما تتوقعه من المعالجات والأساليب متعددة الأطراف. والآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء، سواء بصفاتها الفردية أو ضمن المجموعات، في الأجهزة الرئاسية للمنظمة تنطوي على دلالات كافية على هذا التباين. ورغم أنه لم يكن من غير المتوقع أن تكشف قضية "الموازنة" هذه عن نفسها بوضوح أثناء عملية الاستعراض المشار إليها، فقد تناولتها الدول الأعضاء، عموما، في جو من الوثام وبطريقة عملية.

٣١ - وهذه الخطة متوسطة الأجل لاتدعى أنها تقترح أي توازن جديد في الأدوار التي تضطلع بها المنظمة، أو توحى به. وليس من المنتظر أن تسفر المناقشات المطولة والنظرية التي تنخرط فيها الدول الأعضاء في المنظمة عن الشيء الكثير، بل أن هذه المناقشات قد تؤدي إلى انقسام في الرأي كما أنها، بغير شك، لن تكون حاسمة. وتستطيع الأجهزة الرئاسية للمنظمة، بحكمتها، أن تحدد مسار المنظمة في المستقبل، مع مراعاة المرونة العملية في تحسين التوازن بين الأدوار المختلفة التي تضطلع بها المنظمة - وأن كانت هذه الأدوار متساوية في الأهمية ومكملة لبعضها البعض - في ضوء الأوضاع والمتطلبات المتغيرة.

\* الطابع العالمي للمنظمة :

٣٢ - نظرا لوجود ضرورة لاتعلوها ضرورة أخرى لاعطاء اهتمام أساسي لمشكلات الاغذية والزراعة في البلدان النامية، أصبح ينظر إلى المنظمة، ولاسيما من جانب الرأي العام، بل وربما من جانب كثير ممن

يراقبون شؤون المنظمة او يستفيدون من نتائج عملها فى البلدان الاعضاء، على أن دورها يكاد يكون مقصورا على المساعدات الانمائية، أو مجرد المساعدات المادية. وهذه صورة مشوهة لحقيقة تنطوى على الكثير من الجوانب المعقدة. ولايعرض هذا الجزء بأكمله أى خط مصطنع يفصل بين المستفيدين المباشرين المفترضين من النتائج المضمونية التى تحققها المنظمة وخدماتها، وغيرهم ممن لايتجاوز موقفهم الاهتمامات الهامشية بجهود المنظمة وخدماتها، فى نطاق التعاون متعدد الأطراف فى مجالات الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات.

٣٣ - وهناك عملية لايمكن تجنبها للتمييز تدريجيا بين "مراحل" التنموية فى داخل مجموعة البلدان التى تصنف حاليا على أنها بلدان "نامية" (وهذا ما يحدث أيضا فى داخل مجموعة البلدان التى تصنف حاليا على أنها بلدان "متقدمة"). وسوف تقترن هذه العملية، فى المدى البعيد، بعملية "تصعيد" بعض البلدان ونقلها من "فئة" الى أخرى. وأى محاولة متعمدة للفصل بين المستفيدين المباشرين وغيرهم، يمكن أن تؤدى الى ظهور عامل من عوامل الانقسام فى حياة المنظمة، بل انها يمكن أن تقوض طابعها العالمى. ولقد حرصت الدول التى قررت تأسيس المنظمة على تأكيد هذا الطابع العالمى وعملت بكل حرص على المحافظة عليه حتى الآن. ويجب ان تظل المنظمة مفيدة لجميع الدول الاعضاء فيها. وفى الحقيقة، فان المنظمة ليست كيانا منفصلا عن دولها الاعضاء بل هى الدول الاعضاء نفسها.

#### \* الهيكل التنظيمى:

٣٤ - تحرص الاجهزة الرىاسية للمنظمة على ان يظل الهيكل التنظيمى محل استعراض دائم من جانبها، فى ضوء السياق المتغير للبرامج والادوار المقررة للمنظمة. وعلى سبيل المثال، قرر مؤتمر المنظمة فى مراحل مختلفة التوسع فى وجود المنظمة أولا على المستوى الاقليمى ثم بعد ذلك على المستوى القطرى. وقد نوقش الهيكل التنظيمى للمنظمة، سواء فى المقر الرئيسى أو فى المكاتب الخارجية، اثناء عملية الاستعراض فى الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، سواء من جانب مجموعات الخبراء أو الاجهزة الرىاسية. وقد رؤى، عموما، أن الهيكل الحالى يخدم الغرض منه بطريقة مرضية.

٣٥ - ولايمكن لاي هيكل تنظيمى أن يبقى "مجمدا" لفترات طويلة. فلا بد ان يظل محل مراجعة دقيقة ومنظمة من جانب الادارة العليا وأن يعدل

بما يتفق مع المتطلبات المتغيرة والتطور التكنولوجي، مع مراعاة الاعتبارات الغالبة المتصلة بأنجع الطرق لانجاز الأنشطة المبرمجة. ويعد تأثير الترتيبات الجديدة المتصلة بتكاليف دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وكذلك المتصلة بالتوسع المحتمل فى وسائل وطرق التنفيذ القطرية، من المجالات التى يصعب الحديث عنها باطمئنان و يقين. ورغم أنه من الممكن المغامرة ببعض التخمينات، فليس هناك تصور ثابت حتى الآن يمكن على أساسه اتخاذ قرارات سليمة وطويلة الأجل فيما يتعلق بطبيعة الهيكل التنظيمى. وليس هناك ما يضمن على الاطلاق ما اذا كانت المجهولات الحالية وفى المدى القصير سوف تفضى الى فترة من الاستقرار فى أنشطة المنظمة الميدانية. وسوف تخضع المضامين التنظيمية للتحليل بالتدرج وسوف تتخذ القرارات المناسبة بشأنها، استجابة للاقتراحات التى تقدم الى الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

٣٦ - وقد استقطبت المسائل المتعلقة بالمكاتب الاقليمية والقطرية قدرا كبيرا من الاهتمام فى مناقشات الأجهزة الرئاسية للمنظمة. ولا يبدو أن هناك شكاً كبيراً بشأن استمرار صلاحية وجود المنظمة سواء على المستوى الاقليمى أو المستوى القطرى، ناهيك عن المستوى العالمى. فالتطورات التى تهم الاغذية والزراعة تحدث على جميع هذه المستويات الثلاثة. وفى الحقيقة، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً سريعاً فى المبادرات الاقليمية وشبه الاقليمية. ولكى تكون عمليات التحليل التى تقوم بها المنظمة وما تقدمه من خدمات استشارية مفيدة للدول الأعضاء، فلا بد أن تأخذ فى الاعتبار التطورات والمستجدات التى تتطلب وجوداً فعالاً للمنظمة على كافة المستويات. وتعد الأدوار التى يقوم بها المقر الرئيسى للمنظمة والمكاتب الاقليمية والمكاتب القطرية مكملة لبعضها البعض، عن حق، فى إطار برنامج موحد. وعلاوة على ذلك، فإن وجود المنظمة على هذه المستويات الثلاثة يسمح بالمرونة فى اختيار أنجع السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة.

## المنظمة في منظومة العلاقات الدولية

٣٧ - لقد انتعش كثيرا دور الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة في مجال التخفيف من حدة المنازعات وحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، أدى تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب الى الانتعاش على نطاق واسع في الحوار الدولي بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك فان إعادة ادماج شرق أوروبا في الاقتصاد العالمي والقضايا المتصلة بالعلاقات بين الشمال والجنوب (التجارة، والديون، وأسعار السلع، والتكيف الهيكلي، وتدفق الموارد) قد ازدادت أهميتها على جدول الأعمال الدولي و أعادت التدرج من جديد في جدول الأعمال الدولي.

٣٨ - ولقد أصبحت العلاقة بين البيئة والتنمية تتمتع بقدر أكبر من الاهتمام، كما هو مبين بمزيد من التفاصيل في أجزاء أخرى من هذه الوثيقة. ولقد القى الضوء على العلاقات بين التخلف، والنمو السكاني، والفقر وتدهور الظروف البيئية فيما يتصل بالجنوب. وينظر العلماء كما ينظر الرأي العام بانزعاج الى أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تنطوي على اهدار للموارد في الشمال، والتي تؤدي الى مخاطر بيئية جسيمة، وكثيرا ما تكون عابرة للحدود بطبيعتها. وان الحاجة الى العمل العاجل من أجل ضمان أنماط التنمية وأنماط الحياة القابلة للاستمرار في كل من الشمال والجنوب، بما يكفل توفير الموارد اللازمة وتشجيع الانتقال الضروري للتكنولوجيا - أصبحت من القضايا التي يوليها المجتمع الدولي أهمية كبيرة. وسوف تلعب الزراعة ومصايد الأسماك والغابات دورا رئيسيا في مواجهة التحديات التي تمثلها هذه الاتجاهات.

٣٩ - ومن الموضوعات التي تتكرر في المحافل الدولية ضرورة معالجة هذه التحديات بالأساليب متعددة التخصصات وبالمواجهات المتكاملة. وهناك اعتقاد متزايد بأن النجاح سوف يعتمد، الى حد كبير، على التعاون الدولي المكثف، ولاسيما من خلال منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - ورغم تحديد أولويات المنظمة في المدى المتوسط بما يستجيب لاحتياجات معينة في قطاعات الغابات، ومصايد الأسماك والزراعة والأغذية، تحت توجيه الأجهزة الرئاسية للمنظمة، فسوف يكون من الضروري تشكيلها أيضا بما يستجيب للاهتمامات التي يعرب عنها المجتمع الدولي في المحافل الأخرى. وسوف يتطلب تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية ادماج هذه الاهتمامات الأخيرة في برنامج عمل المنظمة، ووجود تعاون وثيق مع

المنظمات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات الكثيرة الأخرى في القطاع غير الحكومي.

٤١ - وتتيح الخطة متوسطة الأجل فرصة للنظر إلى سياق الأنشطة العديدة المشتركة المتصورة على مدى السنوات الست المقبلة. وسوف يشار إلى هذه الأنشطة في الجزأين الثاني والثالث، جنبا إلى جنب مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة ضمن المجالات المضمونية المختلفة. وسوف نورد فيما يلي عرضا موجزا لهذه الأنشطة.

\* التعاون مع منظومة الأمم المتحدة:

٤٢ - على المستوى الحكومي الدولي، سوف تحرص المنظمة على أن تتابع متابعة وثيقة المداولات التي تجرى في الأجهزة الرئيسية لوضع السياسات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك فسوف ترصد المنظمة المداولات التي تجرى في الأجهزة الرئاسية للمنظمات الأخرى. وسوف يخدم ذلك غرضين: (١) ملاحقة التوجيهات التي تقدمها الحكومات الأعضاء بشأن السياسات المتصلة بالموضوعات التي تهم المنظمة، (٢) والتدخل والتدخل، عند الضرورة، من أجل تعزيز التنسيق فيما بين الأمانات.

٤٣ - وسوف تسهم المنظمة وتشارك في عدد كبير من المبادرات الحكومية الدولية وفي متابعتها. ومن بين المبادرات الجارية مايلي:

\* مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛

\* جولة أوروغواي لمفاوضات الجات؛

\* محافل التفاوض الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي؛

\* مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٤٤ - وتشمل المبادرات التي ستنفذ أعمال المتابعة اللازمة لها مايلي:

\* مؤتمر القمة العالمى للأطفال؛

\* المؤتمر العالمى الثانى المعنى بالمناخ؛

\* الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة بشأن التعاون الاقتصادى الدولى، ولاسيما انعاش النمو الاقتصادى والتنمية فى البلدان النامية؛

\* مؤتمر الامم المتحدة الثانى المعنى بأقل البلدان نموا؛

\* الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الرابع (والتي استرشدت بها المنظمة الى حد كبير فى وضع استراتيجياتها طويلة الاجل).

٤٥ - كذلك ستواصل المنظمة المشاركة فى الأنشطة المرتبطة بعقود الامم المتحدة، مثل عقد الامم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) وعقد الامم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية (خلال التسعينات).

٤٦ - وسوف تواصل المنظمة المشاركة فى صياغة وتنفيذ الخطط او البرامج متوسطة الاجل على نطاق المنظومة، مثل الخطط والبرامج المتصلة بالبيئة، ودور المرأة فى التنمية، ومكافحة سوء استخدام العقاقير المخدرة. وتستهدف هذه الخطط والبرامج زيادة التنسيق والتشجيع على انتهاج الاساليب المتكاملة فى معالجة القضايا متعددة التخصصات. وسوف توفر هذه الخطة متوسطة الاجل اطارا عاما مفيدا لمشاركة المنظمة فى هذه الأنشطة. ومن المتوقع أيضا أن تولى منظومة الامم المتحدة اهتماما وثيقا للقدرات الخاصة لمواجهة حالات الطوارئ والانذار المبكر بشأن حالات الطوارئ المتصلة، على سبيل المثال، باللاجئين. وفى هذا الصدد، فسوف تشارك المنظمة فى الأنشطة والدراسات المتصلة بذلك، تمشيا مع ولايتها.

٤٧ - وعلى مستوى التعاون بين الامانات، تعد لجنة التنسيق الادارية والاجهزة المتفرعة عنها العناصر الاساسية فى اتخاذ القرارات والتخطيط على مستوى المنظومة. وسوف تواصل المنظمة المشاركة بنشاط فى اجتماعات لجنة التنسيق الادارية والاجهزة المتفرعة عنها.

٤٨ - كذلك ستواصل المنظمة تعاونها الواسع مع امانات الوكالات الاخرى. والغرض الاساسى من ترتيبات التعاون هذه هو امتزاج الخبرات

الفنية وصياغة المناهج المتكاملة متعددة التخصصات. وقد اظهرت الخبرات السابقة ان التعاون فى مجالات معينة وفى برامج معينة قد اسفر عن نتائج ملموسة. ومن ناحية اخرى، فقد ثبت ان محاولات التعاون والتنسيق المجردة، او التى ينظر اليها على انها غاية فى حد ذاتها، لم تكن مجدية كثيرا.

٤٩ - ولقد حرصت المنظمة لسنوات طويلة على اقامة اوثق اشكال التعاون فيما بين الوكالات، من خلال الاقسام المشتركة، وخصوصا القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التقنيات الذرية فى قطاعى الاغذية والزراعة، وبرنامج التعاون بين البنك الدولى والمنظمة، والاقسام المشتركة مع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الاقليمية فى افريقيا واوروبا والشرق الاذنى وامريكا اللاتينية. وفى حالات اخرى، يجرى تنفيذ برامج مشتركة مع هذه الوكالات. ومن امثلة ذلك هيئة الدستور الغذائى المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، والبرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تنفيذ مبدا الموافقة المسبقة عن علم، ومجموعة الخبراء المشتركة بشأن الادارة المتكاملة للآفات.

#### \* التعاون خارج منظومة الأمم المتحدة :

٥٠ - يوجد عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة، تهتم بمجالات عمل المنظمة واهتماماتها. وقوة هذه المنظمات واهميتها المتزايدة من الناحية السياسية، وما يواكب ذلك من تطوير فى برامجها، تحتم على المنظمة أن تتابع مداولاتها وأنشطتها متابعة وثيقة بما يضمن تحقيق التكامل بين الأنشطة، ولتقديم المساعدة اليها فى بعض الحالات. (ملاحظة: يعالج هذا الجانب بمزيد من الافاضة فى القسم المخصص للتعاون الاقتصادى والتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بالجزء الثانى من هذه الوثيقة). وسوف تواصل مكاتب المنظمة الاقليمية القيام بدور همزة الوصل الرئيسية مع المنظمات الحكومية الدولية على مستوى الاقاليم.

٥١ - وربما كان من الجوانب ذات الأهمية الكبيرة، فى نطاق هذه المجموعة، تزايد حجم التعاون والأنشطة المشتركة مع المنظمات الاقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادى والسياسى. ويعد طلب العضوية المقدم من المجموعة الاقتصادية الأوروبية دلالة على البحث عن تركيبة جديدة للعلاقات من جانب هذه المنظمات مع الدول الاعضاء فى المنظمة، فى مجالات معينة.

٥٢ - ومع الاعتراف الواسع بدور القطاع غير الحكومى فى تنشيط عملية التنمية، تعد المنظمة فى مكان ممتاز يمكنها من تعزيز علاقاتها الطويلة مع المنظمات غير الحكومية فى كل من الشمال والجنوب. ونظرا لكثرة وتنوع هذه المنظمات واختلاف اهتماماتها ومجالات نشاطاتها، فمن الصعب وضع تعاريف بسيطة للأنشطة المشتركة المقرر تنفيذها. وسوف تظل المعالم الأساسية لهذا التعاون تتحدد من واقع ولاية المنظمة وأهدافها باعتبارها منظمة حكومية دولية تعالج الأمور المتصلة بالأغذية والزراعة والتنمية الريفية.

٥٣ - وسوف تستكشف المنظمة كيف يمكن ترجمة الأفكار والمناهج الحالية التى وضعت فى إطار حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية، وبرنامج المشاركة الشعبية ويوم الأغذية العالمى، الى توجهات وأساليب جديدة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وسوف يظل الهدف الاسمى للمنظمة هو العمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل توسيع قاعدة التعاون فى سبيل التنمية، وزيادة فعالية وتأثير المساعدات التى تقدمها المنظمة للبلدان الأعضاء وتشجيع مشاركة المستفيدين فى التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وهنا أيضا، ستلعب المكاتب الاقليمية دورا هاما فى تكثيف التعاون مع القطاع غير الحكومى، على مستوى الاقاليم.

#### \* الغرض من التنسيق:

٥٤ - ان المنظمة مطالبة بأن تسهم فى عدد كبير من المبادرات التى تاتى من خارج اجهزتها الرياسية. وقد سبقت الاشارة الى كثير منها. وسوف تاتى مبادرات اخرى كثيرة فى المستقبل، وقد تؤدى فى احيان كثيرة الى أنشطة لم تكن الامانة قد وضعتها فى برنامج العمل والميزانية. فعلى سبيل المثال، فى خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، أسهمت المنظمة بقدر كبير فى عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمقرر عقده فى ١٩٩٢، رغم أن قرار عقده لم يصدر من الجمعية العامة الا فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، أى بعد وضع واعتماد برنامج العمل والميزانية الخاص بالمنظمة.

٥٥ - ولو أننا جمعنا الطلبات العديدة الخاصة بالمشاركة فى التقارير، والدراسات والاجتماعات، لوجدنا ان لها آثارا كبيرة من الناحيتين المالية والبشرية على موارد المنظمة. ولذلك، يتعين توخى الحرص ازاء الأنشطة المشتركة، استنادا الى ولاية المنظمة والى توجيهات الأجهزة الرياسية ومع مراعاة الموارد المتاحة.

٥٦ - وينظر الى التنسيق على انه اداة هامة لزيادة التكامل وتجنب الازدواجية والتداخل فى جهود منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد اعترفت منظمات الأمم المتحدة كما اعترفت الدول الاعضاء بان التنسيق الفعال لن يكون ميسورا الى أن يتم التوفيق بين مواقف الحكومات فى المحافل المختلفة. فرغم اختلاف أمانات المنظمات المختلفة، فان البلدان الاعضاء فى الأجهزة الرئاسية المختلفة هى نفسها عموما، وبذلك تكون فى وضع يمكنها من القاء نظرة واسعة على المنظومة وتشجيع التنسيق بين منظماتها بناء على ذلك. وفى مجال التعاون الفنى، تمثل المساعدات التى تقدمها منظومة الأمم المتحدة مابين ٦ الى ٨ فى المائة من مجموع المساعدات الخارجية، والحكومات وحدها، سواء كانت مستفيدة او متبرعة، هى التى تستطيع التشجيع على تحقيق الانسجام اللازم فى عمل المنظومة والأعمال التى تتم بموجب البرامج الثنائية.

٥٧ - ويعد مجال اختصاص المنظمة من أكثر مجالات الاختصاص تعقيدا. وقد كشفت دراسة قدمت الى مجلس المنظمة فى ١٩٨٠ ان نحو ٢٧ من المنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشارك بشكل او آخر فى الأمور المتعلقة بالاغذية والزراعة، وأن أربع منظمات منها توجد فى روما. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت السبعينات والثمانينات اقامة أجهزة للتنسيق ذات ولايات "مستعرضة" تخترق الهيكل "الراسى" الذى وضع للامم المتحدة فى سنواتها الاولى، مع ارتباط الوكالات القطاعية الفنية، مثل منظمة الاغذية والزراعة، بوحدة من المنظمات الرئيسية "الأمم المتحدة". وهذا يزيد من تعقيد الجهود التى تستهدف التنسيق، وهناك اعتراف متزايد بأن اضافة أجهزة وآليات جديدة لايمكن أن يمثل أنجع السبل لمواجهة التحديات فى التسعينات.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، يبدو أن زيادة التوسع "الافقى" على المستوى الدولى لايتفق مع الواقع على المستوى القطرى. ورغم أن اساليب المعالجة المشتركة بين القطاعات والقائمة على تعدد التخصصات تعد اساسية من الناحية النظرية وعلى مستوى التخطيط، فسوف يظل العمل، فى كثير من الحالات، يتم فى سياق قطاعى من خلال الوزارات المعنية فى اطار هيكل الحكومات الوطنية. وبالمثل، فرغم أنه ليس هناك من يجادل فى أهمية القضايا واساليب المعالجة "العالمية"، فان العمل الفعال فى مجالات مثل التنمية القابلة للاستمرار لايمكن التمدى له على

المستوى العالمى فقط دون غيره من المستويات. وسوف يكون من اللازم العمل على المستوى الوطنى، ومستوى المجتمع المحلى ومستوى الأسرة، مع الربط المناسب بين هذه المستويات. ولذلك، فسوف يكون من المهم فى عدد من القضايا التوفيق بين أساليب المعالجة "الافقية" و "الراسية" لكى يمكن تقديم المساعدات الى البلدان الاعضاء بما يتفق مع احتياجاتها.

## البرامج الميدانية التي تتولاها المنظمة

### التوقعات والادوار المتغيرة للمنظمة

٥٩ - شهدت السنوات الأخيرة ما يشبه مفترقا للطرق في تطور الأنشطة الميدانية للمنظمة التي تقوم بتنفيذ أكبر برنامج ميداني في منظومة الأمم المتحدة. وقد كانت البرامج الميدانية للمنظمة محل دراسة دقيقة في استعراض أهداف المنظمة وعملياتها وكانت صلاحيتها محل تأييد واسع.

٦٠ - كذلك كان هناك اهتمام وقلق واضحان في المحافل الأخرى ازاء الأنشطة الميدانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، وقد أسفر ذلك عن سلسلة من القرارات بشأن "الأنشطة التشغيلية" في النصف الثاني من الثمانينات، وهذه القرارات يشملها القرار رقم ٢١١/٤٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩. ويتعرض هذا القرار "الجامع" لكثير من الجوانب المختلفة لما تقدمه وكالات المنظومة من تعاون فني للبلدان النامية، كما أن متابعتها تنم عن تحول في العلاقة بين المصدر الرئيسي لتمويل هذه الأنشطة، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات المتخصصة التي كانت مسؤولة الى حد كبير عن تنفيذها.

٦١ - وقد شهدت الفترة المالية الحالية، بصفة خاصة، جهودا مكثفة من جانب أعضاء مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات الأخرى لوضع نظام جديد لسداد تكاليف الدعم للوكالات التي تقوم بتنفيذ المشروعات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان من بين أغراض ذلك تحسين هذا العمل وتعزيز كفاءته وتأثيره، وتحقيق درجة أكبر من الترابط، وتعزيز دور الحكومات المستفيدة نفسها، بقوة، في التنفيذ وكذلك في الإدارة العامة.

٦٢ - وكانت الموضوعات وتوجهات المستقبل الخاصة بالأنشطة الميدانية والتي أبرزتها عملية استعراض أهداف المنظمة وعملياتها مماثلة للنقاط التي أكد عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤، ما لم تكن مطابقة لها. وعلاوة على ذلك، فقد كان القصد من الترتيبات اللاحقة الخاصة بتكاليف الدعم التي يسدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو، حسب رأي كثير من الحكومات، تأكيد التغييرات

المنوه بها فى هذا القرار. وسوف نتناول هذه الاتجاهات المستقبلية فيما يلى بادئين بوضعها فى المنظور المناسب.

#### \* التطور طبقا للاحتياجات:

٦٣ - تتضمن المسؤوليات التى ينص عليها دستور المنظمة "تقديم المعونة الفنية التى قد تطلبها الحكومات". وهكذا، كانت المعونة الفنية تشكل على الدوام عنصرا أساسيا فى عمل المنظمة. وكانت هذه المعونة تعكس على الدوام السمات المميزة للتعاون متعدد الأطراف فى نطاق الأمم المتحدة: مثل العلاقات الثلاثية، والموضوعية والحييدة السياسية، والمشاركة الكاملة من جانب الحكومات المستفيدة المعنية، والاهتمام بتعزيز الاعتماد على الذات، والحرص على الاستفادة من القدرة الكامنة على تجميع الخبرات الواسعة المكتسبة فى الأماكن الأخرى فى حل المشكلات القطرية. وقد استفادت المنظمة من التفاعل الوثيق مع عدد متزايد من الشركاء الخارجيين.

٦٤ - وقد بدأ فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ظهور امثلة هامة على التعاون الفنى المباشر والمعونة التى تقدم الى الدول الأعضاء، وكان ذلك مواكبا للجهود التى بذلتها الكثير من الدول الأعضاء حديثة الاستقلال من أجل استغلال امكانياتها الغذائية والزراعية، وبناء قدراتها الوطنية فى المجالات الزراعية المختلفة، بما فى ذلك قطاع الغابات وقطاع مصايد الأسماك. وبحلول عام ١٩٦٥، كانت البرامج الميدانية التى تتولاها المنظمة تمثل ما لا يقل عن ٤٠ فى المائة من الإنفاق الذى يتم بموجب الصندوق الخاص للأمم المتحدة والبرنامج الموسع للمعونة الفنية، اللذين ادماجا بعد ذلك بفترة قصيرة فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

٦٥ - وكثيرا ما كانت هذه المرحلة "المبكرة" من التعاون الفنى تقوم على وجود خبراء ومستشارين مقيمين لفترة طويلة - يكون مكانهم فى الوزارات الحكومية وغيرها من المؤسسات العامة الأخرى التى تقدم خدمات مناظرة هامة. وعموما، كان حجم المشروع كبيرا وكانت مدته تتراوح عادة بين ثلاث وأربع سنوات. وكان الجانب الأكبر من العمل يركز على تقدير الموارد: قياس الأراضى والموارد المائية وتقديرها وكذلك تقدير امكانيات الغابات ومصايد الأسماك. كذلك كانت هناك مشروعات هامة أخرى تعنى بإقامة أو تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالمحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك. ويوجد

اليوم مئات من هذه المؤسسات التي يرجع أصلها للمعونات التي قدمتها المنظمة .

٦٦ - وكان القصد من هذا النشاط هو وضع الأساس اللازم للتوسع في التنمية وخطط الاستثمار التي أعقبتها، وهذا ما تحقق في كثير من الأحيان. ولقد كان من النتائج المنطقية لذلك إقامة التعاون بين البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في ١٩٦٥، وهو البرنامج الذي اتسع نطاقه بسرعة وتحول الى مركز الاستثمار بالمنظمة، مع اضافة برامج التعاون مع مؤسسات التمويل الأخرى. واليوم، يقوم هذا المركز - الذي يعمل فيه نحو ١١٠ من الموظفين المهنيين - باعداد مشروعات للاستثمار تقدر قيمتها بأكثر من ٢ مليار دولار سنويا. وهذا شيء فريد في نوعه في منظومة الأمم المتحدة .

٦٧ - وبحلول منتصف السبعينات، ومع اشتداد عود التنمية الاقتصادية وكذلك التنمية الفنية والمؤسسية في البلدان النامية المستفيدة، حدث تحول ملحوظ نحو المساعدات المتخصصة قصيرة الأجل وكثيرا ما كانت هذه المساعدات لدعم برامج يجرى تنفيذها بالفعل. وفي نفس الوقت، بدأ الشروع في تدخلات متعددة التخصصات تتناول أكثر من محصول واحد وتتناول القطاعات الأخرى - وكان الهدف منها هو مساعدة الحكومات في حل المشاكل التي تتصل، بطبيعتها، بالمؤسسات والسياسات مثل الإصلاح الزراعي - وهي مشاكل معقدة وعميقة الجذور. والأنشطة الميدانية التي تعهدتها المنظمة في اطار متابعة اعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية تندرج تماما تحت هذه الفئة، وتشمل أيضا الأنشطة التي تركز على دور المرأة في التنمية الريفية والزراعية .

٦٨ - وهكذا، فمع بداية الثمانينات، لم تكن البرامج الميدانية للمنظمة قد ازداد حجمها بدرجة ملموسة فحسب - استجابة للطلب القوي من البلدان النامية - بل انها كانت قد ازدادت تعقيدا. وقد صاحب التحول عن أسلوب الخبراء المقيمين لفترات طويلة الى ايفاد الخبراء لفترات قصيرة وتقديم الخدمات الاستشارية، توسع في تقديم انواع معقدة من المعدات للمشروعات الميدانية، وانتهج اساليب متميزة في التدريب تتراوح بين المنح الدراسية المتخصصة جدا ودورات التدريب الفني والطلقات الدراسية العملية والتدريب العلمي. ولم يكن هناك مفر من أن تصبح المشروعات اقل حجما وأكثر تنوعا .

٦٩ - وقد صاحبت هذا التنوع فى اشكال العمل ترتيبات جديدة توفر قدرا اكبر من المرونة فى الاستجابة لاحتياجات الحكومات. وفى ١٩٧٦، اقيم برنامج التعاون الفنى لكى يلبي الاحتياجات العاجلة اللازمة لحالات الطوارئ وبرامج العمل العاجلة فى نطاق التعاون الفنى مع الحكومات، وذلك من خلال تدخلات على نطاق محدود. وقد ثبت أن برنامج التعاون الفنى يقوم بدور حيوى فى سد الثغرات فضلا عن كونه عاملا مساعدا لتقديم مساعدات على نطاق اوسع فى المراحل اللاحقة.

٧٠ - وفى نفس الوقت، فقد ارتفع مستوى برامج حسابات الأمانة، التى كثيرا ما ترتبط ارتباطا وثيقا ببرامج العمل الخاصة التى تتولاها المنظمة، الى نفس مستوى المشروعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى تقريبا. وقد تركز كثير من هذه البرامج على المعالجات القطاعية والموضوعية، وهى كثيرا ما تربط بين أكثر من بلد. وقد اتسعت بالتدريج دائرة الجهات المتبرعة لحسابات الأمانة التى تتولاها المنظمة، وكان فى ذلك دليل على مدى الثقة فى صلاحية عمل المنظمة من جانب الجهات المتبرعة والمستفيدة على السواء.

٧١ - وقد شهدت الثمانينات زيادة كبيرة جدا فى الاشتراك المباشر من جانب ابناء الحكومات المستفيدة فى البرامج الميدانية التى تتولاها المنظمة، سواء على شكل موظفين مهنيين من العاملين بهذه الحكومات أو على شكل مديرين للمشروعات. وفى الحقيقة، فى عام ١٩٩١ كان نحو ٤٠٠ مشروع من المشروعات واسعة النطاق تخضع بالفعل لإدارة وطنية، كما كان أكثر من ٨٠٠ من المهنيين المحليين يعملون بالفعل فى البرامج الميدانية للمنظمة.

٧٢ - وهكذا، شهدت البرامج الميدانية التى تتولاها المنظمة تغيرا ملحوظا على مدى أربعين سنة أو نحو ذلك حافلة بالأنشطة الهامة، وظلت تستجيب لاحتياجات البلدان الأعضاء الملحوظة والمتغيرة.

#### \* العلاقة بين البرنامج العادى والبرنامج الميدانى:

٧٣ - وطوال هذه الفترة، كان نطاق برامج المنظمة الميدانية ومحتواها يعكسان، على المستوى القطرى، الأنشطة التى تنفذ بموجب البرنامج العادى. وظلت المصالح والأقسام الفنية بالمنظمة تتابع عن كثب أنشطة التعاون الفنى المزمع تنفيذها والجارى تنفيذها.

٧٤ - ومعظم موظفي المنظمة الفنيين، مالم يكن جميعهم، يشاركون مشاركة كبيرة في دعم الأنشطة الميدانية. وفي الحقيقة، من الصعب ما لم يكن من المستحيل في حالات كثيرة الفصل بين هذين النوعين من العمل، تحقيقا للأغراض المرتبطة بالتقدير والتحليل، وكذلك فصل ما يتم تنفيذه في الميدان عن الأعمال الأوسع التي يتم تنفيذها بموجب البرنامج العادي. وهكذا، يوجد ترابط وثيق بين البرنامج العادي والبرنامج الميداني كما أنهما يكملان بعضهما البعض. وفي الحقيقة، فإنهما وجهان لعملة واحدة.

٧٥ - والمسألة لا تنحصر في أن الأنشطة الميدانية تتوفر منفذاً يمكن من خلاله توجيه الخبرات والتجارب المتراكمة لدى المنظمة إلى البلدان الأعضاء مباشرة. إذ يعتمد البرنامج العادي على البرنامج الميداني في توسيع نطاق التأثير المترتب عليه وفي الحصول على المعلومات المرتدة للاستفادة منها في زيادة صلاحية أنشطته، وعلى سبيل المثال في اختبار وتطوير الخطوط التوجيهية وأساليب التدريب. ومن ناحية أخرى، يعتمد البرنامج الميداني على البرنامج العادي في الحصول على الدعم الفني واللوجستي وفي تبادل الخبرات. وعلاوة على ذلك، يمثل البرنامج العادي حجر الزاوية فيما يتعلق بمداومة النشاط وتحليل المفاهيم، فهو الذي يلخص الدروس والخبرات المستفادة من المشروعات الميدانية لكي يمكن تطبيقها في المشروعات الجديدة وكذلك في أنشطة البرنامج العادي الأخرى.

٧٦ - ويتجسد التفاعل بين البرنامج الميداني والبرنامج العادي في برامج العمل الخاصة. ففي حين تصاغ مشروعات كثيرة على أساس كل مشروع على حدة في إطار النطاق الواسع للمجالات الفنية بالمنظمة استجابة للطلبات المحددة من جانب الأقطار، تتيح برامج العمل الخاصة الفرصة لتركيز المساعدات والدعم على موضوعات أو قطاعات فرعية رئيسية. وهذا يسهل تطوير أساليب المعالجة التي تثبتت جدواها على المشكلات المشتركة، وكذلك تطبيق واتباع هذه الأساليب في البلدان والمشروعات المختلفة.

٧٧ - وتتأثر عملية الاستفادة المتبادلة القائمة على التعاون بين البرنامج العادي والبرنامج الميداني بالنسبة بين حجم البرنامجين. ومع ذلك، فليست هناك نسبة نموذجية من الناحية النظرية. والأمر الذي يهم هو وجود مستوى واف من الموارد يضمن نوعية العمليات الميدانية من الناحية الفنية والتشغيلية ويزيد من التلاحم فيما بينهما.

\* اتجاه البرامج الميدانية في المستقبل:

٧٨ - كانت القوة المحركة لبرامج المنظمة الميدانية، وما تزال الى حد كبير، هي "الطلب". وفى الحقيقة، فقد كان هذا المبدأ هو المبدأ الغالب على التعاون متعدد الأطراف فى نطاق الأمم المتحدة منذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها "بتوافق الآراء" فى ١٩٧٠، وهو القرار الذى يقضى بأن تتولى البلدان المستفيدة نفسها تحديد طبيعة ومحتوى التعاون الفنى الذى تطلبه من منظمة الاغذية والزراعة والوكالات المتخصصة الأخرى لدعم خطط وبرامج التنمية الوطنية.

٧٩ - ولاشك فى أن الطلب على خدمات التعاون الفنى من جانب البلدان مهما اختلفت مراحل التنمية فيها ومهما اتسع التباين بين أوضاعها المحلية، سيظل قويا فى المستقبل القريب، وسيظل يستدعى أنواعا مختلفة من التدخل، تشمل جميع المجالات الفنية الرئيسية للاغذية، والزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك.

٨٠ - وهناك عدد من العوامل التى ينبغى الاعتماد عليها من أجل تلبية هذا الطلب والتوفيق بينه وبين قدرات المنظمة على مدى السنوات الخمس أو الست المقبلة.

- التماسك، والتنسيق والانتقائية :

٨١ - يمثل تماسك برامج المنظمة الميدانية والتنسيق فيما بينها تحديا مستديما. ويتم التصدى لهذا التحدى بالفعل بطرق كثيرة، من بينها المشاركة النشطة من جانب المكاتب القطرية. ومع ذلك، سيكون من اللازم بذل جهود أخرى لزيادة فعالية وجدوى التعاون الفنى ولزيادة تأثير المنظمة فى مجال التنمية الى أقصى مستوى ممكن.

٨٢ - وستظل المعلومات الدقيقة والحديثة على المستوى القطرى تمثل جزءا رئيسيا من هذه العملية، فليس هناك ما يغنى عن هذه المعلومات فى تقدير ما تتلقاه المنظمة من البلدان المستفيدة من طلبات مختلفة بشأن المشروعات، وللمساعدة فى صياغة المشروعات وتصميمها، ولضمان تعزيزها لبرامج التنمية العامة التى تتولاها الحكومات وتكاملها معها.

٨٣ - ولقد بدأت المنظمة بداية طيبة بالفعل خلال الفترة المالية الحالية فى اقامة نظام شامل للمعلومات التى يمكن الحصول عليها مباشرة بالاستعانة بالحاسب الآلى فى أكثر من ٥٠ بلدا. وقد ادخلت اجراءات جديدة تعتمد على الحاسب الآلى لتسهيل هذه العملية. وسوف تشهد السنوات العديدة المقبلة توسيع نطاق هذه التغطية لى تشمل جميع البلدان التى تخدمها المنظمة. واعتمادا على آخر التحسينات فى مجال الاتصالات، سيتعين على الوحدات المعنية بالمقر الرئيسى للمنظمة (الوحدات المضمونية والتشغيلية) أن تعجل بتحديث وتعميق مالىها من معلومات قطرية لى تستعين بها فى تخطيط وتنسيق الأنشطة الميدانية فى مختلف المجالات الفنية.

٨٤ - وسيتم تعزيز هذا الجهد، على المستوى القطرى، من خلال التوسع فى الأنشطة التى تتولاها المنظمة، والتى تتجاوز أعمال المشروعات الفعلية. وتشمل هذه الأنشطة استعراض القطاعات والقطاعات الفرعية واجراء الدراسات التحليلية، واستعراض السياسات وتقديم المشورة بشأنها، وعمليات البرمجة لتقدير الاحتياجات والقدرات. وقد حققت المنظمة تقدما بالفعل فى تعزيز هذا النوع من الأنشطة، ولاشك فى أن ترتيبات تكاليف الدعم الجديدة التى يسدها برنامج الأمم المتحدة الانمائى سوف توفر قوة دفع اضافية من خلال مرفق خاص، سيكون متاحا للمنظمة وغيرها من الوكالات المتخصصة الكبيرة، لسداد جانب من تكاليف هذه الاعمال "المتقدمة".

٨٥ - ورغم أن الطلب على معونة المنظمة سيظل، كما ذكرنا، يعكس مجموعة كبيرة من المتطلبات، فإن الانتقال هو الذى سيحدد مستوى المبادرات الجديدة فى مجال التعاون الفنى. وستظل الميزة النسبية الواضحة التى تتمتع بها المنظمة تمثل المبدأ الذى تهتدى به. وسوف يسهم ذلك فى المحافظة على التوازن الدقيق بين اعباء البرنامج العادى للمنظمة من ناحية، وتقديم الدعم الفنى للأنشطة الميدانية من ناحية أخرى.

٨٦ - وفى هذا الصدد، فسوف يتأكد دور برامج العمل الخاصة فى توفير اطار عام للأنشطة فى المستقبل. وفى نفس الوقت، فهذه البرامج ستكون محل استعراض مستمر مع تعديلها وتغييرها، عند اللزوم، بما يضمن استمرار صلاحيتها. ومن المتوقع أن تظل برامج العمل الخاصة تجتذب الدعم من خارج المنظمة ومن الجهات المتبرعة لحسابات الامانة فى المقام الأول.

٨٧ - ويتضح مما سبق أن الاهتمام سيزداد كثيرا في المستقبل بالأسلوب "البرامجى". وفى الحقيقة، فإن هذا الأسلوب قد أكدته القرارات الصادرة عن المجلس الاجتماعى والاقتصادى وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تؤكد فى وثيقة استعراض أهداف المنظمة وعملياتها. ويمكن أن تكون هذه البرامج قطرية فى نطاقها أو أنها يمكن - كما هو الحال بالنسبة لبرامج العمل الخاصة - أن تكون مقصورة على موضوعات رئيسية محددة وأن يكون تطبيقها على المستوى شبه الإقليمى أو الإقليمى بل وعلى نطاق العالم.

٨٨ - أما أسلوب العمل القائم على التخصص الموضوعى فيلقى الضوء على مدى الحاجة إلى التعاون والتنسيق الوثيقيين، على المستوى القطرى، فيما بين المنظمات المختلفة التى قد يكون لها دور فى ذلك، تحت مظلة المنسق المقيم للأمم المتحدة، كلما كان ذلك مناسباً. ولذلك، فسوف تظل المنظمة تقدم الدعم من أجل تعزيز آليات التنسيق العملية على المستوى القطرى.

#### - دور الحكومات المستفيدة :

٨٩ - يتمثل جوهر التعددية فى أن تتحمل الحكومات المستفيدة كامل المسؤولية عن تنسيق وإدارة التعاون الفنى المقدم من منظومة الأمم المتحدة. ولقد كانت المؤسسات الوطنية والموظفون الوطنيون، كما سبقت الإشارة، على صلة وثيقة بالأنشطة المنظمة الميدانية.

٩٠ - ومن المتوقع أن يقوى الاتجاه نحو زيادة المشاركة الوطنية فى تسيير البرامج الميدانية التى تتعدها المنظمة، بل وفى التنفيذ اليومى لأنشطتها. ومن المتصور أن أكثر من نصف عدد المشروعات التى تقوم المنظمة بتنفيذها سيكون على رأسها مديرون وطنيون، خلال السنوات الست المقبلة. وفى نفس الوقت، فسوف يستمر الاتجاه المتزايد بشدة إلى الاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين الوطنيين، بحيث تصبح غالبية الموظفين العاملين فى مشروعات المنظمة الميدانية من الوطنيين فى القريب.

٩١ - وفى الوقت الحاضر يعد عدد المشروعات التى تتولى الحكومات والمؤسسات الوطنية تنفيذها مباشرة فى المجالات التى تدخل ضمن اختصاص المنظمة قليلا نسبيا، بيد أن هذا العدد سوف يتزايد. وسوف يتطلب هذا الأسلوب دعما قويا ومتواصلا من جانب المنظمة، باعتبارها

"وكالة متعاونة" فى تنفيذ اجزاء معينة من المشروعات التى تتولى الاقطار تنفيذها، وكذلك باعتبارها مسؤولة عن تقديم المشورة والخدمات الفنية فى الجوانب الرئيسية من دورة المشروعات مثل تصميم المشروعات وصياغتها وتقديرها ورصدها وتقديم الدعم الفنى لها وتقييمها وتقديم التقارير بشأنها.

٩٢ - وفى الحقيقة، تتضمن الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم التى يسدها برنامج الأمم المتحدة الانمائى تسهيلات معينة جديدة تمكن المنظمة (وغيرها من الوكالات المتخصصة الكبيرة) من الاعتماد على موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائى للمساعدة فى تحمل تكاليف هذا النوع من العمل. وسوف تكون هناك حاجة الى وضع طرق عملية وقابلة للتطبيق من أجل توفير هذا الدعم اللازم للمشروعات التى تتولى البلدان تنفيذها. ولا بد من أن تكون الترتيبات الخاصة باسناد تنفيذ المشروعات الى البلدان مصحوبة باجراءات عملية ومرنة، وذلك لضمان انتفاع الحكومات المعنية بالخبرات والتجارب لدى المنظمة - اذا رأت الحكومات ذلك.

٩٣ - واذا ماتوافرت الموارد، فسوف تقدم المنظمة الدعم لهذه العملية عن طريق تعزيز برامج تدريب مديري المشروعات الوطنيين والموظفين الوطنيين العاملين فى المشروعات على التعاون الفنى متعدد الاطراف. وسوف يشمل ذلك دورات التدريب التى ينظمها فى الوقت الحاضر المقر الرئيسى للمنظمة بالاضافة الى دورات وحلقات دراسية اخرى تعقد على المستوى شبه الاقليمى والمستوى القطرى. وربما يكون الرقم المستهدف لعمليات التدريب هو تدريب ما يصل الى مائتى موظف من الموظفين الحكوميين سنويا.

- خدمة المقر للبرامج الميدانية :

٩٤ - ومع زيادة جوانب التنفيذ الفعلى التى تنتقل مسؤوليتها الى البلدان مباشرة، سيكون من المرجح أن تنخفض العمليات التشغيلية والادارية الروتينية المتصلة بهذه المشروعات بشكل ملموس خلال السنوات الخمس أو الست المقبلة، الى مايقرب من ٥٠ الى ٦٠ فى المائة من مستواها الحالى، وذلك تبعا لمعدل التوسع فى اسناد تنفيذ المشروعات الى البلدان فى المجالات التى تهتم المنظمة.

٩٥ - وفى نفس الوقت، سيكون من اللازم زيادة مقدار ونوعية المدخلات الفنية المهنية المقدمة للمشروعات. والى حد ما، ستظل المنظمة تدرج الخدمات التقليدية ضمن مجموعة خدمات الدعم التى تقدم للمشروعات التى تسند اليها المسؤولية المباشرة عن تشغيلها. ولكن الجانب الذى يفوق ذلك فى الأهمية هو أن خدمات الدعم الفنى ستأخذ، بشكل متزايد، شكل خدمات وتدخلات منفصلة وحذرة تقدم فى مختلف مراحل دورة المشروعات، وذلك للمشروعات التى لا تكون للمنظمة سيطرة مباشرة عليها.

٩٦ - وفى مثل هذه الظروف، فإن النظام الحالى القائم على الرصد والإشراف الشاملين على المشروعات من خلال آلية "فرق المهام الخاصة المعنية بالتنفيذ" (التي تغطي جميع مدخلات المشروعات) سوف تخلى السبيل بالتدريج لمنهج يكتسب مزيد من المرونة يتضمن متابعة المشروعات بمزيد من الدقة (ومن زاوية أضيق الى حد ما) من وجهة نظر متطلبات الخدمات الفنية. ومع ذلك فسوف تظل هناك حاجة الى الخدمات الإدارية والتشغيلية، وان كانت ستقتصر بشكل متزايد على ادارة أنشطة الخدمات الفنية التى تقدمها المنظمة للمشروعات التى تشرف عليها الأجهزة الوطنية. وبحلول نهاية التسعينات، قد يصبح هذا التغيير عالميا الى حد كبير.

٩٧ - أما شراء المعدات المعتادة اللازمة للمشروعات (أى العربات، والمعدات المكتبية، وغيرها) فسوف يتم، بشكل متزايد، على المستوى القطرى. وسوف تتجه عمليات الشراء المتبقية على مستوى المقر، بالقدر الممكن، الى شراء المعدات والمستلزمات التى لا بد من شرائها بكميات كبيرة ثم شحنها الى مواقع العمل، كلما كان ذلك مفيدا، بالتعاون مع الوكالات الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى. وسوف تظل تتطلب تدقيقا من جانب الوحدات الفنية للمقر الرئيسى. وستخضع عمليات الشراء هذه لنظام إدارى يكفل الاستجابة السريعة ويقلل من عمليات التأخير فى اختيار المعدات وشحنها. وستكون الجهة التى تتولى هذه المهمة الأخيرة تحت تصرف الحكومات التى تتولى تشغيل المشروعات فى مجالات عمل المنظمة، أما لمساعدتها فى عملية الاختيار (أى اعداد المناقصات وتقييم العروض) أو فى الاطلاع بالعملية بكاملها، بما فى ذلك تسليم المعدات بل وتركيبها فى موقع المشروع.

٩٨ - كذلك سيشهد الأجل المتوسط زيادة فى الالتجاء الى طرق التعاقد من الباطن، سواء فى الحالات التى تكون المنظمة فيها مسؤولة عن المشروعات بأكملها، أو فى الحالات التى تقوم الأجهزة الوطنية فيها

بتنفيذ بعض عناصر المشروعات. وتحقيقا لهذا الغرض، فسوف تتوسع المنظمة في الاستفادة من شركات القطاع الخاص المتخصصة، وكذلك من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة ذات الخبرة، في تنفيذ عناصر محددة من المشروعات على أساس أن تكون مسؤولة عنها مسؤولية كاملة. وسوف تشرف المنظمة على اجراءات الاختيار (بالتشاور مع الحكومات المستفيدة) كما ستتولى عملية الاشراف الواسع والرصد الفنى. وهكذا، فمن المتوقع أن يزداد عنصر التعاقد من الباطن في البرامج الميدانية بأكثر من الضعف، من حيث نسبته المئوية، على مدى الفترات المالية المقبلة، مما سيتيح فرصة كبيرة لمشاركة القطاع الخاص، والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية.

٩٩ - وفيما يتعلق بسرعة تزايد الأنشطة التي تتم "على المستويات العليا"، والتي تنحصر أساسا في عمليات الاستعراض القطاعية وشبه القطاعية واستعراض السياسات، فسوف تحدد لذلك آليات جديدة في المدى المتوسط. وسوف يكون من اللازم التوسع في ادارة هذه الأنشطة، التي تشارك فيها وحدات عديدة، كأنشطة متكاملة تخضع لتنسيق كامل، بما يضمن حقيقة الاستفادة الكاملة من المعلومات القطرية التي يمكن الحصول عليها بأجهزة الحاسب الالى وبما يضمن مساهمتها الفعالة في التخطيط الشامل للبرنامج الميدانى، وادارته ورصده.

- اللامركزية وهيكل المكاتب الميدانية :

١٠٠ - يبلغ العدد المصرح به لممثلى المنظمة القطريين ٧٨ ممثلا، يغطون نحو ١٠٠ بلد (تشمل البلدان الرئيسية المستفيدة من برامج التعاون الفنى بالمنظمة).

١٠١ - وفى حين لم يكن ممثلو المنظمة القطريين فيما سبق لايقومون، فى الغالب، الا بدور غير منتظم وغير مباشر نسبيا فى البرامج الميدانية، فقد أصبح هذا الدور فى الوقت الحاضر مهما جدا، ان لم يكن مركزيا، فى كثير من البلدان. وهذا يرجع، فى جانب منه، الى شدة تعقيد العمليات الميدانية (أى أنها تتطلب قرارات كثيرة فى موقع العمل) والى زيادة مشاركة الحكومات والمؤسسات الوطنية، والمديرين والموظفين الوطنيين فى العمليات الميدانية. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تزيد هذه المكاتب من مشاركتها فى القضايا المتعلقة بالسياسات والبرمجة، وكذلك فى المساهمة فى عمليات التنسيق فيما بين الوكالات.

١٠٢ - ومع ذلك، فإن مكاتب المنظمة الميدانية عموماً ليست مزودة بالعدد الكافي من الموظفين أو بالمعدات التي تمكنها من تحمل أعباء العمل المتزايدة. وقد اعترفت وثيقة استعراض أهداف المنظمة وعملياتها بذلك ودعت إلى تعزيز مكاتب الممثلين القطريين. ورغم أن عملية التعزيز هذه تعد عملية مكلفة، فمن الواجب العمل بقوة على تنفيذها خلال الفترات المالية المقبلة. وسوف تكون هذه المكاتب في حاجة إلى زيادات ملموسة في قدراتها المتعلقة بإدارة المشروعات وتقديم الدعم في تشغيلها، وكذلك تقديم المشورة والدعم الفني عند اللزوم، والمساهمة بقدر ما في خدمة المشروعات التي تتولى المؤسسات الوطنية تنفيذها جزئياً أو كلياً، بالإضافة إلى المهام المتزايدة المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات ووضع البرامج.

١٠٣ - وتحقيقاً لهذا الغرض، ستكون هناك زيادة مطردة في عدد الموظفين المسؤولين عن البرمجة الذين تكلفهم المنظمة بالعمل في المكاتب القطرية، وكذلك في عدد الخبراء الاقتصاديين ذوي الخبرة وغيرهم من كبار المستشارين في بعض الحالات. كذلك سوف تتوسع المنظمة في الاستعانة بالموظفين المهنيين الوطنيين، كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً. وسوف تكون هذه العملية مصحوبة بتطبيق نظم الحاسب الآلي لهذه المكاتب وتركيب معدات الاتصال الحديثة.

١٠٤ - ربما يكون من الممكن أيضاً تغطية هذه الوظائف، إلى حد ما، على المستوى شبه الإقليمي، وذلك بتحديد مجموعة مناسبة من البلدان يخدمها مكتب واحد من مكاتب المنظمة بعد تعزيره بالشكل المناسب. وقد يصدق هذا، على سبيل المثال، على عمليات تقديم الدعم الإداري والتشغيلي للمشروعات، حيث يمكن تخصيص عدد من الموظفين الدوليين باستمرار لعمليات التدريب النظامي والتدريب في موقع العمل ومساعدة الموظفين الوطنيين في عملهم. وهكذا، قد تتضمن عملية تعزيز المكاتب القطرية عنصراً مشتركاً بين البلدان.

١٠٥ - وسوف يكون من اللازم أن يصاحب عملية تعزيز المكاتب القطرية توسع في تفويض السلطات لممثلي المنظمة القطريين في المسائل المتعلقة بالبرنامج الميداني. ورغم أن هذه العملية جارية بالفعل، فإن تفويض السلطات على نطاق كبير يفترض مسبقاً وجود الخبرات المهنية والبنية الأساسية الإضافية المشار إليها. وتشمل المجالات الرئيسية للسلطات الموسعة: الموافقة على المشروعات وادخال التعديلات عليها (بالنسبة لجميع البرامج)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وحسابات الأمانة وبرنامج التعاون الفني)، والاستعانة بالموظفين المهنيين الوطنيين (كخبراء وخبراء استشاريين) وغيرهم من الموظفين الوطنيين، وكذلك مسؤولية مواصلة دعم المشروعات التي تتولى البلدان تنفيذها، عند الضرورة.

١٠٦ - وسيكون من المهم المحافظة على علاقات وثيقة بين ممثلي المنظمة القطريين والوزارات القطاعية المعنية (أى وزارات الزراعة، والتنمية الريفية، والرى، ومصايد الأسماك، وغيرها). وفى الحقيقة، فإن هذه العملية ينبغي زيادة تعزيزها عن طريق زيادة الدعم الفنى المقدم للمشروعات، وما يتصل بذلك من دور مكاتب الممثلين القطريين فى تعزيز قيام المؤسسات الوطنية بتنفيذ المشروعات وتقديم المشورة الشاملة فى مجال السياسات. وقد يكون من المتصور، الحاق موظف من الموظفين الفنيين الدوليين، بل وأحيانا اثنين من الموظفين، بمكاتب الممثلين القطريين، لتقديم المشورة والدعم للوزارات، كلما كان ذلك ممكنا وعمليا، حيثما يجرى تنفيذ برامج ذات أولوية متقدمة يمكن للمنظمة أن تقدم مساهمة خاصة فيها.

#### \* تعددية مصادر التمويل:

١٠٧ - وكما سبق التنويه، فإن وجود ثلاثة مصادر رئيسية لتمويل أنشطة المعونة الفنية التي تتولاها المنظمة، جنبا الى جنب - برنامج التعاون الفنى المعتمد على الميزانية العادية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، وحسابات الأمانة - قد أتاح الفرصة للمزج بين المزايا التي تتمتع بها هذه المصادر بما يعود بالفائدة على البلدان الأعضاء. وفى نفس الوقت، فإن ذلك قد أتاح للمنظمة قدرا لا يستهان به من المرونة فى مواجهة التحديات الانمائية على المستوى القطرى.

١٠٨ - ولما كانت أعمال دعم الاستثمارات توفر عنصرا تكميليا أساسيا لأنشطة المعونة الفنية، يجب اضافة مصدر رابع من مصادر التمويل: هو الموارد التي تقدم من خلال ترتيبات المشاركة فى التكاليف مع البنك الدولى وغيره من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التي تستفيد من خدمات مركز الاستثمار.

١٠٩ - وقد أتاح وجود هذه التعددية فى مصادر التمويل للمنظمة قوة كبيرة واستقلالاً فى العمل، كما مكنها من تلبية الاحتياجات التي تحس

بها الدول الأعضاء بطريقة أوفى. وطالما بقيت مصادر التمويل القيمة هذه لتوجيه الموارد الانمائية من خلال المنظمة، تحت الاشراف الوثيق للأجهزة الرئاسية، يجب أن يظل الباب مفتوحا أمام تعددية مصادر التمويل بما يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، سواء كانت مستفيدة أو متبرعة.

## التخاطب مع الدوائر التي تهتم بنشاط المنظمة

١١٠ - يعتمد مدى تأثير برامج المنظمة على مدى قدرتها على التخاطب والتحاور مع السلطات المعنية فى الدول الأعضاء، فى المقام الأول، وكذلك مع الدوائر التى تستفيد من النتائج التى تحققها المنظمة وما تقدمه من خدمات، بشكل أعم. وقد سبق التعرض بصفة عامة وكذلك بمزيد من التحديد، عند اللزوم، للجوانب الرئيسية مثل الدور الذى تقوم به المنظمة فى الدعوة الى القضايا المتعلقة بالاغذية والزراعة، وما تقوم به من أنشطة فى مجال زيادة الوعى عن طريق يوم الاغذية العالمى والمؤتمرات الخاصة، ومساهمة مكاتبها الاقليمية والقطرية فى اقامة علاقات وثيقة مع عدد كبير من المؤسسات على المستويين الاقليمى والقطرى، والاتصالات التى تجريها "الاسرة الموسعة" من الموظفين المهنيين من خلال الشبكات والاتحادات وغيرها، سواء كانت هذه الشبكات او الاتحادات تخضع لاشرف المنظمة او تتعاون معها. ويركز هذا القسم من الوثيقة على الجوانب الرئيسية الأخرى.

### \* نشر المعلومات:

١١١ - تسترشد المنظمة فيما تقوم به من جهود من أجل نشر المعلومات، باحتياجات الدول الأعضاء. والتحدى الرئيسى الذى يواجهها فى هذا المجال هو خدمة المنتفعين من خدمات المنظمة، على اختلاف اهتماماتهم الموضوعية واختلاف لغاتهم ومستويات تعليمهم. كما يجب على المنظمة أن تستجيب، فى نفس الوقت، لاحتياجات واضعى السياسات، والباحثين، والموظفين المسؤولين عن التنمية، وكذلك لاحتياجات اعداد كبيرة من المنتفعين بالخدمات النهائية التى تقدمها المنظمة على مستوى القاعدة، سواء من خلال السلطات الوطنية أو المحلية. ويتعين على المنظمة أن تتعاون مع الحكومات ومع أجهزة الاعلان من أجل زيادة فهم الرأى العام للقضايا المتعلقة بالتنمية الزراعية والامن الغذائى.

١١٢ - ويقال ان "المعلومات تعد مصدرا من مصادر القوى"، ومع ذلك ينظر اليها الكثيرون على انها سلعة تجارية. وهكذا، فكلما أصبحت المعلومات الدقيقة والمستحدثة تحت تصرف البلدان التى تكون لديها القدرة على تحديد مصادر المعلومات، وشرائها وتطبيقها، فسوف تتخلف عن الركب البلدان الأخرى غير القادرة على ذلك - وهى كثيرة. وفيما يتعلق بالمعلومات أيضا، فان "الأغنياء قد يزدادون غنا كما أن الفقراء قد يزدادون فقرا". وفى ظل هذه الظروف، ينبغى أن تحرص

المنظمة على اشراك الاخرين فيما لديها من معارف على اساس يتسم بمزيد من الانصاف، حتى يسهل الحصول على المعلومات والمعارف ويكون العامل الحاسم فى ذلك هو الحاجة وليس مجرد القدرة على الدفع. وقد اوضحت انجازات المنظمة السابقة فى مجال نشر المعلومات انه يمكن تحقيق الانصاف، وان بوسع اى منظمة دولية ضمن اسرة الأمم المتحدة ان تحقق ذلك، بعيدا عن القيود التجارية .

#### - المعلومات العلمية والفنية :

١١٣ - توجد "فجوة انمائية" واسعة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات العلمية والفنية والاجتماعية الاقتصادية. كذلك توجد فجوة كبيرة بين ما هو متاح للمؤسسات الكبيرة وما هو متاح للمجموعات والافراد داخل المجتمعات المحلية. وكثيرا ما يؤدي نقص المعلومات الحيوية الى اعاققة قدرة البلدان النامية فى مجال البحوث والتنمية، والى احباط الآمال والتوقعات التى تتطلع اليها المجتمعات الريفية المحرومة.

١١٤ - وتعد قواعد وبنوك البيانات الببليوغرافية، والوصفية، والاحصائية، والعددية، المتوافرة لدى المنظمة، مصدرا فريدا للمعلومات، التى أمكن جمعها فى تعاون وثيق مع المؤسسات المعنية فى الدول الأعضاء. وهذه البيانات والمعلومات، مجتمعة، هى التى تمثل المركز العالمى للمعلومات الزراعية التابع للمنظمة، الذى سيوفر مزيدا من البيانات التى يمكن الاعتماد عليها والمعلومات الأوثق صلة بمجالات عمل المنظمة للدول الأعضاء والجهات والافراد الذين من الممكن ان يستفيدوا منها.

#### .... المشاركة الطوعية ....

١١٥ - وقد خطت المنظمة خطوة رئيسية، قبل اقامة المركز العالمى للمعلومات الزراعية، فى سبيل اشراك الدول الأعضاء فى جمع المعلومات الزراعية ونشرها، عن طريق الشروع فى اقامة نظم دولية للتعاون فى مجال المعلومات مثل النظام الدولى للاعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (ا جريس) فى اوائل السبعينات. ويقوم هذا النظام على مبدأ ان تقدم كل دولة الى النظام ما لديها من بيانات وتأخذ من مجموعة البيانات العالمية ما تحتاج اليه. وقد اظهرت التجارب التى تجتمعت على مدى عقدين من السنين فى مجال هذه الشبكات مدى قيمة المفهوم

التعاونى فى تحقيق مبدأ الانصاف فى نشر المعلومات، ومكنت المنظمة من ان تواجه، بأقل قدر من التكاليف، مايسمى بالانفجار فى مجال المعلومات. وسوف تحافظ المنظمة على دورها التنسيقى فى هذه النظم وتضمن مواصلة تطورها، طبقا للاحتياجات المتزايدة من جانب المنتفعين بالمعلومات وطبقا لتغيير تكنولوجيا المعلومات. كما ستشجع المنظمة، بالقدر الممكن، على اتباع منهج تعاونى لتسهيل حصول المهتمين على الوثائق الوطنية.

١١٦ - وكما تأكد فى قسم سابق، لاتعد نظم وقواعد البيانات المتاحة لدى المنظمة المصدر الوحيد للمعلومات الزراعية التى يحتاجها المعنيون بالتنمية. فهذه النظم والقواعد تكمل عددا كبيرا من المصادر الأخرى القائمة. ومع ذلك، لاتستطيع الدول الأعضاء ان تستفيد من هذه الثروة الكبيرة من المعلومات المتاحة على نطاق العالم الا اذا اوتيت القدرة على الحصول على المعلومات والتعامل معها واستخدامها. وسوف تواصل المنظمة دعم البنيات الأساسية الوطنية والاقليمية لادارة مصادر المعلومات الزراعية والانتفاع بها معتمدة فى ذلك على الاساليب التكنولوجية الحديثة، كلما كان ذلك مناسبا، وخصوصا من الاموال التى تأتيتها من خارج الميزانية. وعلى المستوى الوطنى، ينبغى الاعتراف بدور المعلومات، بمزيد من الوضوح، باعتبارها عنصرا أساسيا فى عملية التنمية كما ينبغى ان تخصص الدول الأعضاء الاموال الكافية لتشغيل نظم وخدمات المعلومات المحلية.

#### \* المطبوعات:

١١٧ - لقد كان النشر، على الدوام، من المكونات الهامة لعمل المنظمة. والمطبوعات التى تصدرها المنظمة تنقل الى الدول الأعضاء نتائج ماتقوم به المنظمة من نشاط فى المقر الرئيسى وفى الميدان، كما أنها تعد قناة هامة لنشر المشورة فى مجال السياسات، والمعلومات الفنية والاحصاءات. كذلك تمثل المطبوعات جزءا هاما من "الذاكرة المؤسسية" للمنظمة.

١١٨ - ومع ذلك، فان المطبوعات لايتسنى لها ان تحقق هذا الغرض الا اذا أمكن وصولها للمستفيدين فى الوقت المناسب، وفى الشكل الملائم وباللغة المطلوبة. وهذا يجعل عملية النشر عملية صعبة ومكلفة. ولايد أن يكون مقبولا، فى حالة المنظمة، أن نشر النصوص باللغات الرسمية فى أن واحد يضيف تكاليف مرتفعة للترجمة وقد يؤدي، بلا محال، الى كثير من التأخير.

.... مشكلات معينة ....

١١٩ - هناك عدد من القضايا المتعلقة بأنشطة النشر التي تتولاها المنظمة. فعلى سبيل المثال، فبينما تعتمد نوعية النصوص أساسا على قدرة المؤلفين ومهاراتهم فى الكتابة، تعد هذه المهارات محدودة فى امانة منظمة دولية تهتم أساسا بالمسائل الفنية. وكثيرا ماتحول ضغوط العمل دون تطوير الموظفين لمهاراتهم وثقلها فى مجال الكتابة الفنية والتحرير. ويعد الوضع أكثر صعوبة من ذلك فى المشروعات الميدانية، حيث تعد المهارات اللازمة لانتاج مواد فى مستوى لائق للنشر محدودة. وسوف يزداد الأمر صعوبة مع التوسع فى المشروعات التي تقوم البلدان بتنفيذها، نظرا لقلة القدرة على الكتابة والتحرير باللغات الرسمية الرئيسية. وسوف يكون من اللازم بذل مزيد من الجهود فى مجال اتقان اللغات، وكتابة التقارير والنشر المكتبى.

١٢٠ - ويمثل المتفوعون على مستوى القاعدة، على الدوام، المجموعة الأقل حصولا على الخدمات. فالحواجز اللغوية وتفاوت مستويات الالمام بالقراءة تتطلب اصدار بعض المواد باللغات المحلية واطار النصوص البسيطة التي يسهل فهمها. وفى كثير من الحالات، يكون من الأفضل تقديم المعلومات مع الاستعانة بالأجهزة السمعية والبصرية. وسوف تواصل المنظمة تشجيع ودعم هذه المواد، بالتعاون مع المؤسسات المحلية المعنية.

١٢١ - ويخضع برنامج المطبوعات فى المنظمة للرصد من جانب لجنة المطبوعات التي تقوم بصفة منتظمة باستعراض الأولويات ووضع خطط تفصيلية للمطبوعات. وتقوم الاقسام الفنية بالمنظمة باصدار عدد كبير من المطبوعات عن الاجتماعات والمشاورات الفنية فضلا عن المطبوعات التي تصدرها المشروعات الميدانية. ولا يمكن، بمستوى الموارد المتاحة، اخضاع هذه المطبوعات والوثائق لآى معايير موحدة فيما يتعلق بضبط الجودة. وسوف يكون من اللازم بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين نوعيتها، وتوسيع نطاق تداولها من حيث الموضوعات، على أن يكون ذلك خاضعا بطبيعة الحال لموافقة الحكومات.

.... عامل التكاليف ....

١٢٢ - وبالرغم من المشكلات السابقة، فان لدى المنظمة برنامجا كبيرا للنشر يلقى تقديرا جيدا بصفة عامة من جانب المنتفعين. ويختلف

هذا البرنامج عن برامج النشر التجارية من حيث انه لا يبغي تحقيق الربح. ويعد انتاج المطبوعات وتوزيعها من الانشطة المكلفة. وتحتاج المنظمة الى ترويج وبيع مطبوعاتها بعد ان تكون قد وزعت على البلدان الاعضاء حصصا من هذه المطبوعات بدون مقابل، وسوف تواصل ذلك بنشاط في المستقبل. وكما حدث في الماضي، ستواصل المنظمة الدخول في ترتيبات النشر المشتركة وذلك لزيادة نشر المعلومات مع خفض التكاليف. وفي هذه الحالة، فانها تتلقى عادة نسخا دون مقابل لتوزيعها على البلدان طبقا لنظام الحصص، بدلا من الحصول على جزء من قيمة بيع هذه المطبوعات. ولا بد من التاكيد على ان جدوى المطبوعات التي توزع بدون مقابل طبقا لنظام الحصص تعتمد على قيام الحكومات التي تتلقى هذه المطبوعات بارسال النسخ التي تتلقاها الى المؤسسات المعنية والى صانعي القرارات.

١٢٣ - ومع ارتفاع تكاليف عمليات الطباعة، يجب على المنظمة ان تقوم باستمرار بتقييم البدائل التكنولوجية وان تاخذ منها مايسمح بتقديم خدمات افضل واسرع، بتكلفة اقل. ومع ذلك، فان اى قرار بشأن زيادة التوسع فى اساليب النشر الالكترونى او البصرى يتوقف على مستويات التطور فى مختلف الدول الاعضاء. وهكذا، فمن المرجح ان تظل المنظمة مضطرة الى الابقاء، لفترة طويلة من الوقت، على الطرق الحالية القائمة على تقديم المعلومات على الورق. ومع ذلك، فلا بد من التوفيق بين الاتجاه الحالى نحو "مجتمع لا يستخدم الورق" وحاجة الدول الاعضاء التى ستظل تعتمد اعتمادا كبيرا على المادة المطبوعة، وخصوصا النصوص باعتبار انها تختلف عن البيانات الاحصائية او الببليوغرافية.

١٢٤ - ونظرا لكثرة المتطلبات، سيكون من الضرورى اتباع اسلوب انتقائى فى اختيار الموضوعات التى ينبغى ان تعطى لها الاولوية وكذلك اختيار نظم النشر المناسبة. وربما يتحقق اكبر قدر من الوفرة باتباع النظم التى تسمح بتنوع اشكال الانتاج؛ الورق، او الاسطوانات المرنة او الاسطوانات الجامدة، طبقا لطلب المنتفع. وفى مجالات الاولوية، ستواصل المنظمة نشر وتوزيع الوثائق على الورق كما هو متبع فى الوقت الحاضر، مع الاخذ بالاساليب القائمة على المواد التى تستطيع الآلات قراءتها، أو الطبع بناء على الطلب، بالنسبة للمواد الأخرى. وهذا يتطلب انتاج جميع النصوص فى صورة تستطيع الآلات قراءتها، طبقا للمعايير والمستويات المقبولة عموما.

١٢٥ - وسوف تسمح هذه التوليفة من الخيارات التكنولوجية بتخفيف الاعباء المترتبة على توزيع وتخزين قدر كبير من الوثائق وتمكن المنظمة من استخدام نظم أكثر ذكاء فى توصيل المعلومات الى الجمهور المستهدف. كذلك يجب تمكين هذا الجمهور، بدوره، من اختيار المعلومات التى يرغب فى الحصول عليها والشكل الذى تسلم عليه هذه المعلومات. وفى ذلك، تلعب المكاتب القطرية للمنظمة دور الوسيط الرئيسى فى تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات على المستوى المحلى وتزويد المقر الرئيسى بحدود افعاله.

#### \* الاعلام العام:

١٢٦ - ونظرا للتدفق المتزايد للمعلومات التى تصل الى الجمهور العام، تزايد اشتداد المنافسة من أجل كسب اهتمام هذا الجمهور. ونتيجة لذلك، لم تفقد المقولة القديمة عن مهنة الاعلام صداقيتها، وهى انه كلما كانت المعلومات التى تصل الى المتلقى قريبة الصلة بالموضوع، كانت قادرة على كسب اهتمامه. ونظرا لكون المنظمة مؤسسة دولية، فانها لاتسعى الى التوجه الى الافراد بمعلومات تهمهم مباشرة. وتعتمد المنظمة على الوسطاء فى ابلاغ رسائلها، مثل أجهزة الاعلام الوطنية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها. ولهذا السبب، يجب أن تضع المنظمة مواد الاعلام العام بما يتفق مع احتياجات هؤلاء الوسطاء، وذلك لتسهيل نشرها. ويجب على المنظمة، وهى تقوم بذلك، أن تأخذ فى الاعتبار وجود اختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث احتياجاتها من المعلومات وأوضاع أجهزة الاعلام فيها.

١٢٧ - وفى مجال وسائل الاعلام الاخبارية، فقد دلت التجربة على أنه ينبغى على المنظمة أن تحرص على أن تكون اخبارها ضمن المواد الاخبارية فى اقرب وقت ممكن. ولذلك، لابد من الاهتمام كثيرا باقامة اتصالات مع وكالات الانباء الدولية والاقليمية وتلبية متطلباتها، لكى يمكن الوصول الى وسائل الاعلام الوطنية.

١٢٨ - ومن المجالات الأخرى الهامة أن وسائل الاعلام المتخصصة التى تهتم بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، تتيح امكانية كبيرة أمام المنظمة لاشارة اهتمام الجماهير ذات الاهتمامات الخاصة، ولابد أن يكون لهذه الأجهزة المتخصصة مكان بارز فيما تبذله المنظمة من جهود فى هذا الميدان.

١٢٩ - وفى مجال استخدام الاذاعة المسموعة، هناك مجال لزيادة الاعتماد على ترتيبات الانتاج المشترك. ورغم أن نفس الشيء ينطبق على الاذاعة المرئية (التليفزيون)، فنظرا للطابع التجارى الذى يغلب على الاذاعة المرئية فى كثير من البلدان واتجاهها الى التسلية على حساب التعليم والتوعية، فسوف يكون من الصعب بشكل متزايد ايجاد مكان للقضايا التى تهتم المنظمة. ولذلك، فسوف يكون من الضرورى أن تتعاون المنظمة تعاوننا وثيقا مع منتجى البرامج الخاصة، وأن تقدم لهم الافلام والمعلومات الموضوعية لكى يمكنهم استخدامها فى برامجهم. ومن المتوقع أن يتضاءل الاعتماد على الانتاج الكامل للافلام التليفزيونية فى داخل المنظمة.

١٣٠ - ومن حيث المضمون، فسوف تركز المنظمة فى المواد والرسائل الاعلامية على الأولويات العامة التى تهتمها. وسوف تمثل هذه الأولويات الأساس اللازم للمواد المطبوعة والتى تتراوح بين الكتيبات، والنشرات، والملصقات ونشرات الحقائق، والموضوعات الاعلامية والعروض. وعموما، فسوف توضع المعلومات فى شكل يسهل "اعادة استخدامها" على المستوى الوطنى، مع الاهتمام بتقديم المعلومات الحقيقية. أما مجلة سيريز وغيرها من الدوريات المتخصصة التى تصدرها المنظمة، فستظل تمثل أداة متميزة وفعالة بصفة خاصة فى الترويج للقضايا التى تهتم المنظمة وتهتم المجتمع العالمى بصفة عامة.

#### \* الاجتماعات:

١٣١ - لما كانت المنظمة تنظم مائتى اجتماع سنويا تختلف فى انواعها ومددها والجمهور المستهدف منها، فانها بذلك تعد اكبر محفل زراعى فى العالم يلتقى فيه صانعو القرارات، والعلميون، والمعنيون بالتنمية فى الدول الاعضاء، لتبادل خبراتهم وآرائهم ولتحديد الانشطة المشتركة. واشترك هؤلاء فى المناقشات التى تجرى بشأن قضايا السياسات، وادارة البرامج والموضوعات الفنية تعد ضرورية ايضا لعمل المنظمة، وتقدم دليلا واضحا على الطابع العالمى للمنظمة.

١٣٢ - وفى الحقيقة، تظل الاتصالات الشخصية افضل سبيل لتحقيق مزيد من التفاهم والتواصل بين الافراد، كما انها تعد طريقة ناجعة لتعزيز التعاون الدولى. وفى كثير من الحالات، تعد الاجتماعات التى تعقدتها المنظمة الفرصة الوحيدة المتاحة أمام المتخصصين الزراعيين من البلدان النامية للالتقاء بأقرانهم من اجزاء العالم الاخرى النامية منها والمتقدمة.

١٣٣ - ومن المسلم به تماما ان هذه الاجتماعات تحمل المنظمة كثيرا من التكاليف، حتى فى حالة عدم احتياجها للترجمة الفورية. والزيادة فى تكاليف السفر وتكاليف المعيشة ترفع حدا على التوسع فى الاجتماعات. ولذلك ستظل المنظمة تسعى من أجل الحصول على اعتمادات من خارج الميزانية واشراك البلدان الأخرى فى رعاية الاجتماعات، وذلك للتخفيف من الضغط على موارد البرنامج العادى والمحافظة على قوة برنامج الاجتماعات. ومع ذلك، فحتى مع أكثر التوقعات تفاؤلا، لا يمكن للموارد ان تسمح بتحضير وتنظيم عدد كبير من الاجتماعات. ولذلك فلا مفر من الانتقاء، وسوف يتعين على اجتماعات المنظمة، بمرور الوقت، ان تركز على أهم مجالات الأولوية. وعندما لا يكون من الممكن الجمع بين الخبراء للاجتماع فى المقر الرئيسى أو فى الميدان، فان استخدام شبكات الاتصال يسمح بالوصول الى حل بديل عن طريق عقد المؤتمرات التى تنقلها شبكة التلفزيون واجراء المشاورات عن بعد. وسوف تتاح الفرص للجمعيات العالمية لاستخدام تسهيلات المنظمة من أجل عقد الاجتماعات عن القضايا العلمية والفنية التى تهتم العالم.

١٣٤ - ورغم ان الأساليب الفنية الحديثة يمكن ان تزيد من سرعة انتاج وتوزيع وثائق الاجتماعات، فسوف يعتمد نجاح أى اجتماع، على الدوام، على مساهمة المشاركين. وان من واجب السلطات المعنية فى الدول الاعضاء ان تضمن ان يكون المشاركون فى الاجتماعات من الافراد المؤهلين والملمين بالموضوعات المطروحة فى الاجتماعات. وبالنسبة لمشاورات الخبراء التى تقوم المنظمة ذاتها باختيار المشاركين فيها، فينبغى على المنظمة والمؤسسات المختصة فى البلدان النامية، أساسا، ان تزيد من جهودها من أجل تحديد هؤلاء الخبراء واعطاء الفرصة لعدد أكبر من العدد الحالى بكثير، ولاسيما من النساء للمشاركة فى هذه المشاورات.

١٣٥ - كذلك يعد وجود الفنيين فى وفود الدول التى تشارك فى اجتماعات اللجان الفنية للمنظمة أمرا ضروريا. ويمثل ذلك مشكلة بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وسوف تعمل المنظمة على تشجيع المشاركة من جانب الفنيين اذا ما توافرت لديها موارد من خارج الميزانية.

\* تعميم استخدام الحاسب الآلى ووسائل الاتصال:

١٣٦ - من المرجح ان تتكرر التغييرات السريعة خلال التسعينات، ولاسيما من حيث المعدات الآلية التى تستخدم فى المكاتب والتكامل بين

الاساليب التكنولوجية المختلفة المستخدمة فى الاتصالات - وهى التغييرات التى اعطت طابعاً مميزاً للعقد السابق وحدثت ثورة فى اماكن العمل.

١٣٧ - وكما يليق بالمنظمات التى تكون عملياتها فى حجم وتعقيد العمليات التى تقوم بها منظمة الاغذية والزراعة، بدأت المنظمة تستثمر فى اجهزة الحاسب الالى ومعدات الاتصالات وما يتصل بها من برامج. ومن الضرورى، فى المقام الاول، تحقيق الاستفادة المناسبة من الزيادة الكبيرة فى الانتاجية وكفاءة العمل بفضل الاساليب التكنولوجية الجديدة المستخدمة فى معالجة البيانات والنصوص. فبالاضافة الى مساهمة هذه الاساليب التكنولوجية المتقدمة فى تيسير الاداء وزيادة كفاءته فى الادارة والعمليات، فان لها اهمية خاصة بالنسبة لمنظمة تتبعها شبكة من المكاتب فى انحاء العالم، وتقيم اتصالات خارجية معقدة بلغات متعددة، فضلا عن ان من بين ادوارها الرئيسية جمع قدر كبير من المعلومات وتجهيزها ونشرها.

١٣٨ - ولقد اقدمت المنظمة على عدد من المبادرات الهامة لادخال نظم المعلومات التى تساعد على تيسير الاداء سواء فى الادارة (مثل نظام ادارة شؤون الميزانية والمالية / ونظام ادارة شؤون العاملين) والجوانب المضمونية (مثل المركز العالمى للمعلومات الزراعية). ويجرى بالفعل تنفيذ النظم المتصلة بشؤون الادارة بينما سيستكمل ادخال نظام المعلومات الزراعية خلال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، كما تجرى فى الوقت الحاضر دراسة ادخال نظام شامل للمعلومات الخاصة بالبرنامج الميدانى. وفى ضوء المراحل المعتادة لعمليات التشغيل المبدئية والصيانة العادية، يبدو ان المكونات الاساسية لنظم المعلومات المتعلقة بعمل المنظمة سوف تستقر فى المستقبل القريب. ومن الضرورى التوفيق بين هذه النظم وغيرها من التجديدات وبين المعدات والبنية الاساسية الملائمة.

١٣٩ - وقد استرشدت الاستثمارات الاخيرة فى مجال موارد الحاسب الالى بالخطط متوسطة الاجل التى وضعتها المصالح المختلفة بالمنظمة ووافقت عليها لجنة نظم المعلومات ومصادرها. واجرت لجنة نظم المعلومات ومصادرها وكذلك مصلحة الادارة والمالية، فى الفترة الاخيرة، استعراضات شاملة لخطط المنظمة فى مجال استخدام الحاسب الالى، واعتمدتها منهاجاً عاماً لاستخدام الحاسب الالى فى العمليات المكتبية والتوجهات الاستراتيجية الاخرى على النحو التالى.

- تصور لاستخدام الحاسب الآلى فى المنظمة :

١٤٠ - يتمثل الهدف الاسمى لادخال النظم الآلية فى تزويد المنتفعين بهذه النظم فى المنظمة - بما فى ذلك كبار المديرين، والموظفون المهنيون وموظفو الخدمة العامة - بالادوات التى تمكنهم من أداء أعمالهم بمزيد من الكفاءة والفعالية. ولذلك، فسوف يزود العاملون فى المنظمة، بالتدريب، بالمعدات المكتبية، بما فى ذلك الادوات التى تساعد على زيادة انتاجية الافراد (فى مجال تجهيز النصوص واعداد الجداول)، والاستخدامات الاستراتيجية (البريد الالكترونى، ونظم دعم الادارة)، والنظم العامة وقواعد البيانات المتكاملة (نظام ادارة شؤون الميزانية والمالية / ونظام ادارة شؤون العاملين، والمركز العالمى للمعلومات الزراعية)، ومعدات الاتصال الخارجى. ولاشك فى أن ادخال المعدات الموحدة التى من السهل استخدامها سوف يساعد على التقليل من التكاليف.

١٤١ - ونظرا لقلة الموارد، فمن الضرورى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من أداء أجهزة الحاسب الآلى الحالية. وتحقيقا لهذه الغاية، لابد أن تهتم المنظمة بربط مختلف الأساليب التكنولوجية المتوافرة لديها، أى أجهزة الحاسب الآلى الرئيسية، وأجهزة الحاسب الآلى الصغيرة، والشبكات، وأجهزة الحاسب الآلى المستخدمة فى المكاتب، مع محاولة ايجاد توازن بين عمليات تجهيز المعلومات على المستوى المركزى وغير المركزى، والقدرة على توزيعها وتوصيلها الى النقاط الملائمة بأنجع السبل من حيث التكلفة.

١٤٢ - بيد أن ادخال الحاسب الآلى لا يخلو من المثالب، فقد جربت المنظمة على مر السنين استخدام مجموعة متنوعة من المعدات والبرامج فى حل مشكلات معينة، ويتعين عليها الآن أن تعمل على ايجاد توافق بين هذه المعدات والبرامج. وسوف تعمل المنظمة على تشجيع التكامل بين برامج الحاسب الآلى. ولكى يمكن ضمان تدفق المعلومات دون عائق، فلا بد من تطبيق معايير التوافق بين البرامج والمعدات فى اطار شبكة متكاملة. وسوف يكون من بين فوائد ذلك تيسير استخدام نظم المعلومات المتكاملة ضمن شبكة متكاملة للاتصالات.

## - ادارة أنشطة تجهيز المعلومات:

١٤٣ - تطورت ادارة مصادر المعلومات على مر السنين. وتقوم لجنة نظم المعلومات ومصادرها بوضع وتطبيق السياسات الخاصة باستخدام الحاسب الالى وتخصيص المصادر. ويقوم مركز خدمات الحاسب الالى بتوفير الخدمات المركزية وتقديم الدعم لمستخدمى أجهزة الحاسب الالى، بينما تقوم بعض المصالح بتوفير هذه الخدمات والدعم بطريقة لامركزية. ومازال تدريب عدد كبير من الموظفين يمثل تحديا نظرا لقلّة الموارد المتاحة لهذا الغرض. وسوف يتم ذلك بالتدريج بما يتفق مع انتشار استخدام هذه الاجهزة فى المنظمة والاولويات التى تحددها الاقسام.

١٤٤ - ومن الجوانب الهامة الأخرى دمج وسائل الاتصال (الهاتف والتلكس والفاكس) فى مركز خدمات الحاسب الالى وذلك لاقامة قسم لتكنولوجيا المعلومات، تجرى الدراسات الخاصة به فى الوقت الحاضر. ويعد توحيد مسؤولية تيسير وسائل الاتصال واستخدام أجهزة الحاسب الالى من المقترنيات الأساسية اللازمة لتنفيذ مفهوم شبكة الاتصالات المتكاملة.

١٤٥ - وعموما، فان الاستثمارات السابقة والمقبلة تخضع للترشيد فى اطار الخطط متوسطة الأجل التى وضعتها المصالح واعتمدها لجنة نظم المعلومات ومصادرها. ومع الانتشار التدريجى لاستخدام الحاسب الالى فى المكاتب، ستعمل المنظمة على تنقيح سياسة ادارة مصادر المعلومات لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من توزيع هذه المصادر.

## - ربط نظم المعلومات بأنشطة المعونة الفنية فى الدول الأعضاء:

١٤٦ - كذلك فان التوسع فى استخدام أجهزة وبرامج الحاسب الالى فى مقر المنظمة سوف يمكنها من تحسين أداء ذلك الكم المتزايد من الأنشطة المتعلقة بتقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات فى حل المشاكل المتعلقة بالاغذية والزراعة. وقد طورت المنظمة مجموعة من برامج الحاسب الالى، مثل البرامج المستخدمة فى تجهيز المعلومات، وتحليلها وتبويبها طبقا لنماذج معينة، وهى تستخدم فى الوقت الحاضر على نطاق واسع من جانب المؤسسات المتخصصة والمختبرات فى البلدان الأعضاء. وتهتم المنظمة اهتماما خاصا بكفاءة استخدام هذه التطبيقات فى تخزين المعلومات والبيانات، وفى البحوث

ووضع التصميمات الفنية ، وكذلك فى التدريب والارشاد. وفى كل حالة من هذه الحالات، ينبغى أن يكون كل قسم فنى بالمنظمة فى وضع يمكنه من مساعدة البلدان على اختيار أنسب المعدات، مع مراعاة جوانب التوافق، وتطوير البرامج بما يتفق مع الاحتياجات المحلية، وذلك من خلال المعونة المباشرة ومكونات المشروعات الميدانية. والتطور السريع للادوات الجديدة فى مجال تكنولوجيا المعلومات يحتم على المنظمة متابعة المستجدات لكى يمكنها المحافظة على نوعية ما تقدمه من مشورة فى مجال تطبيقات الحاسب الالى والبرامج التى تعمل على تطويرها أو توسيع استخدامها.

#### \* قضية تدبير اعتمادات للاحلال والتجديد فى الميزانية :

١٤٧ - وكما اتضح فيما سبق، تحرص المنظمة على جنى الفوائد المترتبة على التطورات التكنولوجية المتلاحقة بأن تستفيد من أحدث المعدات والتسهيلات. ولاشك فى أن الوقت الذى كان فيه معظم موظفى المنظمة يستخدمون الآلات الكاتبة، والآلات الحاسبة المكتبية والاتصالات التليفونية البسيطة قد انقضى الى غير رجعة، رغم أنه لم يبعد عنا كثيرا. غير أن التمتع بمزايا وفوائد استخدام المعدات الحديثة مثل أجهزة الحاسب الالى المكتبية ونظم الاتصال المتقدمة يعنى أن المنظمة ستكون مضطرة الى انفاق استثمارات كبيرة، غالبا ما تصل الى عدة ملايين من الدولارات.

١٤٨ - وبالإضافة الى استخدام أجهزة الحاسب الالى ومعدات الاتصال فإن نفس الاعتبارات تنطبق على المجالات الأخرى فى مقر المنظمة، التى يلزم الحصول على معدات مكلفة لها أو استبدال هذه المعدات على فترات منتظمة، مثل تسهيلات الطباعة وأجهزة تحويل الهاتف المركزية وعمليات التجديد العامة لابنية المنظمة.

١٤٩ - ومع ذلك، فإن المنظمة تعمل على أساس ميزانية لفترة سنتين، ولذلك فمن غير الممكن ترحيل الاعتمادات المالية أو تجميعها فى نهاية كل فترة مالية. كما أن اللائحة المالية للمنظمة لاتنص على أى ترتيبات لحساب الاهلاك حتى يمكن توزيع التكاليف الخاصة بشراء المعدات والاحتياجات الرئيسية.

١٥٠ - وفى الحقيقة، فكثيرا ما كانت المنظمة تواجه مشكلات عويصة عندما يكون من اللازم شراء المعدات المكلفة. ولأسباب واضحة، كان هناك

تردد في ادراج هذه المشتريات ضمن مقترحات الميزانية التي تقدم كل سنتين، وذلك لتجنب التفاوت الشديد في حجم أبواب الميزانية التي تندرج تحتها هذه المشتريات، أو تحميلها دون مبرر على الأنشطة المضمونية الهامة. وهذه المشكلة تزداد حدتها في الأوقات التي تفرض فيها إجراءات التقشف على الميزانية.

١٥١ - ولذلك، كثيرا ما اضطرت المنظمة الى تأجيل عمليات التجديد الرئيسية أو تأجيل المشتريات ذات التكاليف المرتفعة، أحيانا، الى مالنهاية. وهذه العملية لها عيوبها الواضحة كما انها، في الحقيقة، لا تؤدي الى أي وفورات على الإطلاق، لأنها تعنى ضرورة التعامل مع معدات متزايدة القدم، وزيادة تكاليف الصيانة، وحدث كثير من الأعطال وحالات الفشل المؤسفة. ولتلافى ذلك، حاولت المنظمة الدخول في ترتيبات لاستئجار المعدات، حيثما يكون ذلك ممكنا. ومع ذلك، فان هذا الأسلوب له مسالبه أيضا وقد لا يكون ممكنا أو مغريا من الناحية الاقتصادية على الدوام.

١٥٢ - وحسب مشورة مجموعة الخبراء الاستشاريين في مجال الادارة، في تقريرهم عام ١٩٨٩، فمن المقترح أن تدخل المنظمة المفهوم الذي يقضى بأن تتضمن الميزانية اعتمادات لاحتلال وتجديد المعدات. ويمكن، لذلك، انشاء صندوق للمعدات مع وضع ترتيبات ملائمة لرصد اعتمادات خاصة لشراء المعدات، تحت اشراف الأجهزة المعنية مثل لجنة المالية، مع تحديد الطرق الملائمة لتجنيب اعتمادات لهذا الغرض بانتظام في الميزانية أو تجديد موارد هذه الاعتمادات. ويمكن أن يشمل هذا الصندوق أيضا حصيلة عمليات البيع أو الهبات والمساهمات الطوعية التي ترغب الدول الاعضاء في تقديمها لهذا الغرض.

١٥٣ - ولم تبذل أي محاولة لتحليل هذا الاقتراح بالتفصيل حتى الآن، ولكننا نعرضه لكي نستشف ردود الفعل الأولية من جانب المؤتمر. وإذا ما ثبتت وجهة هذا الاقتراح وجدواه، يمكن عندئذ إجراء دراسة تفصيلية، تتضمن ادخال التغييرات المترتبة على ذلك على اللائحة الداخلية للجنة المالية وعلى اللائحة المالية، لعرضها على لجنة المالية وعلى المجلس للنظر فيها.

## شؤون العاملين

١٥٤ - ولكي يمكن ترجمة هذه الخطة متوسطة الاجل الى برامج وانشطة فعالة، ينبغي أن تتضمن أيضا عددا من العناصر المتعلقة بسياسات شؤون العاملين بالمنظمة. وقد برز عدد من المشكلات الخطيرة التي تستوجب الدراسة من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

### \* شروط الخدمة :

١٥٥ - تستخدم المنظمة في الوقت الحاضر فئتين رئيستين من العاملين. وشروط خدمة فئة الموظفين المهنيين والمديرين تحدد على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها (باستثناء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وتتخذ الجمعية العامة للامم المتحدة القرارات التي تنظم ذلك بناء على مشورة وتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية. أما شروط الخدمة الخاصة بفئة موظفي الخدمة العامة فتراعى فيها شروط الخدمة في السوق المحلية لمواقع العمل كما أنها تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدولية للخدمة المدنية.

١٥٦ - ولقد اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة واللجنة الدولية للخدمة المدنية، بانتظام، أنه ينبغي للمنظمات الاعضاء في المنظومة ان تستخدم الموظفين الذين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة، والمقدرة والأمانة، وأن تراعى في ذلك أوسع توزيع جغرافي ممكن. وحتى منتصف السبعينات، لم تكن شروط الخدمة المحددة في منظومة الأمم المتحدة تمثل أى عائق أمام التقيد بتلبية هذه الشروط. فقد كانت مكانة الموظفين المدنيين الدوليين عالية كما أن مستوى الرواتب كان مرضيا - رغم أنه بالتأكيد لا يمثل العامل الوحيد للاغراء على "العمل الدولي". غير أن الثمانينات شهدت تدهورا ملحوظا في شروط الخدمة مما يؤثر على الموظفين المهنيين، بما في ذلك حالات التجميد المتكررة والطويلة للرواتب الصافية والاستقطاعات المتتالية في معاشات التقاعد. ورغم أن حالات رفض المرشحين لشغل الوظائف المهنية الشاغرة للعمل في المنظمة بسبب انخفاض الرواتب كانت عرضية في الماضي، فقد أصبحت المنظمة، للأسف، تواجه كثيرا من هذه الحالات في الوقت الحاضر لدى اتخاذ اجراءات شغل الوظائف. ولقد أصبح من المستحيل تقريبا اجتذاب العدد الكافي من طلبات التعيين من جانب أفضل المرشحين من بعض البلدان، حتى يمكن اختيار أنسب العناصر مع ضمان التوزيع الجغرافي العادل بين الموظفين.

١٥٧ - ولم تعد الرواتب التى تعرض الآن على المرشحين لشغل الوظائف فى المقر الرئيسى وفى الميدان تمثل حافزا قويا لاي فرد يكون مستعدا لمواجهة المخاطر والتكاليف المترتبة على الاغتراب، بما فى ذلك، فى كثير من الأحيان، التكاليف المترتبة على التغييرات التى تطرا على تعليم الأبناء - وهى عادة تغييرات سلبية - وضياع الدخل الذى تحصل عليه الزوجة من العمل فى الوطن. ومن المؤكد أن ذلك لايساعد على رفع الروح المعنوية لدى الموظفين العاملين بالفعل فى المقر الرئيسى للمنظمة، على سبيل المثال، وهم يواجهون انخفاض مستوى معيشتهم بسرعة قياسا على مستوى معيشة الموظفين فى البلد المضيف. ولقد كان من الأعراض المثيرة المترتبة على هذا الوضع وجود تداخل متزايد بين رواتب الموظفين المهنيين وموظفى الخدمة العامة. ولقد كان من نتائج النظام المزدوج المشار اليه أن الرواتب التى تعرض على موظفى الخدمة العامة ولاسيما فى المقر الرئيسى، تعكس، على النحو المناسب، الرخاء المتزايد وتكاليف المعيشة فى البلد المضيف. ومع ذلك، فإن الحد الأقصى المفروض على رواتب الموظفين المهنيين يحرم موظفى هذه الفئة من هذه الفوائد. وهذا يؤدى الى وضع ينفوى على متناقضات متزايدة حيث أن الكثيرين من شاغلى الوظائف الاشرافية يحصلون على رواتب اقل مما يحصل عليها الموظفون التابعون لهم.

١٥٨ - وبالإضافة الى الجوانب المادية الخالصة، فإن سلسلة الاجراءات السلبية التى اشرت على كل من الرواتب والمعاشات التقاعدية، دون هوادة، خلال السنوات الاخيرة، قد أضافت بعدا آخر يتمثل فى الاحساس بالقلق وفقدان الثقة فيما يمكن أن تكون عليه شروط الخدمة فى المستقبل. وهذا من شأنه أن يؤدى الى تقويض الروح المعنوية بدرجة كبيرة والى التجاء الموظفين الى ترك الخدمة بالمنظمة بأعداد كبيرة.

١٥٩ - وتحتاج المنظمة، شأنها شأن الكثير من الوكالات المتخصصة فى منظومة الأمم المتحدة، الى خدمات الموظفين المتخصصين، كما يتعين عليها أن تنافس الجهات الأخرى فى الحصول على هذه المهارات. وقد ثبت الآن أن من المستحيل تقريبا اجتذاب العناصر التى تتمتع بالكفاءات والمهارات المطلوبة فى الاختصاصات التى تشتد عليها المنافسة.

١٦٠ - وفى نطاق المجموعة المحدودة من خبراء التنمية ذوى الخبرة الذين يتعين على المنظمة الاستعانة بهم من أجل انجاح عملياتها الميدانية، تتزايد حالات ترك الخدمة أمام اغراء شروط العمل التى تعرضها مؤسسات التمويل الدولية وبرامج المعونة الثنائية والمنظمات والهيئات الأخرى التى تعمل فى مجال التنمية مثل المجموعة الاقتصادية

الأوروبية. ونفس هذه المشاكل التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بتدبير الخبرات المهنية تكون واردة أيضا فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين، مع مراعاة الفروق بين الفئتين.

١٦١ - والمدير العام مقتنع بأن نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمة لم تتأثر حتى الآن، وذلك بفضل التفانى المتواصل من جانب موظفي المنظمة ذوي الخبرة الطويلة. ومع ذلك، فإن سياسة تحقيق وفورات غير واقعية عن طريق محاولة خفض التكاليف بتكرار خفض الرواتب والفوائد الأخرى، سوف تكشف في مرحلة لاحقة عن قصر نظرها، مع حدوث تدهور عام في نوعية أداء المنظمة وخدماتها.

١٦٢ - والآن، ماهي مناهج العمل المعروضة على الأجهزة الرئاسية للمنظمة؟ ليس هناك ما يدل على أن الأجهزة الرئاسية ستكون على استعداد للنظر في وضع شروط خاصة للتوظيف تطبقها المنظمة على الموظفين المهنيين تختلف عن الشروط التي تطبقها المنظمة عموما. ومع ذلك، فسوف يكون من المفيد، بغير شك، أن تؤكد الأجهزة الرئاسية بقوة على الطابع الخاص للمنظمة واحتياجاتها، شأنها في ذلك شأن الوكالات المتخصصة الأخرى، وذلك لاشارة اهتمام الأجهزة الرئاسية المسؤولة عن شؤون العاملين. ولاشك في أن تضافر الجهود في الدعوة الى ذلك سوف يفتح عيون هذه الأجهزة على ضرورة التوصل الى حلول عاجلة، والافان الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الخدمة المدنية الدولية سوف ينهار تماما.

١٦٣ - وسوف تستمر الجهود، في نطاق المجال المحدود جدا لاجراءات التحسين التي تدخل ضمن اختصاص الأجهزة الرئاسية للمنظمة والمدير العام، وذلك بغرض تحسين شروط الخدمة.

#### \* تدريب الموظفين والنهوض بمستوى مهاراتهم:

١٦٤ - يعد التدريب ورفع مستوى مهارات الموظفين من الجوانب الهامة لسياسة شؤون العاملين. وتعد فرص التدريب التي توفرها المنظمة للعاملين فيها أقل مما توفره الشركات الخاصة الكبيرة والادارات العامة في الدول الاعضاء ذاتها، حيث أصبحت الدورات التدريبية الانعاشية، والاجازات الدراسية العلمية، والتدريب اثناء الخدمة، وغيرها، من الاساليب الشائعة. وللأسف، فإن الانشطة المتعلقة بتدريب الموظفين كانت، ولاتزال، في واقع الأمر اول ضحايا اجراءات التقشف.

وعلى سبيل المثال، فقد اضطرت المنظمة الى وقف التدريب على اللغات، رغم اهميته الاساسية لمنظمة دولية مثل منظمتنا. ورغم استئناف هذا النوع من التدريب بالتدريج فانه بعيد كل البعد عن الاستجابة لمتطلبات العاملين ورغباتهم الفعلية. ومن الضروري للمنظمة، فى نطاق الاعتمادات المالية المتواضعة المتاحة بسبب اجراءات التقشف الحالية فى الميزانية، أن تعمل على التقليل من الفارق الذى يفصل بينها وبين المؤسسات الاخرى فى مجال تدريب العاملين.

#### \* شغل المرأة للوظائف فى المنظمة :

١٦٥ - اكدت الاجهزة الرئاسية للمنظمة، مرارا وتكرارا، ضرورة زيادة نسبة النساء العاملات فى المنظمة، ولاسيما فى فئتي الوظائف المهنية العليا ووظائف المديرين. ومن ناحية اخرى، فان اى تقدم آخر فى هذا الشأن يتوقف على الجهود التى تبذلها الدول الاعضاء نفسها لتقديم العناصر المؤهلة من بين النساء لشغل الوظائف الشاغرة. وسوف تبذل الامانة، من جانبها، قصارى جهدها من اجل رفع نسبة عدد النساء ضمن فئة الموظفين المهنيين - وهى النسبة التى مازالت منخفضة نسبيا حتى الان - رغم ما هو معلوم من قلة عدد النساء المؤهلات المشتغلات فى مجالات الزراعة ومصايد الاسماك والغابات، عنها فى مجالات الخبرة الاخرى. كذلك فان كثيرات من النساء المهنيات تترددن فى الالتحاق بالوظائف فى المنظمات الدولية، لما قد يترتب على ذلك من تغييرات عديدة فى مقام العمل.

#### \* التمثيل الجغرافى:

١٦٦ - وشمة جانب آخر تهتم به الدول الاعضاء المعنية اهتماما كبيرا وهو انخفاض نسبة التمثيل المزمنة لبعض البلدان فى العاملين بالمنظمة. وفى بعض الحالات، يمكن ان تكون لذلك علاقة مباشرة بالمشكلة التى سبقت الاشارة اليها وهى ان شروط الخدمة غير مغرية. وسوف تبذل المنظمة كل جهد ممكن لضمان قيام تمثيل اكثر توازنا من هذه البلدان، بما فى ذلك ايفاد بعثات خاصة لاختيار الموظفين واجراء اتصالات نشطة مع ممثلات هذه البلدان فى روما.

## الجزء الثاني

الاعمال المشتركة بين القطاعات

## المقدمة

١ - يقوم الهيكل التنظيمي لمنظمة الاغذية والزراعة بالضرورة على تقسيم العمل بين مختلف الوحدات حسب تخصصها أو حسب المنطقة الجغرافية التي تركز عليها، مع الوحدات الوظيفية والخدمية. فإذا كان للمنظمة أن تقوم بدورها خير قيام - وهو ما تريده لها أجهزتها الرياسية - فلا بد أن يتوفر لديها الخبرة في مجالات التخصص المتعددة مثل الصحة الحيوانية، وتقدير الموارد السمكية، والموارد الوراثية، ومبيدات الآفات، وغير ذلك. ومن هنا كان توزيع الاقسام الفنية والادارات والفروع في المقر الرئيسي، تدعمها افرقة من الموظفين الفنيين في المكاتب الاقليمية. ولاشك في أن النهج الجغرافي في التنظيم الهيكلي هو نهج مناسب لبرمجة المساعدات الفنية الاقليمية والقطرية وتنفيذها على هذا المستوى من التقسيم، وان كان لا يضمن التطبيق الفعلي لما تملكه المنظمة بأسرها من معرفة وخبرة بالقطاعات الرئيسية في مخرجاتها الفنية. ولذا يصعب أن نحدد، على وجه السرعة، كيفية بروز الاولويات المشتركة بين القطاعات من خلال المخرجات الفنية للمنظمة، سواء فيما تقوم به من أعمال على المستوى العالمي أو على المستوى القطري.

٢ - وهناك قدر كبير من التنسيق الذي يتم بين القطاعات المختلفة من خلال ترتيبات عديدة، ولاسيما اللجان المشتركة بين المصالح، وجماعات العمل المشتركة بين الاقسام ونظم "النقاط المحورية" ووحدات التنسيق التي يتم تطويعها حسب مقتضى الحال. كما تتحقق عملية "تعاون مشتركة" فيما بين الوحدات باتباع منهج متكامل في الحالات تحتاج فيها الأعمال القطاعية أو الحلول الفنية المختلفة الى التكاثر لمواجهة قضايا أو مشكلات معقدة أو متعددة التخصصات، مثل ادارة المناطق الساحلية والزراعة المختلطة بالغابات، وغير ذلك.

٣ - وكانت الدول الأعضاء قد أبدت اهتمامها بمعرفة العلاقة بين البرامج "القطاعية" (مثل انتاج المحاصيل أو الصحة الحيوانية) والاولويات "المشتركة بين القطاعات". وربما لوحظ، في هذا الصدد، أن تملل الاعتربارت "العامة" الى البرامج القطاعية، كما حدث، مثلا، من اهتمام بالقابلية للاستمرار، يأخذ في اغلب الاحيان شكلا متزايدا، بل وقد يتخذ صورا يصعب تحديدها. وينبغي أن نتذكر دائما أن الكثير من الأعمال التي تقوم بها المنظمة - الى جانب اهدافها الاولية المباشرة ذات الطبيعة "القطاعية" (مثل المساعدات التي تقدم للادارات البيطرية

لمواجهة مرض بعينه) - لها أيضا أهداف ثانوية تتمشى مع الأولويات المشتركة بين القطاعات (مثل التدريب أو التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية). ولاشك فى أن أى محاولة لحل جميع هذه الشبكات المعقدة حلا كاملا وشاملا، ستؤدى الى كمية هائلة من الوثائق التى تشرح تخطيط برامج المنظمة.

٤ - ومع ذلك، فإن الأولويات الموضوعية لا تعتمد الا بعد المناقشات التى تدور فى المجلس والمؤتمر وغيرهما من محافل المنظمة، وهى المناقشات التى تسفر فى أغلب الأحيان عن توصيات وقرارات محددة، أو برامج عمل فى المجالات المتصلة بها. وهناك أولويات عديدة - خارج نطاق المنظمة - تلتزم بها مختلف منظمات الأمم المتحدة. ومن المستحيل أن تغطى هذه الوثيقة جميع الأولويات الموضوعية التى تعلق عليها الأجهزة الرئاسية فى المنظمة أهمية خاصة. ومن المقرر تناول الأولويات الأخرى - بناء على طلب المؤتمر - فى الأعداد التالية من الخطة متوسطة الأجل.

٥ - وسيتناول هذا القسم الأولويات التالية المشتركة بين القطاعات:

- البيئة والتنمية القابلة للاستمرار؛
- المشورة فى مجال السياسات؛
- دور المرأة فى التنمية؛
- تنمية الموارد البشرية؛
- التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية.

٦ - وكل أولوية موضوعية من الأولويات السابقة نسيج وحده. وفى أغلب الحالات، بل كلها فى الواقع، لا تبدأ المنظمة العمل من الصفر. فالتدريب والمشورة فى مجال السياسات - مثلا - كانتا معلما رئيسيا من معالم نشاط المنظمة منذ نشأتها. ولكن المنظمة متفتحة للتطورات الجديدة والأفكار الجديدة. ولا بد من عملية للتكيف المستمر. وفى إطار الاتجاه العام لكل أولوية برامجية، هناك بعض الأهداف المتسلسلة، وبعض الوسائل المفضلة عن غيرها والتى يجب مراعاتها. ويسعى هذا الجزء - بقدر الامكان - الى اعطاء تعريف عملى لكل موضوع من

الموضوعات التي تستخدمها المنظمة، مركزا على الترتيبات التنظيمية المطبقة أو تلك التي من المقرر تطبيقها، مع تقديم الافكار الحالية عن كيفية معالجة الأولوية المشتركة بين القطاعات فى المدى المتوسط.

٧ - وتنتشر هذه الموضوعات بصورة هائلة فى كافة الاعمال الفنية والاقتصادية التي تقوم بها المنظمة. ويوضح الجدول التالى البرامج والبرامج الفرعية الحالية التي تنفذ بمقتضى الباب الثانى من ميزانية المنظمة، والذي يشمل عناصر رئيسية أو ثانوية لها علاقة بالأولويات البرمجية.



البيئة المشورة فى دور المرأة تنمية التعاون					
والتنمية مجال فى التنمية الموارد الاقتصادى					
القابلة السياسات البشرية والتقنى					البرنامج الفرعى
فيما بين					للاستمرار
البلدان					
النامية					

٢-٤-١-٥، البيئة والطاقة والتنمية

\* القابلة للاستمرار

البرنامج ٢-١-٥، التنمية الريفية

٢-١-٥-١-١، التعليم والارشاد والتدريب

الزراعى

٢-١-٥-١-٢، الدعم الاعلامى للتنمية

٢-٥-١-٢، اصلاح الزراعى واستيطان

الاراضى

٢-٥-١-٣، المؤسسات الريفية والعمالة

٢-٥-١-٤، دور المرأة فى الانتاج

الزراعى والتنمية الريفية

٢-٥-١-٥، التسويق

٢-٥-١-٦، التمويل وادارة الاخطار

البرنامج ٢-١-٦، التغذية

٢-٦-١-١، تقييم الاغذية والتغذية

٢-٦-١-٢، برامج التغذية

٢-٦-١-٣، الرقابة على الاغذية

وحماية المستهلك

٢-٦-١-٤، سياسات التغذية على

المستوى القطرى

٢-٦-١-٥، برنامج المعايير الغذائية

المشترك بين المنظمة ومنظمة

الصحة العالمية (هياكلية

الدستور الغذائى)

البرنامج ٢-١-٧، معلومات الاغذية

والزراعة وتحليلها

٢-٧-١-١، تجهيز الاحصاءات وتحليلها

٢-٧-١-٢، الازواج الجارية والتوقعات

٢-٧-١-٣، نظام الاعلام والانذار المبكر

عن الاغذية

٢-٧-١-٤، تطوير الاحصاءات

البرنامج ٢-١-٨، سياسة الاغذية والزراعة

٢-٨-١-١، الدراسات المنظورية

العالمية

٢-٨-١-٢، تحليل السياسات الزراعية

٢-٨-١-٣، سياسات الملع وتجاريتها

٢-٨-١-٤، الامن الغذائى العالمى

٢-٨-١-٥، معونة التخطيط الزراعى

البرنامج الرئيسى ٢-٢، مصايد الاسماك

٢-١-٢-١، المعلومات عن علوم الاحياء

الماشية ومصايد الاسماك

٢-١-٢-٢، البيانات والاحصاءات

المسكية

البرنامج الفرعى	القابلة للسياسات	البيئية المشورة فى دور المرأة تنمية	التعاون
		والتنمية مجال فى التنمية الموارد الاقتصادى	
		البشرية والتقنى	
		للاستمرار	
		فيما بين	
		البلدان	
		النامية	

					* - ١-٢-٢-٢، الموارد البحرية والبيئة
					* - ٢-٢-٢-٢، موارد المصايد الداخلية
					* وتربية الاحياء المائية
					* - ٣-٢-٢-٢، انتاج الاسماك
					* - ٤-٢-٢-٢، استخدام الاسماك وتسويقها
					* - ١-٣-٢-٢، السياسة والتخطيط فى مجال
					* مصايد الاسماك
					* - ٢-٣-٢-٢، التنسيق الدولى واعمال
					* الاتصال
					البرنامج الرئيسى ٣-٢، الغابات
					* - ١-١-٣-٢، تنمية الغابات وادارتها
					* - ٢-١-٣-٢، المزارع الشجرية وتحسين
					* الاشجار والمصادر
					* الوراثة الحرجية
					* - ٣-١-٣-٢، الميانة والحياة البرية
					* - ٤-١-٣-٢، نظم انتاج الاغذية
					* والاعلاف والحطب
					* - ٥-١-٣-٢، برنامج عمل خاص
					* بالغابات الاستوائية
					* - ١-٢-٣-٢، تنمية الصناعات الحرجية
					* - ٢-٢-٣-٢، تجارة المنتجات الحرجية
					* وتسويقها
					* - ٤-٢-٣-٢، المنتجات الحرجية غير
					* الخشبية والطاقة
					* المستمدة من الاخشاب
					* - ١-٣-٣-٢، التدريب والمؤسسات
					* - ٢-٣-٣-٢، تخطيط الاستثمار
					* والاحصاءات
					* - ٣-٣-٣-٢، السياسات الحرجية
					* والمعلومات
					* - ٤-٣-٣-٢، تنمية غابات المجتمع
					* المحلى

## الف - التنمية القابلة للاستمرار والبيئة

\* السياق:

٨ - تميز عقد الثمانينات باعتراف العالم واهتمامه بتدهور البيئة وبالتنمية القابلة للاستمرار. ولقد تجلت الحاجة الى التوفيق بين ضرورات التنمية وضرورات حماية البيئة فى التقرير الذى صدر عام ١٩٨٧ عن الهيئة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، وفى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر قمة، هو مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذى سيعقد فى البرازيل عام ١٩٩٢.

٩ - وبالنسبة لمجالات الاغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك، فان هذه الاهتمامات ليست بالجديدة: فصيانة الموارد الطبيعية واردة تحديدا فى اهداف المنظمة المنصوص عليها فى دستورها. ونتيجة لذلك فقد قامت المنظمة ببعض الأعمال لصيانة التربة والمياه والموارد الوراثية حتى عام ١٩٦٩، عندما لوحظت ضرورة اتباع مناهج متكاملة ومنسقة، الأمر الذى أدى الى انشاء مجموعة عمل داخلية معنية بالموارد الطبيعية وبيئة الانسان. ولقد أدت المشاركة الفعالة التى قامت بها المنظمة فى الاعداد لأول مؤتمر تعقده الأمم المتحدة لبيئة الانسان فى ١٩٧٢ ومتابعة أعمال هذا المؤتمر الى اعطاء حافز جديد لأعمال المنظمة (مثل خريطة التربة عام ١٩٨١، والتعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية عام ١٩٨٣، ومدونة السلوك الدولية عن مييدات الآفات عام ١٩٨٥) وكذلك الى البرامج والمشروعات الميدانية ذات الصلة.

١٠ - وأثناء استعراض أعمال المنظمة، ظهرت مصادر جديدة للقلق، تتفق والابعاد العالمية التى أحدثتها بعض المشكلات البيئية (مثل التغيرات المناخية، والتصحر، وازالة الغابات، وتلوث البحار)، بالإضافة الى تعمق ادراك الأسباب الجذرية، ولاسيما تفاوت الأنماط الحالية للتنمية والتجارة والاستهلاك وأساليب الحياة. وبذلك أصبح على المنظمة عبء جديد لمواجهة قضايا البيئة والاستمرارية بصورة شاملة، لا من حيث أبعادها الفنية فحسب، بل ومن حيث أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وخاصة من خلال أعمالها الميدانية.

١١ - وفى شهر نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩، أصدر مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين قرارا هاما بعنوان أعمال المنظمة المتعلقة

بالتنمية القابلة للاستمرار (القرار ٨٩/٣). وقد طلب المؤتمر من المنظمة فى هذا القرار أن تكشف العمل متعدد التخصصات لضمان ادماج الاعتبارات البيئية فى جميع أعمال المنظمة ذات الصلة، وأن تعطى أولوية متقدمة للتنمية القابلة للاستمرار ولتلافى التدهور البيئى الذى يؤثر على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وأن توثق تعاونها مع بقية منظمات الأمم المتحدة فى هذه المجالات، وأن تتعاون تعاوناً كاملاً فى الاستعدادات التى تجرى لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

١٢ - ولقد أسفر تنفيذ قرار المؤتمر ٨٩/٣ الى مزيد من التوسع فى أهداف ومفاهيم التنمية القابلة للاستمرار فى مجالات اختصاصات المنظمة. فقد شرعت المنظمة فى بذل جهود هائلة لتنقيح أولوياتها، متخذة الترتيبات التنظيمية اللازمة، ومعززة الروابط بين التخصصات المختلفة فى البرنامج العادى، ومزيله العقبات أمام البرامج الميدانية. وكلها اجراءات ذات طبيعة بعيدة المدى، ولن يظهر تأثيرها الا تدريجياً، لاسيما وانها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستعدادات التى تجرى لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ومتابعة أعماله. ويشمل هذا الجزء من الخطة مدى التقدم الذى أحرز حتى الآن والنظرة الاستشرافية بشكل عام. أما التوسع فى بعض الجوانب المختارة للتنمية القابلة للاستمرار فيأتى فى الأجزاء الموضوعية التالية، كما سيأتى بشكل أوسع فى الجزء الثالث من هذه الوثيقة.

#### \* التنمية القابلة للاستمرار - نظرة كلية :

١٣ - ربما يجدر بنا أن نستذكر التعريف التالى للتنمية القابلة للاستمرار فى قطاعى الأغذية والزراعة، كما أقرها مجلس المنظمة فى عام ١٩٨٨ :

"التنمية القابلة للاستمرار هى ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها، وتوجيه عملية التغيير التكنولوجى والمؤسسى على نحو يضمن اشباع الاحتياجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة. وهذه التنمية القابلة للاستمرار (فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) هى التى تصون موارد الاراضى والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وهى غير قابلة للتدهور بيئياً، وتتسم بالمصاحبة الفنية وبالجدوى الاقتصادية، بل ومقبولة اجتماعياً".

.... البدء فى التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار ....

١٤ - ولكى تذهب المنظمة الى ما هو أبعد من مجرد وضع التعاريف، ولكى تترجم أفكار التنمية القابلة للاستمرار الى استراتيجيات فعالة وأعمال مادية ملموسة، فقد عقدت - بالاشتراك مع حكومة هولندا وبدعم منها - مؤتمرا عن الزراعة والبيئة فى المدة من ١٥ الى ١٩/٤/١٩٩١ فى (Hertogenbosch -s) (دين بوش). و صدر عن هذا المؤتمر اعلان مشترك (اعلان دين بوش) يحدد ثلاثة أهداف ضرورية لاي استراتيجية للتنمية الزراعية الريفية القابلة للاستمرار، هي:

- "ضمان الأمن الغذائى بايجاد توازن ملائم وقابل للاستمرار بين الاكتفاء الذاتى والاعتماد على الذات،"

- "زيادة فرص العمالة وتوليد الدخل فى المناطق الريفية لاستئصال الفقر بوجه خاص،"

- "صون الموارد الطبيعية وحماية البيئة."

١٥ - وتولى اهداف التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار - كما يتضح اعلاه - اهتماما خاصا بجانبى الأغذية والدخل، بينما صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة لا يمثلان الا جانبا واحدا من الاهداف الثلاثة المذكورة. وهو ما يرجع الى الاعتراف الذى ورد فى مقدمة اعلان دين بوش، من أنه:

"بحلول عام ٢٠٢٥، لاطعام اعداد اضافية من السكان تبلغ ٣٢٢ مليار نسمة اعتمادا على نفس قاعدة الموارد الطبيعية التى تتعرض الآن بالفعل لتهديدات خطيرة من جراء اساليب الزراعة غير القابلة للاستمرار والضغوط البيئية المترتبة على النشاطات البشرية الأخرى. ولقد وقعت بالفعل ملايين السكان فى مصيدة الفقر مما يدفعها الى استخلاص ما يسد رمقها بالكاد على حساب الموارد الطبيعية التى هى سبيلهم الوحيد للبقاء."

١٦ - وهكذا نجد أن المدخل الى التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار هو أنه ليس هناك بديل - باستثناء قلة قليلة من البلدان مازال لديها احتياطي غير مستغل من الاراضى الصالحة للزراعة - سوى

الاستمرار فى تكثيف الزراعة الى أن يستقر تعداد سكان العالم سواء من حيث أعدادهم أو طلباتهم. والمشكلة التى تواجه الكثير من بلدان العالم هى كيف يمكن تكثيف الزراعة وأين يمكن تكثيفها، دون استنزاف قاعدة الموارد ودون تدهور البيئة.

١٧ - وبناء على ذلك ينبغى أن تكون الاهداف الرئيسية للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار:

- (أ) تحسين كفاءة نظام الانتاج - التصنيع - التسويق - الاستهلاك الزراعى برمته، لتقليل الفقد والتلوث الى حده الأدنى،
- (ب) زيادة المرونة وتقليل المخاطر (البيئية والاجتماعية/الاقتصادية) فى استخدام الموارد الطبيعية والمدخلات فى جميع مراحل هذه العملية،
- (ج) تشجيع التنوع فى نظم الانتاج والتسويق وما يرتبط بها من مصادر الدخل فى المناطق الريفية.

١٨ - ولا بد من توافر بعض الشروط المسبقة حتى يتسنى تحقيق مثل هذه الاهداف، وبعض هذه الشروط لا دخل لقطاع الزراعة به، ولاسيما تطبيق سياسات سكانية ملائمة، واتباع نسب عادلة للتبادل التجارى فى المنتجات الزراعية على المستويين القطرى والعالمى، واتخاذ التدابير لمصلحة الزراعة كقطاع اقتصادى حيوى، مع مراعاة ما يساهم به هذا القطاع فى حماية البيئة، وتدابير التمويل اللازم. وبصورة عامة فلا بد من الاعتراف على مستوى السياسات بأهمية اعطاء المزارعين وضعاً فى المجتمع يتفق وأدوارهم الأساسية فى ضمان امدادات كافية ومستمرة من السلع الأساسية، فى الوقت الذى يحافظون فيه على قاعدة الموارد الطبيعية.

١٩ - ولكى يتسنى النجاح فى تنفيذ الاستراتيجية المذكورة أعلاه، فلا بد من ادخال تغييرات وتعديلات، ومن بين المجالات التى تحتاج الى مثل هذه التعديلات والتغييرات: السياسات والخطط الزراعية، واعطاء مسؤوليات وامكانيات أكبر للمجتمعات الريفية لاتخاذ القرارات وادارة الموارد الطبيعية، ووضع العلاقة بين الموارد الطبيعية والسكان على طريق الاستثمارية (بتخطيط الأراضى، واستصلاح الأراضى، واستثمار مبالغ كبيرة فى حماية قاعدة الموارد الطبيعية واصلحها وتحسينها)، وتطوير التكنولوجيا لمتطلبات الاستثمارية.

\* دور المنظمة وعلاقتها بالمنظمات الأخرى الأعضاء وغير الأعضاء فى الأمم المتحدة :

٢٠ - ان الطبيعة المتغلغلة للاهتمامات بالبيئة والقابلية للاستمرار يجعل دور المنظمة المساند فى هذا المجال غير بعيد عن عملها فى مجال التنمية بشكل عام. ثم ان التفاعلات بين البيئة، وبين الزراعة ومصايد الأسماك والغابات هى تفاعلات وطيدة، حتى انه يستحيل عمليا وضع خط فاصل بين دور المنظمة فى حماية البيئة ودورها لمصلحة الادارة الرشيدة لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتنميتها.

٢١ - وأى هدف يضع نصب عينيه الاستمرارية وحماية البيئة لايد وأن يستلزم الدراسة الدقيقة للتفاعلات فيما بين القطاعات وكذلك عبر الأجيال، فبعض الأعمال الانمائية التى تجرى الان فى قطاع ما، قد لا يقتصر تأثيرها على سلامة قطاع آخر فى الوقت الحاضر، بل قد يمتد الى قدرة جهود التنمية بأسرها على الاستمرار فى المدى البعيد. وقد أصبح تقدير مدى تلاؤم الأعمال الجزئية داخل مجالات اختصاص المنظمة بل وبين عمل المنظمة نفسها وغيرها من المنظمات مدعاة للاهتمام الطبيعى والمستمر.

٢٢ - ويستدعى هذا الاهتمام بالتكامل زيادة مشاركة المنظمة فى المساعى التى يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه رصد البيئة العالمية ومراقبتها. وبالمثل تزداد أهمية تعاون المنظمة مع منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بصحة البيئة، ومع المنظمة العالمية للأرصاد فى مجال التغيرات المناخية، ومع اليونسكو فى مجالات البحوث والتوعية الأساسيين فى ميدان البيئة. والدور الذى تمارسه المنظمة فى التعاون على نطاق واسع، هو ضمان ألا يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بمصالح قطاعات الاغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك، بل وأن يكون هناك توازن مناسب بين هذه المصالح ومصالح القطاعات التى تعنى بها المنظمات الأخرى.

٢٣ - ولا بد أن نتوقع زيادة تأثير المنظمة على سياسات وخطط المؤسسات الانمائية ومشاركتها فى صياغة المشروعات التى يمكن أن تساهم فى التنمية القابلة للاستمرار، وتنفيذ مثل هذه المشروعات. وقد اقامت اغلب الوكالات الدولية الانمائية وحدات منفصلة للبيئة ووضعت خطوطا توجيهية مفصلة تتعلق بالبيئة فى مشروعاتها. ويتعين على المنظمة - فى حدود اختصاصاتها - أن تقدم يد المساعدة لهذه المنظمات لى تتبع

منهجا عريضا لحل مشكلات القابلية للاستمرار (والتي لا تمثل البيئة سوى أحد عناصرها)، بما في ذلك ادخال التغييرات اللازمة في معايير التمويل واساليبه .

٢٤ - وليس هناك أى شك فى أن عملية التحضير لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والذي تشارك فيه المنظمة مشاركة فعالة، سوف تسفر عن قيام منظومة الأمم المتحدة بالمزيد من الأعمال المتسقة والمنسقة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار والبيئة، كجزء من الوثيقة المعنونة "البند ٢١ من جدول الأعمال" التي أعدت لهذا المؤتمر. وحيث أن مجالات الزراعة القابلة للاستمرار والغابات ومصايد الأسماك قد أختيرت على سبيل التحديد لعرضها أمام المؤتمر، فمن المرجح أن يكون لمؤتمر الأمم المتحدة هذا تأثير على دور وبرامج المنظمة فى المستقبل، بالإضافة الى أنه قد يسفر عن انشاء آليات جديدة للتعاون فيما بين المنظمات الدولية من أجل ذلك. وبالنسبة للوقت الحاضر، فإن آلية التنسيق القائمة تستخدم بأقصى قدر ممكن فى التحضير للمؤتمر المذكور، ألا وهى اجتماعات لجنة المنظمات الانمائية الدولية المعنية بالبيئة، واجتماعات المسؤولين عن مسائل البيئة، وجماعة صيانة النظام الايكولوجية، بالإضافة الى افرقة العمل المشتركة بين المنظمة والوكالات التابعة لامانة المؤتمر.

٢٥ - وهناك مجال آخر يحسن النهوض بالتعاون الخارجى فيه، وهو يتعلق بالمنظمات غير الحكومية. فهذه المنظمات تلعب دورا متزايدا فى زيادة الوعي بالبيئة بين السكان المحليين، والتاثير على الراى العام والسياسات الحكومية، وتشجيع المشاركة الشعبية على مستوى القاعدة. وبالتالى فلا بد من أن تدعم المنظمة علاقاتها وتعاونها مع مثل هذه المنظمات، سواء كانت محلية أو دولية، وسواء كانت تعمل فى مجال البيئة أو مجال التنمية، وذلك على أسس من المنفعة المتبادلة.

#### \* الترتيبات التنظيمية :

٢٦ - ومن بين أجهزة التنسيق الداخلى لأعمال المنظمة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، اللجنة التوجيهية على مستوى مديرى العموم المساعدين، والتي يرأسها المستشار الخاص والمدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وجماعة العمل المشتركة بين المصالح على مستوى مديرى الاقسام،

بالإضافة الى جماعات العمل وأفرقة المهام المخصصة المعنية ببعض المجالات الهامة مثل التنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، ومكافحة التصحر، وادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والاستمرارية في السياسات والتخطيط. وفوق كل ذلك، هناك أجهزة وثيقة الاتصال بهذه الموضوعات مثل فريق العمل المشترك بين المصالح المعنى بتخطيط استخدام الاراضى، وبعض الجماعات الفرعية المعنية بنظم المعلومات الجغرافية ونظم الانتاج المختلط، وجماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالطاقة.

٢٧ - وهناك جماعات عمل أخرى مشتركة بين المصالح ولجان داخلية في المنظمة، منها تلك التى تنسق أعمال المنظمة فى القطاعات الأخرى، ستولى اهتماما باحتياجات الاستمرارية وحماية البيئة. وينطبق ذلك - بصورة خاصة - على جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالتدريب فيما يتعلق بالتوعية والتدريب على المجالات المتعلقة بالبيئة، ولجنة البرامج الميدانية فيما يتعلق بوضع الاجراءات المعنية بحماية البيئة والاستمرارية من خلال دورة المشروعات.

٢٨ - وسيقدم مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة فى قسم تطوير البحوث والتكنولوجيا بالمنظمة مساندة عامة فى هذا المجال، وذلك تحت الاشراف العام للمستشار الخاص ومساعد المدير العام لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، فى مكتب المدير العام.

\* منهج الاجل المتوسط:

- الاثار البرامجية :

٢٩ - مما ساعد على تغلغل الافكار المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى برامج المنظمة، تخصيص اموال لكل برنامج فرعى من البرامج الفرعية ذات العلاقة لكى يشارك فى الاعمال المشتركة بين القطاعات، تحت التنظيمات المشتركة بين المصالح السابق ذكرها. وبصورة عامة، فان احدى المصالح او احد الاقسام الفنية يأخذ الدور الطليعى فى مجالات بعينها تحتاج الى مشاركة المصالح والاقسام الأخرى. ويدعم ذلك مبالغ من الادارة المركزية للاعمال المشتركة بين القطاعات فى المجالات التى لا يمكن تحديد نقطة محورية او قسم رائد مناسب للقيام بها. ومن بين المجالات التى تقرر تعزيزها بالتحديد فى الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣: ادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والاستمرارية

في الخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة في مجال السياسات ومساعداتها في مجال التخطيط، والتنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية، والزراعة المختلطة بالغابات، والتصحّر، والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والطاقة. ولا بد من مواصلة العمل بمثل هذه المناهج التي تسهل عملية التنسيق والاعمال المشتركة بين القطاعات في الفترات المالية التالية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالبرامج الميدانية، فقد انتهى من وضع اطارين عريضين للبرامج في مجال الغابات ومصايد الاسماك، الا وهما خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، وبرنامج العمل الذي اقره المؤتمر العالمي لمصايد الاسماك عام ١٩٨٤، وهما يشتملان على عدد من الاعمال التي تتعلق بادارة الموارد الحرجية والسكية بصورة قابلة للاستمرار، بالإضافة الى الجوانب البيئية في كل منهما. وسوف تؤدي متطلبات الاستمرارية في المدى البعيد الى زيادة الاهتمام في اطار هذين البرنامجين ببعض الجوانب مثل ادماج مصايد الاسماك والغابات في التنمية الريفية الشاملة، وادارة المناطق الساحلية، والتنوع الوراثي، ومكافحة التلوث، والتغيرات المناخية.

٣١ - اما فيما يتعلق بالمجال المتشاك للتنمية الزراعية والريفية بحد ذاتها، فليس هناك حتى الان اطار عام لآعمال المنظمة الميدانية، كما هو الحال بالنسبة لتلك المتعلقة بالغابات ومصايد الاسماك. وان هناك سلسلة من برامج العمل الخاصة في بعض المجالات التي لها اولويتها (مثل برنامج الأسمدة)، الى جانب العديد من المشروعات الميدانية الأخرى التي تستجيب الى طلبات محددة من جانب البلدان الأعضاء. وقد أدى تعزيز أعمال المنظمة في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار - تمشيا مع قرار المؤتمر ٨٩/٣ والتوصيات المحددة الصادرة عن مؤتمر دين بوش - الى وضع اطار برنامج للتعاون الدولي من أجل التنمية الريفية القابلة للاستمرار، وهو الاطار الذي يظل عددا من برامج العمل الخاصة الموجودة والجديدة، بعد التنسيق بينها بصورة مناسبة. وسوف يعرض هذا الاطار على مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والعشرين. وسوف يتعرض هذا الاطار من حيث الشكل والمضمون الى عملية تطوير مستمرة، تشترك فيها الاجهزة الرياسية في المنظمة، والمنظمات الأخرى التي قد تشارك في تنفيذه، بالإضافة الى الاجهزة الاستشارية العاملة في التحضير لانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والوثيقة الخاصة به والمعونة "البند ٢١ من جدول الاعمال".

٣٢ - ومع ظهور هذا الاطار لبرنامج التعاون الدولي جنباً الى جنب مع خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية وبرنامج العمل الخاص بمصايد الأسماك، سوف تطفو على السطح قضية ادماج هذه الاطر البرمجية الثلاثة العريضة بالنسبة للأعمال الميدانية التي تنفذها المنظمة. ومع ذلك فان هناك العديد من الاعتبارات التي تبرر ابقاء هذه الاطر كما هي ككيان منفصل. فهذه الاطر البرمجية - اولا - تمثل حقائق تنظيمية على المستوى القطري، حيث توجد عادة هياكل تنظيمية زراعية وحرجية وسكنية منفصلة، تحتاج الى خدمات متباينة الى حد ما من المنظمة، كما تحتاج الى الحوار معها كل على حدة. ثم انه - ثانياً - ينبغي ضمان مثل هذا التنسيق والادماج بين المدخلات الخارجية من المنظمة وغيرها من المنظمات وبين البرامج والمشروعات على المستوى القطري بالذات. ولذا ينبغي ان تحتفظ البرامج الميدانية للمنظمة بمرونتها. وهذه الاطر الثلاثة العريضة من شأنها ان تسمح بتلبية الطلبات المستمرة الى حد ما كل في مجاله، في الوقت الذي يستمر فيه عملية تصميم الجزء الاكبر من المشروعات الميدانية بحيث تلبي الطلبات الخاصة وتسد ثغرات معينة، والتي لا يمكن بالتالي ان تدخل في اطر البرامج التقليدية.

٣٣ - ومع ذلك فلا بد من وضع معايير عملية لتحديد مجالات العمل وآليات العلاقة بين الاطر البرمجية الثلاثة في عدد من المجالات التي قد يكون لها اهتمام مشترك بها، مثل المناطق الساحلية، وكذلك مناطق تجمعات المياه والمناطق المزروعة بالغابات، حيث يصبح للزراعة والغابات نفس القدر من الأهمية.

- مجالات التركيز:

٣٤ - في اطار الاتجاه العريض للدعم الذي تقدمه المنظمة لحماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، يمكن ابراز بعض الأعمال المحددة ذات الأولوية المتقدمة، فيما يلي. وترد هذه الأعمال ذات الأولوية بمزيد من التفصيل في اجزاء اخرى من هذه الخطة.

(١) جمع البيانات وتبادل المعلومات ومعالجتها لتقدير ورصد مدى قابلية الزراعة والغابات ومصايد الأسماك للاستمرار: ولا يقتصر ذلك على سد الثغرات وتحسين قواعد البيانات في المنظمة في بعض المجالات الهامة (مثل الاحصاءات الخاصة لاستخدام المبيدات، ومدى ما تساهم به الزراعة في انبعاث الغازات من الصوبات)، بل ووضع طرق ونظم للتحليل

والتقدير المتكاملين (مثل نظم المعلومات الجغرافية، ونظم الرصد بالأقمار الصناعية، والحسابات المتعلقة بالبيئة، وتقدير الأثار البيئية)، وما يتعلق بذلك من تدريب؛

(ب) تحليل السياسات وتقديم المشورة والتخطيط لها: لاشك في أن الاهتمام بالقابلية للاستمرار سوف يؤثر على عمل المنظمة في تقديمها للمشورة في ميدان السياسات، وخاصة من خلال ادماج عمليتي صياغة السياسات الخاصة بالموارد الطبيعية والتخطيط لها مع التخطيط الاجتماعى والاقتصادى، بما في ذلك سياسات الأمن الغذائى؛ والحد من الأثار السلبية لعمليات التكيف الهيكلى، وتحرير التجارة، والسياسات البيئية المتعلقة باستمرارية قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فى المدى البعيد، وتشجيع مناهج اللامركزية والمشاركة فى صياغة سياسات وخطط التنمية الريفية؛ وتيسير اتباع حقوق السياسات وأدواتها التى من شأنها أن تشجع على الاستمرارية وحماية البيئة؛

(ج) تطوير نظم الإنتاج المتكاملة وتنويع الدخل الريفية: الارتباط بين مختلف الأعمال فى نفس الوحدة الانتاجية أو بين وحدات الإنتاج المختلفة كفيل - بجد ذاته - بالنهوض بقابلية النشاط الاقتصادى فى المناطق الريفية للاستمرار، وهو ما يتطلب بالنسبة لكل منطقة ايكولوجية زراعية - مزيدا من التكامل بين انتاج المحاصيل والانتاج الحيوانى، وادارة الحياة البرية، والغابات، وتربية الأحياء المائية، ونتاج الأسماك؛ وتصميم نظم متكاملة وقابلة للاستمرار للنتاج - التصنيع - التسويق، وانشاء صناعات زراعية صغيرة فى المناطق الريفية، بالإضافة الى الأعمال غير الزراعية الأخرى. ولا بد أن يكون دور المنظمة فى هذه المجالات هو جمع الخبرات المحلية وتحليلها ونشرها، وكذلك نتائج أى بحوث ذات صلة، ولاسيما من خلال برنامج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية؛

(د) المشاركة الشعبية وبرامج تنمية الموارد البشرية: لقد ذكرت هذه الجوانب هنا نظرا لضرورتها لتمكين المجتمعات المحلية من ادارة مواردها بطريقة قابلة للاستمرار، وحماية بيئتها؛

(هـ) التقدير الشامل وادارة الموارد الطبيعية للاستخدامات متعددة الاغراض والقابلة للاستمرار: وتشمل العناصر التالية:

- تقييم موارد الاراضى لاستخدامها فى اغراض متعددة (تخطيط الاراضى، والتخطيط لاستخدامها، والعمل فى صيانة التربة واستصلاح الاراضى بصورة شاملة، والادارة المتكاملة لموارد الاراضى)؛
- ادارة موارد المياه لاستخدامها فى الاغراض المتعددة، بما فى ذلك استخدامها فى الاراضى المروية والبعلية، والانتاج الحيوانى، ومصايد الاسماك وتربية الاحياء المائية، وادارة تجمعات المياه، والاستفادة من مياه الصرف الصحى. وسوف تشترك المنظمة، فى هذا الصدد، بصورة فعالة فى مؤتمر دبلن المعنى بالمياه، والمقرر عقده فى اوائل عام ١٩٩٢؛
- الاستغلال المتوازن للمنتجات الحرجية فى توريد الاخشاب، وحطب الوقود، والاعذية، وغيرها من السلع، ودور النظم الحرجية فى تنظيم دورة المياه والمناخ؛
- التنوع البيولوجى، بما فى ذلك الصيانة فى المواقع الطبيعية وخارج المواقع الطبيعية، والتقدير المتعلق باستخدام الزراعة والغابات ومصايد الاسماك فى اغراض متعددة؛

(و) تحسين المصادر الداخلية والخارجية لمدخلات نظم الانتاج: ويشمل ذلك على ما يلى:

- النظم المتكاملة لتغذية النباتات، بربط المصادر البيولوجية والعفوية للعناصر المغذية للنبات مع الاسمدة المعدنية للوصول بالانتاج والدخول الى اقصى حد ممكن مع التقليل الى اقصى حد ممكن من الاثار الضارة بالبيئة؛
- نظم التغذية المتكاملة، سواء للثروة الحيوانية او للاحياء المائية؛

- النظم المتكاملة لإدارة الآفات، وما يتعلق بذلك من مكافحة الآفات ومنع الأضرار السلبية على التجارة الزراعية؛

- تطوير واستخدام مصادر الطاقة في الريف بصورة متكاملة، مثل طاقة الحيوانات والرياح والشمس والغاز الحيوى بما فى ذلك الاستفادة من الفضلات وخطب الوقود، وكذلك المصادر (الخارجية) مثل أنواع الوقود الفوسفورى.

٣٥ - وفى جميع المجالات السابق ذكرها، فإن دور المنظمة هو جمع المعلومات وتقييمها وتوزيعها، وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية، والمساعدة - كلما كان ذلك مناسباً - فى وضع الاجراءات المعيارية مثل التشريعات والمقاييس الموحدة.

## باء - المشورة فى مجال السياسات

### \* دور المنظمة :

٣٦ - من بين الاختصاصات المنوطة بالمنظمة أن تعمل مع الحكومات الأعضاء وأن تساعد على تحقيق الاهداف المشتركة، ولاسيما ما يتعلق منها بالاغذية والزراعة والتنمية الريفية. وهكذا لا يكاد يخلو برنامج واحد من برامج المنظمة من عنصر واحد على الأقل للمشورة فى مجال السياسات أو المساعدة فيها. والواقع أنه قد لوحظ من خلال المناقشات السابقة التى دارت حول دور المنظمة فى اسداء المشورة فى مجال السياسات أن العمل فى مجال السياسات واسداء المشورة بشأنها متغلغل فى جميع برامجها. فمن الصعب للغاية وضع خط فاصل بين اسداء المشورة وتقديم المعونة فى مجال السياسات أو غيرها فيما تقوم به المنظمة مع الحكومات.

### \* "تعريف" المشورة فى مجال السياسات:

٣٧ - اسفرت المناقشات السابقة عن تمييز مفيد بين "المهمة الاستشارية فى مجال السياسات" و"تقديم المشورة فى مجال السياسات" من جانب المنظمة. "فالمهمة الاستشارية فى مجال السياسات" تشمل ما يلى:

(١) تجميع البيانات والمعلومات الأساسية وتحليلها،

(ب) توفير المعلومات والمشورة الفنية ضمن اطار السياسات المعين،

(ج) المجال الواسع المماثل من الأعمال التى يمكن ادراجها تحت عنوان تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التى سبق تصميمها.

٣٨ - اما بالنسبة لمجموعة الأعمال الأكثر تحديدا والتى تضم "تقديم المشورة فى مجال السياسات"، فمن الممكن تمييز الفئات التالية:

(١) دراسات قطاعية أو خطط عمل أو دراسات لقضايا السياسات، لها طابع عالمى أو اقليمى،

(ب) مشورات مباشرة فى مجال السياسات تقدم على المستوى القطرى أو الاقليمى أو شبه الاقليمى،

(ج) مساعدات لدعم القدرات فى مجالى تحليل السياسات وتخطيطها على المستوى القطرى أو الاقليمى أو شبه الاقليمى.

٣٩ - وبالنسبة لهذه الفئات الثلاث، يلاحظ أن المنظمة لديها سجل حافل بالانجازات فى الفئة الأولى بالذات. فكثيرا ما أسفرت هذه الدراسات العالمية عن اطار أو مجموعة من الأهداف والخطوط التوجيهية التى يمكن لكل بلد من البلدان تطبيقها بمعرفته. ومن أمثلة أعمال هذه الفئة : (١) الخطة الاشارية العالمية للتنمية الزراعية (١٩٦٩)، (٢) سياسات الاسعار الزراعية (١٩٨٥)، (٣) خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية (١٩٨٥)، (٤) الزراعة عام ٢٠٠٠ (١٩٧٧ و ١٩٨٧)، (٥) الدراسات الاقليمية.

٤٠ - أما بالنسبة لفئة المشورة المباشرة فى مجال السياسات، فإن الطلبات التى قدمتها البلدان الأعضاء للحصول على المساعدة زادت بسرعة هائلة. كما أن الأعمال الخاصة بهذه الفئة تنتشر على نطاق واسع بين مختلف وحدات المنظمة، حيث يصعب الفصل تماما بين العمل فى مجالات السياسات أو غيرها، وحيث الطبيعة المشتركة بين القطاعات للمشورة فى مجال السياسات أوضح ما تكون. وفيما يلى قائمة بأمثلة على تنوع أعمال المنظمة فى تقديم المشورة المباشرة فى مجال السياسات، والتى تنفذها أحيانا بالتعاون مع وكالات أخرى مثل البنك الدولى:

(١) استراتيجيات وسياسات وخطط القطاع الزراعى فى كل بلد من البلدان المعنية أو فى المجموعات شبه الاقليمية؛

(ب) استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائى، التى تقدم، فى اطار خطة معونات الأمن الغذائى؛

(ج) تقديم المشورة بشأن احتياجات التغذية، وصياغة برامج التدخل الغذائى، ووضع برامج قطرية لمراقبة الاغذية؛

(د) تقديم المشورة فى مجال السياسات السلعية والتخطيط السلعى؛

(هـ) التنمية الريفية والاصلاح الزراعى، ايفاد بعثات مشتركة الى البلدان المعنية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية؛

(و) سياسات تسعير المنتجات والمستلزمات الزراعية وتسويقها، بما فى ذلك السياسات الزراعية الصناعية وخطط التنمية، وتوفير الخدمات الائتمانية والتمويلية؛

(ز) جوانب سياسات التعليم والارشاد الزراعى، باعتبارها من ادوات تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية.

٤١ - وتنتشر الحاجة الى دراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وكذلك دراسة الادوار الهامة للمرأة واحتياجاتها الخاصة ووسائل التغلب على الصعوبات التى تواجهها كمنتج او كعامل زراعى بالاضافة الى كونها مسؤولة عن البيئة والاسرة، فى جميع الاعمال التى تقوم بها المنظمة ضمن تقديم المشورة فى مجال السياسات.

٤٢ - ومن البديهي ان عمل المنظمة فى تقديم المشورة المباشرة فى مجال السياسات يشتمل على اجراء حوار مباشر بين المنظمة والحكومات المعنية. والواقع انه لا بد من العمل يدا بيد مع السلطات القطرية على مستو مناسب. ولا ينتقص ذلك من موضوعية المشورة المقدمة او حيادها. فالحقيقة ان السبب الجوهرى الاول للجوء الحكومات الى المنظمة للحصول على مشورتها، ربما كان معرفة هذه الحكومات بالطبيعة الحيادية للمساعدة التى تقدمها المنظمات الدولية فى تحديد خيارات السياسات التى تتسم بالحساسية فى اغلب الاحيان.

٤٣ - اما الفئة الثالثة، وهى بناء القدرات، فتشمل التدريب على تحليل السياسات والمشروعات الميدانية التى تقدم الدعم المباشر لوحدات تحليل السياسات القطرية. وقد ظهر اتجاه فى مجال بناء القدرات يتسم بالتركيز على السياسات اكثر منه على التخطيط التقليدى للقطاعات وعلى اعداد المشروعات وتقييمها. ولكن الدول الاعضاء بدأت تدرك شيئاً فشيئاً اهمية حوافز السياسات كبديل للعمل الحكومى المباشر لتنفيذ الخطط القطاعية وتحقيق الاهداف القطرية.

٤٤ - ولاشك فى ان توافر المعلومات الكافية يعزز اى نشاط لتقديم المشورة فى مجال السياسات. وقد اصح العالم يعترف بالمنظمة كمركز

عالمى لتنسيق المعلومات عن الاغذية والزراعة. ومع الاهمية البالغة للمعلومات الحديثة والدقيقة وذات الصلة فى تحليل اى سياسات فعالة وصياغتها وتنفيذها، فسوف يشار فى هذا الاستعراض المشترك بين القطاعات لعمل المنظمة فى تقديم المشورة فى مجال السياسات الى الاعمال التى تمارسها المنظمة فى مجال المعلومات. ولاشك فى انه من المناسب بصورة خاصة القيام بهذا الاستعراض الواسع، فى الوقت الذى تتعرض فيه نظم المعلومات الاساسية فى المنظمة الى تغييرات هامة. كما ان العملية الكاسحة لاعادة التشكيل السياسى والاقتصادى لاقتصاديات التخطيط المركزى السابقة تشكل ضغطا جديدا على نظم المعلومات هذه، حيث تسعى المنظمة الى اسداء المشورة فى مجال السياسات الى البلدان الاعضاء التى تمر بهذه العملية.

**\* التعامل مع المنظمات الاخرى الاعضاء وغير الاعضاء  
فى الامم المتحدة:**

٤٥ - ان الطبيعة المتغلغلة للسياسات، ومختلف الاعتبارات الواسعة للسياسات التى تؤثر على قطاع الاغذية والزراعة وعلى التنمية الزراعية، أدت الى دخول العديد من المنظمات الدولية الاعضاء وغير الاعضاء فى الامم المتحدة الى الدخول فى ميدان السياسات وتقديم المشورة بشأنها، مما يتصل بمجال اختصاصات المنظمة. ومن هنا كان اهتمام المنظمة بالارتباط بالمحافل الهامة للسياسات مثل المجموعات الاستشارية فى البنك الدولى، واجتماعات المائدة المستديرة فى برنامج الامم المتحدة الانمائى، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الاغذية والزراعة. وفيما يلى امثلة لعلاقات التفاعل والتعاون الملموسة مع المنظمات الاخرى فى الاعمال المتعلقة بتقديم المشورة فى مجال السياسات.

(١) فى قطاع العمل فى مجال سياسات التكيف الهيكلى، تعمل المنظمة بصورة وثيقة مع البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والجهات المتبرعة الثنائية، ووكالات المعونة، ولاسيما على المستوى القطرى؛

(ب) بالنسبة للعمل فى مجال سياسات الأمن الغذائى، ولاسيما وضع برامج للأمن الغذائى بمقتضى خطة معونات الأمن الغذائى، تعمل المنظمة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولى وبمساعدهات من الجهات المتبرعة الثنائية؛

(ج) هناك مشاورات رسمية تعقد على مستويات عالية بين المنظمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأمريكي للتنمية لتحسين التعاون التنظيمي في الأعمال المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات؛

(د) مساندة الجات والمشاركة الفعلية في جولة مفاوضات اوروغواي بهدف تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية والمفاوضات الخاصة بصحة الانسان والنبات؛

(هـ) بالنسبة لمجال جمع البيانات والمعلومات ونشرها، فان التفاعل مع المنظمات الأخرى يؤدي الى التبادل المثمر للمعلومات والبيانات، والتنسيق مع هذه الوكالات: (١) للحد من الازدواجية، (٢) لتحسين وسائل الاتصال كسبيل لزيادة سرعة تبادل البيانات وكفاءته، (٣) لوضع معايير دولية وتنفيذها؛

(و) واخيرا فان واحدا من اهم اشكال التفاعل يتجلى في البرنامج الميداني للمنظمة، والذي يحتوى على العديد من مشروعات تقديم المشورة في مجال السياسات، بما فيها التدريب وبناء القدرات القطرية بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي.

#### \* الترتيبات التنظيمية :

٤٦ - يستند تقديم المشورة في مجال السياسات الى العناصر البرمجية المستمرة في المصالح الفنية الاربع (الزراعة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومصايد الاسماك، والغابات)، وبالتالي لا يمكن اعتبارها اتجاها برنامجيا جديدا كلية. فعمليات التركيز الجديدة نسبيا المقترحة للفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ وما بعدها، انما هي تدابير لتعزيز قدرة المنظمة على تقديم المشورة في مجال السياسات، ولاسيما على المستوى القطري، من اجل دمج القضايا والاهتمامات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في اعمال المنظمة الخاصة بتقديم المشورة في مجال السياسات والتخطيط للمساعدات، ومن اجل تحقيق تنسيق متكامل افضل بين مختلف عناصر تقديم المشورة في مجال السياسات.

٤٧ - ومن بين ما يتطلبه التنسيق والتعاون فيما بين الأعمال المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات، تشكيل جماعات تنسيق مشتركة بين القطاعات. وأهم هذه الجماعات هي اللجنة التوجيهية لسياسات التكيف القطاعي والهيكلية، وفريق المهام المركزي المنبثق عنها. وإذا كان المحور الأساسي لاليات التنسيق هذه هو عمل هذه اللجنة التوجيهية على المستوى القطري، فإن نشرة المدير العام التي أنشئت بموجبها هذه الجماعات أوكلت إليها أيضا العمل على ضمان اتساق المشورة التي تقدمها المنظمة في مجال السياسات على كافة المستويات، وكذلك تشجيع التنسيق مع الجماعات الأخرى التي تعمل في مجال السياسات. وتتكون عضوية اللجنة التوجيهية وفريق المهام المركزي المنبثق عنها - بصورة عامة - من الوحدات الفنية والتشغيلية التي تسهم في عمل المنظمة في مجال السياسات.

٤٨ - وقد أنشأت جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، جماعة فرعية جديدة لادماج قضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار في العمل في مجال السياسات. ومن بين أهداف هذه الجماعة الفرعية تقديم الدعم لمختلف مجموعات التنسيق في مجال السياسات لكي تحقق تكامل أكثر فعالية لقضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

٤٩ - وفي نفس نشرة المدير العام رقم ٥١/٩٠ التي أنشئت بمقتضاها اللجنة التوجيهية وفريق المهام المركزي المنبثق عنها، تقرر إنشاء نظام معلومات للسياسات القطرية. والهدف من هذا النظام - الذي يجري وضعه الآن - هو تنظيم المعلومات المتوافرة عن السياسات، وتسهيل حصول الجهات التي تقدم المشورة في مجال السياسات عليها. وسوف يكون هناك تنسيق بالطبع بين هذا النظام وبين المركز العالمي للمعلومات الزراعية، وربما أدمج في مرحلة تالية في هذا المركز.

٥٠ - أما بالنسبة للمركز العالمي للمعلومات الزراعية، فقد تم تشكيل فريق للتطوير تحت إدارة قسم الإحصاء بالمنظمة، ويضم هذا الفريق موظفين من قسم الخدمات الإدارية، وقسم الإحصاء، وقسم السلع والتجارة، ومكتب المدير العام المساعد في مصلحة مصايد الأسماك، ومكتب المدير العام المساعد في مصلحة الغابات. وهذا الفريق مسؤول عن وضع النظام المشترك الجديد وتجربته وتنفيذه. كما شكل فريق لمستخدمي النظام، يضم ممثلين عن مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومصلحة مصايد الأسماك ومصلحة الغابات والوحدات المستخدمة للبيانات، ليقدم الدعم التشغيلي اليومي للفريق المعنى بالتطوير.

٥١ - وتولى جميع هذه الأعمال السابق ذكرها - والتي تستهدف تعزيز أعمال تقديم المشورة فى مجال السياسات وتكاملها فيما بينها بصورة أفضل - اهتماما خاصا بمساهمات البلدان الاعضاء والمكاتب الاقليمية .

\* منهج الأجل المتوسط:

٥٢ - لابد أن يعتمد منهج المنظمة فيما يتعلق بتقديم المشورة فى مجال السياسات فى المستقبل، على التغييرات الأخيرة فى الظروف الدولية، وفى مفاهيم وتوقعات ما تعنيه هذه التغييرات بالنسبة للسلطات التى تتلقاها المنظمة فى المدى المتوسط، وهو ما سبق الحديث عنه فى الجزء الأول. ولاشك فى أن من الأولويات الهامة، تحسين أطر تحليل السياسات وتخطيطها فى الدول الاعضاء. اذ لابد أن تحتوى مثل هذه الأطر على احصاءات وبيانات حديثة وموثوق بها وموجهة نحو المستخدم من ناحية، وعلى زيادة القدرة على تحليلها وتطبيقها من أجل وضع سياسات وخطط سليمة من ناحية أخرى.

٥٣ - وعلى ذلك، سوف تواصل المنظمة السير فى طريقها التقليدى، الذى يقوم على أساس الميزة النسبية التى تتمتع بها "كوسيط أمين" فى مساعدة الحكومات المعنية على تحليل السياسات والخطط الموجودة، وصياغة سياسات وخطط للقطاع الزراعى الرئيسى والقطاعات المتفرعة عنه، وزيادة قدرات هذه البلدان فيما يتعلق بأعمال السياسات والتخطيط. وسيستمر التدريب يتبوا مكانة هامة كعنصر من عناصر المعونة التى تقدمها المنظمة فى مجال السياسات. وينبغى أن يعتمد التدريب على الأثار المفيدة الناجمة عن الجمع بين التدريب وتقديم المشورة للمشروعات الميدانية .

.... منهج حذر ....

٥٤ - من أهم التحديات الصعبة التى تواجه كلا من البلدان الاعضاء وهى تسعى لتنفيذ سياسات فعالة، ومنظمة الاغذية والزراعة وهى تقدم المشورة فى مجال السياسات، تشابك وتداخل المشكلات المتعلقة بالاغذية والزراعة مع التنمية العامة. وهذان التشابك والتداخل ليسا بجديدين، ولكنهما كانا موضع تجاهل فى الماضى، مما أضر بهؤلاء المتأثرين بالسياسات والبرامج الحكومية. فقد أصبح من المعترف به الآن أنه من غير المجدى، بل ومما يعطل الانتاج فى أغلب الاحيان، تصميم سياسات وبرامج مستقلة بعضها عن بعض لتحقيق اهداف تتعلق بالامن الغذائى

والتغذية، أو المحافظة على استمرارية البيئة، أو جودة الاغذية وسلامتها، أو زيادة مشاركة المرأة، أو النهوض بالدخول، أو التنمية الريفية، وما الى ذلك. وليس معنى ذلك أن يكون كل ما يتعلق بتطوير السياسات أو المشورة فى مجالها ذات طبيعة عالمية أو أن يكون شاملا لجميع الجوانب، فذلك هو الأمر المستحيل. ومع ذلك فلا بد لضمان الفعالية للمشورة التى تقدمها المنظمة فى مجال السياسات، أن يكون هناك وعى فعلى بالصلة بين هذه الاعمال، وأن تكون لها آثار واسعة النطاق، مهما كان الهدف الأول لها محدودا. ومن هنا تكتسب الاعمال التى أجريت بالفعل لتحقيق اتصالات أفضل داخل المنظمة، ولتجميع قوى المنظمة فى التخصصات المتعددة لكى تؤثر بكاملها على تقديم المشورة فى مجال السياسات أهمية حاسمة وسوف تستمر المنظمة فى العمل بها.

.... قاعدة سليمة للمعلومات ....

٥٥ - كما سبق أن ذكرنا مرارا من قبل، فإن الوصول الى معلومات احصائية موثوقة بها هو شرط أساسى لصياغة أو تحليل أى خطة أو سياسة. وتؤدى المنظمة خدمة فريدة بقيامها بجمع المعلومات المتعلقة بالاغذية والزراعة والتغذية ونشرها. وفى الوقت الذى تقوم به بدور غرفة المقاصة العالمية، فإنها تسعى الى اتساق البيانات وتطبيق معايير الجودة عليها. ولكن المنظمة - فى نهاية الأمر - تعتمد على البلدان الاعضاء فى البيانات التى تدخل الى أجهزتها.

٥٦ - وقد تركز اغلب العمل الذى قامت به المنظمة فى مجال المعلومات خلال الفترة المالية الجارية على اقامة المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وعند اكتمال هذا النظام فى ١٩٩٢-١٩٩٣ كما هو مقرر، فإنه سيعطى الفوائد التالية:

- (١) تقليل طلبات الحصول على معلومات من المكاتب القطرية بتقليل تكرارها والازدواجية فى تغطيتها؛
- (ب) تحسين اتساق المعلومات بتطبيق معايير موحدة عليها؛
- (ج) تحسين نوعية البيانات وحداثتها بتحسين وسائل الاتصال؛
- (د) تيسير الوصول الى المعلومات من خلال وسائل اتصالات ملائمة.

٥٧ - ومع اقامة المركز العالمى للمعلومات الزراعية والانتهاء منه ، سيتسنى تحويل التركيز والموارد الى اولويات اخرى. فمساعدة البلدان النامية على تحسين نظم البيانات فيها، مسألة لها اهمية فى تحقيق اى تحسين ملموس فى نوعية نشر المعلومات من المنظمة .

.... الحاجة الى موارد من خارج الميزانية ....

٥٨ - ان الاختبار الحاسم لمدى فعالية جهود المنظمة فى تقديم المشورة فى مجال السياسات سيكون زيادة قدرة الحكومات الاعضاء نفسها على تحليل المشكلات، وتصميم السياسات والبرامج والخطط الملائمة، وتنفيذها بهدف تحسين الأحوال المعيشية لشعبها. ومعنى هذا ان النجاح يعتمد الى حد كبير على قدرة المنظمة على ان تحمل مساعدتها ومشورتها فى مجال السياسات الى البلدان ليعملا معا .

٥٩ - وياخذ تقديم المشورة فى مجال السياسات اشكالا متعددة فى المنظمة، تتراوح بين العمليات البسيطة نسبيا والعمليات بالغة التعقيد وباهظة التكاليف، كما هو الحال فى الاستعراض القطاعى الكامل. وليس بامكان البرنامج العادى ان يلبي جميع الطلبات للحصول على المساعدة فى هذا المجال. ومعنى ذلك ان يكون هناك برنامج ميدانى نشيد، تعتمد فيه المنظمة اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجى. وينطبق نفس الشيء على الجهود اللازمة لتحسين نظم البيانات فى البلدان النامية .

## جيم - دور المرأة فى التنمية

### \* اطار عمل المنظمة :

٦٠ - حددت الاجهزة الرياسية فى المنظمة "دور المرأة فى التنمية" كواحد من الاولويات الرئيسية للمنظمة. وبذلك وجهت المنظمة نحو النهوض بفرص حصول المرأة الريفية على فرص وحقوق متساوية، ونحو مساعدتها على اظها كافة امكاناتها كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فى جميع الميادين المتصلة بمجال مسؤولية المنظمة. ولذا فان المنظمة ستساند دور المرأة كمنتج وكعامل وكمدبر للموارد فى قطاعات الزراعة ومصايد الاسماك والغابات، بالاضافة الى قيامها بدور رئيسة الأسرة الريفية ومصدر دخلها. وسوف يأخذ هذا الدعم اشكالا عديدة، مثل: التعامل مع الحكومات الاعضاء على مستوى السياسات، والادماج الكامل للمرأة كمشارك ومستفيد فى التيار الرئيسى لبرامج ومشروعات المنظمة، والعديد من الاعمال المختلفة الموجهة نحو المعلومات.

٦١ - وتمثل المرأة فى كثير من الاقاليم اغلبيية الايدى العاملة فى انتاج الأغذية وتصنيعها وتسويقها، مع مسؤوليات متزايدة فى القطاع التجارى، كما انها تمثل اغلبيية المستخدمين (وبالضرورة من يسيؤون الاستخدام فى اغلب الاحيان) للموارد الطبيعية، وتراس ثلث الاسر الموجودة فى العالم، كما انها مصدر الدخل للأسر الفقيرة التى يمثل هذا الدخل شيئا هاميا لها. والعقبات التى تواجه المرأة الريفية عديدة وقاسية، وكقاعدة عامة، فان المرأة هى الاكثر فقرا والاكثر معاناة من سوء التغذية، وضعف الصحة، وكثرة اعباء العمل، عن الرجل. وتزيد ارتفاع نسبة المواليد من مسؤوليات المرأة، كما تقلل من الفرص المتاحة امامها. وبلاضافة الى ذلك فان انخفاض فرصها وعدم مساواتها بالرجل فى الحصول على الموارد والتعليم والخدمات والتكنولوجيا يؤثر تأثيرا سلبيا على انتاجيتها ودخلها. كما أن تدهور الظروف البيئية يؤثر عليها أكثر، الى جانب انعدام مشاركتها أو تمثيلها فى مجالات صنع القرار. ومن الممكن ازالة هذه العقبات أو تخفيضها تدريجيا من خلال سياسات وبرامج ومشروعات تكميلية ومشاركة بين القطاعات. وينبغى أن تتغلغل الاهتمامات المتعلقة بدور المرأة فى التنمية فى كل مجال فنى من مجالات عمل المنظمة.

### .... مقاومة التغيير ....

٦٢ - كان هناك احجام عام فى البلدان النامية عن مواجهة مشكلات المرأة فى اطار السياسات والبرامج الرئيسية للوزارات المعنية. اما المؤسسات القطرية المسؤولة عن هموم المرأة فقد ركزت اهتمامها بصفة اساسية على القضايا الاجتماعية وقضايا الرعاية المتصلة بالحياة المنزلية، كما انها غير مستعدة لتقديم الدعم المالى او الفنى اللازمين. ونتيجة لذلك، فان هناك نقصا مستمرا فى الموارد البشرية والمالية المخصصة لتلبية احتياجات المرأة. وقد حالت هذه العوامل دون البدء بصورة فعالة فى عملية النهوض بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما ان تنفيذ برامج التكيف الهيكلى - التى تنحو الى احداث آثار سلبية على المرأة كربة أسرة وان تتجاهلها الى حد كبير كمنتجة - يعطى زخما جديدا لضرورة مواجهة قضايا المرأة بصورة اكثر حزما على المستوى العام.

### .... ولكن الوعى يتزايد ....

٦٣ - ولكن هناك ادراكا متزايدا - سواء على المستوى الدولى أو بين الحكومات الاعضاء نفسها - بضرورة تصميم سياسات واستراتيجيات اكثر تائثيرا لادماج قضايا المرأة فى التيار الرئيسى لسياسات وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية والريفية. وبالنسبة للمنظمة، فقد أسفر هذا الادراك عن خطة عمل لادماج المرأة فى التنمية على مستوى المنظمة بأسرها، كما أسفر عن تحديد سلسلة من الأولويات التى ستنفذ بمعرفة الأقسام الفنية ذات الصلة.

\* التعامل مع المنظمات الأخرى الاعضاء وغير الاعضاء  
فى الأمم المتحدة:

٦٤ - انشأت منظومة الأمم المتحدة عدة أجهزة لتنسيق الاعمال المتصلة بدور المرأة فى التنمية. فأولا وقبل كل شيء، وضعت الاعلانات العالمية مثل استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وما أسفرت عنه الخطة متوسطة الأجل فى جميع انحاء المنظومة سياسات للمنظومة وحددت مسؤوليات كل وكالة من وكالاتها حسب اختصاصاتها ومن المتوقع ان تسهم المنظمة فيما يلى:

- الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة
- الاسكان والتوطين والمياه والطاقة والنقل
- نشر المعلومات
- التعاون التقنى والتدريب والخدمات الاستشارية
- العلم والتكنولوجيا

٦٥ - وهناك وحدة في امانة الأمم المتحدة، وهي قسم النهوض بالمرأة، هي المسؤولة عن الاشراف على هذا التنسيق فيما بين الوكالات. وتشارك المنظمة بصورة مناسبة في اعداد التقارير العالمية، كما تشارك في الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بدور المرأة في التنمية.

٦٦ - وتجرى مشاورات منتظمة عن الاعمال المتصلة بدور المرأة فى التنمية فى مجال التنمية الزراعية والريفية، وذلك من خلال فريق المهام المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الادارية.

٦٧ - كما تتعاون المنظمة مع المعهد الدولى للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لاقليم السهل السودانى، ومنظمة العمل الدولية، وخاصة فى عمل الدراسات والمشروعات المشتركة. وتتعاون المنظمة بنشاط مع الوكالات غير الأعضاء فى الأمم المتحدة، وخاصة من خلال اجتماعات نقابات العمال التى ترعاها المنظمة، ومن خلال مشروعات المشاركة الشعبية ومشروعات المرأة التى تنفذ بمعرفة المنظمات غير الحكومية.

\* خطة العمل الخاصة بدور المرأة فى التنمية والترتيبات التنظيمية:

٦٨ - تسترشد المنظمة فى عملها الحالى والمقبل بخطة العمل الخاصة بادمج المرأة فى التنمية التى أعدت بناء على طلب مؤتمر المنظمة عام ١٩٨٧، ووافق عليها مجلس المنظمة فى دورته الرابعة والتسعين عام ١٩٨٨ بالاجماع، ثم أقرها مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين عام ١٩٨٩. والخطة وثيقة شاملة تغطى الفترة متوسطة الاجل من ١٩٨٩ - ١٩٩٥، وتقترح مجموعة كبيرة من الاعمال فى كل مجال من المجالات الاربعة التالية: مجال الأوضاع المدنية للمرأة، المجال الاقتصادى، المجال الاجتماعى، مجال اتخاذ القرارات.

٦٩ - فى مجال الاوضاع المدنية للمرأة تقترح الخطة تحسين التشريعات الخاصة بحصول المرأة على الأرض والقروض وعضوية المنظمات الانمائية والتعاونيات. وتشير الخطة الى امكانية قيام المنظمة بتقديم المشورة والخدمات التدريبية الى البلدان التى ترى التوفيق بين تشريعاتها والمعايير التى تضعها منظمة الأمم المتحدة المعنية.

٧٠ - وفى المجال الاقتصادى تستهدف أعمال المنظمة النهوض بأدوار المرأة كمنتج ومستهلك فى الريف، وذلك بزيادة فرص حصولها على الموارد والقروض وفتح الأسواق أمامها وتحسين كفاءتها الاقتصادية بشكل عام. وينبغى أن تأتى زيادة الانتاجية نتيجة للبحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا وبرامج التدريب التى تلبي احتياجات المرأة بالذات.

٧١ - وفى المجال الاجتماعى، تتجه الأعمال نحو تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية للمرأة الريفية وتحديث التدريب على شؤون الزراعة والتدبير المنزلى، وبرامج الحصول على درجات علمية، وما يستتبع ذلك من النهوض ببرامج الارشاد. كما تركز المنظمة على الادماج المنتظم للاعتمادات السكانية والتغذوية وغيرها من العناصر الاجتماعية فى السياسات القطاعية.

٧٢ - وفى مجال اتخاذ القرارات، تركز الجهود على تحسين مشاركة المرأة فى المؤسسات القطرية والمنظمات الشعبية الريفية. وتحقيقا لذلك، فان الخطة تنادى بتشجيع سياسات وبرامج معينة، مثل تدريب المرأة على القيادة والادارة.

٧٣ - وفى داخل المنظمة نفسها، فان التنسيق فيما بين المصالح بشأن دور المرأة فى التنمية يتم عن طريق جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بدور المرأة فى التنمية، وتحت اشراف ادارة شؤون المرأة فى الانتاج الزراعى والتنمية الريفية. وتضم هذه الجماعة ممثلين عن الاقسام، كما أنها تعتمد فى عملها على المجموعات الرئيسية او النقاط المحورية العاملة فى مجال المرأة فى التنمية، والتى تحددتها اقسام المنظمة المختلفة.

\* منهج الاجل المتوسط:

٧٤ - وكان المؤتمر قد وافق - عند اقراره للخطة - على سبع اولويات برامجية، وهى الاولويات التى تم تحديدها وتوضيحها كما يلى:

- تدريب العاملين فى المنظمة على دور المرأة فى التنمية :

٧٥ - أما الهدف من أعمال التدريب فهو زيادة قدرة العاملين فى المنظمة على فهم القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية، وتطبيق التحليلات حسب الجنس على أعمال التنمية فى المجالات الفنية التى يعملون فيها. ومن شأن هذا أن يؤدى الى مزيد من ادماج القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية فى تخطيط السياسات والبرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. وقد بدأ بالفعل التدريب الأولى للعاملين فى المنظمة فى المقر الرئيسى والمكاتب الاقليمية فى ظل البرنامج العادى. وسيتبعه تدريب متقدم للعاملين المهتمين بذلك فى بعض المجالات مثل الائتمان، والتسويق، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد، والبحوث الزراعية. وستواصل المنظمة ادماج القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية فى برامج التدريب الأخرى، مع تحديث هذه البرامج. ومن المنتظر أن تكون هناك عمليات تدريب ذات طبيعة "ثلاثية" فى بعض البلدان، أى لموظفى المنظمة فى المكاتب القطرية، والعاملين فى المشروعات، وموظفى الحكومات المعنيين بالموضوع، وذلك باستخدام اموال من خارج الميزانية.

- تقديم المشورة الى الحكومات الاعضاء:

٧٦ - ينبغى ادراج الجوانب المتعلقة بالمرأة بصورة منتظمة فى الدراسات الموجهة نحو السياسات، والخدمات الاستشارية، وأعمال المتابعة المختلفة التى تدعمها المنظمة، ولاسيما فى المجالات التالية :

(١) استعراضات قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، واستراتيجياتها وسياساتها وخططها فى كل بلد أو شبه اقليم. وستشجع الحكومات، بناء على ذلك، على دراسة دور المرأة بصورة خاصة، والعقبات التى تقف أمام هذا الدور وامكانياته، وخاصة فى تلك القطاعات التى تهيمن عليها المرأة. وسيعطى اعتبار كامل فى هذا المجال للتوصيات الصادرة عن اللجان الفنية التابعة للمجلس فى دورة انعقادها خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١؛

(ب) استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائى، فى ظل خطة معونات الأمن الغذائى، وذلك تأسيسا على التوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائى؛

(ج) التخطيط للتغذية وتقديم المشورة فى مجال السياسات؛

(د) تقديم المشورة والتخطيط للسياسات السلعية؛

(هـ) تقديم المشورة وعمل دراسات عن التنمية الريفية والاصلاح الزراعى والتشريعات الزراعية، مع التركيز بصورة خاصة على تحسين فرص حصول المرأة على الاراضى، ومتابعة الدراسات الجارية عن الاوضاع القانونية للمرأة الريفية كاعمال موجهة نحو تشجيع الاصلاحات القانونية، مع استخدام بعثات متابعة اعمال المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى هذا المجال؛

(و) السياسات السعرية والتسويقية لمنتجات الزراعة والاسماك والغابات ومستلزماتها، بما فى ذلك خطط الصناعات الزراعية والخطط الانمائية، وتقديم الخدمات الائتمانية والمالية؛

(ز) السياسات والبرامج البيئية وتلك المتعلقة بالتكيف الهيكلى. ولا بد من ادماج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة ادماجا كاملا فى سياسات الاستقرار وسياسات التكيف الهيكلى والتنمية الزراعية والريفية، حيث ان هذه السياسات تتسع لتغطى الاحتياجات الانسانية وحماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار؛

(ح) تعزيز الوحدات التى لها علاقة بدور المرأة فى التنمية فى الوزارات القطرية للتخطيط، والزراعة، والموارد الطبيعية، والتنمية الريفية.

- تطوير المشروعات ورصدها:

٧٧ - ستنفذ المنظمة مشروعات خاصة بالمرأة، مع متابعة ادماج المرأة كمشارك وكمستفيد فى التيار الرئيسى للمشروعات، رغم أنها ستركز بصورة اكبر على هذا النشاط الاخير. كما ستدخل الاعتبارات الخاصة بالمرأة بصورة منتظمة فى تخطيط المشروعات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. وسوف يساعد نظام الترميز المتبع الآن فى تحديد المشروعات التى لها علاقة كبيرة بالمرأة الريفية. وبناء على ذلك سوف ستوجه

الخبرة والموارد نحو هذه المشروعات لزيادة فعالية التيار الرئيسي للجهود التي تبذل في مجال القضايا المتعلقة بدور المرأة في التنمية .

٧٨ - وفي اطار المشروعات الميدانية، سوف تعطى الاولوية الى تطوير ونشر التقنيات الموجهة نحو تخفيف اعباء المرأة، والى تقييم الاثار المحتملة للتكنولوجيا والمدخلات الزراعية، عندما يكون هناك تفكير في ادخال تقنسيات أو مدخلات جديدة. وسوف يكون الهدف في هذه الحالة - سواء بالنسبة للزراعة التسويقية أو زراعة الكفاف - هو تخفيف عبء المرأة في جلب المياه وحطب الوقود، وعمليات النقل والتصنيع.

٧٩ - ومع نمو القطاع غير الرسمي في الريف وزيادة دور المرأة في هذا القطاع، فان الاولوية ستعطى الى المنتجات والأسواق الجديدة، أو تحسين قنوات التسويق والمنتجات الحالية، ومن ثم تشجيع الزيادة في أى قيمة مضافة، وبالتالي زيادة عائد عمل المرأة الريفية وتحسين قدرتها على المنافسة. وفي المشروعات التي تشتمل على عنصر ائتماني للمنتجين الريفيين، وحيث تكون المرأة من بين المستفيدين المحتملين، فسوف تسعى المنظمة الى ضمان تخصيص قدر كبير من الموارد المالية للمرأة الريفية، والى اقامة قنوات تنظيمية للتغلب على العقبات التي تواجه المرأة عادة .

- تعديل مقررات الاقتصاد المنزلى والمقررات الزراعية :

٨٠ - ستساعد المنظمة فى وضع وسائل التدريب واعادة تصميم المناهج الدراسية بحيث تعكس الاهتمام بدور المرأة فى التنمية فى مادتى الاقتصاد المنزلى والزراعة فى معاهد التدريب والمعاهد العليا، وهو ما يعنى أن يكون العاملون فى مجال الارشاد الزراعى من الجنسين أفضل استعدادا لتقديم المشورة والتدريب المناسبين للمزارعين الريفيين، ولاسيما للمرأة .

- اعداد الخطوط التوجيهية والكتيبات الارشادية عن دور المرأة فى التنمية، وترويجها :

٨١ - سيعدل شكل الاستثمارات المعيارية بحيث تشمل مؤشرات ومقاييس واضحة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ولتحديد المستفيدين من اهداف المشروعات ومدخلاتها ومخرجاتها. وستستمر المنظمة فى اصدار خطوط

توجيهية وكتب ارشادية لصياغة المشروعات وفى ادماجها فى الكتب الارشادية العامة كلما أمكن ذلك، أو فى البحث عن مناهج جديدة فى حالات أخرى. ومن بين أمثلة الخطوط التوجيهية المقترحة، هناك ما يتعلق بالمؤشرات الاحصائية، والسكان والتنمية، واستخدام الاسمدة، والبستنة، والرعى، ووقاية النباتات، وتربية الحيوانات، ومصايد الأسماك.

- المؤشرات الاحصائية، وجمع البيانات وتحليلها، والاتصالات، والمعلومات العامة:

٨٢ - ستقوم المنظمة بدور رائد فى تحديد المؤشرات الاحصائية المتعلقة بدور المرأة فى التنمية الزراعية والريفية، وفى ادراج التعديلات اللازمة فى الاحصاءات والمسوحات التى تجريها. وستوضع خطوط توجيهية لتسمح بالحصول على البيانات اللازمة لعمل تحليلات حسب الجنس، وعلى المستوى شبه القطرى (المشروع)، كما ستشجع تطوير البيانات القاعدية بهدف صياغة المشاريع ومتابعتها وتقييمها. كما ستعزز المنظمة قاعدة بياناتها المتعلقة بدور المرأة فى الزراعة، وتزود الحكومات الاعضاء بالمؤشرات الاحصائية، وتحلل البيانات الزراعية المعيارية بحسب الجنس، وتجرى دراسات عن قضايا المرأة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية.

- التوعية السكانية ودور المرأة فى التنمية:

٨٣ - ستسعى المنظمة - من خلال اعمال التوعية السكانية التى تتضمن القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية - الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والأوضاع المتعلقة باتخاذ القرار، ومستوى معيشة المرأة الريفية واسرتها. كما ستسعى الى استكشاف مناهج مبتكرة لادماج التوعية السكانية فى المجالات الفنية التى تؤثر على المرأة الريفية. كما ستشجع ادماج القضايا السكانية فى المشروعات قيد التنفيذ، والدراسات الرائدة عن الزراعة، ومصايد الاسماك والغابات، وفى وسائل التدريب والحلقات الدراسية العملية، وفى الخطوط الارشادية لمخططي المشروعات. وبالإضافة الى ذلك فسيتم جمع المزيد من المعلومات عن العلاقة بين المرأة والعوامل الديموغرافية فى التنمية الزراعية، لأغراض التخطيط والمتابعة.

- التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية والبيئة :

٨٤ - تطبيقا لتوصيات هيئة الامم المتحدة المعنية بأوضاع المرأة، والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد، ومتابعة لأعمال الجمعية العالمية التي سيعقدها برنامج الأمم المتحدة الانمائى عن المرأة والتنمية فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩١، سوف تواجه المنظمة القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية وعلاقتها بالتنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية والأعمال البيئية. وسوف يشمل ذلك على ما يلى:

(أ) اعداد وثيقة عن آخر التطورات المتعلقة بالمرأة والبيئة؛

(ب) تشجيع البحوث عن تأثير تدهور البيئة على حياة المرأة، والمهارات الفنية المحلية للمرأة، ودور المرأة فى ادارة الموارد وتدهورها، وغير ذلك من الموضوعات (مثل صيانة التربة، وادارة الري وتجمعات المياه، وادارة المياه الضحلة والموارد الساحلية، والادارة المتكاملة للآفات، والتخطيط لاستخدام الاراضى، وصيانة الغابات، والغابات فى خدمة المجتمع المحلى)؛

(ج) دعم الشبكات المعنية بالمرأة والبيئة؛

(د) ادراج القضايا البيئية المتعلقة بالمرأة فى المناهج الدراسية فى معاهد الاقتصاد المنزلى ومعاهد التدريب على الارشاد الزراعى؛

(هـ) ضمان ادخال ادوار المرأة، والأفكار والمعارف البيئية فى عمليات تصميم وتنفيذ سياسات التنمية وبرامجها ومشروعاتها.

٨٥ - وبالإضافة الى ذلك، فقد وقع الاختيار على خمس أولويات ادارية لتعزيز عملية الدعم التنظيمى. وهذه الأولويات هى:

- زيادة الوعى على نطاق المنظمة بأسرها بالقضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية؛
- زيادة عدد الموظفات؛
- تعزيز الأعمال المتعلقة بدور المرأة فى التنمية داخل المنظمة؛
- زيادة مخصصات الميزانية لوحدات التنسيق؛
- تعزيز العلاقات الخارجية.

## دال - تنمية الموارد البشرية

### \* دور المنظمة

٨٦ - دأبت المنظمة، منذ انشائها فى عام ١٩٤٥، تعير اهتماما رئيسيا لتنمية الموارد البشرية. وتشير الديباجة فى دستور المنظمة، من بين أمور أخرى، الى رفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة، والنهوض بحالة سكان الريف، وتحسين الكفاءة فى انتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها. ويتجاوز هذا المفهوم الشامل للتنمية، الجوانب الفنية الصرفة لتنمية وادارة الموارد الطبيعية لقطاعات الزراعة والمصايد والغابات. وهى تدعو الى ادخال التحولات فى الحياة والانشطة الريفية فى شتى المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبيئية، وغيرها. ويتطلب هذا، بدوره، تزويد سكان الريف بالمعلومات الأساسية وتقديم الحوافز لهم فضلا عن رفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم الفنية، حتى يتسنى لهم المشاركة تماما فى عملية التنمية التى يمثلون جزءا أساسيا فيها.

.... الجانب الانسانى من التنمية ....

٨٧ - تعنى تنمية الموارد البشرية، ضمن الاطار الواسع للعمل الانمائى الذى تقوم به المنظمة، تمكين سكان الريف من اتخاذ القرارات السليمة ومن تطبيق هذه القرارات والاستفادة منها على نحو كفوء وفعال. ويجب ان يصبح الرجال والنساء والشباب، فى القطاعين الزراعى والريفى، اوفر ابداعا وانتاجية وان يحققوا مستويات معيشية أعلى. ولذا لا يعتبر سكان الريف بأنهم مجرد عوامل للانتاج، لكنما يعتبرون أيضا المستخدمين والمستفيدين النهائيين من عملية التنمية. ولذا فان مغزى تنمية الموارد البشرية يتجاوز فكرة "الاحتياجات الأساسية" التى تقتصر على توفير السلع والخدمات للمجموعات السكانية المحرومة بغية الوفاء باحتياجاتها من غذاء وسكن وملابس ورعاية صحية ومياه.

٨٨ - كما يقصد بتنمية الموارد البشرية أن يشارك سكان الريف، بفعالية، فى تخطيط وتنفيذ السياسات التى تتصل بهم. ولا يمكن تحقيق مشاركة سكان الريف بفعالية على هذا النحو الا من خلال المجتمع المحلى والانخراط فى عضوية منظمات "تعتمد على ذاتها". فمنظمات الاعتماد على الذات هى مؤسسات طوعية ومستقلة وتدار بأسلوب ديموقراطى وتشمل

المجالس المحلية التقليدية والمجموعات غير الرسمية، والتعاونيات، والتنظيمات العمالية الريفية. وكما تعمل هذه المنظمات على نحو فعال، لابد من تدريب سكان الريف على النواحي العملية.

٨٩ - ومع ان مسؤولية المياسات القطرية (مع مراعاة العوامل الثقافية) المتعلقة بتنمية الموارد البشرية فى المناطق الريفية تقع، بطبيعة الحال، على فرادى البلدان الاعضاء، فان المنظمة تستطيع ان تظطلع بدور مهم، استشارى وتحفيزى، فيما يتعلق بجوانب مختلفة هي: التعليم الرسمى وغير الرسمى، والمشاركة الشعبية، واقامة المؤسسات.

- التعليم الزراعى الرسمى:

٩٠ - تشمل اعمال الدعم التى يمكن ان تقدمها المنظمة على ما يلى:

(١) تقديم المشورة بشأن سياسات واستراتيجيات المدارس والكليات والجامعات الزراعية (بما فى ذلك علوم الغابات ومصايد الاسماك والبيطرة) بغية الوصول الى نظم اكثر كفاءة فى مجال التعليم الزراعى؛

(ب) التوسع فى فرص التدريب، بما فى ذلك انشاء المؤسسات التدريبية الجديدة او تصميم البرامج والمشروعات لتدريب المجموعات، والمنح، والجولات الدراسية.

- التعليم الزراعى غير الرسمى والتوعية الريفية:

٩١ - اما خطوط عمل المنظمة فى هذا المجال فتشمل ما يلى:

(١) تقديم المشورة فى مجال صياغة السياسات وتنظيم وادارة البرامج القطرية فى مجال الارشاد الزراعى، بما فى ذلك تدريب العاملين؛

(ب) وضع منهجيات للوصول الى اكبر عدد ممكن من الفلاحين وباقبل التكاليف، منها: حملات الارشاد الاستراتيجية، واستخدام المزارعين المتدربين فى تدريب الاخرين، ودعم وسائل الاعلام المحلية؛

(ج) رسم البرامج التي تكفل الوصول، على نحو كامل وفعال، الى النساء والشباب في الريف.

- المشاركة الشعبية:

٩٢ - اعدت المنظمة خطة عمل بشأن المشاركة الشعبية تمهيدا لعرضها على المجلس والمؤتمر في عام ١٩٩١ لدراستها، علما بأن هذه الخطة تركز على التنمية المنظمة لسكان الريف، وتتوخى الأنشطة التالية:

(١) تقديم المشورة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية بشأن تكوين الجماعات المحلية المعتمدة على ذاتها وتعزيز قدرات التنظيمات الموجودة، مثل التعاونيات، لخدمة مصالح اعضائها؛

(ب) صياغة البرامج القطرية بشأن اعادة الهيكلة والاصلاح المؤسسي، بما في ذلك اعادة تنظيم خدمات التدريب والاستفادة من القوة العاملة المدربة على نحو اكثر فعالية،

(ج) انشاء المرافق والمؤسسات الزراعية التي تدعم مجموعات المنتجين في القطاع الخاص؛

(د) انتاج وتوزيع المواد المتعلقة بالمشورة واعمال التدريب في مجال المشاركة الشعبية.

- استخدام المعلومات ووسائل الاعلام:

٩٣ - يتضمن خط عمل المنظمة تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الاعضاء ودعمها في مجال تحسين تدفق المعلومات الزراعية وايصالها الى سكان الريف، وتعزيز وسائل الاعلام بشأن برامج التعليم الرسمية وغير الرسمية في القطاع الريفي. وتتمتع المنظمة بخبرة واسعة في مجال اتصالات دعم التنمية بالاعتماد على طائفة من وسائل الاعلام (مثل الفيديو، والشرائح المصورة، والراديو، وغيرها).

\* التعامل مع المنظمات الأخرى والترتيبات التنظيمية :

٩٤ - تتعاون المنظمة مع المنظمات المعنية فى الامم المتحدة وكذلك مع المنظمات التى لا تتمتع بعضوية المنظومة والمعنية بمختلف جوانب تنمية الموارد البشرية. والتعامل الرئيسى للمنظمة مع منظمات الامم المتحدة الأخرى فى مجال تنمية الموارد البشرية يجرى من خلال فريق المهام المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الادارية. ففىما يتعلق بالتوعية والتدريب فى الريف، فان المنظمة تعمل فى تعاون وثيق مع اليونسكو ومنظمة العمل الدولية من خلال جماعة العمل المعنية بالتوعية الزراعية والعلوم والتدريب المشتركة بين الامانات. كما ان للمنظمة علاقات وثيقة فى تنفيذ البرامج والمشروعات مع برنامج الامم المتحدة الانمائى، وصندوق الامم المتحدة للسكان، وصندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة، والمنظمات غير الاعضاء فى الامم المتحدة. فبرنامج الامم المتحدة الانمائى يمول أكثر من ٣٠ فى المائة من مشروعات المنظمة التى تتصل بالموارد البشرية، بينما يساهم صندوق الامم المتحدة للسكان بصورة تتزايد بانتظام فى مثل هذه المشروعات. كما ان هناك تعاونا مع الكثير من المنظمات الاقليمية المهنية والتدريبية غير الاعضاء فى الامم المتحدة، مثل اتحادات الكليات والجامعات الزراعية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى، ومراكز التدريب مثل المركز الاقليمى للدراسات العليا والبحوث الزراعية التابع لمنظمة وزراء التعليم لجنوب شرق آسيا، والمركز الزراعى الدولى فى هولندا، وغير ذلك. وهناك مشاورات منتظمة تجرى مع البنك الدولى والمصارف الاقليمية بشأن قضايا الاستثمارات المرتبطة بالتعليم والارشاد والتدريب فى مجال الزراعة، ومع برنامج الامم المتحدة للبيئة، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من المنظمات المعنية بالتوعية البيئية والتدريب. كما ان هناك تعاونا وثيقا بين المنظمة والمراكز الاقليمية للتنمية الريفية، مثل مركز التنمية الريفية المتكاملة فى آسيا والمحيط الهادى، ومركز التنمية الريفية المتكاملة فى افريقيا، بالاضافة الى اتصالاتها المتنامية مع عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية.

٩٥ - وفى المنظمة قسمان يتعاملان بصورة مباشرة مع الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وهما: قسم الموارد البشرية والمؤسسات والاصلاح الزراعى، وقسم سياسات الاغذية والتغذية. وفى القسم الاول، هناك ادارتان مخصصتان بالكامل للجوانب العديدة لتنمية الموارد البشرية، بما فى ذلك عمل شباب الريف، وهى ادارة التعليم والارشاد الزراعى، وادارة شؤون المرأة فى الانتاج الزراعى والتنمية الريفية.

ومن الناحية العملية فان كل قسم فنى لديه موظفين متخصصين فى التدريب، بالإضافة الى نقطة محورية معنية بالتدريب. أما التنسيق الداخلى فيجرى عن طريق جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالتدريب.

\* منهج الأجل المتوسط:

٩٦ - ساهمت بعض الدراسات الأساسية الأخيرة وبعض المناقشات رفيعة المستوى فى النهوض بالمنهج الذى تتبعه المنظمة لتنمية الموارد البشرية فى الأجل المتوسط:

(١) الدراسات التى أجريت للمشاورة العالمية عن الإرشاد الزراعى عام ١٩٩٠ والمشاورات الإقليمية العديدة التى دارت حول نفس الموضوع، والتوصيات الصادرة عنها؛

(ب) اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية بشأن استراتيجيات التعليم الزراعى والتدريب، ومشاورة الخبراء حول الخيارات المطروحة أمام الاستراتيجيات للتعليم الزراعى العالى؛

(ج) استعراضات لجنة الزراعة للعناصر الرئيسية والمتعلقة بتنمية الموارد البشرية (قضايا المرأة والمشاركة الشعبية، وغير ذلك)؛

(د) التقرير الثالث عن سير العمل فى متابعة برنامج عمل المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى أعد للدورة السادسة والعشرين للمؤتمر.

٩٧ - يمكن تلخيص المفهوم العام للتحديات متوسطة الأجل التى تتعلق بتنمية الموارد البشرية فيما يلى:

(١) رغم التقدم الهائل الذى أحرز بشكل عام (انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٠) والتقدم الذى أحرز فى الزراعة وفى القطاع الريفى بالذات، فسيستمر عنصر الموارد البشرية كعقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية، بسبب استمرار الفقر فى الريفا؛

(ب) ان المشكلات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية تتفاوت تفاوتاً هائلاً بين مجموعات البلدان، اى البلدان المتقدمة، "والانتقالية"، والحديثة التصنيع، ومتوسطة النمو، واقل البلدان نمواً، وكذلك تتفاوت فيما بين بلدان المجموعة الواحدة. وتتعلق المجالات الواضحة لهذا التفاوت بالتركيز الذى تحظى به عملية تنمية الموارد البشرية فى السياسات القطرية وبالقدرات المؤسسية نفسها؛

(ج) اذا كان الطلب على الخدمات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية عالياً بصورة عامة، وسوف يستمر كذلك، فان الموارد المخصصة لمثل هذه التنمية قد انخفضت طوال الثمانينات، سواء على المستوى القطرى او الدولى، ومن المرجح أن يستمر النقص فى الموارد، ولاسيما ما يتعلق منها بافريقيا.

٩٨ - وفى ضوء التصور السابق ذكره، بالإضافة الى تجارب المنظمة فى الثمانينات، فان منهج المنظمة لتنمية الموارد البشرية فى الأجل المتوسط ينبغى أن يستمر فى اتجاهات متعددة، وأن يوضع طبقاً لما يتفق مع الاحتياجات المحلية المحددة.

#### .... الاحتياجات الأساسية ....

٩٩ - سوف تساعد المنظمة الحكومات فى ضمان توفير عدة متطلبات:

(أ) زيادة عدد المشاركين والمستفيدين فى برامج تنمية الموارد البشرية؛

(ب) الاتصال الوثيق لنظم التدريب والتعليم بسكان الريف وفائدتها لهم؛

(ج) تحسين فعالية التكاليف للمناهج والطرق المستخدمة والادارة العامة؛

(د) تخصيص موارد كافية لمؤسسات تنمية الموارد البشرية التى يجرى تجربتها، مثل المدارس الزراعية، وادارات الارشاد الزراعى، والتعاونيات.

١٠٠ - ويترجم ذلك الى العديد من انماط العمل الفعلى، حيث تعمل المنظمة يدا بيد مع الحكومات بناء على الطلبات:

(١) تكوين مجموعة من الايدى العاملة المدربة (من حيث الكم والكيف) فى الزراعة والغابات ومصايد الاسماك والتنمية الريفية، فى البلدان التى مازالت تفتقر الى الايدى العاملة المهنية؛

(ب) برامج التعليم ومناهجه لكى تضاف اليها الاهتمامات الجديدة فى مجال التنمية، مثل:

- ادارة البيئة والزراعة القابلة للاستمرار؛
- العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الزراعة وفى التنمية الزراعية والريفية؛
- دور المرأة فى التنمية الزراعية والريفية؛
- العوامل السكانية فى التنمية الزراعية والريفية؛
- تطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك.

(ج) تحليل آخر ما وصلت اليه التطورات فى بعض الموضوعات المختارة، مثل تلك السابق ذكرها فى (ب) اعلاه؛

(د) التوسع الكمى وزيادة طاقات الارشاد الزراعى ومعاهد التعليم غير الرسمية فى اقل البلدان نموا فى افريقيا وغيرها من القارات؛

(هـ) اعادة توجيه الارشاد الزراعى وغيره من اشكال التوعية غير الرسمية والخدمات الارشادية بعيدا عن طبيعتها "التوجيهية" لتصبح اكثر اعتمادا على "المشاركة"، وذلك فى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى. كما يحتاج الامر الى

تحويل التركيز من مجرد نقل التكنولوجيا والاتجاه نحو انتاج المحاصيل الى تحسين كفاءة وربحية المشروعات الزراعية؛

(و) السعى الى ايجاد تكامل بين مجموعة كبيرة من الموضوعات التشغيلية مثل ادارة المزارع، وتقديم المشورة فى مجال التسويق، وحماية البيئة وادارتها، فى البلدان التى توجد بها خدمات ارشادية متقدمة، وتغطية جغرافية كافية؛

(ز) وضع وسائل ومناهج للارشاد الزراعى على ان تكون زهيدة التكاليف وناجعة فى نفس الوقت، مثل استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية واستخدام اجهزة الحاسب الالى الصغيرة كلما امكن؛

(ح) تشجيع زيادة الوعى العام بدور المنظمات الشعبية فى التنمية الزراعية والريفية، وتشكيل اطار قانونى وسياسى مناسب للمشاركة الشعبية؛

(ط) اتباع اسلوب اللامركزية فى اتخاذ القرارات الحكومية، وتشجيع الحوار والتعاون الفنى بين الحكومات والوكالات الانمائية والمنظمات الشعبية؛

(ى) رصد وتقييم المشاركة الشعبية .

١٠١ - وستسعى المنظمة، وهى تقدم دعمها فى مجال الاعلام والاتصالات لتنمية الموارد البشرية، الى ما يلى بوجه خاص:

(١) العمل على زيادة توزيع وانتشار المواد الاعلامية التى تتصل بصورة خاصة بتنمية الموارد البشرية فى المناطق الريفية، مثل سلسلة "نحو زراعة افضل"؛

(ب) مساعدة البلدان الاعضاء على ترجمة هذه المواد الاعلامية الى لغاتها المحلية؛

(ج) انشاء وحدات للدعم الاعلامى للتنمية فى مؤسسات الارشاد الزراعى والتعليم الزراعى، او تعزيز مثل هذه الوحدات؛

(د) تطبيق وسائل مبتكرة، مثل "التعليم بالمراسلة".

### .... دور المدافع....

١٠٢ - ستواصل المنظمة دورها فى الدفاع بقوة عن زيادة الدعم السياسى والمالى لبرامج تنمية الموارد البشرية. وسوف تشجع الحكومات على زيادة ميزانياتها القطرية للبرامج التى تتصل اتصالا مباشرا بتنمية الموارد البشرية فى الريف (كتلك المتصلة بالارشاد الزراعى، من المستوى المنخفض الآن الذى لا يتعدى ٢٠ فى المائة الى ٥٠ فى المائة من اجمالى الناتج الزراعى المطى). وستقوم المنظمة من جانبها، بالسعى لتعبئة المساعدات والاستثمارات الخارجية اللازمة لبرامج تنمية الموارد البشرية. كما ستضع صيغة للتعاون بين القطاعين الخاص والعام فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، بحيث يشمل ذلك أيضا المنظمات غير الحكومية.

١٠٣ - وينبغى أن يلقي هذا العمل مساندة من الاعمال التقليدية للمنظمة، من حيث الدراسات والاجتماعات والمطبوعات. وستواصل المنظمة، على سبيل المثال، اجراء دراسات، بما فى ذلك الدراسات المتعمقة، بالتعاون مع بعض البلدان الاعضاء، لابرار العائد الاقتصادى والاجتماعى للموارد التى تستثمر فى تنمية الموارد البشرية بشكل عام وفى البرامج الخاصة بهذه التنمية بوجه خاص. كما ستواصل تبنيها لتبادل الخبرات من خلال الاجتماعات التى تشارك فيها عدة بلدان: مثل مشاوره الخبراء، واجتماعات المائدة المستديرة، والطلقات الدراسية العملية، والندوات، وكذلك الجولات الدراسية. وسوف تنفذ المنظمة برنامجا نشطا لاصدار المطبوعات الفنية والمهنية سواء عن النواحي العملية او التنظيمية لتنمية الموارد البشرية فى حالات اقليمية او محلية محددة.

١٠٤ - ولاشك فى ان الاهداف الطموحة للدول الاعضاء لزيادة الاعداد المستفيدة من تنمية الموارد البشرية وزيادة فعالية وفائدة البرامج التى توضع لهذا الغرض فى المناطق الريفية، تعنى زيادة الحاجة الى المساعدات الفنية اللازمة لتدريب اعداد كافية من المدربين ولقائمة معاهد التدريب (توسيعها أو تدعيمها). ولقد اظهر برنامج الأمم المتحدة الانمائى وكذلك الجهات المتبرعة بحسابات الامانة على الدوام تعاطفهما مع اهداف الدول الاعضاء فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، وتقديرها لانجازات المنظمة الواضحة فى هذا المجال، ولن تستطيع الحقائق المتشابكة لتنمية الموارد البشرية فى التسعينات ان تستغنى عن مثل هذا الدعم من خارج الميزانية على الاطلاق.

## هاء - التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية

١٠٥ - ان التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية يعتبران عنصرا رئيسيان فى سعى هذه البلدان لتحقيق الاعتماد على الذات بصورة جماعية، كما يمثلان اسهاما ضروريا فى التغييرات الهيكلية الاساسية المطلوبة للتنمية الاقتصادية المتوازنة والعدالة فى العالم. والهدف من هذين العنصرين هو النهوض بالطاقات الخلاقة للبلدان النامية وايجاد حلول للمشكلات التى تظهر فى سعيها لتحقيق قيمها وطموحاتها. وفى مجال التعاون الفنى، تمثل هذه المناهج اساس مبدأ "الأبعاد الجديدة". ولا يمثل كل من التعاون الاقتصادى والتعاون التقنى فى هذه البلدان النامية نقيضا للاشكال التقليدية للتعاون بين البلدان النامية والمتقدمة، بل يجب أن يكونا مكملين لها.

\* اطار التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية  
فى المنظمة :

١٠٦ - ليس هناك خط فاصل دائما بين التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقنى بين تلك البلدان. فالتعاون الاقتصادى يشمل اقامة آليات تنظيمية من جانب البلدان النامية لتنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات تستهدف اعتماد هذه البلدان على الذات بصورة جماعية. ومن بين هذه الآليات التنظيمية مشروعات التكامل الاقتصادى، والأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية، وتجمعات البلدان ذات المصلحة المشتركة فى سلع بعينها، والترخيص باستغلال موارد مشتركة، ومختلف خطط التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى. وفيما يتعلق بالاغذية والزراعة، فان هذه الآليات قد تؤدى الى تنمية التعاون أو انتاج المدخلات والمخرجات الزراعية، والمبادرات فى مجال التجارة الزراعية، والأمن الغذائى، وتنسيق السياسات من أجل تحقيق الاهداف المشتركة بصورة أكثر فعالية.

١٠٧ - أما التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فهو عبارة عن مشاركة طوعية فى المعلومات والمهارات والخبرات الفنية فيما بين البلدان النامية من أجل مصلحتها المشتركة. فهو يساعد هذه البلدان فى الحصول على المعارف والخبرات الفنية، وتطويرها، وانتقالها، وتجميعها. وأمام المنظمة - باعتبارها منظمة فنية فى المقام الأول - فرصة أكبر فى العادة للمساهمة فى الدعم الفنى للبلدان النامية أكثر

مما لديها للمساهمة فى التعاون الاقتصادى. ومع ذلك، فان هناك تكاملا ملموسا بين العنصرين، حيث تبرز فرص التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى اغلب الاحيان من التعاون الفنى فيما بينها، بينما نجد ان المنظمات التى تنشأ لتشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية تمثل فى اغلب الاحيان اطارا للتعاون التكنى ايضا.

١٠٨ - ولقد قدمت المنظمة دعما للتعاون الاقتصادى وللتعاون التكنى فيما بين البلدان النامية قبل ان يسترعى هذين المجالين انتباه المحافل الدولية بوقت طويل (مثل أجهزة مصايد الاسماك الاقليمية، وبرنامج مكافحة الجراد الصحراوى، والجماعات السلعية، وغير ذلك). ولا يقتصر هذا الدعم على عدد من الاعمال المنفصلة، وانما يتغلغل عادة فى سياسات المنظمة وبرامجها. وقد اولت المنظمة هذين المجالين اهتماما خاصا، اذ انهما يعدان بفوائد اقتصادية واجتماعية جمة من خلال العمل الجماعى. وقد تركزت الاعمال بصورة اساسية على الدعم الذى يقدم لتنمية احواض الأنهار، ومشروعات التكامل، وتجمعات التجارة السلعية، والمراكز الاقليمية وشبه الاقليمية، والروابط التنظيمية من خلال الشبكات، والتعاون فى مجالات البحوث والتدريب، والبرامج المشتركة بين الاقطار لمكافحة امراض الحيوانات، وتنمية المراعى، والقضاء على آفات وامراض المحاصيل، والموارد الوراثية، وما الى ذلك. وفى مجال مصايد الاسماك، قدمت المنظمة دعما الى تنسيق نظم السياسات والادارة لتحديد الموارد البحرية وموارد المياه الداخلية وتقييمها واستغلالها. وينبغى ان تقوم البلدان النامية بالدور الاول فى هذا المجال، على ان يكون دور المنظمة مجرد التحفيز والتشجيع.

#### \* الترتيبات التنظيمية والتنسيق الخارجى:

١٠٩ - كانت هناك دائما نقطتان محوريتان منفصلتان للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التكنى فيما بين هذه البلدان فى قسم تحليل السياسات وقسم تطوير البرامج الميدانية على التوالى، ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى الفرق فى المفهوم، والتوجه، وآلية التنفيذ، ومتطلبات اعداد التقارير التى ترفع الى الوكالة المعنية (التعاون الاقتصادى يرفع تقاريره الى الأونكتاد، والتعاون التكنى الى برنامج الأمم المتحدة الانمائى). ولكن عمل النقطتين المحوريتين قد جرى ترتيبه وتنسيقه، مع ذلك، من خلال عملية للاتصال وللتشاور المستمرين.

١١٠ - وقد وحدت مهام النقطتين المحوريتين للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في وحدة واحدة في مصلحة التنمية، مع انشاء نقطة محورية لعملهما في كل قسم من الاقسام الفنية والمكاتب الاقليمية. وسوف تشارك الوحدة الخاصة بالنقطة المحورية في عمليات الاعداد والتقييم لمشروعات التعاون الفني، بما في ذلك المشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية.

\* منهج الأجل المتوسط للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

١١١ - ساهم اجتماع الخبراء المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة : التكامل الاقليمي وشبه الاقليمي ودور المنظمة، وهو الاجتماع الذي عقد في المدة من ١٢ الى ١٤/١٢/١٩٨٨، في صياغة منهج المنظمة نحو التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأجل المتوسط. وقد ركز اجتماع الخبراء هذا على المجالات الأربعة التالية، باعتبارها مجالات تستحق الأولوية في أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأجل المتوسط:

(١) ادارة الموارد المادية المشتركة؛

(ب) ادارة البحوث الزراعية ونشر التكنولوجيا؛

(ج) الدعم الانتقائي لتجمعات التكامل؛

(د) تشجيع الاعمال المشتركة بين الاقطار.

- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية  
وادارة الموارد الطبيعية المشتركة :

١١٢ - للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فوائد واضحة عندما تشترك البلدان في حقوق ملكية مشتركة لموارد طبيعية وتحتاج الى علاج مشكلات مشتركة. ومن امثلة ذلك مشكلات التصحر في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وادارة الاراضي والمياه في الشرق الادنى وازالة الغابات في أمريكا الوسطى. وبامكان المنظمة أن تخرج بمفاهيم تشغيلية واضحة وأن تسهل الوصول الى اتفاقيات رسمية واضحة بين البلدان المعنية. ومثل هذه الاعمال تعتبر جديدة الآن بالنسبة

للمنظمة، وان كانت ستحظى باهتمام اكبر. وتعتبر اتفاقية التعاون بين دول الامازون مثالا حديثا من الامثلة التي ستحظى باهتمام المنظمة. فقد اصدرت بلدان الامازون الثمانية الموقعة على الاتفاقية اعلانا يعكس التزامها القوى بصيانة الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية فى حوض الامازون وادارتها بصورة قابلة للاستمرار، لمصلحة المجتمعات المحلية التي تعيش فيها.

#### - البحوث الزراعية والتكنولوجيا:

١١٣ - كشفت المنظمة مساعداتها الى المراكز الاقليمية لى تعطى الاولوية للبحوث الزراعية من خلال التحليل المنتظم للعائدات والتكاليف، بالاضافة الى اقامة المؤسسات. وستقدم المساعدة للشبكات العاملة بنجاح فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية لى تتحرك باتجاه أعمال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بشكل عام. وفى مجال التكنولوجيا التطبيقية، ستقدم المنظمة مساعدتها الى البلدان لى تستفيد من المعرفة المشتركة، ولكى تحدد البرامج ذات الاهمية الاقتصادية. وستحدد المنظمة انسب الطرق لنشر مثل هذه التقنيات.

#### - تجارة السلع:

١١٤ - للاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى مجال تجارة السلع اهمية مستمرة، وسوف تزداد هذه الاهمية فيما بعد. وستستمر لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية السلعية الاحدى عشرة التابعة لها، فى القيام بدور المحفل للاعمال المتعلقة بالسلع التى تعمل فى مجالها، ولاسيما الجماعات التى بها جماعات فرعية دائمة للبلدان المنتجة. وربما زاد دور الجماعات الحكومية الدولية المعنية بالسلع فى تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية نتيجة تنفيذ اتفاقيات خاصة بالصندوق المشترك للسلع.

١١٥ - ولاشك فى ان عقد المزيد من الندوات والحلقات الدراسية العملية الاقليمية من شأنه ان يساعد على نشر المعلومات عن الفرص والصعوبات التى تواجه التوسع فى تجارة البلدان النامية فى سلع بعينها، سواء داخل الاقليم او فيما بين الاقاليم، وان تشجع بقدر الامكان الجهود المشتركة للتسويق. وهناك مجال عريض امام التوسع فى هذا النوع من

النشاط، اذا سمحت الموارد، وكذلك بعقد مؤتمرات اقليمية لتوقعات السلع لتغطية توقعات الاسواق للسلع الزراعية فى المدى القصير.

- الامن الغذائى:

١١٦ - هناك مجال واضح لزيادة التعاون فيما بين البلدان النامية فى مجال تدريب الموظفين القطريين على معلومات الاغذية ونظم الانذار المبكر واقتسام الخبرات فى استخدام اساليب وتقنيات الرصد البديلة. ومن المتوقع ان تؤدى النظم العديدة شبه الاقليمية للاعلام والانذار المبكر التى انشئت فى افريقيا بمساعدة المنظمة (مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقى، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل) الى النهوض بالتعاون فى هذا المجال فيما بين البلدان الاعضاء المعنية. كما ان الاعمال التى تتم بمقتضى خطة معونات الامن الغذائى، والسابق ذكرها تحت "تقديم المشورة فى مجال السياسات" اعلاه، تستهدف ايضا صياغة سياسات وخطط عمل شبه اقليمية للامن الغذائى.

- الدعم الانتقائى وتقديم المشورة لترتيبات التكامل:

١١٧ - تمثل مشروعات التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية - بما فى ذلك اجهزة التكامل - قنوات طبيعية لتقديم دعم المنظمة الى أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى مجال الاغذية والزراعة. ومن امثلة هذه الاجهزة التى تتعاون معها المنظمة تعاوننا وشيقا:

(١) فى اقليم افريقيا: اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل، والاتحاد الاقتصادى لدول غرب افريقيا، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، ومنطقة التجارة التفضيلية لبلدان شرق افريقيا والجنوب الافريقى، والاتحاد الجمركى والاقتصادى لبلدان وسط افريقيا، ومؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقى؛

(ب) فى آسيا: رابطة اقطار جنوب شرق آسيا، واتحاد دول جنوب شرق آسيا للتعاون الاقليمى؛

(ج) فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: رابطة التكامل فى امريكا اللاتينية، ومجلس اتفاقية قرطاجنة، والنظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية، والمجموعة الكاريبية؛

(د) فى اقليم الشرق الاذنى: جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومجلس التعاون الخليجى، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

١١٨ - ويشتمل التعاون عادة على صياغة استراتيجيات التنمية الزراعية والتخطيط الزراعى فى اطار التعاون الاقليمى، وتحديد آليات واجراءات التوسع فى التجارة الزراعية داخل الاقليم، والمساعدة فى تصميم وتنفيذ خطط الامن الغذائى الاقليمية وشبه الاقليمية والقطرية، كما سبق أن ذكرنا. ولاشك فى أن المجال سيزداد اتساعا امام معونة المنظمة، مع زيادة الاتجاه نحو الوحدة الاقليمية فى جميع الاقاليم.

\* منهج الاجل المتوسط للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية:

١١٩ - تركز الدعم الذى تقدمه المنظمة للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية - بصفة اساسية - على المجالات العريضة لتنمية الاراضى والمياه، وانتاج الالبان والمنتجات الحيوانية، وانتاج المحاصيل ووقايتها، ومصايد الاسماك، والغابات، والتغذية، والتنمية الريفية. ولا تنظر المنظمة الى دورها باعتباره مجرد دور تحفيزى او تشجيعى فقط، وانما باعتباره دورا ديناميا وابتكاريا - بالدرجة الممكنة - فى البحث عن مفاهيم ومناهج جديدة. وقد استخدمت المنظمة وسائل عديدة لتحقيق ذلك، مثل: المشاورات بين الدول، والطلاقات التدريبية النظرية والعملية، والندوات والجولات الدراسية التى تستهدف تشجيع تبادل الخبرات والمعارف الفنية، وتوسيع نظم المعلومات لنشر البيانات المتعلقة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، ودعم المنظمات والشبكات الاقليمية.

### .... الشبكات ....

١٢٠ - من العوامل المساعدة الهامة زيادة عدد الشبكات العاملة فى مجال التعاون، والمنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية التى انشئت بدعم من المنظمة خلال السنوات العشر الماضية (مثل الاتحادات الائتمانية الاقليمية، والاتحادات الاقليمية لتسويق الاغذية)، التى اصبحت لا تحتاج الان الا لمساعدة خارجية ضئيلة للقيام بأعمالها المتعددة الوجوه فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، هذا اذا كانت تحتاج اليه على الاطلاق. كما شكلت الهيئات الاقليمية الدستورية التابعة للمنظمة نقطة انطلاق لاعمال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، وخير مثال على ذلك الهيئة الاقليمية للانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية فى آسيا والمحيط الهادى، والتسهيل الذى تقدمه لصناديق العملات المحلية.

١٢١ - أما الفئة الجديدة من المساعدات التى تقدمها المنظمة بمقتضى برنامج التعاون الفنى للتعاون فيما بين البلدان، فقد وضعت لتغطية المشروعات التى يمكن ان تحفز التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية، رغم ان اموال برنامج التعاون الفنى قد استخدمت من قبل فى اعمال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

١٢٢ - وسيركز منهج المنظمة فى الاجل المتوسط على المجالات الرئيسية التى تستجيب لاحتياجات البلدان النامية التى لها اولويتها، والتى تفتح مجالاً أمام العمل الفعال، وحيث يمكن تحديد فوائدها مشتركة واضحة للبلدان التى تشترك فيها:

- قاعدة البيانات للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية :

١٢٣ - ولاشك فى ان قاعدة بيانات سليمة عن قدرات واحتياجات البلدان النامية امر لا غنى عنه لاي برنامج منظم وجيد التنظيم فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وستواصل المنظمة تقديم مساعدتها الى البلدان الاعضاء لاعداد عمليات الجرد فى مجالات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك، وفى نشر المعلومات الخاصة بهذه المجالات. وفى بعض البلدان، كانت هذه الجهود تبذل فى مجال عمليات البرمجة العامة. وهى آليات لتحديد اعمال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية - بعد الاعداد الجيد والحوار المباشر - على اساس مواءمة

قدرات واحتياجات البلدان المشاركة، ثم اتباعها بترتيبات تعاونية ملموسة فيما بعد. وسيتواصل البحث عن امكانيات تنظيم برامج قطاعية فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى مجال الاغذية والزراعة فى بعض البلدان المختارة، وذلك بمساعدة المنظمة التى ستتركز اساسا على عمليات التوفيق والدعم الفنى اللازمين.

#### - التدريب:

١٢٤ - تعطى المنظمة اهتماما خاصا لاستخدام المؤسسات الموجودة فى العالم النامى من أجل التدريب داخل البلد. وهناك مشروع اقليمى للتدريب على التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى تركيا، وهو يعتبر نموذجا حيا على هذا النشاط. كما ان هذا المشروع يجسد مفهوم المشاركة فى التكاليف الذى يتسم به مثل هذا التعاون. فقد تحملت الحكومة التركية جميع التكاليف المحلية، بما فى ذلك اقامة المشتركين ومعيشتهم وتنقلاتهم الداخلية. وساعدت المنظمة بالمشورة الفنية بالاضافة الى تغطيتها لتكاليف السفر الدولى والمعدات اللازمة.

١٢٥ - وسترکز الحلقات الدراسية العملية الفنية وتدريب المجموعات - وهما وسيلتان تقليديتان لتشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية - على نشر التقنيات الناجحة لمصلحة صغار المزارعين والنساء وغيرهما من المجموعات المحرومة. ومن أمثلة هذه التقنيات تدخين الاسماك، وحفظ اللحوم بوسائل زهيدة التكاليف، والغاز الحيوى المستخدم فى المنازل الريفية، واقامة بيانات عملية لاستخدام الأسمدة أمام المجموعات، وتصنيع الجبن على نطاق ضيق فى المناطق الجبلية، وتعاونيات الالبان فى الريف.

#### - الشبكات:

١٢٦ - ان منهج الشبكات يعكس الايمان بأن المبادرات الخاصة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية لا ينبغى أن تقتصر على مجرد تجميع الأنشطة التلقائية، وانما ينبغى أن يكون لها اطار تنظيمى قوى، يمكن من خلاله اجراء الحوار واقامة التعاون بين مجموعات المؤسسات أو البلدان على أساس من الاستمرارية.

١٢٧ - استخدمت المنظمة الشبكات - فى نطاق مجالات اختصاصاتها - لاجراء البحوث والتعاون الفنى، وتحديث القدرات القطرية فى مجال البحوث، وتيسير تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا. وتأخذ الشبكات اشكالا ومناهج مختلفة اعتمادا على المشكلات المراد حلها، وطاقات المؤسسات القائمة بذلك، واليات التمويل. وسوف تصبح عملية تعزيز الشبكات القائمة وتشجيع اقامة شبكات جديدة فى المجالات التى لها اولوياتها، هدفا هاما فى الاجل المتوسط. وستشجع المنظمة توحيد الترتيبات بين المنظمات والمؤسسات المتماثلة، كلما أمكن ذلك، وذلك بهدف زيادة قدراتها الادارية، وتدريب العاملين فيها، أو تحسين الاجراءات التشغيلية التى يعملون بها.

.... التركيز على افريقيا ....

١٢٨ - وتتأثر الاعمال الخاصة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، الى حد كبير، بالقدرات المالية والتنظيمية والطاقات الفنية للايدى العاملة فى البلدان التى تشارك فى مثل هذا التعاون. وهناك فروق اقليمية فى مدى هذه الاعمال وطبيعتها. ورغم العدد الكبير من الاجهزة الحكومية الدولية الاقليمية وشبه الاقليمية وتجمعات التكامل فى افريقيا، فان جهود التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى هذا الاقليم تواجه عقبات بسبب الصعوبات المالية والفنية الخطيرة. وهى عقبات لا تقتصر على التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وحده، بل ينبغى ايلاء اهتمام خاص لتحديد وتنفيذ ما هو ممكن من أعمال التعاون التقنى فى افريقيا على اسس انتقائية.

- تقييم الدروس المستفادة من التجارب ونشرها:

١٢٩ - ستواصل المنظمة تقييم وتحليل تجاربها فى دعم الاعمال المتعلقة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، وذلك بهدف استخلاص الدروس من هذه التجارب والاستفادة منها مستقبلا. وستصدر نشرة اخبارية مرتين فى العام لتعريف العاملين فى المنظمة وابلاغ السلطات الحكومية بالمناهج المبتكرة والفرص الجديدة فيما يتعلق بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، ونشر المعلومات عن الاعمال التى استكملت أو تلك التى تم التخطيط لها.

## - تحفيز الدعم المالى:

١٣٠ - ان نقص التمويل - ولاسيما لتغطية النفقات الخارجية - يعتبر عقبة كؤود فى سبيل الجهود التى تبذل من أجل التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وستواصل المنظمة ايلاء اهتمامها بالبحث عن مصادر للتمويل من خارج الميزانية. وقد ساعد الدعم الذى تقدمه الجهات المتبرعة بحسابات الأمانة للكثير من الأعمال التعاونية التى تتم فى ظل مشروعات اقليمية أو شبه اقليمية فى نجاح هذه الأعمال الى حد كبير. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المشروع المشترك بين المنظمة وحساب الأمانة الذى قدمته اليابان لتدريب عمال الارشاد الزراعى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى مركز التدريب البرازيلى على أعمال التخزين وهو يعتبر مثالا للدعم الذى يمكن ان تقدمه الجهات المتبرعة لأعمال هذا النوع من التعاون التقنى.

١٣١ - والى جانب استكشاف فرص التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية من خلال المشروعات التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى ظل أرقام التخطيط الاشارى القطرية، ستواصل المنظمة استفادتها من الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى (كموارد البرنامج الخاص مثلا).

## - الترتيبات الادارية على المستوى القطرى:

١٣٢ - فى نهاية المطاف، فان البلدان النامية نفسها هى التى يتعين عليها ان توجه عملية التعاون الاقتصادى والفنى، وأن تقودها. فبغض النظر عن الصعوبات المالية، فان نقص الترتيبات الادارية - وخاصة عدم وجود نقاط محورية قطرية وقطاعية فعالة فى كثير من البلدان - مازال يقف عقبة أمام نمو التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. فهذه الوحدات ضرورية لتذكير الوزارات - وسط مهامها ومشاغلها العديدة - بالدور الذى يمكن للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ان يلعبه فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وكذلك الحاجة الى البحث المستمر عن فرص جديدة أمام هذا النوع من التعاون. كما يمكن لتدريب العاملين القطريين على مناهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ومنهجيته وترتيباته ان يسهم بصورة ملموسة فى توسيع أعمال هذا النوع من التعاون. ولاشك فى أن تلك مهمة تستطيع المنظمة - بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى وغيره من منظمات الأمم المتحدة العاملة فى مجال التنمية - ان تلعب فيه دورا مساعدا.

### الجزء الثالث

الأولويات البرامجية والابعاد الاقليمية

## المقدمة

١ - تندرج الأنشطة الفنية والاقتصادية التي تقوم بها المنظمة بموجب البرنامج العادى تحت باب رئيسى من أبواب الميزانية -الباب الثانى - بوشيقة برنامج العمل والميزانية التي تقدم كل سنتين. وهذا يضع خطا فاصلا تقليديا الى حد ما، وان كان ضروريا، لتقسيم تلك "السلسلة المتصلة" الكبيرة لأعمال المنظمة الفنية والاقتصادية. وتشمل هذه الأعمال أيضا الأنشطة الميدانية (التي تمول من الميزانية العادية - من خلال برنامج التعاون الفنى - ومن الموارد التي تأتي من خارج الميزانية) وعلى سبيل المثال، فان الأعمال المتصلة بدعم الاستثمار تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لها تحت الباب الثالث. وهذه السلسلة المتصلة من أعمال المنظمة تخضع لأولويات برامجية وموضوعية ثابتة الى حد كبير، بينما تخضع كل شريحة لما يتصل بها من اجراءات اتخاذ القرارات. ويغطى الباب الثانى معظم الأعمال ذات الاهمية العالمية والاقليمية. وهو يوفر، فى حالات كثيرة، "الاساس" اللازم لسلسلة الأعمال المتصلة الطويلة المشار اليها مع ضمان امتدادها حتى المستوى القطرى.

٢ - ويغطى الباب الثانى مجموعة البرامج الفنية والاقتصادية التي تتولاها المنظمة، بأكملها، حيث يشمل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وفى نفس الوقت، فانه يغطى مجموعة من الأنشطة المتواصلة التي يصعب ادراجها تحت هذه المجالات (مثل الأعمال الاحصائية، وخدمة الأجهزة الدستورية وهيئات الخبراء، والمطبوعات الجارية، وما الى ذلك) كما يغطى مجموعة من الأنشطة المتغيرة الأخرى، استجابة لتوجيهات الأجهزة الرياسية. وتنبتق هذه التوجيهات من الطلبات والتوصيات المتعددة التي تأتي من الأجهزة الرياسية والاستشارية للمنظمة وهي الأجهزة التي تطالب على الدوام بزيادة العمل (مع ادخال التغييرات اللازمة فى التوجهات، عند الضرورة) وليس بتحجيمه.

٣ - وتستطيع المنظمة ان تزعم، دون مغالاة، انها رائدة بين المنظمات الأعضاء فى منظومة الأمم المتحدة من حيث انها تعتمد منهاجا لوضع الميزانية حسب البرامج لدى تقديم مقترحات الميزانية الى الأجهزة الرياسية، منذ أوائل السبعينات. ومنذ ذلك الحين، أمكن تطوير هذا المنهج وتنقيحه بالتدريج سواء من ناحية العرض أو المضمون. ويتضمن الهيكل البرامجى المستخدم فى عرض أنشطة المنظمة تحت الباب الثانى، فى الوقت الحاضر، ثلاثة برامج رئيسية تتناول الزراعة،

ومصايد الأسماك، والغابات على التوالي، مع تقسيم هذه البرامج ذاتها الى برامج مضمونية، هي ثمانية برامج فى حالة الزراعة وثلاثة برامج فى حالة كل من مصايد الأسماك والغابات. وتقسم البرامج الأخيرة الى عدد من البرامج الفرعية التى تكون مقابلة، فى معظم الحالات، للتخصصات الرئيسية (مثل تحليل السياسات الزراعية)، والقضايا (مثل المؤسسات الريفية والعمالة) أو القطاعات الفرعية للنشاط الاقتصادى (مثل التسويق). وكلها تتفق مع ولاية المنظمة وتستجيب لتوقعات الدول الأعضاء من حيث عمل المنظمة.

٤ - ولقد خضع هذا الهيكل البرامجى للاستعراض باستمرار لى يكون متفقا مع التطورات الخارجية ومع الاحتياجات الجديدة من معونة المنظمة. وتدل على ذلك التغيرات الكثيرة التى ادخلت بمرور الوقت، ولاسيما على مستوى البرامج الفرعية والتغيرات التى كثيرا ما تدخل على المستوى الأدنى من ذلك وهو مستوى العناصر البرنامجية.

٥ - والأجهزة الرئاسية للمنظمة ملة تماما بهذا الهيكل البرامجى. وأى هيكل برامجى لابد أن يعكس، بالضرورة، قدرا من الطول الوسط فيما يتعلق بالعرض، ولذلك فإن مثل هذا الهيكل لا يمكن أن يكون كاملا فى جميع الأوقات. والأمر المؤكد، فى ضوء التجارب السابقة، هو أن الهيكل الحالى يساعد على فهم جوهر أعمال المنظمة بموجب البرنامج العادى، مع بقاءه على درجة معقولة من البساطة التى تساعد على فهمه واستيعابه. ويبدو أن هذا الهيكل قد حافظ على سلامته، رغم أنه قد يكون من الضرورى ادخال بعض التغييرات الأخرى فى المدى المتوسط، مما لا يمكن توقعه فى الوقت الحاضر.

٦ - ويهدف هذا الجزء من الخطة متوسطة الأجل الى تقديم عرض موجز لما يلى، بحسب البرامج:

\* المشاكل الرئيسية التى تنصدى لها المنظمة، والتقييم الحالى لها؛

\* الأهداف المقترحة للمنظمة، فى ضوء متطلبات المعونة المتصلة بها؛

\* شرح لمبررات عمل المنظمة، وكذلك للترتيبات التنظيمية الحالية، عند الضرورة (مجال تركيز البرامج)؛

\* الأولويات النسبية المقترحة فى المدى المتوسط؛

\* بيان علاقات التعاون الرئيسية المقررة مع المؤسسات الأخرى ومع الأجهزة التى تشارك فى عمليات التنمية (التعاون الخارجى).

٧ - أما الأبعاد الإقليمية لبرامج المنظمة المضمونية فسيتناولها قسم منفصل فى نهاية هذا الجزء.

## البرنامج الرئيسي ٢-١ : الزراعة

### \* التوقعات والمشكلات والفرص :

.... الضغوط على قاعدة الموارد ....

٨ - لاشك في أن ضغوطا اضافية سوف تفرض على الموارد الطبيعية للبلدان النامية نتيجة للنمو السكاني والطلبات المتزايدة من أجل تحسين مستويات المعيشة. ولابد من مواجهة هذه الضغوط عن طريق استنباط ممارسات ونظم واستراتيجيات الانتاج الزراعي الملائمة للمناطق التي تتفاوت من حيث مستوى الموارد، ومع مراعاة الجوانب المتصلة بالقيود البيئية وقابلية التنمية للاستمرار. وعلاوة على ذلك، هناك الخطر المتمثل في احتمال تغير الظروف المناخية في المدى البعيد. ورغم أن عشرات السنين قد تنقضى قبل أن تكون لذلك آثار هامة على الزراعة، فقد يكون من اللازم اتخاذ التدابير لمواجهة ذلك في المدى القصير والمدى المتوسط. وتشير التقديرات الواردة في دراسة "الزراعة عام ٢٠٠٠" التي وضعتها المنظمة، الى انه اذا كان في النية المحافظة على المستويات الاجمالية للاكتفاء الذاتي من الاغذية على ما هي عليه تقريبا، يجب زراعة نحو ٥٠ مليون هكتار أخرى من الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان النامية (باستثناء الصين) خلال التسعينات. وعلاوة على ذلك، سيكون من اللازم أيضا تحقيق زيادة كبيرة في الأراضي المروية من ١١٠ الى ١٦٥ مليون هكتار مع زيادة متوسط الكثافة المحصولية والتوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات.

٩ - ومع ذلك، فإن كثيرا من البلدان في العالم النامي قد استطاعت بالفعل زراعة جميع أراضيها التي يمكن أن تستخدم، دون مخاطر، في زراعة المحاصيل الحولية. ولذلك، فإن فرص التوسع في زراعة اراض جديدة تعد محدودة، بل ان الجانب الاكبر من الأراضي الاحتياطية المتبقية مطلوب للاستخدامات الأخرى مثل الرعي أو الغابات أو انه يواجه مشكلات خاصة في مجالات الادارة أو المرافق الأساسية أو الصيانة.

١٠ - وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، بصفة خاصة، يعتمد الانتاج الزراعي، والأمن الغذائي بل وتنوعية الحياة نفسها، على توافر الموارد المائية وامكانية الاعتماد عليها - مياه الأمطار، أو المياه السطحية، أو المياه الجوفية، أو امدادات المياه المخزونة. ورغم ان النتائج المترتبة على الجفاف والتصحر قد اجتذبت الاهتمام على نطاق واسع، فإن

حالات نقص المياه المزمنة والمشكلات المتعلقة بتغيير الظروف المناخية لم تلق المعالجة الكافية فى الاستراتيجيات الدولية والوطنية وفى خطط العمل الخاصة بتحسين الظروف البيئية وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وهناك حدود ضيقة بشكل متزايد بالنسبة لكميات المياه التى يمكن الحصول عليها بتكاليف معقولة لتغطية الاحتياجات الخاصة بإنتاج الأغذية وغير ذلك من الأنشطة المعتمدة على المياه. وهذا يفرض تحديات خطيرة أمام أى جهود واسعة النطاق لتنفيذ مشروعات الرى وغير ذلك من المعاملات القائمة على تكثيف استخدام المستلزمات بحيث تكون مطابقة للمعايير البيئية.

#### .... القضايا البيئية ....

١١ - تنشأ القضايا البيئية المتعلقة بالزراعة، فى البلدان المتقدمة، من طرق الزراعة الكثيفة، رغم أن بعض البلدان النامية تواجه أيضا مشكلات مماثلة. فقد أدى الاستخدام الكثيف للأسمدة والعمليات المكثفة لتربية الحيوانات الى تلوث التربة والمياه مما قد يمثل مخاطر صحية خطيرة. وأدت بعض المعاملات الزراعية، مثل الاقتصاص على زراعة محصول واحد، الى زيادة شديدة فى استخدام المبيدات بما ترتب على ذلك من ارتفاع نسب تركيز المواد التى تصنع منها المبيدات فى السلسلة الغذائية، والى انتشار ظهور أنواع من الآفات مقاومة للمبيدات، والى القضاء على المفترسات الطبيعية التى تتغذى على الحشرات. ومن وجهة النظر الاجتماعية الأوسع، تميل الزراعة الحديثة الى أحداث تأثيرات سلبية على تنوع المظاهر الطبيعية، وأسباب الراحة، والمواطن الطبيعية للحيوانات البرية، أو القضاء عليها. وتتمثل التوقعات بالنسبة للبلدان المتقدمة فى أن زيادة اهتمام الرأى العام بالآثار الصحية ونوعية الظروف البيئية والعمل على خفض معدل النمو فى الانتاج سوف يؤدى بالزراعة الى أن تكون أكثر قابلية للاستمرار من الناحية البيئية.

١٢ - ومن ناحية أخرى، وفى البلدان النامية، تتمثل المشكلات البيئية الرئيسية فى المشكلات المترتبة على ممارسة النشاط الزراعى على نطاق واسع. وفى ظل النظم الانتاجية الحالية، تتعرض مساحات كبيرة من الأراضى لموء الاستخدام أو للاستغلال المفرط. وفى المناطق البعلية، لجأ السكان الى تقصير الفترات التى تترك فيها الأرض بورا لارتاحتها الى مادون الحدود المأمونة، كما أن الأراضى الهامشية أصبحت تزرع استجابة للضغوط الخاصة بتلبية الاحتياجات الغذائية. وفى الأراضى المروية،

يسؤدى الاستخدام غير السليم أو الادارة غير السليمة للمياه الى اصابة الاراضى بالملوحة، والقلوية والتغدق (التطبيل). والمحصلة النهائية لذلك هي ان الانتاج الفعلى يكون اذنى من الانتاج الممكن فضلا عن انتشار تدهور الاراضى. ومن اللازم الاخذ بالمعاملات الزراعية التى تساعد على استمرار النشاط الزراعى لكى يمكن مواجهة هذه الاتجاهات. وبصفة خاصة، يجب تحقيق الاستفادة الكاملة من قاعدة المعارف المحلية المتاحة لدى المزارعين. كما يعد الفهم الكامل للتفاعلات من الامور الاساسية فى هذا الصدد.

١٣ - وباختصار، يعد ترشيد استخدام الموارد، والتوفيق بين الامكانيات والاحتياجات فى نطاق ما تفرضه مقتضيات المحافظة على النشاط الزراعى، من الامور الاساسية لنمو الزراعة فى المستقبل. وهكذا، يبقى الاستخدام الرشيد للموارد وضمان استمراريتها الهدف الاسمى امام البلدان الاعضاء، بصفتها الفردية ومجتمعة.

.... المحافظة على استمرارية انتاج المحاصيل ....

١٤ - كانت الزيادات الملحوظة فى الانتاج الزراعى فى كثير من البلدان المتقدمة على مدى السنوات المائة الماضية ترجع الى مجموعة من العوامل على رأسها التوسع فى استخدام مستلزمات الانتاج الخارجية، وتغيير انماط زراعة المحاصيل، واستخدام الاصناف التى تستجيب للزيادة فى مستلزمات الانتاج. وقد امكن استنباط نظم للانتاج الزراعى تقوم على التكثيف الشديد، ولكن هذه النظم ادت الى مشكلات ثانوية مثل تلوث التربة والمياه، وتعرض الصحة البشرية للمخاطر، وما الى ذلك. وتحقق هذه النظم من الانتاج الزراعى ما هو اكثر من احتياجات السكان، ولذلك فقد يكون من اللازم، فى بعض الحالات، التخفيف من كثافة الانتاج الزراعى بغرض الحد من المشكلات الايكولوجية وضمان استمرارية النظم الزراعية فى المدى الطويل.

١٥ - وعلى النقيض من ذلك، توجد حاجة ماسة لدى الكثير من البلدان النامية لزيادة الانتاج من أجل تلبية احتياجاتها. وتعد الضغوط السكانية اهم العوامل المؤثرة فى هذا الصدد، وهى تؤدى الى ضغوط اضافية على الغطاء الخضرى للأرض، بما فى ذلك الضغوط التى تمثلها الحيوانات المستأنسة. وسوف تتطلب هذه الضغوط معاملات محصولية ملائمة تتفق مع المناطق الايكولوجية الزراعية المختلفة، وذلك بغرض زيادة الانتاج وتلافى تعرض الظروف الايكولوجية لأثار سيئة لايمكن اصلاحها.

١٦ - ومن الجوانب الاضافية التى يحرص عليها المجتمع العلمى اقامة مناطق حماية فى المواطن الاصلية، وذلك لضمان التنوع البيولوجى للنباتات والمحافظة على حياة الحيوانات البرية، فى اطار منظور متوسط الاجل وطويل الاجل ينظر الى التدهور الوراثى باعتباره مشكلة اساسية. وتعد الطفرات الطبيعية فى هذه الكتلة الحيوية من العوامل الهامة المتصلة بالتغير المحتمل فى الظروف المناخية وغير ذلك من الجوانب البيئية.

#### .... المعالجات المتكاملة ....

١٧ - من اللازم اعادة تحليل مكونات الغطاء الخضرى الذى اوجده الانسان بزراعة النباتات الحولية والمستديمة لتلبية المتطلبات الغذائية وغير الغذائية والعلفية، ليس فقط على مستوى المزرعة بل وكذلك بالمعنى الأوسع مع مراعاة المتطلبات البيئية، مثل، قدرة النباتات النجيلية والبقولية على ان توفر، فيما بينها، توازنا ملائما فيما يتعلق بانبعاث وامتصاص ثانى اكسيد الكربون. ويمكن ان يكون ايجاد التكامل بين الانتاج والتصنيع فى الظروف الريفية من الادوات الهامة لتحسين الدخل وزيادة فرص العمل، مما يمكن ان يؤدي، بدوره، الى الحد من هجرة سكان الريف الى المراكز الحضرية. ويترتب على ذلك انه ينبغى ادخال مفهوم الادارة المتكاملة للمحاصيل على مستوى المزرعة، ومستوى المجتمع المحلى، ومستوى المنطقة والمستوى القطرى، كما ينبغى الاخذ بالاستراتيجيات التى تضمن قيام علاقات ملائمة وعلاقات افضل بين الموارد الطبيعية المتاحة والقيود الاجتماعية والاقتصادية ومستلزمات الانتاج التكنولوجية.

١٨ - وتعتمد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بتحسين الظروف البيئية والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار، وخصوصا فى البلدان النامية - بل وكذلك فى البلدان المتقدمة - على الاخذ بأسلوب المعالجة الشاملة التى ينبغى ان تتضمن دراسات على سلسلة العمليات المتعلقة بانتاج المحاصيل - ابتداء من الاصول الوراثية الى صناعة الاغذية والاعتبارات المتصلة بالمستهلكين - وذلك عن طريق بنوك الاصول الوراثية، وتحسين النباتات (التربية والتكنولوجيا الحيوية)، والمعاملات المحصولية المتصلة بالمستلزمات، والبذور، واستخدام العناصر التى تساعد على تصحيح عيوب التربة، والاسمدة، والمبيدات، والطاقة/والمعدات، والانماط المحصولية (المروية والبعلية) ونقل المحاصيل من الاراضى بعد حصادها، والتجفيف، وعمليات التصنيع الأولية

(الصناعات الزراعية) والتصنيع الكامل (الصناعات الغذائية). وهذه مهمة معقدة وتنتطوي على اعباء ثقيلة، ولاسيما فى ظروف الزراعة بمناطق الغابات (زراعة المحاصيل - زراعة الاشجار - وممارسة الرعى).

١٩ - وغالبا ما تؤدى التغييرات التى تدخل على المعاملات المحصولية، مثل تقصير فترات التبوير، وتقصير الدورات الزراعية واحلال زراعة محصول واحد من الأصناف الموحدة من الناحية الوراثية على نطاق واسع بدلا من زراعة محاصيل متعددة، الى تفاقم المشكلات المتعلقة بالافات. وفى كثير من الحالات، وفى حالات كثيرة كان حل هذه المشكلات يقوم على استخدام المبيدات أو التوسع فى استخدامها. وقد ساد هذا الاتجاه فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على السواء. وفى البلدان المتقدمة، استقر استخدام المبيدات فى مستوى مرتفع، وان كانت السياسات الوطنية، فى معظم الحالات، تحرص الآن على الحد من استخدام المبيدات. أما فى البلدان النامية، فان استخدام المبيدات مازال يتزايد تزايدا سريعا. وتتطلب المعاملات الخاصة بمكافحة الآفات نوعا من الترشيد، كما يلزم أن تأخذ فى الاعتبار ما يترتب على ذلك من آثار على الظروف البيئية وعلى الصحة العامة. وينبغى أن يعتمد ذلك، بقدر الامكان، على أساليب وطرق مكافحة غير الكيمائية. وفى البلدان النامية، بصفة خاصة، لاتعد الترتيبات المؤسسية كافية لجعل المعاملات الخاصة باستخدام المبيدات محل استعراض فعال.

.... من الانتاج الى التصنيع ....

٢٠ - يسعد تحسين قدرة المزارعين على الحصول على الادوات ومستلزمات الانتاج الهندسية الملائمة من العوامل ذات الاهمية الكبيرة فى تحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة فى زيادة الانتاج المحصولى والحيوانى. كذلك فان حالات نقص الاغذية المزمنة تتفاقم بسبب الخسائر التى تقع فيما بعد الحصاد والتى تصل الى اعلى مستوياتها فى المناطق التى تشتد فيها الحاجة الى الاغذية. وتقع الخسائر الغذائية بدرجات متفاوتة، ومن اللازم الحد من هذه الخسائر فى جميع المراحل التالية للحصاد ابتداء من عمليات الحصاد الفعلية ذاتها، ومرورا بعمليات المناولة، والتخزين، والتصنيع، والتسويق، والى أن تصل الى المستهلكين فى النهاية.

٢١ - ويعد التصنيع الزراعى من الاجزاء الاساسية فى التدفق المستمر للمنتجات من المزرعة الى المستهلك. وتتعظم اهمية التصنيع الزراعى،

بصفة خاصة، عندما تكون المنتجات الزراعية سريعة التلف ويجب حفظها لكي يمكن توفير امدادات غذائية مضمونة طوال السنة. ولا يمكن في حالات كثيرة تحقيق الامكانيات الكاملة للمنتجات الزراعية الا عن طريق زيادة قيمتها بتصنيعها وتحويلها الى منتجات نهائية مناسبة سواء كانت في القطاع الغذائي أو غير الغذائي. وعلاوة على ذلك، فاذا كان للمحاصيل الأساسية التقليدية، مثل الذرة الرفيعة والدخن والمحاصيل الجذرية والدرنية، أن تكون قادرة على المحافظة على نصيبها في الأسواق في مواجهة الحبوب المستوردة مثل القمح والأرز، فمن اللازم زيادة الاهتمام بالاساليب التكنولوجية الملائمة لاستخدام هذه المحاصيل بمزيد من الكفاءة في تلبية افضليات المستهلكين. وفي معظم البلدان النامية، تمر نسبة ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة من المنتجات الزراعية بعمليات التصنيع، بينما تصل هذه النسبة الى ٨٠ في المائة في البلدان المتقدمة. وتعد الصناعات الزراعية من الأنشطة التي تقوم على استخدام أعداد كثيفة نسبيا من الأيدي العاملة، ولذلك فانها تعد مصدرا من المصادر الممكنة الهامة لتوفير فرص العمل في المناطق الريفية.

#### .... الإنتاج الحيواني ....

٢٢ - ستظل الكميات المتاحة من الأعلاف وتكاليف هذه الأعلاف تمثل العوامل الأساسية التي تؤثر على تنمية الثروة الحيوانية، سواء في ظروف الإنتاج الكثيفة أو غير الكثيفة. إذ يعد نقص الأعلاف أو رداءتها من المعوقات الأساسية في كثير من مناطق العالم النامية. كذلك تعد تكاليف الأعلاف سواء في المناطق المتقدمة أو النامية من العناصر الأساسية، ما لم تكن العنصر الأهم، في مجموع تكاليف الإنتاج الحيواني المكثف (إذ تمثل ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة). ولذلك، فإن أي زيادة في كميات الأعلاف المتوافرة وخفض تكاليفها سيكون لها تأثير جوهري على إنتاج المنتجات الحيوانية وتوزيعها.

٢٣ - وقد أسفرت صعوبات النقد الأجنبي التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية عن انخفاض ما تستورده من الأعلاف، وخصوصا الأعلاف اللازمة للحيوانات وحيدة المعدة (الخنزير والدواجن). وقد أصبحت تكاليف استيراد هذه الأعلاف من الأعباء الأساسية التي تثقل موازين المدفوعات. ولذلك، أصبح من اللازم ادخال نظم بديلة/وقابلة للاستمرار لتغذية الحيوانات، تقوم على التوسع في استخدام المواد العلفية المحلية دون الأضرار بالظروف البيئية (مثل الموارد العلفية القائمة على بدائل الحبوب أو زيادة التكامل بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات).

٢٤ - وتتطلب تنمية الثروة الحيوانية بطريقة قابلة للاستمرار استغلال الموارد الوراثية الحيوانية بطريقة ملائمة تتفق مع الموارد العلفية المحلية، والظروف الصحية والخصائص الايكولوجية. وتعد الأصول الوراثية للسلاسل المحلية ضرورية من أجل توفير القدرة اللازمة للتكيف مع القيود البيئية، بينما يعد استخدام الأصول الوراثية للسلاسل الأجنبية عالية الانتاج ممكنا وملائما بالنسبة للكثير من الأنواع بعد ادخال التحسينات اللازمة على الادارة وضمان توافر الأعلاف. وعلى ذلك، ينبغي النظر في التغييرات البيئية والتغيرات الوراثية ككل متكامل.

#### .... الصحة الحيوانية ....

٢٥ - تعد الوقاية الصحية للحيوانات ومكافحة الأمراض الحيوانية من العناصر الهامة في رعاية الحيوانات. ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم الفنى الملحوظ في مجالات تشخيص الأمراض الحيوانية، والوقاية منها، ومكافحتها، تؤدي الحالة الصحية السيئة عموما في أنحاء العالم النامى الى خسائر اقتصادية جوهريّة، وما زالت تشكل عقبة رئيسية أمام تحسين الانتاج الحيوانى.

٢٦ - وما زالت إدارات الصحة الحيوانية في كثير من البلدان النامية تعاني من جوانب ضعف خطيرة، أهمها: قصور المرافق الأساسية البيطرية، وقلة برامج مكافحة الأمراض وقصور التشريعات البيطرية والخدمات الاعلامية، وقلة الاستثمارات، وقصور المختبرات، وقلة وسائل النقل والمواصلات، وقلة المنتجات والمعدات البيطرية. كذلك تعد تكاليف توفير الخدمات البيطرية العامة باهظة، ولذلك فانها تمثل عقبة خطيرة أخرى في مضمار المنافسة الشديدة على الأموال العامة الشحيحة.

٢٧ - وهناك عدد كبير من أبناء البشر الذين يعانون من الأمراض التي انتقلت اليهم من الحيوانات، ولاسيما في المناطق الريفية بالبلدان النامية، كما أن المخاطر الصحية تهدد من يتناولون الأغذية المأخوذة من أصل حيوانى.

#### .... الالبان واللحوم ....

٢٨ - تعد قدرة صغار المشتغلين بالانتاج الحيوانى في معظم البلدان النامية على الوصول الى الأسواق محدودة، ومن الضروري تنظيم عمليات جمع الالبان، وتصنيعها وتسويقها، لكي يتسنى تحقيق الحد الأقصى من الزيادة في دخول المنتجين.

٢٩ - وعلى افتراض ان المفاوضات الحالية لاتفاقية الجات سوف تنتهي الى نتيجة مرضية، فقد يترتب على ذلك انكماش فى امدادات منتجات الالبان المدعومة، مثل اللبن المجفف والمسلى، ولذلك فان الآثار الدولية لمثل هذه السلع قد يزداد ارتفاعها. ويعد ذلك فى صالح النهوض بصناعات الالبان فى العالم الثالث استنادا الى الانتاج المحلى للالبان، بما يترتب على ذلك من فوائد فيما يتعلق بزيادة فرص العمل وزيادة الدخل.

٣٠ - وتتراوح حالة انتاج اللحوم واستهلاكها فى العالم النامى بين الاكتفاء الذاتى - بل وحتى وجود فائض فى الانتاج - وانخفاض مستويات الانتاج وسوء التسهيلات اللازمة لذبح الحيوانات، ومناولة اللحوم وتسويقها. ومن بين المعوقات الرئيسية فى هذا المجال عدم الاستفادة على النحو الكامل من اللحوم والمنتجات الثانوية للمسالخ، نظرا لعدم توافر المهارات اللازمة لمناولة اللحوم وتصنيعها، وعدم توافر الاماكن والمعدات المناسبة، وفقدان المواد البروتينية القيمة بعد ذبح الحيوانات نتيجة لتلفها.

#### .... اهمية البحوث ....

٣١ - يتطلب النهوض بالزراعة مواصلة استنباط وتطبيق الاساليب التكنولوجية الجديدة والمحسنة - وهذا لايتأتى الجانب الاكبر منه الا عن طريق البحوث المنظمة. ورغم تحقيق تقدم ملموس فى كثير من البلدان، فما زال هناك الكثير مما ينبغى عمله فى معظم البلدان لكى يمكن الاستفادة من الطاقات الفعالة الكاملة للبحوث التى تخضع لتنظيم جيد. ويجب ان تتضمن هذه الطاقات، فى الوقت الحاضر، معرفة جوانب التقدم الكثيرة والسريعة التى تحدث فى جميع انحاء العالم، وكذلك القدرة على العمل النشط من اجل نقل الاساليب التكنولوجية الجديدة والمحسنة التى امكن تطويرها خارج النظم الوطنية. ومن بين المجالات التى تعد المنظمة مؤهلة فيها لدعم التقدم التكنولوجى السريع بما يعود بالفائدة على البلدان الاعضاء النامية، تبادل المعلومات العلمية، والاساليب النووية، والاستشعار عن بعد، والتكنولوجيا الحيوية والطاقة.

.... اهمية المعلومات المتمثلة بالبحوث ....

٣٢ - وكما جاء فى الجزء الأول، تساعد البحوث الزراعية والتنمية الزراعية على توليد المعلومات العلمية والفنية وتعتمد عليها، ولذلك يجب أن تكون فى متناول من يهمهم الأمر من العلميين والمشتغلين بالبحوث والتنمية. وقد ازداد هذا الكم الكبير من المعلومات بمعدل سريع لا يمكن لاي بلد بمفرده أو منظمة بمفردها أن تلاحقه. وتستخدم تكنولوجيا الحاسب الالى وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، فى الوقت الحاضر، بشكل متزايد فى تنظيم هذا الكم الهائل من المعلومات وتيسير الحصول عليه. ومع ذلك، فمزال الحصول على المطبوعات والوثائق الفعلية يمثل مشكلة صعبة ومعقدة تحول دون البلدان النامية وتحقيق الاستفادة الكاملة من المعارف المتاحة. وتعد نظم المعلومات الدولية المشتركة التى تتولاها المنظمة، مثل: النظام الدولى للاعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (أجرىس)، ونظام الاعلام عن البحوث الزراعية الجارية (كاريس) من الأدوات الاعلامية الرئيسية متعددة اللغات لتيسير الحصول على هذه المعلومات.

.... اربعة مجالات رئيسية ....

٣٣ - يمكن أن تكون الأساليب النووية والأساليب المتمثلة بها مفيدة فى المساعدة على فهم عدد من المشكلات فى مجال الانتاج الزراعى والتصدى لها، وكذلك فى رصد مدى القدرة على التكاثر وتشخيص الامراض الحيوانية. وتوفر اجهزة رصد النظائر المشعة عددا من ادق وانجع الأساليب المستخدمة فى دراسة العلاقات بين التربة/النبات/والحيوان - وهى العلاقات التى يلزم معرفتها لكى يمكن زيادة الاستفادة من مستلزمات الانتاج الزراعى. كذلك، فقد ثبت أن عملية المعالجة بالاشعاع تعد من الأساليب ذات الكفاءة العالية فى زيادة التنوع الوراثى وتقوية الصفات الوراثية مثل مقاومة الامراض، والانذار المبكر، وغير ذلك. وبالإضافة الى ذلك، فإن استخدام الحشرات المعقمة بالاشعاع يعد بديلا للطرق الكيمائية المستخدمة فى مكافحة الحشرات، ويمكن، فى بعض الحالات، أن يتفوق عليها.

٣٤ - وينطوى الاستشعار عن بعد على امكانيات كبيرة لتلبية الاحتياجات الوطنية، والاقليمية، والدولية، والعالمية فيما يتعلق بجمع المعلومات عن موارد الأرض. ويعتمد التخطيط فى البلدان الاعضاء على مدى توافر ودقة البيانات الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية.

ويمكن أن يؤدي استخدام أساليب الاستشعار عن بعد الى التقليل كثيرا من الحاجة الى اجراء عمليات المسح الأرضية والاسراع بحصر الموارد الطبيعية .

٣٥ - وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الأقمار الصناعية المستخدمة في الارصاد الجوية ليس فقط في عمليات الارصاد الجوية الفعلية بل وكذلك في اجراء الدراسات المتعلقة بوضع النماذج المناخية ورصد الظروف البيئية على المستويين الاقليمي والوطني. ويعد هذا النشاط الاخير من بين اهداف نظام رصد البيئة في الوقت الحقيقي باستخدام صور الأقمار الصناعية في افريقيا (ارتيميس)، الذي شرعت المنظمة اخيرا في تنفيذه. ويقوم هذا النظام على استخدام البيانات التي تجمعها الأقمار الصناعية الخاصة بالارصاد الجوية (متيوسات)، وجهاز تسجيل الاشعاعات ذات التباين العالي - التابع للادارة القومية الامريكية للمحيطات والجو، في رصد تطور النباتات وظروف النمو في افريقيا وآسيا باعتبارها أحد العناصر التي يقوم عليها النظام العالمي للانذار المبكر بالمنظمة. وهناك أيضا حاجة الى زيادة فهم التفاعلات بين الجو والظروف المناخية، والزراعة وذلك من أجل تحسين عمليات التخطيط والرصد والتنبوء بالانتاج المحصولي ومكافحة الآفات والأمراض. ولذلك، تركز الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال الارصاد الجوية الزراعية على زيادة فهم العلاقات الكمية بين الجو والمناخ والانتاج الزراعي.

٣٦ - وتنطوي أساليب التكنولوجيا الحيوية الجديدة، بما في ذلك الهندسة الوراثية، على امكانيات لزيادة الانتاجية في مجال زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات. ولايتسنى لهذه الامكانيات أن تتحقق بالكامل الا عندما تكون مرافق البنية الأساسية متطورة بدرجة كبيرة وتكون الموارد الطبيعية ومستلزمات الانتاج اللازمة في المستوى الامثل. ويعد المزارعون الذين يفتقرون الى الموارد في الظروف البيئية الانتاجية عالية المخاطر، في حالة لاتمكنهم من تحقيق أي مكسب. وينبغي ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع بحوث التكنولوجيا الحيوية التي تستهدف التغلب على القيود التي تعترض سبيل الانتاج في مثل هذه الظروف البيئية .

### .... قطاع الطاقة الريفية المهمل ....

٣٧ - مازال معظم البلدان يفتقر الى الهياكل الكفيلة بتوفير الطاقة فى الريف على اساس طويل الأجل ومتواصل. ففى كثير من البلدان النامية، تعتمد المناطق الريفية أولا وقبل كل شيء على حطب الوقود، والمخلفات الزراعية، والقوى الحيوانية فى توفير كميات محدودة من الطاقة لاستخدامها فى الأنشطة المعيشية وفى تحقيق جانب من الدخل. وفى البلدان الصناعية، أصبح هناك ربط متزايد بين الاعتماد الشديد على مصادر الوقود الاحفورى غير المتجددة وتلوث الهواء والمياه وغير ذلك من المخاطر البيئية. وسوف يتحتم على البلدان الصناعية، فى المدى المتوسط والمدى البعيد، أن تعمل على صيانة الطاقة على نطاق واسع وأن تتوصل الى مصادر بديلة ومتجددة للطاقة، بينما سيتعين على البلدان النامية أن تربط بمزيد من الكفاءة بين موارد الطاقة المتجددة والاستخدام الحكيم لمصادر الوقود الاحفورى، مع اعطاء اهتمام خاص للمناطق الريفية. ولذلك، تحتاج البلدان الاعضاء الى معونات كبيرة فى مجالات سياسات تدبير الطاقة فى المناطق الريفية، والتخطيط والتنمية التكنولوجية.

### .... مدى الفقر والجوع ....

٣٨ - وبالرغم من الجهود التى يبذلها كثير من البلدان الاعضاء من أجل تحقيق النمو الاقتصادى القائم على الانصاف، اوضحت الدراسات الاخيرة ان عدد الفقراء فى الريف فى تزايد، وانه مازال مرتفعا بالمقارنة مع مجموع سكان الريف (اكثر من ٣٠ فى المائة فى الشرق الأدنى، ونحو ٥٠ فى المائة فى آسيا، واكثر من ٥٠ فى المائة فى امريكا اللاتينية واكثر من ٦٠ فى المائة فى افريقيا). ويرجع هذا الوضع المحزن، فى جانب منه، الى سوء وضع السياسات والبرامج وكذلك ضعف التأييد السياسى لبرامج التخفيف من حدة الفقر. ولذلك، فسوف تظل استراتيجيات التنمية الريفية الشاملة مهمة بالنسبة لجميع البلدان التى تتوخى النهوض بالموارد البشرية، وتحسين ظروف المعيشة، وتضييق التفاوت فيما بين الريف والحضر وفيما بين المناطق، ومواجهة القيود البيئية.

٣٩ - وبالرغم من توافر امدادات كافية من الاغذية على المستوى العالمى، فهناك تفاوت فى توزيعها وفى القدرة على الحصول عليها، مما

يؤدى الى تعريض اعداد كبيرة من الناس لسوء التغذية ا و نقص مستوى التغذية. وتشير التقديرات الحالية الى ان ما بين ١٥ و ٢٣ فى المائة من مجموع سكان البلدان النامية لا يحصلون من الاغذية على القدر الذى يمكنهم من تلبية احتياجات الاستهلاك الاساسية التى تساعدهم على ان يحيوا حياة نشطة وسليمة من الناحية الصحية. ويمكن ان يزداد العدد المطلق لمن يعانون من سوء التغذية ا و نقص مستوى التغذية فى المستقبل القريب، نظرا لاستمرار النمو السكانى.

٤٠ - ويعد انتشار نقص التغذية وسوء التغذية بين الفئات الحساسة، والرضع والاطفال، مرتفعا بصفة خاصة. وتشير التقديرات الى ان نحو ٣٣٠ مليون طفل دون سن الخامسة، على المستوى العالمى، يعانون من نقص الوزن، ا و قصر القامة، ا و انهم قد تعرضوا لآثار سيئة نتيجة للجوع وسوء التغذية. ومما يؤدى الى تفاقم تاثير نقص الاغذية بين افراد الاسر منخفضة الدخل رداءة نوعية وعدم سلامة الامدادات الغذائية المتاحة. وتشير الاتجاهات طويلة الاجل الى حدوث تحسن فى جنوب شرق آسيا منذ السبعينات، ومع ذلك فان الصورة العامة فى افريقيا تدل على حدوث تدهور، بينما لم يحدث تحسن ملموس فى أمريكا اللاتينية. ومن المرجح ان تؤدى الضغوط الاقتصادية والكوارث الطبيعية والكوارث التى هى من صنع الانسان وكذلك الضغوط السكانية فى كثير من البلدان، الى استمرار هذا الاتجاه فى المدى المتوسط.

... الآثار المترتبة على الاختلالات الهيكلية ...

٤١ - واجه الكثير من البلدان النامية، خلال العقد الماضى، اختلالات داخلية وخارجية عرضية ستظل تمثل تحديات صعبة امام سياسة الاغذية والزراعة على المستويين الوطنى والدولى. وتتمثل العوامل الرئيسية لذلك فى: انتشار الاختلالات المالية والمحاسبية فى الحسابات الجارية وما يفرضه ذلك من قيود خطيرة على الاستثمار، واستمرار الديون الخارجية الضخمة والتدفقات الصافية لراس المال الى خارج كثير من البلدان المدينة، وبطء استجابة الاقتصاديات الوطنية لبرامج التكيف الهيكلى بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حالة التغذية والخدمات الاجتماعية والتدفقات التجارية، والنمو غير الكافى لقطاعى الاغذية والزراعة، وبطء نمو اسواق السلع الدولية وما يقترن بذلك من سياسات حمائية، واستمرار الفقر والتدهور البيئى.

٤٢ - تتخذ اجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادى واصلاح السياسات الهيكلية، ومن المتوقع ان تستمر هذه الاجراءات، على المستوى الكلى والمستوى القطاعى، وهى غالباً ما تتم فى تنسيق وثيق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ورغم ان استجابة الاقتصاديات الوطنية لبرامج التكيف الهيكلية تعد ايجابية بصفة عامة، فانها يمكن ان تكون بطيئة فى تحقيق اهدافها وقد تكون لها آثار عكسية على الرفاهية الاجتماعية، وخصوصاً على احوال التغذية لدى شرائح معينة من السكان. ولذلك، ينبغى ان تحاول السياسات الوطنية تحقيق توازن بين الاحتياجات البشرية والضرورات الاقتصادية المتعلقة بخدمة الديون الخارجية وتطبيق تدابير التكيف الهيكلية، بما فى ذلك تحسين حالة التغذية .

٤٣ - وينبغى ان يتصدى صانعو السياسات للقضايا التى تحد من التنمية الزراعية والريفية وأن يشاركوا فى حل مشكلات الفقر وسوء التغذية المستعصية. وهكذا، فسوف يتعين أيضاً على الحكومات الاعضاء ان ترصد سياساتها واستراتيجياتها الانمائية، وان تعيد النظر فيها عند اللزوم لتحسين حالة الأمن الغذائى وتشجيع النمو المتواصل القائم على الانصاف فى قطاع الزراعة وفيما بين المناطق الريفية والحضرية. كذلك سيتعين على هذه الحكومات ان تترجم هذه السياسات والاستراتيجيات الى خطط وبرامج ومشروعات محددة يمكن ان تساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة والعامة من المصادر الداخلية والخارجية. ومازال من اللازم فى كثير من البلدان انتهاج اساليب ومناهج جديدة ومبتكرة للتخفيف من حدة حالة عدم الأمن الغذائى، وذلك بصفة خاصة عن طريق التصدى لمشكلة الفقر فى الريف، وتحسين امكانية الحصول على الاغذية على مستوى الأسر، والتقليل من عدم استقرار الامدادات الغذائية، وتعزيز الاعتماد على الذات فى ظروف التقشف المفروض على الانفاق العام.

#### .... الأمن الغذائى وتحسين التغذية ....

٤٤ - تولى الأجهزة الرئاسية للمنظمة اهتماماً خاصاً، بشكل متزايد، لوضع وتعزيز سياسات وبرامج الأمن الغذائى. وقد أدى ذلك الى توسيع مفهوم الأمن الغذائى، ليشمل تحسين القدرة على الحصول على الامدادات الغذائية وكذلك العمل على زيادة الامدادات المتاحة واستقرارها. ومازالت صياغة سياسات الأمن الغذائى الشاملة، طبقاً لهذا المفهوم، تحتل مكاناً عالياً على سلم الاولويات فى كثير من البلدان النامية .

٤٥ - وما زالت الأغذية التي تستهلك في المناطق الريفية والبلدان النامية تفتقر الى التنوع والجودة، مما يفر عن انتشار نقص التغذية وقلة العناصر الغذائية التي يحتاج اليها الانسان بكميات يسيرة، وخصوصا فيتامين 1، والحديد واليود. ويؤدي نقص فيتامين أ الى اصابة الأطفال بالعمى، كما يؤدي نقص اليود الى مخاطر شديدة بالنسبة للنمو البدنى والعقلى لنحو ألف مليون نسمة، بينما يعد نقص الحديد من الأسباب الرئيسية للوفيات واعتلال الصحة بين الأمهات والأطفال. ورغم وجود الأساليب التكنولوجية اللازمة لمنع وقوع حالات النقص هذه، فمن الواجب زيادة السعى من أجل وضع وتنفيذ البرامج اللازمة لعلاجها والوقاية منها.

٤٦ - ويؤدي نقص المعارف التغذوية المناسبة كما تؤدي الممارسات الغذائية غير الملائمة الى اعاقه التقدم نحو تحسين مستوى التغذية. وبالنسبة لسكان الريف والحضر فى كثير من البلدان النامية، فان التخلي عن الرضاعة الطبيعية واتباع أساليب غير ملائمة لطفام الأطفال الرضع يؤدي الى وفاة أعداد كبيرة من الرضع والى انتشار سوء التغذية بين الأطفال. كذلك تساعد أنماط الاستهلاك غير الملائمة فى المجتمعات المتقدمة وفى بعض مجموعات السكان فى البلدان النامية على زيادة انتشار الأمراض المتصلة بأسلوب التغذية - وهى أمراض لا تنتقل عن طريق العدوى.

#### .... اتساع المناطق الحضرية ....

٤٧ - تشهد جميع أجزاء العالم النامى نموا غير مسبوق للمناطق الحضرية، يتجاوز ما هو متاح من السلع والخدمات وفرص العمل. فالاحتياجات الغذائية اللازمة لسكان الحضر لانتزاع بسرعة فقط، ولكنها أيضا تزداد تعقيدا بسبب الطلبات المتعلقة بزيادة تنوع التغذية، وتحسين نوعيتها، والتأكد من سلامتها، وتوفير الأغذية شبه المجهزة. وفى كثير من البلدان النامية، بدأ استهلاك الأغذية التقليدية المحلية ينحصر أمام الأغذية الجديدة شبه المجهزة التي يفضلها المستهلكون فى المناطق الحضرية. ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات فى العادات الغذائية الى خلق مشكلات تغذوية بالنسبة للفقراء والمتعطلين فى المناطق الحضرية، مما يستلزم فى بعض الحالات توفير الأغذية بأسعار مدعومة، أو تقديم المعونات الغذائية. ونظرا لزيادة الطلب فى المناطق الحضرية، أصبح باعة الأغذية الجائلون يمثلون ظاهرة متزايدة. ورغم أن ذلك يوفر فرصا للعمل للملايين من السكان، وخصوصا النساء، فان انتشار

بإساءة الأغذية الجائلين فى الشوارع دون ضوابط يثير كثيرا من القلق  
أزاء احتمالات الغش والتلوث.

#### ... الرقابة الغذائية ...

٤٨ - لابد أن يعتمد الناس على السلطات العامة وعلى صناعة الأغذية  
لضمان أن تكون الامدادات الغذائية التى يحصلون عليها من نوعية جيدة،  
ومغذية ومأمونة. وفى كثير من البلدان، ولاسيما فى الأجزاء النامية من  
العالم، مازالت مرافق البنية الأساسية الفعالة والاجراءات المتصلة  
بتنفيذ هذه المهام غير متوافرة. ولذلك، هناك حاجة ماسة الى المعونة  
الفنية، بما فى ذلك تدريب الافراد، لكى يمكن التصدى للمشكلات  
المتعلقة بنوعية الأغذية وسلامتها. ولذلك، فمن اللازم أن تتوسع  
المنظمة فى تقديم المشورة العلمية من جانب الخبراء والمساعدة فى  
تنفيذ اجراءات الرقابة الغذائية.

٤٩ - ويمكن أن يتسبب تلوث الأغذية فى مشكلات مباشرة وطويلة الأجل  
فيما يتعلق بسلامة الأغذية. فمازالت المواد الكيميائية المختلفة  
المستخدمة فى عمليات التصنيع، والمواد الفطرية السمية، والمواد  
المشعة، والكائنات الدقيقة الممرضة والتى تتسبب فى تلف الأغذية،  
والمعادن الثقيلة وارتفاع مستويات الكيماويات الزراعية مثل  
المبيدات، تتسبب فى مشكلات خطيرة فى مجال التجارة المحلية والدولية،  
وتعرض سلامة المستهلكين وحياتهم للمخاطر. كذلك فإن الاضافات  
الغذائية والعقاقير البيطرية، وغير ذلك من المواد الكيميائية  
تستخدم على نطاق واسع فى انتاج وتصنيع المنتجات الغذائية  
المختلفة. ولابد من تحديد المستويات المأمونة لاستخدام المواد  
الكيميائية على المستوى الدولى، وذلك بغرض حماية المستهلكين. كذلك  
يجب تحديد مستويات الملوثات فى الأغذية. وهذا يتطلب قيام الخبراء  
بعمليات التقييم وتوجيه المشورة فى جميع الجوانب المتصلة باستخدام  
المأمون لهذه المواد الكيميائية.

#### ... الخدمات الريفية ...

٥٠ - وفى سياق الجهود التى تبذل من أجل التوسع فى الانتاج الغذائى  
والزراعى، تصدر أجهزة وهيئات البحوث الزراعية الوطنية والدولية  
الكثير من التوصيات التكنولوجية، كما أن الادارات العامة والخاصة  
المعنية بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى شهدت كثيرا من التحسن خلال

الفترة الماضية، كما تطورت السياسات والبرامج الخاصة بتوفير التسهيلات الائتمانية لسكان المناطق الريفية، وبالتسويق. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسات الى ان الاستثمارات العامة فى خدمات الارشاد الزراعى التى تقدم للمزارعين قد حققت نتائج طيبة. وبالرغم من هذه الظروف المواتية لتحقيق التطور فى المناطق الريفية بشكل متوازن، فما زالت هناك مشكلات هامة تتصل بالتعليم الزراعى والارشاد الزراعى، تتطلب ايجاد حلول لها.

٥١ - ويمكن أن يساعد الاستخدام الملائم لطرق واساليب الاتصال على تسهيل الحوار مع سكان الريف، مما يزيد من مشاركتهم ويساعد على تحسين وصول أنشطة الارشاد والتدريب اليهم، ويزيد من تأثيرها. وتعد ندرة الأفراد المؤهلين فى مجال التنمية، وضخامة عدد السكان الذين ينبغى التعامل معهم، وبعد الكثير من المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، والامية، واختلاف اللغات المحلية المستخدمة، من بين المشكلات التى يمكن لوسائل الاتصال أن تساعد فى التغلب عليها. وقد أصبحت تكنولوجيا الاتصال أرخص مما كانت كما أصبحت متوافرة للاستخدام على نطاق واسع فى المناطق الريفية للبلدان النامية. ويمكن تطبيق تكنولوجيا الاتصال بطريقة منهجية لتحقيق المشاركة فى المعرفة والمعلومات لترويج الافكار الجديدة والمبتكرات فى مجال التنمية. ولقد كانت المنظمة رائدة فى مجال استخدام تكنولوجيا الاتصال فى التنمية الريفية، وسوف يستمر دورها الرائد، كما يتضح من الطلبات المتزايدة الخاصة بالحصول على المعونة من أجل وضع وتنفيذ برامج الاتصال الخاصة بالمناطق الريفية.

#### .... الاصلاح الزراعى ....

٥٢ - وفيما يتعلق بالاصلاح الزراعى وعمليات التوطين، تشمل الجوانب الرئيسية التفاوت المستمر فى ملكية الأرض، والتناقص المتزايد فى نصيب الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة وفى نصيب الفرد من الأراضى المزروعة بالمحاصيل المستديمة (٠٦٢ هكتار فى ١٩٨٥ و ٠٥٦ هكتار فقط فى ١٩٨٨). وفى افريقيا، مازالت حيازة الأرض تتسم بانتشار الملكية المشاع، طبقا لنظام العشيرة أو القبيلة. وهناك اتجاهات لتغيير هذا النظام الراسخ منذ القدم. وسوف يمثل تحويل موارد الملكية المشاع وتطويرها فى افريقيا عددا من المشاكل الرئيسية فى المستقبل.

٥٣ - وفى البلدان التى خاضت تجربة توزيع الاراضى واصلاح نظم الحيازة، كان النجاح محدودا نظرا لمعارضة اصحاب الاراضى، وانتشار المفاهيم الخاطئة، وقلّة التمويل، وعدم توافر الترتيبات المؤسسية الكافية، وافتقار خدمات الدعم الى الكفاءة. ويتطلب الحصول على الموارد الانتاجية، ومستلزمات الانتاج والخدمات، وضع القواعد واقامة الاجهزة القانونية والتشغيلية التى تضمن مشاركة المستفيدين المستهدفين فى عمليات تحديد هذه البرامج وصياغتها وتنفيذها - وهو امر لازم فى كثير من الحالات.

٥٤ - وهذا يعنى، فى المدى المتوسط، زيادة المعونات المقدمة فى مجال اقامة المؤسسات "التقليدية" المعنية بحيازة الاراضى، فى مجالات مثل القيام بالعمليات المساحية الخاصة بالاراضى، وتسجيلها، ودمجها، وتقييمها، وتحديد الضرائب المفروضة عليها، وما الى ذلك. وهناك حاجة الى نقل الدروس المستفادة، فيما يتعلق بنوع ترتيبات حيازة الاراضى التى تحقق اكبر فائدة ممكنة فى الظروف البيئية الهامشية. وتمثل اساليب حيازة اراضى الغابات سريعة التدهور، والمناطق القاحلة والواقعة عند سفوح الجبال، ونقل ملكيتها واستغلالها، جانبا من المتغيرات الهامة فى اى خطة من خطط التنمية. وما زالت المبادئ التى حددها المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فيما يتعلق بقواعد العدل والانصاف المتصلة بحيازة الاراضى، وتوفير الخدمات المؤسسية ومساعدة فقراء الريف، تعد سليمة فى صياغة سياسات التنمية الريفية.

#### .... سياسات التسويق والاثمان ....

٥٥ - بدأت السياسات المتصلة بالتسويق الزراعى تتغير بالتدريج فى كثير من البلدان النامية، وكان ذلك، الى حد كبير، نتيجة لتنفيذ تدابير التعديل الهيكلى. وتتضمن هذه السياسات تشجيع القطاع الخاص واعادة تنظيم الوظائف التى تقوم بها اجهزة التسويق شبه الحكومية، وكذلك ادخال النظم التى تقوم على مزيد من الحرية فى التسعير. ومع ذلك، تواجه عملية اصلاح السياسات عددا من القيود، ومن اللازم بذل مزيد من الجهد لتحديد اسباب ذلك. وعلى نفس القدر من الاهمية، ضرورة تمكين صغار المزارعين من الحصول على خدمات التسويق، بالتساوى ودون تمييز، ولاسيما الذين يتواجدون منهم فى المناطق النائية جدا، ممن لاتصل اليهم فى الوقت الحاضر خدمات القطاع الخاص كما كانت تصل اليهم خدمات المؤسسات شبه الحكومية فى الماضى. كذلك، فان زيادة اتساع المناطق الحضرية والطلب المتزايد من جانب المستهلكين من اجل

الحصول على منتجات ذات نوعية أفضل يحمل نظم التسويق فى معظم البلدان النامية اعباء كثيرة. وتتطلب عملية تحسين نظم التسويق وزيادة كفاءتها، مع ربط المنتجين بالمستهلكين، استثمارات فى مرافق البنية الأساسية مثل مرافق التخزين والأسواق الريفية والحضرية، وتحسين المعلومات عن الأسواق وتقديم الدعم للمزارعين لتلبية متطلبات الأسواق وتحقيق العائد المناسب.

٥٦ - وعندما تقترب القيود التى تعانى منها عموما شروط التجارة بالنسبة للمزارعين فى معظم البلدان النامية بالحاجة الى حماية البيئة والمحافظة على استمرارية الزراعة فى جميع المناطق الزراعية، فإن هذا يلقى على مؤسسات التمويل الريفية مسؤوليات خاصة. اذ ينبغى على هذه المؤسسات أن تزيد من كفاءتها لكى تستطيع خفض تكاليف التشغيل. كذلك، فمن الضرورى أن تلعب هذه المؤسسات دورا نشطا فى السيطرة على الاثار السلبية التى تتعرض لها بيئة الاستثمار وفى تشجيع الاستثمارات التى تكون سليمة من الناحية البيئية. وهذه تحديات هامة قد تتطلب ادخال تغييرات على تركيبة الاستثمارات فى المدى القصير والمتوسط والبعيد وفى سياسات الاقراض، بما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج هامة من حيث جمع الاموال، واجراءات الاقراض وتدريب العاملين. ويمكن اتخاذ عدد من الخطوات من أجل تحسين امكانية حصول صغار المزارعين والمزارعين المعتمدين والصيادين الحرفيين على القروض. وتشمل هذه الاجراءات التخفيف من شروط الضمان اللازمة للحصول على القروض من المصارف، واصدار القواعد القانونية التى تشترط على المصارف التجارية تقديم القروض للفئات المختلفة فى الريف، والتوسع فى تقديم التسهيلات الائتمانية من خارج النظام المصرفى الرسمى. ولكى يستطيع أى نظام المحافظة على سلامته، يجب عليه أن يتمسك بارتفاع معايير استرداد القروض.

#### .... التجارة الدولية ....

٥٧ - حدث تدهور خطير فى العلاقات التجارية الدولية وفى الجهود التى تبذل من أجل زيادة استقرار الأسواق الدولية وتشجيع نموها. وكان من نتائج هذا الوضع ان ازدادت الحماية فى الأسواق المحلية، وحدث تصعيد ملموس فى دعم الصادرات، واختفت تقريبا الترتيبات التنظيمية فى اطار اتفاقيات السلع الدولية. وقد ادى نقص التعاون فيما بين المصدرين والمستوردين، كما ادى السياسات الوطنية غير الملائمة الى وجود فائض فى الانتاج فى الكثير من السلع، بما فى ذلك السلع التى تحرص البلدان النامية على تصديرها. ورغم أن قيمة الوحدة من صادرات

العديد من السلع كانت أقل تعرضاً لعدم الاستقرار مما تعرضت له خلال السبعينيات، فقد كان ذلك، في كثير من الحالات، دليلاً على انخفاض المستويات التي هبطت إليها الأسعار في الأسواق الدولية. وبالرغم من أن البلدان النامية شهدت قدراً من التحسن في موازينها التجارية الزراعية، خلال الجزء الثاني من الثمانينات، فقد كان هذا التحسن في كثير من الحالات يرجع إلى انخفاض القدرة على تمويل الصادرات أكثر مما يرجع إلى حدوث توسعات مجزية في الصادرات.

٥٨ - وسوف يستمر اهتمام المستهلكين بنوعية وسلامة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية في معظم البلدان، جنباً إلى جنب مع الحرص على عدم تعريض البيئة للتلوث. ورغم أن الحاجة إلى حماية المستهلكين من المخاطر الغذائية ومن الغش ليست محل جدال، فمازال هناك احتمال لتطبيق القواعد الخاصة بذلك بطريقة لا تنطوي على المساواة، بل وبطريقة تنطوي على التمييز. وانتهاج هذه المعاملات غير المنصفة أو التي تنطوي على التمييز هو أشبه ما يكون بفرض حواجز فنية غير جمركية، تؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية في الأغذية بدلاً من تسهيلها. وحتى عندما يكون هناك ما يبرر هذه الحواجز، كان تجد البلدان المصدرة نفسها أمام مجموعة كبيرة ومربكة من القواعد والمعايير والاشتراطات الخاصة بالشهادات، مما تطبقه البلدان المستوردة، في الوقت الذي تفتقر هي فيه إلى القواعد الضرورية لمراقبة جودة الصادرات الغذائية واخضاعها لشروط الاعتماد الواجبة. ومن المتوقع أن تظل الضغوط الخاصة بتطبيق هذه التدابير قوية في المدى المتوسط، كما أن من المرجح أن يزداد النفوذ السياسي للتنظيمات والهيئات التي تتحدث باسم المستهلكين. وتهدد احتمالات قيام حواجز تجارية فنية على أسس غير جمركية، ودون مبررات علمية - تهدد قدرة كثير من البلدان على الاعتماد على الصادرات الغذائية كمصدر للعملة الأجنبية. ولاشك في أن التوفيق بين الشروط الوطنية التي تطبق على إدارة الأغذية سيظل يساعد على تسهيل التجارة بالنسبة للبلدان المصدرة، وما تحصل عليه من عائد في مقابل ذلك. ولا بد من المتابعة النشطة لأعمال هيئة الدستور الغذائي في الوقت الحاضر والمستقبل، بما في ذلك تعاونها مع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

.... البلدان التي تمر بمراحل انتقال ....

٥٩ - إن التغييرات في الأدوار النسبية لكل من الدولة والقطاع الخاص وكذلك توجيه السياسات بما يمكن من مواجهة القيود والمعوقات المتصلة

بالاقتصاد الكلى، لها، ومايزال، تأثير جوهري على الاغذية والزراعة وعلى الاقتصاد الريفي. وفي محاذاة هذه التطورات، تشهد معظم النظم الاقتصادية التي كانت فيما مضى خاضعة للتخطيط المركزي، وخصوصا في شرق أوروبا، بل وكذلك بين البلدان النامية في آسيا وأفريقيا، عمليات اصلاح جوهريّة تمس نظمها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك القطاع الزراعي. ورغم أن تأثير هذه الاصلاحات لم يتضح حتى الآن في كثير من الحالات، فسوف تكون لها، بالتأكيد، آثار بعيدة المدى على تنظيم الزراعة في هذه البلدان، بما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لدور المنظمة في تقديم المشورة والمعونة الفنية. وعلى نطاق العالم، بشكل اعم، فإن التغييرات في دور الاجهزة المعتمدة على الدولة ازاء مشروعات القطاع الخاص، وتوجيه السياسات بما يمكن من مواجهة القيود والمعوقات الخارجية، كان لها تأثير جوهري، وسيظل لها تأثير جوهري على الهياكل الزراعية. كذلك، فإن علاقات جديدة تجرى اقامتها في الوقت الحاضر أو ينظر في اقامتها في داخل مجموعات البلدان، بما في ذلك غرب أوروبا، والأمريكتين، وأفريقيا والبلدان المطلة على المحيط الهادى. وهذه التغييرات التي تعتمد، في مجملها، على كيفية تحديد تفاصيل السياسات الجديدة، يمكن أن تكون ذات تأثير هام أيضا على الاقتصاد الزراعي العالمى في المدى المتوسط.

#### .... القدرات القطرية المتغيرة ....

٦٠ - حدثت تغييرات فى الأهمية النسبية للمشكلات الرئيسية التى تواجهها البلدان الأعضاء، وفى قدراتها على التغلب على هذه المشكلات، ومن ثم فى احتياجاتها من المعونة الخارجية. وقد استطاع عدد من البلدان النامية تحقيق تقدم ملموس فى تقوية وتعزيز مؤسساتها الزراعية ومرافق البنية الأساسية الزراعية، واستطاعت اقتصادياتها أن تتسع وأن تتنوع كثيرا. ومثل هذه البلدان أقل حاجة الى الدعم الذى تقدمه المنظمة من حيث المعونة الفنية العامة، وان كانت أكثر حاجة للمساعدة فى مجال صياغة السياسات وبرامج المعونة الفنية المعقدة فى مجالات معينة. ومع ذلك، هناك بلدان كثيرة أخرى لم تكن قادرة على تحقيق تقدم كاف، ومازالت التوقعات الاقتصادية الخاصة بها لاتبعث على الارتياح نظرا لاستمرار تعرضها للقيود والمعوقات المؤسسية، ناهيك عن اعباء الديون الخارجية التى أدت الى تفاقم الأوضاع فى بعض الحالات. وتتطلب أقل البلدان نموا، بصفة خاصة، اهتماما مركزا، فى نطاق برنامج العمل الخاص بعقد التسعينات، والذى وافق عليه مؤتمر الأمم المتحدة الثانى المعنى بأقل البلدان نموا الذى عقد فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٠. وتتطلع هذه البلدان كما تتطلع البلدان الأخرى منخفضة الدخل

الى الأمم المتحدة من أجل الحصول على المعونات الفنية العامة والمتخصصة وكذلك على المشورة فى مجال السياسات، وغالبا ما يكون ذلك فى سياق جهود التكيف الهيكلى المتواصلة. وهكذا، يتعين على المنظمة أن تلبى مجموعة متزايدة من الاحتياجات الانمائية، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه بل وأن يزداد.

٦١ - وهناك اعتراف عام بأن الاجراءات الحكومية وحدها ليست كافية فى تحقيق التنمية الريفية، وأن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بصفة عامة، له دور هام فى مجال التنمية ويتمتع بقدرة متزايدة على القيام بهذا الدور. وكلما زادت المنظمات غير الحكومية من نطاق أنشطتها الانمائية، استطاعت أن تشارك فى برامج ومشروعات التنمية. وعلى المنظمة، شأنها شأن الوكالات الانمائية الأخرى، أن تستفيد مما تتمتع به المنظمات غير الحكومية، بصفة خاصة، من مهارات، ومعارف، وقدرة ودينامية وموارد مالية، فى العمل على تحقيق الاهداف الانمائية المشتركة.

.... توافر البيانات الدقيقة فى الوقت المناسب ....

٦٢ - تعتمد قدرة الحكومات على صياغة السياسات السليمة والمرنة والتي تستجيب لمقتضيات التنمية الغذائية والزراعية، اعتمادا كبيرا جدا على توافر ما يرتبط بذلك من بيانات ومعلومات دقيقة فى الوقت المناسب. وتتماثل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص من حيث حاجتها الى كثير من هذه البيانات والمعلومات، لكى تتمكن من الاستجابة السريعة والفعالة لتغير حالة الأسواق والظروف السياسية المتغيرة. وتوضع السياسات كما تتخذ القرارات استنادا الى التوقعات الحالية لاحتياجات المستقبل من واقع الملاحظة والتطيل للمراحل السابقة. ومن هنا كانت الحاجة ليس فقط لمعرفة البيانات السابقة، بل وكذلك لتحليل العوامل التى تؤثر على إنتاج الأغذية على المستويين الوطنى والدولى، واستهلاكها وأسواقها.

٦٣ - وتتراوح المتطلبات العامة المرتبطة بالمعلومات الغذائية والزراعية بين الانذار المبكر عن قرب حدوث حالات للطوارئ والبيانات اللازمة لصياغة خطط التنمية والأمن الغذائى طويلة الأجل. ونظرا لأهمية الزراعة كمصدر للدخل، والعمالة والنقد الأجنبى بالنسبة لكثير من البلدان، فمن المهم أن تتوافر معلومات يمكن الاعتماد عليها بشأن حالة الأسواق والتوقعات المرتقبة. وما زالت علاقة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الزراعية والوطنية والقطاعات الأخرى، والقطاع الزراعى

في البلدان الأخرى، تؤكد الأولوية المتقدمة التي ينبغي أن تعطى للمعلومات الخاصة بالبيئة الاقتصادية العامة والعالمية ووضع السياسات وتحليلها.

#### .... السياسات الوطنية ....

٦٤ - يجب مواصلة الاهتمام باعطاء الأولوية لتقديم المعونة المباشرة للبلدان الأعضاء في عملية استعراض السياسات الوطنية، ورصد أداؤها، وإعادة تصميمها وترجمتها الى خطط وبرامج سليمة. وتشمل هذه المعونات تعزيز القدرات الوطنية على تحليل السياسات وعلى عمليات التخطيط. وبصفة خاصة، يجب اعطاء اهتمام خاص لتحليل العلاقات المتبادلة بين القطاعات، والصلة بين الزراعة والسياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك للاعتبارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار.

#### .... الحاجة الى التدريب ....

٦٥ - سيظل التدريب على المفاهيم والأساليب المتصلة بالجوانب المختلفة لتحليل سياسات الأغذية والزراعة، وتحليل القطاع الزراعي ووضع الخطط اللازمة له، بما في ذلك التخطيط اللامركزي وتحليل الاستثمار، يمثل احدى المهام الرئيسية المرتبطة بتعزيز قدرة البلدان النامية على تحليل السياسات ووضع الخطط. كذلك فمن المرجح أن تزداد بسرعة الحاجة الى الموارد البشرية المدربة في مجالات التخصص المتعلقة بالتغذية في البلدان النامية، لكي يتسنى تنفيذ الأنشطة الوطنية.

٦٦ - وهذا التعقيد المتزايد في مجال اتخاذ القرارات يفرض طلبات جديدة على برنامج المنظمة في مجال توفير المعلومات وتحليلها. ومن بين جوانب القصور التي تعاني منها قدرة هذا البرنامج لدى الاستجابة لهذه الطلبات، انه يعتمد على المؤسسات الوطنية المعنية بالاحصاءات والتحليلات - وهي المؤسسات التي لا يستطيع كثير منها توفير بيانات يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب. ورغم أن العديد من البلدان قد استطاع تعزيز قدراته في هذا الصدد، فما زالت القيود المرتبطة بذلك تمثل أخطر القيود أمام زيادة تحسين البيانات والمعلومات التي تقدمها المنظمة.

٦٧ - ورغم وجود كثير من الشواهد التي تعزز الاستمرار في أنشطة المنظمة لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء من البيانات والمعلومات والتحليلات، فهناك أيضا ظروف ومشكلات ومفاهيم جديدة تستدعي المرونة والتكيف. كذلك فان الأساليب الفنية سريعة التغير في مجالات جمع البيانات، وتجهيزها، وتخزينها، ونقلها تتيح فرصا لتحسين كفاءة أداء المنظمة لهذه الخدمات ولتقديم خدمات جديدة لم تكن متاحة من قبل.

٦٨ - وفي ضوء المشكلات والتوقعات السابقة، نوضح فيما يلي الاهداف والأولويات البرمجية المقترحة لثمانية برامج تشمل البرنامج الرئيسي ١-٢: الزراعة.

\* البرنامج ٢-١-١: الموارد الطبيعية (١):

• الأهداف

- الهدف العام:

٦٩ - يتمثل الهدف العام بالنسبة للدول الأعضاء فيما يتعلق ببرنامج الموارد الطبيعية في ضمان استخدام الأراضي، والعمالة، والمياه، ومستلزمات الانتاج الزراعي، بمزيد من الكفاءة وبما يحقق مزيدا من الانتاج، وذلك لتلبية الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في الوقت الحاضر والمستقبل على اساس قابل للاستمرار.

٧٠ - والجوانب الأساسية لتحقيق هذا الهدف هي: حصر الامكانيات المتاحة من الأراضي وموارد المياه على المستوى القطري وشبه الاقليمي، وتطوير النظم الزراعية، واقامة نظم متوازنة لاستغلال التربة وتغذية النباتات، وتحقيق الكفاءة المثلى لاستخدام المياه في اغراض الري، ووقف تدهور الأراضي وتغيير اتجاهه، وتشجيع المعاملات القابلة للاستمرار في مجال استغلال الأراضي.

- الأهداف النوعية:

٧١ - وفي ضوء المتطلبات المتصلة بالمعونة التي تقدمها المنظمة والدور المساعد الذي تقوم به، تنحصر الأهداف النوعية لهذا البرنامج فيما يلي:

(١) تحديد الخيارات البديلة لسياسات استخدام الأراضي، على ان يستند ذلك الى عناصر من بينها اتباع طريقة منهجية في جمع وتحليل المعلومات عن الأراضي وموارد المياه واحتياجات المحاصيل، وادماج هذه المعلومات ضمن قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية؛

(١) يغطي الجزء الثانى أيضا عددا من الجوانب المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

(ب) النظر فى المعوقات الفنية والاقتصادية الاجتماعية التى تحد من النظم الزراعية القائمة واقتراح الاساليب التكنولوجية المحسنة والمختبرة على صغار المزارعين لزيادة انتاجهم ونتاجيتهم على اساس قابل للاستمرار؛

(ج) مساعدة الدول الاعضاء فى تحقيق افضل استفادة ممكنة من امدادات المياه المتاحة حاليا، وفى تحقيق امدادات جديدة فى ضوء احتياجات المستقبل، والموارد الممكنة والعوامل الاقتصادية وكذلك صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية السليمة لاستخدام الازمدة والعناصر الغذائية النباتية والمحافظة على انتاجية التربة؛

(د) استمرار القيام بدور رائد فى وقف التدهور الحالى للتربة وتغيير هذا الاتجاه بالعمل على زيادة خصوبة التربة وزيادة الموارد المائية، وما يرتبط بذلك من اهداف تدرج تحت مشروعات تحسين الجوانب الصحية للاراضى وتنمية موارد المياه؛

(هـ) دعم النظم المتكاملة لتغذية النباتات، بالشكل الذى يحقق الاستفادة الفعالة والمتوازنة من مصادر العناصر الغذائية الداخلية والخارجية؛

(و) تحليل الخيارات الانمائية على اساس متعدد التخصصات، وذلك بغرض المحافظة على امكانيات الموارد الطبيعية فى الدول الاعضاء.

#### • مجال تركيز البرنامج

٧٢ - تشمل الانشطة الاساسية لبرنامج الموارد الطبيعية تزويد البلدان الاعضاء بالمعارف والاساليب المحسنة من اجل زيادة كفاءة استخدام الاراضى، والمياه ومستلزمات الانتاج الاخرى، وقابليتها للاستمرار. ويتضمن ذلك ايضا تطوير نظم ادارة البيانات المتعلقة بالموارد مع الاستعانة بالحاسب الالى، وكذلك تحليل هذه البيانات ونشرها للاستفادة منها فى صياغة السياسات الزراعية.

٧٣ - ومن مجالات التركيز الجديدة التى يتوخاها البرنامج توفير نواة متعددة التخصصات ومساهمة المنظمة بشكل يسهل التعرف عليه فى التنمية

القابلة للاستمرار. وهذا يشمل جمع المعلومات عن نظم الانتاج القابلة للاستمرار، وتحليلها، ونشرها لمساعدة الدول الأعضاء فى اتخاذ اجراءات التصحيح ومواجهة الآثار السلبية التى من المحتمل أن تترتب على تغير الظروف المناخية، بالنسبة للزراعة والغابات ومصايد الاسماك.

٧٤ - وينقسم هذا البرنامج الى ستة برامج فرعية هي: تقدير الموارد الطبيعية والتخطيط، تطوير نظم الزراعة، ادارة التربة والاسمدة، تنمية موارد المياه وادارتها، صيانة التربة واستصلاح الاراضى، والمحافظة على امكانيات الموارد. وكل هذه البرامج الفرعية ومايتصل بها من اهداف له نفس القدر من الأهمية لدى الدول الأعضاء.

٧٥ - وفى الوقت الذى توجه فيه ثلاثة من هذه البرامج الفرعية نحو جوانب واساليب معينة لادارة الموارد الطبيعية، فان البرنامج الفرعى ١-١-١-٢ يتناول تقدير الامكانيات الطبيعية، بينما يضع البرنامج الفرعى ١-١-٢ الاخران قضية استخدام الموارد الطبيعية ضمن المنظور الأوسع للنظم الزراعية السائدة والمحسنة والسياسات الوطنية الرامية الى تحقيق القدرة على الاستمرار. ويرتبط هذا البرنامج ارتباطا قويا ببرامج المنظمة المضمونية الأخرى، ولاسيما البرنامج ٢-١-٢: المحاصيل، والبرنامج ٣-١-٢: الثروة الحيوانية، والبرنامج ١-٣-٢: الموارد الحرجية والبيئة.

٧٦ - ويتجسد التوجه الميدانى القوي لهذا البرنامج بأكمله فى كبر حجم الموارد التى استطاع هذا البرنامج بمرور السنين تعقبها من خارج الميزانية، وهى تفوق المخصصات المرصودة فى البرنامج العادى عدة مرات. وهناك برنامجان من برامج العمل الخاصة طويلة الأجل يرتبطان ارتباطا مباشرا بهذا البرنامج، أى برنامج الاسمدة والمشروع الدولى لتوريد الاسمدة. ومن حيث التوجه الاقليمى، يوجد تركيز على الأنشطة فى افريقيا، وذلك اعترافا بفضامة المشكلات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية والضغوط الحالية الناجمة عن التصحر وسرعة الزيادة السكانية فى تلك القارة.

٧٧ - ومن المقتضيات الأساسية لتغيير اتجاه تدهور الاراضى ضمن الاطار العام للسياسات والبرامج الوطنية لصيانة الاراضى والمياه، توضيح وضمان التطبيق الواسع للممارسات السليمة المتعلقة بصيانة التربة والمياه، والتى تتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وفى الحقيقة، فقد ازداد الاعتراف فى السنوات الاخيرة بين الجهات الدولية

المعنية بصيانة التربة، بضرورة مواجهة المشكلات المتزايدة المتعلقة بتدهور الأراضى. وفى هذا الصدد، تشمل الجهات الرئيسية المطالبة بالتغيير الدوائر المعنية بالبيئة، ووكالات المعونة، وعلماء صيانة التربة الذين يعكفون على استنباط المناهج والأساليب الجديدة التى تكون ملائمة أكثر من غيرها لاحتياجات المنتفعين بالأراضى فى البلدان النامية. ويقوم هذا المنهج الجديد على التأكيد على الوقاية بدلا من العلاج، وعلى الحد من تدهور الانتاجية بدلا من تدهور التربة، وعلى أن تكون ادارة التربة وادارة المياه مشتركة.

٧٨ - ومن المقرر الشروع فى تنفيذ "برنامج دولى للتنمية القابلة للاستمرار لانتاجية التربة" وذلك لاتاحة اطار عام للاستراتيجيات الوطنية التى تهدف الى صيانة وتجديد خصوبة التربة ونتاجيتها. وسوف يتضمن هذا البرنامج، فى المدى الطويل، ادماج برنامجى العمل الخاصين السابقين. ومن المتصور أيضا أن يساعد هذا البرنامج على توسيع نطاق العمل الذى يتم فى اطار البرنامج الفرعى لتطوير نظم الزراعة، وأن يركز على القضايا الاقتصادية الجزئية وعلى تعزيز المشاركة النشطة من جانب المزارعين فى تطوير الأساليب التكنولوجية اللازمة لقيام نظم زراعية فعالة تكون سليمة من الناحية البيئية.

٧٩ - ويقدم هذا البرنامج مساهمات هامة لعدد من الاولويات الموضوعية، مثل التدريب، وخصوصا من خلال العديد من أنشطة اجراء البيانات العملية على المستوى الميدانى، أو التدريب على تنمية النظم الزراعية، وتطبيق النظم القائمة على استخدام الحاسب الآلى، وكذلك دور المرأة فى التنمية نظرا لضرورة كسب التأييد والدعم من نساء الريف كى يمكن تحقيق الادارة المأمونة والقابلة للاستمرار للموارد الشحيحة مثل المياه والأسمدة.

#### • الاولويات الرئيسية

٨٠ - تجرى تقديرات تفصيلية للموارد المائية، على المستويين الوطنى وشبه الاقليمى، باعتبارها من الأمور ذات الاولوية النسبية، وذلك للمساهمة فى صياغة سياسات واستراتيجيات تنمية الموارد المائية وادارتها.

## ..... تقسيم الأراضى الى مناطق ايكولوجية زراعية .....

٨١ - سيكون من اللازم الاستمرار فى أعمال المنظمة المستقرة فى مجالات وضع خرائط التربة، وتقييم الأراضى، وتقدير الامكانيات المحصولية والسكانية بحسب المناطق الايكولوجية الزراعية وخصوصا على المستوى القطرى - وهى المجالات التى تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية فريدة نظرا لتغطيتها العالمية. وسوف تعطى اولوية نسبية للطرق اللازمة لدمج الجوانب الايكولوجية والاقتصادية فى تقديرات الموارد الطبيعية، مع استكمال ذلك بالتطبيق الواسع للأعمال التى نفذت أخيرا فى مجال مناهج تخطيط استخدام الأراضى تحت اشراف جماعة العمل المشتركة بين المصالح والمعنية بتخطيط استخدام الأراضى. وسوف يستمر الانتفاع بنظام المعلومات الجغرافية الموجود لدى المنظمة بالتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات المعنية. ورغم أن هذا النظام لم يتم تقديره على النحو الكامل، فإنه يستخدم على نطاق متزايد فى تقدير امكانيات الأراضى والموارد المائية، وكذلك فى التدريب على التطبيقات الخاصة بتقسيم الأراضى الى مناطق ايكولوجية زراعية.

٨٢ - وحتى الآن، تركزت المعلومات الخاصة بامكانيات الموارد المائية - وهى المعلومات اللازمة للنهوض بالزراعة المرورية فى المناطق الجافة وشبه الجافة - على الموارد المائية المتوافرة تحت سطح التربة وعلى الأمطار. بيد أن الأساليب الحديثة، مثل نظام المعلومات الجغرافية وتفسير صور الأقمار الصناعية، سوف تسمح باجراء عمليات تقييم متقدمة ومعقدة حول امكانيات المياه السطحية فى الأحواض الصغيرة، وهى المياه التى لم تستخدم الاستخدام الكامل حتى الآن فى كثير من البلدان.

٨٣ - ولقد كان الدعم المتوافر من خارج الميزانية قويا، عادة، فى المجالات المتصلة بتقدير امكانيات الموارد على المستوى القطرى والاقليمى (التربة والمياه)، مما يدل على وجود طلبات مقابلة للحصول على المعونة الخارجية من جانب الدول الأعضاء. وفى المدى المتوسط، لا بد وأن تؤدى جوانب التقدم المنهجى المتصلة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقدير امكانيات تقسيم الأراضى الى مناطق ايكولوجية زراعية، الى ظهور أجيال جديدة من المشروعات ليس فقط على المستويين الاقليمى والقطرى التقليديين، بل وكذلك على المستوى دون القطرى باعتبارها من المدخلات الرئيسية لتخطيط استخدام الأراضى. وسيكون الدعم من خارج الميزانية ضروريا لذلك، بينما سيواصل البرنامج العادى تغطية الجوانب المتصلة بتطوير المفاهيم والمناهج.

### .... النظم الزراعية ....

٨٤ - ويعد تطبيق منهج النظم الزراعية على مجموعة من الجهود الانمائية من الأنشطة الجديدة نسبيا. وقد تركزت معظم الأعمال حتى الآن على تحديد برامج البحوث الواعدة في المدى المتوسط، والتي تستهدف زيادة انتاجية نظام زراعى معين. وسوف تؤدى الأعمال التى تنفذ فى اطار تطوير نظم الزراعة الى توسيع نطاق هذا المنهج. وينبغى أن تتعاون الفرق متعددة التخصصات والتي تعمل على المستويين المحلى والوطنى، تعاونا وثيقا مع سكان الريف المعنيين، من خلال البرامج المرنة، وذلك لتسهيل ادخال النظم المحسنة والمساهمة فى تطوير المعلومات الارشادية التى تكون أكثر اتصالا بهذه النظم، وزيادة كفاءة خدمات الدعم ووضع السياسات الزراعية الملائمة. وينبغى أن تستند النظم المحسنة الى الاستراتيجيات، والتكنولوجيات والمعاملات التى يطبقها أفضل المزارعين، وأن تتضمن الأساليب التكنولوجية السليمة من الناحية الاقتصادية والتي أمكن تطويرها فى ظل الظروف المحلية، بعد اجراء الاختبارات عليها فى حقول المزارعين. وسوف تعطى أولوية نسبية لتقوية خدمات الدعم، وبناء المؤسسات، وتطوير مواد التدريب وتنقيح الأساليب المستخدمة فى التحليل والتخطيط. ومن المتوقع أيضا أن تؤدى التحليلات الاقتصادية الأساسية على مستوى المزرعة الى تحسين صياغة خطط الاستثمار فى الانتاج الزراعى، وذلك من خلال زيادة فهم الآثار المحدودة للسياسات الضريبية، والمالية الوطنية والسياسات الخاصة بالقطاع الزراعى.

٨٥ - ورغم أن البرنامج العادى قد تحمل، حتى الآن، جانبا كبيرا من الأعمال التطبيقية، فسوف يكون من اللازم دعم التوسع المزمع فى نطاق تنمية النظم الزراعية بموارد كافية من خارج الميزانية حتى يمكن أن يؤدى الى مجموعة متزايدة من المشروعات، إذ أن البلدان الأعضاء أكثر ادراكا لتطبيق تطوير النظم الزراعية فى تحديد الاختيارات المتاحة امام تحسين الزراعة القابلة للاستمرار.

٨٦ - وفيما يتعلق بإدارة التربة والأسمدة، فسوف يعتمد التقدم فى وضع نظم متوازنة وفعالة لتغذية النباتات على عدد من العوامل. أولا، زيادة الاعتراف بأن كثيرا من المناطق الزراعية تتعرض للتدهور من جراء استمرار استنزاف العناصر الغذائية النباتية دون تجديد هذه العناصر بالشكل الكافى. ثانيا، ترويج النظم المتكاملة لتغذية النباتات، بما فى ذلك الأسمدة المعدنية وتشبيت الأزوت حيويا

والاستفادة من المواد العضوية، بحيث تستفيد من ذلك النظم المحصولية بأكملها. ثالثاً، جعل استخدام الأسمدة المعدنية أكثر كفاءة وأكثر اقتصاداً، استناداً إلى استراتيجيات سليمة للتغذية المتكاملة للنباتات وإلى السياسات الوطنية لاستخدام الأسمدة. رابعاً، صيانة وتحسين الظروف الطبيعية والبيولوجية للتربة عن طريق تحسين المعاملات الفلاحية وإدارة المخلفات المحصولية. وتحتل المنظمة مكاناً فريداً يمكنها من القيام بأنشطة الترويج وأنشطة المعاونة الفنية المتصلة بذلك.

.... التركيز على النظم المتكاملة لتغذية النباتات ....

٨٧ - سوف تعطى أولوية نسبية لتطوير النظم المتكاملة لتغذية النباتات، وترويجها وتطبيقها، ولزيادة كفاءة وتوازن استخدام الأسمدة المعدنية. وسوف يستمر تقديم مساعدات من الأسمدة إلى البلدان المحتاجة بموجب الخطة الدولية لتوريد الأسمدة، بقدر ما تسمح الموارد، وبقدر ما تسمح مستويات التعهدات في المستقبل. وسوف يستمر العمل في إزالة المعوقات الطبيعية والكيميائية المتصلة بالتربة، بما في ذلك القلوية ونقص العناصر الغذائية الدقيقة، وذلك عن طريق ترتيبات الشبكات في المقام الأول. كما ستستمر المشاورات الخاصة ببرنامج الأسمدة، والدورات التي تعقدتها اللجنة الاستشارية المشتركة بين المنظمة وصناعة الأسمدة، وكذلك لجناتها الفرعية الفنية وفرق العمل، في تجميع المعلومات الممتدة وتقديم المشورة حول المناهج والحلول التي تطبق إزاء المشكلات الفنية.

٨٨ - وسوف يزداد الاهتمام بتقديم المشورة للحكومات حول الاستراتيجيات، والبرامج والسياسات، بما في ذلك تقديم الحوافز الملائمة، المتصلة باستخدام الأسمدة. ولذلك، فسوف تعطى أولوية متقدمة لتحسين توافر مستلزمات الإنتاج عن طريق تحسين عمليات الشراء، والتوزيع ونظم التسعير، وخفض تكاليف تسويق المستلزمات نتيجة لزيادة كفاءة وكالات وهيئات التسويق.

٨٩ - وتتضمن أعمال المنظمة في مجال تنمية موارد المياه وإدارتها العديد من الإجراءات التي تتخذ على حدة أو بالاشتراك مع إجراءات أخرى: مثل تقديم المشورة في مجالات تطوير الري وتحسينه وتحديثه، وزيادة كفاءة وتحسين أساليب إدارة المياه، والجوانب المتعلقة بالطاقة المستخدمة في ممارسات وأساليب الري، واستخدام مياه الصرف،

وتطوير الاساليب المستخدمة فى زيادة الانتاج وتطبيق المعايير البيئية، بما فى ذلك مكافحة الكائنات الناقلة للأمراض.

#### .... ادارة الري ....

٩٠ - ستعطى الاعمال الخاصة بادارة الري اولوية لتحسين مشروعات الري القائمة وتجديدها. وسوف يكون من اللازم أن تحظى جميع الأنشطة فى المستقبل بتوجه قوى نحو التدريب، مع ضمان التنسيق بين الوحدات المختلفة فى المنظمة - ولاسيما الوحدات المسؤولة عن الأنشطة المتصلة بالتدريب، واشراك المرأة فى الزراعة المروية، وتعبئة جهود المزارعين وزيادة مشاركتهم - وكذلك التنسيق مع عدد كبير من المؤسسات والوكالات الوطنية والدولية. ويعد استمرار الدعم من خارج الميزانية من الأمور ذات الأهمية الكبيرة جدا فى ادارة الري، حيث أن نسبة الأنشطة الميدانية الى البرنامج العادى تعد مرتفعة على الدوام.

٩١ - وتعد مشاركة المجتمعات المحلية من العناصر الأساسية فى مجال الصيانة والاستصلاح. وسوف تعطى اولوية نسبية للطرق الجديدة التى تضمن المشاركة الفعالة من جانب المجتمعات المحلية الزراعية وذلك على افتراض أن معاملات الصيانة تؤدى الى زيادة الانتاج عندما يعتبر المزارعون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. وسوف يستمر أداء الأنشطة الانمائية الأساسية تحت اشراف جماعة العمل المشتركة بين المصالح والمعنية بالطاقة والبيئة.

٩٢ - ويدخل التوسع فى الاستخدام المأمون للمياه حدية الجودة وخفض المخاطر الصحية فى مجالات الري، ضمن الجوانب الأساسية لجهود الصيانة والاستصلاح. وقد أدى التوسع فى استخدام المياه حدية الجودة والافراط فى الري الى تفاقم مشكلات الملوحة. وبناء عليه، يلقى استصلاح الاراضى المتأثرة بالملوحة واستخدام المياه حدية الجودة ومياه الصرف اولوية نسبية. ومع ذلك، فلا يمكن تحقيق تقدم ملموس الا اذا كانت الموارد فى البرنامج العادى يقابلها اهتمام كاف من جانب الجهات المتبرعة بتمويل مشروعات نوعية فى الدول الأعضاء.

### .... جوهر عمليات التحليل ....

٩٣ - وفيما يتعلق بعمليات التحليل الواسعة لمجرد المحافظة على امكانيات الموارد، تتمثل الانشطة الرئيسية فى المدى المتوسط فى تقدير تأثير تغير المناخ على امكانيات الاراضى وموارد المياه، وكذلك فى تقديم المعونة للبلدان الاعضاء فى التخطيط من أجل زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر والحد منها، وذلك عن طريق تحديد النظم السليمة. وللمنظمة دور فريد فى هذا الصدد نظرا لاعمالها المستقرة فى مجال تحديد المناطق الايكولوجية الزراعية وتقييم مدى ملاءمة الاراضى لمجموعة من الاستخدامات. وسوف تكلف جماعات العمل قصيرة الاجل المشتركة بين الاقسام بمهام محددة، مع العمل، فيما بعد، على نشر المفاهيم وتوضيح القضايا، كلما كان ذلك ملائما. ورغم ان البرنامج العادى يستطيع، الى حد ما، ان يستوعب عددا من الانشطة النظرية الرئيسية، فمن المأمول ان تبادر الجهات المتبرعة بتقديم الدعم لتمويل الانشطة الاخرى كجزء من التزام المجتمع الدولى بدعم التنمية القابلة للاستمرار. وسيتم صياغة استراتيجية لتنمية المياه والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار مع تنفيذ برنامج مشترك بين الوكالات، فى هذا الصدد، خلال التسعينات، كجزء من متابعة اعمال خطة عمل مار ديل بلاتا.

### التعاون الخارجى

٩٤ - سيتضمن البرنامج اقامة علاقات واسعة مع المنظمات الدولية الاخرى فى عدة مجالات منها :

(ا) استخدام نظام المعلومات الجغرافية بالتعاون مع كل من البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولى لمراجع التربة ومعلوماتها؛

(ب) التصدى للمعوقات المتصلة بالتربة، بالتنسيق مع الاعمال التى يقوم بها المجلس الدولى لبحوث التربة وادارتها والمركز الدولى للزراعة الاستوائية؛

(ج) وفى مجال الأسمدة وتغذية النباتات، سوف تقيم المنظمة علاقات مع عدد من المنظمات الدولية. وسوف تواصل جماعة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمعنية بالأسمدة، استعراض آخر التطورات المتعلقة بالطلب والعرض فى مجال الأسمدة على المستوى العالمى والإقليمى، مع التنبؤ بالأوضاع المحتملة فى المدى المتوسط. وسوف تبلغ النتائج التى تتوصل إليها جماعة العمل، بشكل دورى، إلى أعضاء هيئة الأسمدة؛

(د) وسوف تواصل لجنة الخبراء الاستشارية المشتركة بين المنظمة وصناعات الأسمدة إجراء الدراسات وتقديم المشورة للمنظمة حول وضع الخطط الخاصة ببرنامج الأسمدة بالمنظمة وتنفيذها؛

(هـ) التعاون فى مجال تحسين الري مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (واشنطن)، وإدارة التنمية الخارجية (لندن)، والمعهد الدولى لاستصلاح الأراضى وتحسينها (واجننجن)، والمعهد الدولى لإدارة الري (سرى لانكا)، واللجنة الأفريقية المشتركة لدراسات المياه (بوركيينا فاسو)، والهيئة الدولية للري والصرف (نيودلهى). وفى نطاق منظومة الأمم المتحدة، فسوف تتكفل المنظمة بالمسؤوليات الهامة المعطاة لها فى مجال متابعة أعمال خطة عمل مار ديل بلاتا؛

(و) وسوف تتركز الجوانب الصحية والبيئية المتعلقة بتنمية الأراضى على أعمال هيئة الخبراء المعنية بإدارة البيئة والمشاركة بين منظمة الأغذية والزراعة/ ومنظمة الصحة العالمية/ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

(ز) وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بتغير المناخ، فسوف تواصل المنظمة، فى نطاق منظومة الأمم المتحدة، المشاركة النشطة فى فريق الدراسة الحكومى الدولى المعنى بتغير المناخ؛

(ح) وفيما يتعلق بالأعمال المتصلة بالنظم الزراعية، فسوف تواصل المنظمة تعاونها مع المعهد القومى للبحوث الزراعية، إدارة النظم الزراعية (فرنسا)، ومركز التعاون

الدولى فى البحوث الزراعيية من اجل التنميية (فرنسا)،  
وشبكة بحوث النظم الزراعيية فى غرب افريقييا، والمعهد  
الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبه  
القاحلة، والمعهد الدولى للزراعة الاستوائية.

\* البرنامج ٢-١-٢: المحاصيل:

• الاهداف

- الهدف العام:

٩٥ - يتمثل الهدف العام للدول الاعضاء فيما يتعلق بانتاج  
المحاصيل ووقايتها فى تلبية الاحتياجات البشرية المتزايدة الى  
الاغذية، والاعلاف، والمنتجات الزراعيية الاخرى. وهذا يستوجب  
صيانة، وتقويم، وتحسين التنوع البيولوجى للنباتات وتحقيق  
الاستفادة الكاملة من هذا التنوع، وتحسين المعاملات المحصولية  
المستخدمة فى انتاج المحاصيل الرئسيية، مع الاهتمام بالقيمة  
الزراعيية للمحاصيل التى لا يستفاد منها استفادة كاملة حتى الان.

٩٦ - ويعد برنامج المحاصيل من البرامج المعقدة لانه يقدم للحكومات  
المعلومات والمشورة فى مجال السياسات والمعونة الفنيية، مما يتصل  
بتحقيق الهدف الرئسي المشار اليه. ويتناول هذا البرنامج الجوانب  
الرئسيية للمعاملات الزراعيية وانتاج الاغذية، بما فى ذلك تحسين  
الاصناف وتحسين البذور، وصيانة الموارد الوراثية، وخفض الخسائر قبل  
الحصاد وبعده، وتجهيز المحاصيل وحفظها والهندسة الزراعيية.

- الاهداف النوعية:

٩٧ - تنحصر الاهداف النوعية لهذا البرنامج فيما يلى:

(١) تشجيع القدرات والامكانيات الوطنية فى مجالات صيانة التنوع  
الوراشى النباتى، وتعزيزه والاستفادة منه، وذلك عن طريق  
برامج جمع الاصول الوراثية، وتوصيفها، وتوثيقها،  
وتبادلها، وبرامج التربية وما يتصل بذلك من أنشطة البحوث  
واكثار النباتات (البذور ومواد الغرس)؛

(ب) تشجيع التعاون الدولي ونظم المعلومات المتصلة بصيانة الموارد الوراثية النباتية وترشيد استخدامها وتحديد نظم الانتاج المحصولي القابلة للاستمرار؛

(ج) التشجيع على استنباط وتطبيق الأساليب التكنولوجية الحيوية الحديثة في مجالات صيانة الأصول الوراثية النباتية، وتحسين النباتات، واكثار النباتات، ونتاج المحاصيل والصناعات الغذائية، وذلك بتشجيع التبادل والتعاون بين المختبرات، والمراكز الدولية والمؤسسات المعنية بذلك في البلدان النامية؛

(د) تشجيع اجراء الدراسات والتطبيقات عن المحاصيل التي تنتج لاستهلاك المحلى، والانشطة الموجهة نحو التصدير، والملح ذات الأهمية للبلدان النامية، مع توضيح المزايا النسبية للانتاج؛

(هـ) ترويج المعاملات الزراعية المبتكرة، ولاسيما في مجال الادارة المتكاملة للمحاصيل، في ضوء مجموعة الموارد الطبيعية المتوافرة، والسماح الاجتماعية والاقتصادية والمستلزمات التكنولوجية؛

(و) تلافى وتقليل الخسائر المحصولية الناتجة عن الاصابة بالآفات في البلدان الأعضاء، وذلك عن طريق الحد من انتشار الآفات التي تنص عليها قواعد الحجر الزراعي، وتشجيع الادارة المتكاملة للآفات، والحد من الآثار السلبية للمبيدات على الصحة البشرية وعلى البيئة وتنسيق الأعمال المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة؛

(ز) ضمان حصول المزارعين على المستلزمات الهندسية الملائمة، وتقديم المشورة والحوافز اليهم في سياق النظم الزراعية المتكاملة؛

(ح) وتقديم المعونة العملية للبلدان الأعضاء في مجال مكافحة الخسائر في مختلف المراحل التالية للحصاد وفي اقامة قطاع نشط للصناعات الزراعية على نطاق محدود،

## • مجال تركيز البرنامج

٩٨ - ينقسم هذا البرنامج الى ستة برامج فرعية هي: صيانة الموارد الوراثية النباتية وادارتها، ادارة المحاصيل وتنويعها، انتاج البذور وتحسين النباتات، وقاية المحاصيل، الهندسة الزراعية وتلافى خسائر الاغذية، والصناعات الغذائية والزراعية. وتعد هذه البرامج الفرعية مهمة بالنسبة لجميع الدول الاعضاء.

٩٩ - ورغم تمسك هذا البرنامج باتجاهه الميدانى القوي، فانه سيعمل على تعزيز الانشطة التى تنفذ "على المستويات العليا"، وذلك لتوفير اطار عام للاستراتيجيات الدولية والوطنية فى مجال تربية النباتات والتكنولوجيا الحيوية. ومن المقرر الشروع فى تنفيذ أنشطة "على المستوى الأدنى" وذلك أساسا لمساعدة المزارعين فى مجالات الادارة المتكاملة للمحاصيل وغيرها من القضايا مثل الزراعة فى مناطق الغابات وغير ذلك من النظم الزراعية.

١٠٠ - وقد حرصت المنظمة فى الماضى على تشجيع تربية المحاصيل، وسوف تواصل ذلك. ومع ذلك فان تحسين الاصول الوراثية الذى يؤدى الى استنباط اصناف جديدة وزراعتها فى حقول المزارعين لايتناول الا جانبا واحدا من الاحتياجات الخاصة بتحقيق الانتاج القابل للاستمرار. واذا كان لامكانيات الاصناف الجديدة ان تتحقق بالكامل، يجب ان يكون اطلاقها مصحوبا بنشر المعاملات الانتاجية المحصولية الملائمة. وسوف تركز الانشطة المتعلقة بادارة المحاصيل على استنباط الاساليب التكنولوجية الملائمة - بما فى ذلك التكنولوجيا الحيوية - ونقلها الى نظم الانتاج الزراعى القائمة.

١٠١ - واهم ما ينبغى الحرص عليه فيما يتعلق بالهندسة الزراعية هو تبادل المعلومات. ورغم ان المستفيدين النهائيين هم المزارعون فى الدول الاعضاء، فان البرنامج يوجه المعلومات من خلال المؤسسات القائمة المسؤولة عن التعليم، والبحاث، والارشاد الزراعى، وغير ذلك من خدمات وادارات دعم الهندسة الزراعية.

١٠٢ - وفى مجال الصناعات الزراعية، فسوف يتركز الاهتمام على النهوض بالاساليب التكنولوجية التقليدية لاطالة مدة الاحتفاظ بالاغذية التقليدية وترويج تسويقها وزيادة تقبل المستهلكين لها، وكذلك

المنتجات المصنعة التي يمكن تصديرها الى الأسواق الخارجية . ويغضى هذا البرنامج تشكيلة من المجموعات السلعية مثل الحبوب، والبذور الزيتية، والبذور والدرنات، والفاكهة، والخضر، كما يغضى مجموعة من المحاصيل النقدية مثل الكاكاو، والبن، والسكر، والشاي، ومجموعة كبيرة من منتجات الالياف الطبيعية مثل الحرير، والصوف، والقطن، والجوت. ويولى البرنامج اهتماما خاصا للقطاع الخاص لتشجيع الامكانيات الاستثمارية، بما يعكس الاهمية المتزايدة لهذا القطاع فى عملية التنمية .

١٠٣ - ويتضمن البرنامج عنصرا قويا للمعونة الفنية، اذ انه استطاع ان يجتذب قدرا كبيرا من الموارد من خارج الميزانية، ولاسيما للبرنامج الفرعى ٢-٢-١-٢، والبرنامج الفرعى ٣-٢-١-٢، والبرنامج الفرعى ٤-٢-١-٢، وكذلك للعنصر الخاص بتلافى خسائر الاغذية. ورغم أن جانباً كبيراً من الموارد التي تأتي من خارج الميزانية يخصص لدعم برامج البلدان الاعضاء فى افريقيا، يجرى أيضا تنفيذ أنشطة كبيرة فى الاقاليم الأخرى. وتركز الأنشطة الميدانية فى افريقيا على مشكلات الانتاج الأساسية. أما الأنشطة التي تنفذ فى الاقاليم الأخرى، فقد تقدمت خطوة الى الامام لتتناول القضايا المتعلقة باستمرارية النظم الكثيفة لانتاج المحاصيل.

#### • الاولويات الرئيسية

- منهج الادارة المتكاملة للمحاصيل:

١٠٤ - سيكون هناك تركيز على الادارة المتكاملة للمحاصيل، وهي المفهوم الذى يتضمن جميع المكونات فى نظام الانتاج وأنشطة الادارة المتعلقة بها والتي تركز على قيود ومعوقات خاصة، مثل الادارة المتكاملة للآفات، والادارة المتكاملة لعناصر تغذية النباتات، والادارة المتكاملة للمياه، وما الى ذلك. ويهدف البرنامج الى تحقيق الاستفادة المثلى من استخدام الموارد الطبيعية، والحد من المخاطر البيئية وتحقيق اقصى ناتج ممكن. ويعتمد كل نظام من نظم الادارة على العوامل الطبيعية المحلية، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية والعوامل التكنولوجية وكذلك على العلاقات القائمة فيما بينها. وتوفر الادارة المتكاملة للمحاصيل اطارا عاما للتحليل على مختلف المستويات، من خلال الاستفادة من العلوم الطبيعية والاجتماعية والمستلزمات التكنولوجية من أجل الوصول الى منهج دينامى لتحقيق الاستقرار الزراعى وضمان استمرار الزراعة من الناحية الايكولوجية .

١٠٥ - وسوف تعطى أولوية متقدمة لمنهج الإدارة المتكاملة للمحاصيل، التي تشمل الخضر والحبوب، والبذور الزيتية، والبقوليات الحبية، والمحاصيل الشجرية متعددة الأغراض، والمحاصيل الجذرية والدرنية، والمحاصيل النقدية الحولية والمعمرة، والبقوليات العلفية، والشجيرات العلفية.

- وقاية النباتات:

١٠٦ - وفى مجال وقاية النباتات، فسوف يحدث انتقال تدريجى من تنفيذ المشروعات الى جمع المعلومات الخاصة بوقاية النباتات وتحليلها وتوزيعها على الحكومات الاعضاء. وهذا ليعنى ان المعونة الفنية سوف تختفى، ولكنه يعنى ان مهمة جمع المعلومات وتوزيعها على الحكومات سوف تزداد أهميتها بالتدرج.

١٠٧ - وفيما يتعلق بالحجر الزراعى، فسوف تعطى الأولوية للتوفيق بين مبادئ الحجر الزراعى، وتقدير المخاطر المترتبة على الافات، واجراءات تنفيذ الحجر الزراعى. ولقد كانت هذه الجوانب محل اعتراف فى جولة أوروغواى لمفاوضات الجات باعتبارها هامة فى خفض الحواجز التجارية الناجمة عن الاستخدام غير الرشيد لقواعد الحجر الزراعى وتطبيقها دون مبرر. كذلك، فسوف يزداد الاهتمام بعملية تبادل المعلومات. ومن المزمع تشكيل امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات خلال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، للقيام بهذا العمل فى تعاون وثيق مع الهيئات والمنظمات الاقليمية لوقاية النباتات. ومن المرجح ان تزداد بالتدرج الطلبات الخاصة بالحصول على المعونة الفنية فى هذا المجال.

.... مدونة السلوك ....

١٠٨ - سيظل تنفيذ مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها يحظى باهتمام كبير. وسوف تستمر عملية استعراض وتحديث الخطوط التوجيهية المتعلقة بجوانب معينة من المدونة، وان كانت هذه الأنشطة سوف تتضاءل تدريجيا فى المدى المتوسط. وسوف تنشر باستمرار معايير الجودة الخاصة بالمبيدات، كما سيكون من بين الأنشطة البارزة فى مجال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادل المعلومات لمساعدة البلدان الاعضاء على اتخاذ القرارات بشأن المبيدات المحظورة أو التي يكون استعمالها مقيدا بشدة (اجراءات مبدأ الموافقة المسبقة عن علم).

١٠٩ - هناك فرص جديدة لتبادل المعلومات فيما يتصل بالاستعمالات المسجلة للمبيدات، ومع ذلك، فليس من المرجح أن تستطيع المنظمة اعطاء أولوية متقدمة لذلك في المدى المتوسط نظرا لابعائها الكبيرة في المجالات الأخرى. وسوف يعمل البرنامج على إجراء تحليلات منتظمة عن تنفيذ مدونة السلوك وسيتم السعى الى الحصول على موارد من خارج الميزانية. ويعد ذلك من الأنشطة التقليدية طويلة الأجل بالنسبة للمنظمة - وهى الأنشطة التى ينبغى أن ينظر إليها على أنها تستمر لفترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة.

١١٠ - وفيما يتعلق بمخلفات المبيدات فى الاغذية وفى البيئة، فسوف يستمر التعاون مع منظمة الصحة العالمية من خلال الاجتماعات المشتركة المعنية بمخلفات المبيدات - وهى الاجتماعات التى تخرج منها عناصر فنية تعرض على لجنة مخلفات المبيدات التابعة لهيئة الدستور الغذائى. وسوف تزداد أهمية هذا العمل لأن المستويات المعتمدة من هيئة الدستور الغذائى تلعب دورا معياريا فى التجارة الدولية. ومن المرجح أن تزداد أهمية الأعمال المتصلة بتحديد المستويات القصوى للمخلفات خلال السنوات المقبلة، وسيكون من المطلوب توفير موارد من خارج الميزانية تكفى لتغطية المعونة التى تقدم الى الدول الأعضاء.

١١١ - وتوجد فى كثير من البلدان النامية مخزونات كبيرة من المبيدات المهملة أو التى انتهى مفعولها. وسوف يكون من اللازم، فى المدى المتوسط، تقديم المعونة الفنية للتخلص من هذه المبيدات. ويعد هذا من مجالات النشاط التى يمكن أن تلعب فيه المنظمة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات المعونة الثنائية، دورا هاما.

١١٢ - وسوف تزداد أهمية ادارة الآفات، على المستوى العالمى، كلما ازداد تكثيف الانتاج المحصولى فى جميع الاقاليم. وسوف تحافظ المنظمة على قدراتها فيما يتعلق بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بحالة الآفات والتى يلزم اتباع منهج دولى منسق بشأنها. وستقوم المنظمة بإجراء الدراسات عن مشكلات الآفات مع اعطاء اهتمام خاص لحالات سوء الاستعمال الواضحة أو الافراط فى استعمال المبيدات. وسوف تكون المنظمة فى حاجة الى تكثيف عملها بشأن الجوانب الهامة، مثل مكافحة الأعشاب، ومكافحة طفيل العذار (الستريجا) وتوفير مواد الغرس التى أجريت عليها الاختبارات باستخدام الكائنات الممرضة. وسوف تكون المنظمة مطالبة بتقديم المعونة الفنية لمساعدة البلدان فى صياغة خطط مكافحة الآفات الملائمة، وكذلك فى تصميم مشروعات المعونة الفنية وتنفيذها وتقييمها.

١١٣ - ويزداد عدد مثل هذه المشروعات زيادة سريعة فى الوقت الحاضر، فى الوقت الذى يزداد فيه الاهتمام الدولى بالادارة المتكاملة للآفات. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة الى اعتمادات مالية من حسابات الأمانة فى المدى المتوسط لتعزيز هذا الاتجاه.

١١٤ - وسوف يواصل البرنامج المهام التى يقوم بها فى مجال تنسيق مكافحة الآفات المهاجرة، طبقا لتوجيهات لجنة مكافحة الجراد الصحراوى، التى تضم فى عضويتها جميع البلدان الواقعة فى المنطقة المنكوبة بالجراد الصحراوى. وستظل الأنشطة الرئيسية تتمثل فى جمع المعلومات الخاصة بالجراد الصحراوى وغيره من الآفات المهاجرة، وتحليلها وتوزيعها. ويتضمن تحليل هذه البيانات الجوانب المتعلقة بالتنبؤات والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات الاستشعار عن بعد. وسوف يزداد البرنامج من تشجيع اجراء البحوث عن الآفات المهاجرة، وذلك لزيادة الالمام بالعمليات البيولوجية وعمليات مكافحة التالىة، وتقليل الاعتماد على استخدام المبيدات على نطاق واسع. ويعد تقديم المعونة الفنية للحكومات الاعضاء فى عمليات الطوارئ من الادوار الرئيسية المعترف بها تماما للمنظمة.

١١٥ - وسوف يتصدى البرنامج لمعالجة الضعف المزمن فى الخدمات الوطنية لوقاية النباتات. وقد أجرى عدد من الدراسات على مرافق البننية الأساسية المعنية بوقاية النباتات، ولاسيما فى أفريقيا، ومن المرجح أن يكون من اللازم تحديث هذه الدراسات باستمرار، وذلك لتحديد المعونات الفنية اللازمة للبلدان فى الاقليم. كذلك فان المنظمة امامها مهمة كبيرة ينبغى أن تقوم بها فى المدى المتوسط وهى تنسيق مرافق البننية الأساسية المعنية بوقاية النباتات.

#### - الموارد الوراثية النباتية والبذور:

١١٦ - تمشيا مع التعهد الدولى، سوف تستهدف الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية زيادة تطوير النظام العالمى وتنفيذه، وخصوصا، اعداد خطة عمل عالمية. وتوفر المنظمة خدمات الأمانة لهيئة الموارد الوراثية النباتية. وسوف تتضمن متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن الهيئة تشجيع الشبكات العالمية والاقليمية المعنية بجمع الموارد الوراثية من خارج مواطنها تحت اشراف المنظمة، وكذلك صيانة الموارد الوراثية فى مواطنها الأصلية بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، وخصوصا المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية. وسوف

يعتمد اعداد تقرير مرحلى عن حالة الموارد الوراثية النباتية فى العالم، على النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر، وعلى تطور الصكوك الدولية، مثل مدونة السلوك الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية، بقدر ما تؤثر على صيانة الموارد الوراثية النباتية والانتفاع بها، وعلى تنفيذ مفهوم حقوق المزارعين الذى ستعطى اولوية لمتابعته.

١١٧ - وسوف يعاون برنامج تحسين البذور وتنميتها فى صياغة وتنفيذ برامج ومشروعات البذور فى جميع مجالات تكنولوجيا البذور، مع مراعاة الهدف النهائى الذى يتمثل فى زيادة انتاج الاغذية. وسوف يعطى البرنامج اعتبارا خاصا للتطورات الجديدة، مثل التوسع فى استخدام التكنولوجيات الحيوية الجديدة فى انتاج البذور، وبصفة خاصة بالنسبة للمحاصيل التى تتكاثر خضريا. ولا بد من التوسع فى نشر المعلومات عن الاصناف المحسنة المتاحة، كما سيكون من اللازم تكثيف البحوث فى مجال تطوير الاساليب التكنولوجية اللازمة لدعم عمليات انتاج البذور فى حقول المزارعين. وسوف يسعى البرنامج الى زيادة اشراك القطاع الخاص فى هذا المجال.

#### - انتاج المحاصيل:

١١٨ - ونظرا لكثرة وتنوع المحاصيل التى يغطيها هذا البرنامج، نقدم فيما يلى عرضا سريعا للاولويات متوسطة الاجل بالنسبة للمحاصيل، او مجموعات المحاصيل الرئيسية:

#### (١) الارز:

0 الاستفادة من مجموع الكتلة الحيوية للنبات (الاستفادة الكاملة من زراعة الارز فى زيادة الدخل وفرص العمل) وتشجيع استخدام الازمة الحيوية فى افريقيا!

0 تشجيع تطبيق نظام جديد لاستنباط اصناف الارز الهجين (يقوم على الجمع بين الصفات الوراثية لصفين) فى البلدان العديدة التى توجد لديها برامج قوية للتربية التقليدية، وخصوصا فى آسيا. كما سيعمل البرنامج على تعزيز الاساليب التكنولوجية "التي تنطبق على المستويات العليا" من اجل زيادة انتاج

الارز فى نطاق النظم القابلة للاستمرار "فى الظروف الايكولوجية السائدة فى منطقة البحر المتوسط" وذلك من خلال نظام الشبكات.

#### (ب) البقوليات الغذائية :

0 دعم الشبكات الاقليمية والعالمية المعنية بالبقوليات الغذائية (بما فى ذلك فول الصويا) وذلك لتحسين الاغذية المحلية وزيادة قابلية نظم الانتاج القائمة على البقول والمحاصيل الجذرية، للاستمرار. كما سيعمل البرنامج على تشجيع تربية البقوليات الغذائية التى تساعد على زيادة تثبيت الازوت حيويًا.

#### (ج) الحبوب الخشنة :

0 تشجيع زراعة اصناف الذرة المقاومة لفيروس الذرة فى افريقيا، وكذلك تشجيع استراتيجيات التربية من اجل زيادة قدرة الاصناف على مقاومة الامراض والافات لمدة طويلة؛

#### (د) الكسافا :

0 تشجيع اجراء البحوث الاستراتيجية لدراسة امكانية تطوير الصفات الوراثية للمحصول لاطالة عمر المحصول وعدم تعرضه للتلف السريع بعد الحصاد. كما سيعمل البرنامج فى نفس الوقت على تشجيع تصنيع الكسافا على مستوى القرى، فى نطاق حملات تشجيع انتاج الكسافا؛

#### (هـ) زراعة المحاصيل البستانية

من اجل تحسين مستوى التغذية :

0 تشجيع انتاج المحاصيل البستانية على مستوى الكفاف، وذلك لتوفير كميات كافية منها وتنوع امداداتها على مدار السنة للحصول على اغذية طازجة وغنية بالفيتامينات لتلبية احتياجات السكان الزراعيين؛

0 اعطاء اهتمام خاص للمحاصيل البستانية الاستوائية (الموز الاثريقى، وفاكهة الخبز، والقرع (اليقطين)، والبقوليات، وما الى ذلك) وللفاكهة الشجرية التقليدية (مثل العناب، وغيره) عن طريق وضع خطوط توجيهية وبرامج متكاملة لزراعة المحاصيل البستانية بغرض تحسين زراعة هذه المحاصيل وتنويعها؛

#### (و) الاستفادة من المحاصيل البستانية فى زيادة الدخل:

0 دعم تكثيف انتاج المحاصيل البستانية والتخصص فى انتاجها (زراعة الخضر فى الصوبات البلاستيكية، وزراعة بساتين الفاكهة التجارية التى تطبق فيها الاساليب الميكانيكية، وزراعة زهور ونباتات الزينة، وزراعة انواع الفطر، وزراعة الاعشاب الطبية والعطرية والتوابل، وغيرها)؛

0 برامج التعاون فيما بين البلدان من اجل نقل الاساليب التكنولوجية المتخصصة المستخدمة فى زراعة الخضر، بما فى ذلك الزراعة المحمية، وانتاج الخضر بنظام الرى، والزراعة بدون تربة. كذلك سوف يعطى البرنامج اهتماما خاصا لاستنباط اصناف الخضر والاساليب التكنولوجية المستخدمة فى اكثارها؛

0 نشر المعلومات والخطوط التوجيهية اللازمة للنهوض بعملية اكثار النباتات (بما فى ذلك تطبيقات اساليب التكنولوجيا الحيوية)، وكذلك لاقامة وادارة بساتين او مزارع الفاكهة الحديثة، وذلك بقصد اقامة صناعة لانتاج المحاصيل البستانية على اساس قابل للاستمرار، وزيادة القدرة على المنافسة فى الاسواق الدولية (اشجار النقل، وانواع الفاكهة الاستوائية المحدودة المبشرة، وانواع الفاكهة التى تزرع فى المناطق المعتدلة، وغيرها)؛

0 اشراك النساء فى الانشطة المتخصصة لانتاج المحاصيل البستانية وذلك بغرض زيادة الدخل على مستوى الاسرة، من خلال التوسع فى زراعة اصناف الفطر،

والاشجار المثمرة، ومشاتل انتاج الخضر ونباتات الزينة، وانتاج الاعشاب الطبية والعطرية وتصنيعها، وما الى ذلك؛

### (ز) المحاصيل الصناعية :

0 تنفيذ النظم المختلطة لزراعة المحاصيل المعمرة التى تكون مغرية من الناحية الاقتصادية، بغرض احلالها محل انواع النباتات الطبيعية التى بلغت اعلى مراحل النضج، بحيث تكون مماثلة فى وظائفها لهذه النباتات؛

0 تنوع المحاصيل، مع الاهتمام باستعمال انواع النخيل غير المستغلة استغلالا كاملا، وزراعة المحاصيل التى تستخرج منها الزيوت الطيارة فى المناطق النائية، وتشجيع الصناعات الزراعية الريفية التى تقوم على استخلاص الزيوت الطيارة على نطاق محدود وفى اماكن متباعدة؛

0 تحقيق التنمية المتكاملة بين محصول القطن ومحاصيل البذور الزيتية، وذلك بهدف اقامة ثلاثة برامج اقليمية فى أمريكا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، وشرق افريقيا، لانتاج القطن، ومجموعات اقليمية لانتاج البذور الزيتية فى جميع الاقاليم، وكذلك مشروعات اقليمية لتحسين انتاج السمسم.

### - التربية والتكنولوجيا الحيوية :

119 - لما كانت تربية النباتات مازالت تمثل افضل السبل المتبعة فى تحسين اداء المحاصيل، سوف يواصل البرنامج اهتمامه بتشجيع ودعم تطوير العوامل الوراثية. وتتيح اساليب التكنولوجيا الحيوية الحديثة ادوات جديدة للمعنيين بتربية النباتات تمكنهم من تحقيق اغراضهم بمزيد من الكفاءة، كما أصبح من الممكن، فى حالات عديدة، أو سيكون من الممكن فى المستقبل القريب، التغلب على المعوقات التى لم يكن من الممكن التغلب عليها. وسوف تركز الانشطة، فى المقام الاول، على تعزيز قدرات البرامج الوطنية، وسوف تتخذ، فى حالات كثيرة، مبادرات مشتركة

بالتعاون مع مراكز البحوث الدولية. وسوف يشمل دعم وتشجيع أنشطة التربية المجالات التالية:

(أ) التربية من أجل زيادة قدرة النباتات على التأقلم مع العوامل المناخية المختلفة مثل الحرارة، والبرودة، والمياه الزائدة، والجفاف؛

(ب) استغلال امكانيات قدرة الاصناف المهجنة على النمو، وخصوصا في الأرز؛

(ج) التربية من أجل زيادة قدرة الاصناف على تحمل عوامل الاجهاد المرتبطة بالعناصر المعدنية (قلة العناصر المعدنية أو كثرتها/والعناصر السمية)؛

(د) التربية من أجل زيادة قدرة الاصناف على المقاومة الطويلة للأمراض والآفات؛

(هـ) تربية البقوليات الغذائية التي تتمتع بقدرة كبيرة على التثبيت الحيوي للأزوت.

- الهندسة الزراعية والصناعات الزراعية الريفية:

١٢٠ - وبالإضافة إلى أنشطة تبادل المعلومات، سيقدم البرنامج المعونة في مجالات ادارة مستلزمات الانتاج في نطاق خطط الميكنة الزراعية، والتخزين والابنية التي تقام في المزارع، وذلك لضمان التوسع في استخدام الاساليب التكنولوجية المتطورة طبقا للاهداف الانمائية التي تتوخاها البلدان والنظم الزراعية التي تطبقها. وسوف يستفاد في صياغة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الهندسة الزراعية بدراسات الحالة التي أجريت عن المشروعات القطرية مع ادماج هذه الاستراتيجيات باستمرار في سياسات التنمية الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء.

١٢١ - وسوف تحافظ أعمال المنظمة في مجالات الصناعات الزراعية والغذائية على ايجاد توازن فيما بين: استنباط الاساليب التكنولوجية الملائمة لتصنيع الزراعي في المناطق الريفية، واجراء بحوث المواءمة في مجالات مختارة يكون لها تأثير كبير من الناحيتين الاقتصادية والغذائية في البلدان منخفضة الدخل. وسوف تعطى الاولوية لتحسين

وتطوير الاساليب التكنولوجية المستخدمة بعد الحصاد، على مستوى المزرعة وعلى مستوى القرية، وذلك فى سبيل المحافظة على الاغذية والحيلولة دون تلف المنتجات الزراعية، وكذلك لتوفير فرص لتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل. ولمساعدة البلدان الاعضاء فى تخطيط وتنفيذ البرامج الوطنية لتلافي الخسائر الغذائية، سيتم تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤولية أكبر، فى اطار مشاركة أكثر توازنا مع القطاع العام.

#### • التعاون الخارجى

١٢٢ - سيتضمن برنامج المحاصيل روابط على نطاق واسع مع المنظمات الدولية الأخرى، ومن بينها:

(١) المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية، فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بالموارد الوراثية النباتية؛

(ب) الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والهيئة السويدية للتنمية الدولية، وغيرهما، من أجل الاستمرار فى تنفيذ العديد من البرامج، ومنها برنامج تحسين البذور وتطويرها؛

(ج) الجامعات والمختبرات الدولية مثل المختبر الدولى للتكنولوجيا الحيوية المستخدمة فى الزراعة الاستوائية، واجننجين، وغيره من الجامعات والمختبرات المعنية بالتكنولوجيا الحيوية؛

(د) المراكز الدولية للبحوث الزراعية، مثل المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح، والمركز الدولى للبطاطس، والمعهد الدولى للزراعة الاستوائية، والمركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة، والمعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبه القاحلة، والمعهد الدولى لبحوث الأرز، والشبكة الدولية لتحسين الموز والموز الأفريقي، وغيرها من المراكز والمعاهد المعنية بتحسين المحاصيل وبحوث المعاملات الانتاجية المحصولية، ولاسيما لتعزيز قدرات نظم البحوث الوطنية ونقل الاساليب التكنولوجية للمزارعين؛

- (هـ) المجلس الدولي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات، فى مجالات بحوث الزراعة المختلطة بالغابات وتثمينتها؛
- (و) اليونسكو، فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية النباتية والتثبيت الحيوى للأزوت؛
- (ز) نظم قواعد البيانات الدولية الأخرى المعنية بالموارد الوراثية النباتية والأساليب التكنولوجية الزراعية؛
- (ح) المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة فى البحر المتوسط، فيما يتعلق بالاحتياجات الزراعية وتبادل المعلومات؛
- (ط) المنظمات والهيئات الاقليمية المعنية بمكافحة الآفات؛
- (ى) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذلك منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بالصناعات القائمة على الزراعة .
- (ك) وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، فى اطار خطة العمل التي تشترك فيها المنظومة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات.

\* البرنامج ٢-١-٣: الثروة الحيوانية:

• الأهداف

- الهدف العام:

١٢٣ - يتمثل الهدف العام الذى تتوخاه الدول الأعضاء فى النهوض بانتاج الثروة الحيوانية على اساس قابل للاستمرار، بما فى ذلك مناطق الرعى الواسعة، وذلك لضمان الاستغلال المنتج لمخلفات المحاصيل والمحافظة على الخصوبة فى نطاق نظم الزراعة المختلطة، وايجاد فرص لتحقيق الدخل، مع الاهتمام بالقيمة المضافة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية .

- الأهداف النوعية:

١٢٤ - تتمثل الأهداف النوعية لهذا البرنامج فيما يلى:

(أ) مساعدة البلدان الأعضاء فى ادارة مناطق المراعى الطبيعية والحيلولة دون تعرضها للتدهور البيئى من جراء الرعى الجائر؛

(ب) زيادة المتاح من الموارد العلفية باقل تكلفة ممكنة؛

(ج) زيادة الانتفاع بالموارد الوراثية الحيوانية، فى الوقت الحاضر وفى المدى الطويل؛

(د) تحسين نظم الانتاج الحيوانى، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لاقامة نظم للانتاج الحيوانى قابلة للاستمرار، وتقييمها وترويجها؛

(هـ) ترويج النظم الفعالة من حيث التكلفة للرقابة الصحية على الحيوانات، وحماية الصحة البشرية من الامراض التى تنتقل عن طريق الحيوانات، والتقليل من الاثار السلبية للامراض الحيوانية على التجارة الدولية؛

(و) المساعدة فى تحسين الجوانب الاقتصادية لقطاع انتاج اللحوم والالبان فى الدول الاعضاء، وذلك لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من اللحوم والالبان ومنتجات الالبان.

#### • مجال تركيز البرنامج

- الانتاج الحيوانى:

١٢٥ - يركز هذا البرنامج على زيادة وتحسين استخدام الموارد العلفية، ولاسيما على مستوى صغار الحائزين، مع اهتمام خاص بالاعلاف التى تنتج فى حقول المزارعين. وتحقيقا لهذا الغرض، يميز البرنامج بين مجموعتين من البلدان ذات الظروف الايكولوجية والنظم الانتاجية المتماثلة، وهى: منطقة امريكا الجنوبية شبه الجافة، المناطق شبه الرطبة فى شرق افريقيا، بلدان المغرب العربى، المناطق المدارية الرطبة التى تسقط عليها الامطار الموسمية فى جنوب شرق آسيا، منطقة مرتفعات الهيمالايا، منطقة مرتفعات الانديز، ومنطقة باتاجونيا الجافة. وتعد البقوليات العلفية والتى تساعد على تثبيت الازوت وكذلك الشجيرات العلفية ذات اهمية كبرى فى هذه المناطق. ويركز

البرنامج على تطوير نظم الادارة المحلية بما يتفق مع الظروف المتغيرة، وعلى الاستفادة من المعارف الفنية المحلية الى اقصى درجة ممكنة.

١٢٦ - وتتضمن اعمال المنظمة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية، اعداد الكتالوجات التى توضح السلالات الحيوانية فى العالم وتوصيف هذه السلالات، ووضع استراتيجيات الانتفاع بموارد هذه السلالات، والمحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية فى مواطنها الاصلية، وتحسين السلالات المفيدة والمحافظة على السلالات المعرضة لخطر الاندثار خارج مواطنها الاصلية.

١٢٧ - ويتضمن البرنامج أيضا عناصر قوية تتمثل بتقديم المشورة فى مجال التخطيط، وبرامج التدريب وتشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية من خلال الشبكات.

#### - الصحة الحيوانية:

١٢٨ - تركز اعمال المنظمة فى مجال الصحة الحيوانية على تقديم المعونة للبلدان الأعضاء فى حالات الطوارئ والتى تحدث بسبب خطر التعرض للأمراض أو ظهور هذه الأمراض بالفعل، وعلى برامج مكافحة الأمراض فى المدى الطويل. كما يركز البرنامج أيضا على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية فى مجالات مرافق البنية الأساسية الوطنية وحتى مستوى القاعدة فى المناطق الريفية.

#### - قطاع الالبان وقطاع اللحوم:

١٢٩ - يتضمن برنامج تنمية الالبان فى المنظمة تقديم المعونة للحكومات لضمان تزويد سكان المناطق الحضرية بالالبان ومنتجات الالبان السليمة، وفى اقامة المرافق الكافية والقابلة للاستمرار لتصنيع الالبان على مستوى القرية للاستفادة من كميات الالبان الزائدة التى تنتج فى المناطق النائية. ويرتبط مجال هذا البرنامج ارتباطا قويا بأنشطة تنمية الثروة الحيوانية وتنمية المناطق الريفية وتزويدها بالخدمات، بصفة عامة، وذلك من خلال تنظيم المزارعين الذين ينتجون الالبان على نطاق محدود مع الاعتماد على وحدات تصنيع الالبان فى القرى.

١٣٠ - كذلك يركز برنامج تنمية اللحوم فى المنظمة على الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشجع البرنامج على اقامة التسهيلات والمرافق الكافية لذبح وسلخ الحيوانات وتسويق اللحوم، وكذلك لتصنيع اللحوم وتوفير التدريب على تكنولوجيا اللحوم وعلى الجوانب الصحية، كلما كان ذلك ملائما.

#### • الاولويات الرئيسية

##### - الانتاج الحيوانى:

١٣١ - سيكون التركيز فى المناطق الجافة وشبه الجافة على تحسين صيانة الاعلاف وتحسين الشجيرات العلفية ونظم الرعى. أما فى المناطق الرطبة وشبه الرطبة فسوف يركز البرنامج أساسا على توفير الاعلاف الجيدة التى تكون مناسبة لنظم الانتاج المحلية، كما سيركز البرنامج فى حالات كثيرة على البقوليات التى تساعد على تثبيت الآزوت، وذلك لاستكمال المراعى الفقيرة والمواد العلفية الخشنة التى تمثل الأساس فى الاعلاف الحيوانية. كما يعد انتاج بذور النباتات العلفية من الجوانب الرئيسية. وسوف تستمر الاستفادة من الشبكات وجماعات العمل الاقليمية لضمان التواصل فيما بين المؤسسات الوطنية وفيما بين البلدان ذات النظم الايكولوجية المتماثلة.

١٣٢ - ومن الاولويات الرئيسية فى المدى المتوسط الشروع فى برنامج شامل للموارد الوراثية الحيوانية، على المستوى العالمى والاقليمى والوطنى. وفى حين سيعتمد التنسيق الشامل على البرنامج العادى، فسوف يعتمد الجانب الاكبر من الأنشطة الاقليمية والقطرية على تمويل من خارج الميزانية. وسوف يشجع البرنامج الطلبات الخاصة بتوصيف السلالات وذلك لمواصلة زيادة المعلومات المسجلة فى بنك البيانات العالمى الموجود لدى المنظمة. وسوف تصدر المنظمة قائمة المراقبة العالمية للسلالات والانواع المعرضة لخطر الاندثار، بصفة دورية، لاسترعاء الانتباه الى مخاطر تدهور الموارد الوراثية. وسوف تكون بنوك الأصول الوراثية الاقليمية التى تحصل على الدعم من المنظمة بمثابة نقاط مركزية لحفظ الأصول الوراثية بالتبريد. وسوف يقدم الدعم للمشروعات المعنية بتحسين الأصول الوراثية والاستفادة من السلالات، على المستوى الوطنى، وذلك بالنسبة للسلالات القيمة التى لا يستفاد منها استفادة كاملة. كما سيتم اعداد الوثائق القانونية اللازمة للاستفادة من الموارد الوراثية الحيوانية والمحافظة عليها.

١٣٣ - وسوف يستفاد من ترتيبات الشبكات الاقليمية وشبه الاقليمية فى تعزيز علاقات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وفى المشاركة فى الخبرات المتعلقة بالعوامل المختلفة التى تؤثر على قابلية الانتاج الحيوانى للاستمرار.

- الصحة الحيوانية :

١٣٤ - وباستخدام الاشكال المختلفة للمعونة الدولية، ستعطى الأولوية لتنظيم، وادارة الخدمات البيطرية ورفع مستوى مهارات العاملين فيها، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتشريعية ونظم المعلومات المتعلقة بخدمات الصحة الحيوانية.

.... حالات الطوارئ ....

١٣٥ - ان تقديم المعونة فى حالات الطوارئ الناجمة عن انتشار الامراض وعن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التى من صنع الانسان يجعل من المحتم وجود طاقة احتياطية لدى البرنامج لتعبئة الخبرات الفنية، وتوفير مواد اللقاح، وخدمات التشخيص وغير ذلك من اشكال المعونة التى قد تكون ضرورية. ومن الامثلة الهامة على ذلك حملة الدودة الحلزونية الأمريكية التى تتالف فى الوقت الحاضر من مرحلتين - هما القضاء على الدودة الحلزونية الوافدة من العالم الجديد فى شمال افريقيا باستخدام اساليب الحشرات العقيمة، وتنفيذ برامج المراقبة المكثفة فى المرحلة اللاحقة لاستئصال الدودة الحلزونية لضمان خلو المنطقة منها.

١٣٦ - وسوف يواصل البرنامج اهتمامه بالامراض الحيوانية غير المعدية المتصلة بالتغذية، والتكاثر والجوانب الصحية المتعلقة بالانتاج الحيوانى. وسيكون من اللازم توجيه أنشطة المنظمة، ليس فقط نحو العناية بخدمات الصحة الحيوانية على المستوى الوطنى بل اساسا نحو المزارعين الذين يقومون بعمليات التربية ونحو المنتجين. ونظرا لدور الهام الذى تضطلع المرأة الريفية فى الجوانب الصحية المتعلقة بالانتاج الحيوانى، وخصوصا فيما يتصل بالحد من نفوق الحيوانات حديثة الولادة، سوف يكون من اللازم انتاج المواد المستخدمة فى عمليات الارشاد وتوزيعها مع اعطاء الاولوية النسبية لذلك.

١٣٧ - وسوف يستمر تقديم المعونة فى مكافحة الامراض المعدية والفيروسية وكذلك الامراض البكتيرية، وذلك لتعزيز القدرات الوطنية

فى مجالات التشخيص وتحسين انتاج مواد اللقاح والمكافحة فى البلدان النسامية . وسوف تعطى الاولوية ، فى مجال مكافحة الامراض الحيوانية الكثرية ، لاستئصال الطاعون البقرى على نطاق عالمى .

١٣٨ - وفيما يتعلق بالمعونة فى مجال الامراض الطفيلية ، فسوف يستمر اعطاء الاولوية لاصابة بالقراد والامراض التى تنتقل عن طريقه والامراض المعوية الرئيسية ، وذلك من خلال عمليات التشخيص الجديدة والاخذ بطرق المكافحة التى تكون اكثر فعالية قياسا على تكاليفها . وسوف تواصل برامج مكافحة الامراض التى تنتقل عن طريق الحشرات اعطاء الاولوية لذبابه تسمى تسي / ومرض التريبانوزوما فى افريقيا ، مع تطبيق الطرق الجديدة التى تكون فعالة قياسا على تكاليفها .

١٣٩ - سوف يستمر تقديم الدعم لتطوير اساليب التشخيص الجديدة وطرق انتاج مواد اللقاح استنادا الى التكنولوجيا الحيوية ، رغم انخفاض مستوى الاولوية المعطاة لهذا النشاط . وسوف تواصل شبكات المختبرات الدولية المرجعية التى تدعمها المنظمة والمختمة بمجالات امراض معينة وكذلك المراكز الاخرى المتعاونة المعنية بمختلف مشكلات الصحة الحيوانية ، تقديم المشورة والخبرة الفنية للبلدان الاعضاء .

#### - قطاع الالبان وقطاع اللحوم :

١٤٠ - وفى المجال الواسع لتنمية الالبان ، فسوف تعطى الاولوية لتنفيذ المشروعات النموذجية للتنمية المتكاملة للالبان على المستوى الوطنى والمستوى شبه الاقليمى . وسوف تسعى المنظمة الى الحصول على موارد من خارج الميزانية لتنظيم حلقات دراسية عملية اقليمية حول تصنيع الالبان على مستوى القرية .

١٤١ - وسوف يعطى برنامج تنمية الالبان اولوية نسبية لتحسين طرق ذبح وسلخ الحيوانات . وسوف تزود البلدان الاعضاء بتصميمات تتراوح بين المسالخ البسيطة جدا والمسالخ الصغيرة التى تحقق انتاجا يوميا عاليا ، والتصميمات الخاصة بتحسين الشروط الصحية ، طبقا للظروف المحلية . وسوف يكون من بين الاولويات الاخرى تطوير الطرق البسيطة لحفظ اللحوم دون الحاجة الى تبريد ، مثل تجفيف اللحوم فى الاماكن المكشوفة والمغطاة ، وخفض محتوى اللحوم من المياه بتعريضها للحرارة او التدخين وتعليب اللحوم باستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية .

١٤٢ - وفيما يتعلق بالتفتيش على اللحوم، فسوف تقتصر الأولوية على تدريب مفتشى اللحوم وتنظيم الدورات التدريبية الانعاشية للبيطريين المعنيين بصحة اللحوم.

#### • التعاون الخارجى

##### - الانتاج الحيوانى:

١٤٣ - سيعمل البرنامج على مواصلة وتكثيف التعاون مع المنظمات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الانسان والمحيط الحيوى التابع لليونسكو، والمركز الدولى للثروة الحيوانية فى افريقيا، والمركز الدولى للزراعة الاستوائية، ومركز التدريب والبحوث الزراعية الاستوائية). كذلك سيتم توسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية (مثل مؤسسة بهاراتيا للصناعات الزراعية - الهند، والاتفاقية التنظيمية للانتاج الزراعى فى وادى نهر كوكا - كولومبيا).

١٤٤ - وسوف يحافظ البرنامج على التعاون الوثيق مع مؤسسات التمويل والوكالات المعنية بتخطيط التنمية، وذلك لربط النتائج التى يحققها بمقترحات الاستثمار فى مجالات تربية الحيوان.

##### - الصحة الحيوانية:

١٤٥ - هناك تعاون وتنسيق فى برامج الصحة الحيوانية مع المنظمات الدولية المعنية (مثل المكتب الدولى للأوبئة الحيوانية، ومنظمة الصحة العالمية، والجمعية البيطرية العالمية، ومنظمة الصحة فى البلدان الامريكية، ومنظمة الوحدة الافريقية، وغيرها).

##### - قطاع الالبان وقطاع اللحوم:

١٤٦ - تقوم أنشطة المنظمة على علاقات وثيقة مع العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولى، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والاتحاد الدولى لمنتجى الالبان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الاغذية العالمى.

\* البرنامج ٢-١-٤: تطوير البحوث والتكنولوجيا (٢):

• الهدف

- الهدف العام:

١٤٧ - يتمثل الهدف العام الذى تتوخاه الدول الاعضاء فيما يتعلق بالبحوث والتكنولوجيا، فى الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتى فيما يتعلق بوضع السياسات الوطنية وتوافر القدرات الذاتية فى مجالات تطوير البحوث والتكنولوجيا، ونقلها وتطبيقها.

- الاهداف النوعية:

١٤٨ - فى مجالات مسؤولية المنظمة عن تطوير البحوث والتكنولوجيا، تنحصر الاهداف النوعية للبرنامج فيما يلى:

(١) دعم القدرات الوطنية فى البلدان النامية، مع اعطاء اهتمام خاص بالسياسات وتخطيط البحوث الزراعية، وتنظيم وادارة نظم البحوث وبرامجها، وتقييم الاساليب التكنولوجية التقليدية والجديدة المستخدمة فى التنمية الزراعية القابلة للاستمرار، وتطويرها وتطبيقها؛

(ب) دعم الجهود البحثية الدولية، ولاسيما ما يتم منها تحت اشراف الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التى تشترك المنظمة فى الاشراف على شؤونها، والمساعدة فى نقل تكنولوجيات الانتاج التى تستطيع مراكز البحوث الزراعية الدولية وغيرها من المراكز تطويرها، الى البلدان وتوصيلها فى نهاية الامر الى المزارعين؛

(٢) يمثل تنسيق اعمال المنظمة فى مجالات البيئة والتنمية القابلة للاستمرار عنصرا اساسيا من العناصر التى يتكون منها البرنامج ٢-١-٤. ومع ذلك، فقد عولج هذا البرنامج على نحو كامل فى الجزء الثانى السابق. وذلك، فلتجنب التكرار، لن نشير هنا الى الاعمال التى تتم بموجب البرنامج الفرعى ٢-١-٤-٥ المتصل بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

(ج) تشجيع المشاركة الطوعية فى المعلومات بين الدول الاعضاء، ومساعدتها على التعامل مع مصادر المعلومات الزراعية والانتفاع بها، بما فى ذلك حصولها على المطبوعات والوثائق التى تسفر عنها أنشطة المنظمة؛

(د) مساعدة الدول الاعضاء فى تطبيق الاساليب النووية وما يتصل بها من اساليب التكنولوجيا الحيوية، والمساعدة على حل المشكلات المتصلة بالاغذية والزراعة مثل ادارة التربة والمياه، وتربية النباتات، والانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية، ومكافحة الحشرات، واستخدام الكيماويات الزراعية، وحفظ الاغذية، وفى تطبيق الخطوط التوجيهية والبروتوكولات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتعريض الاغذية للاشعاع؛

(هـ) تشجيع تطبيقات اساليب الاستشعار عن بعد فى مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الاسماك، وحماية البيئة؛

(و) التوسع فى تطبيقات الارصاد الجوية الزراعية فى مجالات التنبوء، والرصد، وتخطيط الانتاج الزراعى ومكافحة الافات/والامراض، ومساعدة البلدان فى تبادل البيانات والخبرات فى مجال الارصاد الجوية الزراعية؛

(ز) مساعدة البلدان النامية فى تلبية احتياجاتها من الطاقة اللازمة للزراعة، والغابات، ومصايد الاسماك، وفى تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال تطوير تكنولوجيا الطاقة التى تستخدم على نطاق صغير ومتوسط والاستفادة من هذه التكنولوجيات.

#### • مجال تركيز البرنامج

١٤٩ - تتخلل عملية تطوير البحوث والتكنولوجيا جميع أعمال المنظمة . ويتولى هذا البرنامج تنسيق هذه الأعمال . علاوة على ذلك، يتضمن البرنامج أعمال الاتصال والتعاون فى المسائل المتعلقة بالبحوث وتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والمعلومات الزراعية والمعلومات الخاصة بالبحوث الزراعية الجارية، وتطبيقات العلوم النووية فى مجالات الزراعة، والاستشعار عن بعد، والارصاد الجوية

الزراعية، والبيئة والتنمية القابلة للاستمرار والطاقة الريفية، مع مجموعة كبيرة جدا من المؤسسات والمنظمات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١٥٠ - ومن المجالات الأخرى الجديدة التي يهتم بها البرنامج التنسيق وتقديم الدعم للأنشطة الدولية في مجالات البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، كما جاء بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه الوثيقة.

١٥١ - ويتضمن البرنامج خمسة برامج فرعية فنية هي: تطوير البحوث، واستخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الحيوية في الزراعة، والنظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (أجريس) ونظام الإعلام عن البحوث الزراعية الجارية (كاريس)، والاستشعار عن بعد والارصاد الجوية الزراعية، والبيئة والطاقة والتنمية القابلة للاستمرار. وتتعترف الدول الأعضاء بأن جميع هذه البرامج الفرعية والاهداف المتصلة بها ذات أهمية كبيرة.

١٥٢ - ورغم أن كلامنا من هذه البرامج الفرعية يتناول جوانب معينة من جوانب تطوير البحوث والتكنولوجيا، فإنها تشترك في سمة مشتركة هي تقديم الخدمات الى البرامج الرئيسية التي تتولاها المنظمة، وهي: الزراعة، ومصايد الأسماك والغابات، سواء على مستوى المقر الرئيسي أو في الميدان. وتعد الموارد التي يمكن اجتذابها من خارج الميزانية، وخصوصا تلك التي اكتسبتها الأعمال المرتبطة بالاستشعار عن بعد والارصاد الجوية الزراعية، والبيئة والطاقة واستخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الحيوية، دلالة على الدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة في هذه المجالات.

#### .... التكنولوجيا الحيوية ....

١٥٣ - تمثل أساليب التكنولوجيا الحيوية تحديات أمام معظم البلدان النامية في مجال صياغة السياسات، والقواعد واللوائح التي تنظم السلامة من الناحية البيولوجية، والحصول على نتائج البحوث الجديدة، وأعمال التطوير والتطبيقات. وسوف يواصل البرنامج تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في مجال ادماج التكنولوجيا الحيوية ضمن سياسات تطوير البحوث والتكنولوجيا، والتخطيط لتطوير القدرات المؤسسية واقامة هذه القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية ووضع الخطوط التوجيهية اللازمة لتقدير آثار التكنولوجيا الحيوية من الناحية البيئية ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية. ويقوم البرنامج بتنسيق

انشطة جميع الاقسام الفنية بالمنظمة فى هذا المجال، من خلال الجماعة الفرعية المعنية بالتكنولوجيا الحيوية والمنبثقة عن جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية .

#### • الاولويات الرئيسية

١٥٤ - وفى مجال تطوير البحوث، سيواصل البرنامج اهتمامه الرئيسى بالجوانب المؤسسية الشاملة المتعلقة بالبحوث، بينما ستتولى برامج فرعية مضمونية اخرى كثيرة الجوانب الفنية المتعلقة بالبحوث. وسوف يواصل البرنامج ايضا اهتمامه بتعزيز القدرات اللازمة لادارة البحوث، عن طريق تنظيم دورات التدريب والحلقات الدراسية الوطنية والاقليمية لمديرى البحوث ولرؤساء البرامج وكبار العلميين المعنيين بالبحوث. وسوف يسعى البرنامج من اجل اشراك الوكالات المتبرعة والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المهمة، فى تمويل هذه الانشطة التدريبية .

#### .... بعثات استعراض البحوث ....

١٥٥ - من المتوقع ان تستمر الطلبات من اجل الحصول على الخدمات الاستشارية المرتبطة بالبحوث الزراعية الوطنية، فى المدى المتوسط، وسوف يواصل البرنامج ايفاد بعثات استعراض البحوث لهذا الغرض . وكلما ازداد تعقيد نظم البحوث، ستبذل محاولات لضمان مشاركة المؤسسات المتخصصة فى بعثات استعراض البحوث، كلما لزم ذلك .

١٥٦ - ومع التطور المتوقع على نطاق واسع فى المعاملات الزراعية والاساليب التكنولوجية المتقدمة، ومع تحديد الاهتمامات الخاصة بالتنمية القابلة للاستمرار، يجب زيادة الاهتمام باجراء التقديرات عن الاساليب التكنولوجية ونقلها. وسوف يستهدف العمل فى هذا المجال تعزيز قدرات البلدان النامية فى مجالات تقييم الاساليب التكنولوجية التقليدية والجديدة وتطويعها ونقلها الى المزارعين، مع مراعاة الجوانب المتصلة بدور المرأة فى هذه الاساليب التكنولوجية .

١٥٧ - ومن المتوقع ان يتسع مجال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، فى المدى المتوسط، مع ظهور العديد من مراكز البحوث الجديدة . وسوف يلقي ذلك مسؤوليات اضافية على كل من الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وعلى لجناتها الاستشارية الفنية .

ولما كانت المنظمة تشارك فى الاشراف على الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وتستضيف امانة اللجنة الاستشارية الفنية التابعة لها، فسوف يتعين عليها زيادة الدعم الذى تقدمه لجهود البحوث الزراعية الدولية، مع اعطاء الأولوية لنقل نتائج هذه البحوث الى المستوى الوطنى والمستوى المحلى.

١٥٨ - وكذلك سيتولى البرنامج تنسيق نظم المعلومات التعاونية الدولية التى تتولاها المنظمة: النظام الدولى للاعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (اجريس)، ونظام الاعلام عن البحوث الزراعية الجارية (كاريس). وسوف تعطى الأولوية للمشروعات الميدانية التى تستهدف اقامة او تعزيز نظم وخدمات المعلومات والتوثيق الزراعية الوطنية والاقليمية. وسوف تتضمن المعونة، بالتدرج، استخدام الحاسبات الالية الصغيرة، والاسطوانات المدمجة، وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

#### .... الاساليب النووية ....

١٥٩ - سوف تتضمن الاستراتيجية متوسطة الاجل الخاصة بالتوسع فى تطبيقات الاساليب النووية فى مجالات الاغذية والزراعة: استخدام الاشعاع والنظائر المشعة فى تحديد التراكيب الوراثية الملائمة من المحاصيل، وتحسين انتاجية المحاصيل باقل قدر ممكن من المياه والاسمدة الكيماوية المستخدمة، وتحسين اداء الاشجار التى تساعد على تثبيت الازوت والعلاقة بين المياه والعناصر الغذائية فى النظم الزراعية المختلطة فى المناطق الجافة وشبه الجافة، وزيادة انتاجية المحاصيل فى الاراضى المتأثرة بالملوحة والحد من تلوث البيئة نتيجة للغازات التى تفقدها الازوت ونتيجة لتسربها فى المياه الجوفية. كذلك سوف تستخدم هذه الاساليب فى تطوير تركيب المبيدات بالشكل الذى يمكن من التحكم فى مفعولها بالتدرج والمبيدات غير الضارة بالبيئة، ورصد تاثير المبيدات وغيرها من الكيماويات الزراعية ومخلفاتها فى الاغذية وفى البيئة. وسوف تقدم المعونة من اجل تعزيز قدرة المعاهد الوطنية لتربية النباتات على استخدام الاشعاع فى زيادة التنوع الوراثى واختيار الاصناف المناسبة للظروف الزراعية التى تقل فيها مستلزمات الانتاج.

.... استخدام الأساليب النووية فى مكافحة الآفات الحشرية ....

١٦٠ - وسوف يكون من مجالات العمل الرئيسية تطوير القدرات الاقليمية على تربية ذبابة البحر المتوسط المعقمة بالاشعاع فى منطقة البحر المتوسط وأمريكا اللاتينية، وكذلك تربية ذبابة التسي تسي المعقمة بالاشعاع فى أفريقيا. وسوف تعطى الاهمية لتحسين كفاءة أساليب تعقيم الحشرات، وذلك عن طريق تطوير أساليب تحديد الجنس فى الحشرات بالطرق الوراثةية وتحديد تركيب المبيدات المقبولة من الناحية البيئية والتي يمكن التحكم فى مفعولها، وتشجيع استخدام طرق تعقيم الجيل الأول بالاشعاع لمكافحة الحشرات المحصولية الرئيسية (مثل حشرة العثة الماسية، ودودة ورق القطن، وحفار الذرة).

١٦١ - وسيكون من بين الأولويات الأخرى تحسين قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بالبحوث الحيوانية على استخدام طرق التحليل الحديثة مثل "تحليل المناعة الاشعاعية" و "استخدام الانزيمات فى تحليل المناعة" لقياس هرمونات التكاثر وهرمونات الأيض من أجل تحسين الانتاجية الحيوانية، وكذلك تحسين قدرتها على تشخيص الأمراض الحيوانية واجراء عمليات المسح (مثل مرض الحمى القلاعية، ومرض النوم، ومرض الحمى المتموجة، والطاعون البقرى)، مع التوسع التدريجى فى هذا العمل لينتقل من الحيوانات المجترة الى الحيوانات الزراعية الصغيرة والأسماك.

١٦٢ - وسوف يواصل البرنامج تقديم المعونة فى مجالات وضع الخطوط التوجيهية والبروتوكولات المتفق عليها دوليا بشأن تعريض الأغذية للاشعاع، بغرض التوفيق بين القواعد الوطنية وتسهيل التجارة فى الأغذية المعرضة للاشعاع، واستنباط الأساليب التى يمكن الاعتماد عليها فى الكشف عن الأغذية المعرضة للاشعاع والمساعدة فى استخدام الجرعات المعقمة فى حفظ الأغذية.

١٦٣ - وهناك عدد من شبكات البحوث التى تستكمل وتعزز عمل البرنامج فى مجال تطبيق الأساليب النووية فى الزراعة. ويتجاوز عدد هذه الشبكات (برامج البحوث المنسقة) فى الوقت الحاضر ٤٠ شبكة، ومن المتوقع أن يزداد عددها، مما سيتطلب زيادة تعزيز معاهد البحوث الزراعية الوطنية لتمكين من تطبيق التكنولوجيا النووية فى مجالات المشكلات ذات الأولوية.

..... دور المنظمة الرائد فى مجال الاستشعار عن بعد .....

١٦٤ - حرمت المنظمة على أن تطور باستمرار قدراتها فى مجال الاستشعار عن بعد، وذلك لمساعدة البلدان النامية فى اختيار البيانات والأساليب الجديدة المستخدمة فى مجال الاستشعار عن بعد، واختبارها، وادخالها واستيعابها. وسوف تكون الأولوية الأساسية فى المدى المتوسط هى أن تكون المنظمة بمثابة عامل مساعد على ضمان اعتماد البلدان النامية على الذات فى تطبيقات الاستشعار عن بعد المستخدمة فى الأمن الغذائى، والتنبؤ بالكوارث الطبيعية ورصدها وتقديرها، وتخطيط الاستخدام الأمثل للأرض، وتحسين احصاءات المحاصيل الزراعية، ورصد الموارد الحرجية والرعية والمائية. وسوف يتحقق ذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، واجراء الدراسات الاستطلاعية. وتساعد الدراسات الاستطلاعية على تسهيل تطوير الأساليب التكنولوجية الملائمة واجراء الاختبارات عليها، كما أنها تمثل واحدة من أنجع الوسائل لنقل التكنولوجيا. وسيكون من بين الأولويات الأخرى تعزيز الشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية العاملة فى مجال الاستشعار عن بعد.

١٦٥ - وسوف يواصل البرنامج الاهتمام بتقديم المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها فى الوقت المناسب بشأن تطور النباتات، وهطول الأمطار، والظروف البيئية الأخرى المستخلصة من بيانات الاستشعار عن بعد، وبيانات الأرصاد الجوية الزراعية، الى النظام العالمى للإعلام والإنذار المبكر. كما سيواصل البرنامج تكوين المواد المرجعية عن تطبيقات الاستشعار عن بعد فى مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وذلك بغرض توفير قاعدة بيانات شاملة. ومن المتوقع الحصول على دعم قوى من خارج الميزانية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية متوسطة الأجل.

١٦٦ - وبالإضافة الى الأعمال المشار إليها فى مجالات رصد المحاصيل والظروف الجوية، تعطى الأعمال الخاصة بالأرصاد الجوية الزراعية فى المدى المتوسط أولوية للعلاقة بين الإنتاج المحصولى والزراعى والظروف الجوية والمناخية، بما فى ذلك الآثار المحتملة لتغير المناخ، وذلك للمساعدة فى التقليل من الشكوك التى تكثف الإنتاج الزراعى.

١٦٧ - وسوف يؤكد البرنامج، فى أعماله فى مجال الطاقة، على أهمية التخطيط غير المركزى للطاقة على أساس المناطق، وهو التخطيط الذى يشمل ايجاد تكامل بين الجوانب المتصلة بالطاقة والبيئة والزراعة. وسوف يعمل البرنامج على دعم الترتيبات المؤسسية على المستوى

الوطني، والمستوى الجهوي، والمستوى المحلي، من أجل دمج الأنشطة المتعلقة بالطاقة في الريف. وهذا منهج متعدد التخصصات يضم جهود المخططين، والعلميين، والمتخصصين في التكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع.

١٦٨ - وقد شرعت غالبية البلدان في وضع حلول فنية من أجل توفير الطاقة للعديد من المجتمعات المحلية الريفية المتناثرة، بما في ذلك برامج تزويد هذه المجتمعات بالطاقة الكهربائية وخطط إعادة التشجير. ومع ذلك، فلقد كان التأثير محدودا حتى الآن لأن هذه البرامج نفذت في معزل عن غيرها دون أن تكون جزءا من اطار وطني عام. ولذلك، فسوف يعمل البرنامج على دعم الأعمال التي تنفذ على المستوى الوطني في مجال وضع سياسات الطاقة الشاملة، بما في ذلك اختيار الأساليب التكنولوجية الملائمة واقامة آليات التنسيق بين القطاعات.

#### ٠ التعاون الخارجي

١٦٩ - سوف يستمر التعاون، في مجال البحوث، مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، واللجنة الاستشارية الفنية التابعة لها ومع مراكز البحوث الزراعية الدولية. وفيما يتعلق بالخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية، فسوف يتضمن التعاون ايفاد بعثات مشتركة لاستعراض البحوث والمشاركة في الاشراف على الأنشطة المتعلقة بالتدريب على ادارة البحوث. ويقيم البرنامج اتصالات مع اجهزة الامم المتحدة، مثل مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية، وفريق العمل التابع للجنة التنسيق الادارية، في هذا الشأن. كذلك يتعاون البرنامج مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمعهد الأمريكي للتعاون في مجال الزراعة، والمركز الفني للتعاون الزراعي والريفي، في مجال البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا والتدريب على ادارة البحوث. ومن المنظمات الاخرى التي من المتوقع ان تستمر الأنشطة المشتركة معها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والاتحاد الدولي لنظم البحوث الزراعية لأغراض التنمية، ومركز بحوث التنمية الدولية، والمركز الدولي للتعاون في مجال البحوث الزراعية لأغراض التنمية، ووزارة الشؤون الخارجية الايطالية، ومجلس بحوث الزراعة الاستوائية وشبه الاستوائية في ألمانيا. ولقد كان الدعم والتعاون قويين بصفة خاصة في اقليم افريقيا حيث قدم البرنامج يد التعاون والمساعدة لكل من منظمة تنمية حوض نهر السنغال، ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل/معهد منطقة السهل، ومنظمة الوحدة الافريقية / هيئة العلوم

والتكنولوجيا والبحوث/اللجنة الاستشارية لبحوث الحبوب الغذائية وتنميتها في المناطق شبه القاحلة، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى/معهد البحوث الزراعية والحيوانية، والاتحاد الدولي للبحوث الزراعية والتنمية - أفريقيا.

١٧٠ - ويتم تنفيذ البرنامج الفرعي الخاص باستخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الحيوية في الزراعة بشكل مشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك هناك تعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية، والمعاهد والمراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى مثل: الاتحاد الأوروبي لبحوث تربية النباتات، وإدارة تخطيط التغذية وتقديرها وتقييمها وجمعية تطوير بحوث تربية الحيوان في آسيا وأوسيانيا والجماعة الاستشارية الدولية المعنية بمعالجة الأغذية بالأشعاع. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيرا ما يتم تنفيذ البرامج في أفريقيا في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية.

١٧١ - ونظرا لأن المنظمة هي المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن معالجة أنشطة الاستشعار عن بعد في مجال الموارد الطبيعية المتجددة، فسوف تواصل اتصالاتها وتعاونها على نطاق واسع مع المنظمات وبرامج الأمم المتحدة، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية، واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - النظام العالم لرصد البيئة / قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات الموارد العالمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن المتوقع أن يمتد نطاق التعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية. وتتعاون المراكز الإقليمية للاستشعار عن بعد في شرق أفريقيا وجنوبي أفريقيا وغربي أفريقيا في تنظيم الدورات التدريبية وأجراء الدراسات الاستطلاعية. كذلك سيحافظ البرنامج على الاتصال الوثيق مع الأجهزة الدولية مثل الاتحاد الجغرافي الدولي، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، والجمعية الدولية للتصوير الجوي والاستشعار عن بعد.

١٧٢ - وسوف تواصل المنظمة تعاونها الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأرصاد الجوية الزراعية، وخصوصا من خلال لجنة الأرصاد الجوية الزراعية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والجماعة

المشتركة بين الوكالات المعنية بالارصاد الجوية الحيوية الزراعية، وهى اللجنة التى تشترك فيها منظمة الاغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية، واليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما سيحافظ البرنامج على العلاقات مع الجماعات الحكومية الدولية المختلفة المعنية بالارصاد الجوية الزراعية، ومنها مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الأفريقى، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل.

١٧٣ - وفى مجال الطاقة، يتعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى، والبنك الدولى، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث. وسوف تواصل المنظمة مشاركتها النشطة فى فريق العمل المنبثق عن لجنة التنسيق الادارية والمختص بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، ومكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى، وغيرها فى متابعة خطة عمل نيروبي، فيما يتعلق بهذا الموضوع. وسوف تستمر الاتصالات مع الوكالات متعددة الأطراف والشائبة مثل معهد استكهولم للبيئة، ومركز الطاقة التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وهيئة الطاقة الذرية الايطالية، والوكالة الالمانية للتعاون التقنى، والوكالة الفرنسية للتحكم فى الطاقة وفيما يتعلق باتجاهات الطاقة وأولوياتها فى البلدان النامية. كذلك سيستمر التعاون فى مجال تبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية، مثل معهد بحوث الطاقة فى الهند، ومع الجامعات فى مختلف الأقاليم، ومع المؤسسات الخاصة التى تقوم بتسويق المنتجات والخدمات فى مجال الطاقة.

\* البرنامج ٢-١-٥: التنمية الريفية (٣):

• الأهداف

- الهدف العام:

١٧٤ - يتمثل الهدف العام الذى تتوخاه الحكومات الاعضاء فيما يتعلق بالتنمية الريفية، فى ضمان توافر الخدمات الوافية للمجتمعات المحلية الزراعية، بما فى ذلك الترتيبات المؤسسية الملائمة والاشراك الفعال للمزارعين، رجالاً ونساءً. وباختصار، فمن المقرر اتباع أسلوب "متوازن" للقضاء على أى تحيز متبقى ضد المناطق الريفية.

(٣) عولجت الجوانب المتصلة بتنمية الموارد البشرية ودور المرأة فى التنمية، بمزيد من الافاضة، فى الجزء الثانى.

- الأهداف النوعية :

١٧٥ - وهكذا، تنحصر الأهداف النوعية متوسطة الأجل لهذا البرنامج فيما يلي:

- (أ) العمل على تحسين خدمات التعليم الزراعي عن طريق رفع مستوى الكفاءة الفنية والإدارية؛
- (ب) مساعدة الدول الأعضاء في إعادة توجيه المقررات الدراسية في معاهد التدريب الزراعية لتلبية احتياجات صغار المزارعين، ومراعاة القضايا البيئية وقضايا قابلية الزراعة للاستمرار؛
- (ج) تعزيز إيجاد فرص عمل للشباب في الريف؛
- (د) مساعدة الحكومات في تحسين أنماط حيازة الأرض، وتخطيط عمليات التوطين، وإقامة المؤسسات اللازمة لتسجيل الأراضي وتجميعها؛
- (هـ) تشجيع أساليب المشاركة بالنسبة للسكان المحليين، لإشراكهم في تحديد المشروعات وصياغتها وتنفيذها، تمشيا مع خطة العمل التي وضعتها المنظمة لمشاركة السكان،
- (و) ترويج نظم التسليم الفعالة لصغار المزارعين، والعمالة غير الزراعية في المناطق الريفية، والمنظمات التعاونية وغيرها من المنظمات الريفية؛
- (ز) تقديم المشورة في مجال السياسات من أجل إدخال المفاهيم الخاصة بدور المرأة في التنمية في الأنشطة الرئيسية، وإقامة وحدات معنية بدور المرأة في التنمية تكون قادرة على تصميم البرامج وتنفيذها من أجل المرأة، والقيام بالأنشطة المتعلقة بجمع المعلومات التي تعزز ذلك وتحليلها؛

(ح) زيادة القدرات الوطنية فى مجال تنفيذ برامج الاتصال الريفى، كأساس للتغيير والتجديد وتحسين نوعية أنشطة التدريب ووصولها الى الفئات المستهدفة؛

(ط) مساعدة الدول الأعضاء فى تحسين نظم تسويق المنتجات ومستلزمات الانتاج الزراعى، بما فى ذلك خدمات ومرافق البنية الاساسية الفعالة مثل معلومات الاسواق والارشاد فى مجال التسويق؛

(ى) تحسين كفاءة وكالات التسويق المملوكة للحكومات واستعراض دورها فى نطاق سياسات السوق المتحررة؛

(ك) دعم مؤسسات التمويل الريفية لزيادة تمكين سكان الريف، سواء كانوا من منتجى المواد الأولية او غيرهم، من ايداع مدخراتهم والحصول على التسهيلات الائتمانية المناسبة، وتشجيع الاستثمارات الموجهة نحو الزراعة القابلة للاستمرار؛

(ل) تقديم المشورة بشأن خطط التامين السليمة على المحاصيل والحيوانات.

#### • مجال تركيز البرنامج

١٧٦ - يتناول هذا البرنامج الجوانب الاساسية لسياسات التنمية الريفية عن طريق البرامج الفرعية المتخصصة الآتية: (١) التعليم والارشاد والتدريب الزراعى، (ب) الدعم الاعلامى للتنمية، (ج) اصلاح الزراعى واستيطان الاراضى، (د) المؤسسات الريفية والعمالة، (هـ) دور المرأة فى الانتاج الزراعى والتنمية الريفية، (و) التسويق، (ز) التمويل. كذلك يقوم البرنامج بالتنسيق فى داخل المنظمة بالنسبة للاولويات الموضوعية مثل تنمية الموارد البشرية ودور المرأة فى التنمية.

١٧٧ - واستنادا الى الخبرة السابقة، سيواصل كل برنامج فرعى تقديم المعونة للبلدان الاعضاء، اما من خلال انشطة البرنامج العادى او الانشطة الميدانية - وهى الانشطة التى يعزز بعضها بعضا. وهناك بعض العناصر الجديدة التى يجرى ادماجها او تعزيزها، مثل: الاعتبارات البيئية، والتنمية القابلة للاستمرار، والتكيف الهيكلى واصلاح نظم الحيازة، والتدابير التى تاخذ بنظرية السوق، وتنويع فرص العمل، والانشطة المدرة للدخل، وادارة المخاطر.

١٧٨ - وفى مجال الارشاد الزراعى والتدريب، سيكون هناك تحول نحو طرق الارشاد القائمة على المشاركة وقليلة التكاليف (بما فى ذلك مجموعات المزارعين)، مثل حملات الارشاد الاستراتيجية ووضع كتيبات التدريب والارشاد التى تتفق مع الظروف المحلية. وعلاوة على ذلك، فسوف يهتم البرنامج بادماج العوامل السكانية ضمن رسائل الارشاد الزراعى (سواء كانت موجهة للكبار او للشباب، او للرجال او للنساء)، مع الاهتمام ايضا بالادارة السليمة للموارد والمزارع، وخدمات الدعم الاساسية (بما فى ذلك التسويق، وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى، والتمويل). ورغم ان الجهود تتركز فى المدى المتوسط على الاقاليم النامية، فسوف يهتم البرنامج ايضا باحتياجات بلدان شرق اوروبا.

١٧٩ - ولتعزيز مشاركة السكان وخفض الانفاق العام، سيسعى البرنامج الى اشراك المنظمات غير الحكومية فى وضع المشروعات وتنفيذها. وكذلك سيعزز البرنامج تشكيل مجموعات صغيرة معتمدة على الذات من فقراء الريف، وهى المجموعات التى تشجع اعضاءها على العمل معا فى الانشطة المدرة للدخل.

#### • الاولويات الرئيسية

١٨٠ - سينظر البرنامج فى خيارات بديلة فيما يتعلق بكيفية اعادة توجيه البرامج الاجتماعية والاقتصادية، بما يعود بالمصلحة على سكان الريف. وسوف يستمر تقديم المشورة فى مجال السياسات فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة فى اطار متابعة اعمال المؤتمر العالمى لاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، كما سيتم صياغة البرامج التفصيلية الخاصة باوضاع محددة داخل البلدان عن طريق المشروعات الميدانية.

١٨١ - وسوف يعطى البرنامج اولوية لمساعدة البلدان الاعضاء فى تنفيذ خطة العمل الخاصة بمشاركة السكان، وذلك بعد اعتمادها من جانب مجلس المنظمة والمؤتمر. وتشير التجارب السابقة بوضوح الى ان مشاركة سكان الريف الفقراء يمكن ان تتحقق على خير وجه من خلال الهياكل الاجتماعية التى يسيطر عليها سكان الريف انفسهم، اى المجموعات غير الرسمية الصغيرة وكذلك الجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات عمال الريف.

١٨٢ - وسوف يواصل البرنامج تشجيع ايجاد فرص عمل مربحة تعود بالفائدة على المجموعات الهامشية، وكذلك اجراء البحوث التكميلية عن اثر الاساليب التكنولوجية والهجرة على العمالة والسكان المعدمين. وسوف يكون من اللازم التنسيق مع وحدات المنظمة الاخرى من اجل دراسة فرص تنويع العمالة واجراء الدراسات عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المحرومة من الامتيازات.

١٨٣ - ولتعزيز الارشاد الزراعى وغيره من الخدمات الفنية والنهوض بها، وللدخول من ارتفاع تكاليف تدريب العاملين فى الارشاد اثناء الخدمة، ستعطى الاولوية لتعزيز قدرات المدارس، والمعاهد، والكليات والجامعات الزراعية. كما سيجرى اثناء الفترة متوسطة الاجل استعراض عالمى وستعقد مشاورات عن الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية الزراعية فى الفترة التالية لعام ٢٠٠٠.

١٨٤ - وفيما يتعلق بالمشكلات الزراعية، باعتبارها من بين الاولويات الرئيسية، فسوف يتم تحليل الدروس المستفادة من التجارب السابقة فى مجال حيازة الاراضى والاصلاح الزراعى، وكذلك المعلومات والمعارف التى تجمع من مراكز البحوث المعنية، وذلك لنشرها فى كتيبات فنية لمساعدة الدول الاعضاء فى صياغة سياسات اصلاح الزراعى. وسيكون من بين مجالات الاولوية الاخرى تحويل نماذج الملكية الاجتماعية الى نماذج للحيازة الخاصة. ويتضمن ذلك حل المزارع التابعة للدولة، وتقسيم الحصص فى المزارع الجماعية والتعاونيات، وتحديد حقوق الملكية فى الموارد الخاضعة للإدارة المشتركة، وتمكين القطاع الخاص من استغلال الموارد الريفية "المؤممة" (الافراد والاجهزة ذات الشخصية القانونية مثل الجمعيات التعاونية، والشركات، وغيرها). وسوف تؤخذ فى الاعتبار النتائج الايجابية التى حققتها التجربة الطويلة فى مجال نماذج الملكية الاجتماعية، لدى مساعدة البلدان التى تطلب المشورة الفنية. وسوف تنظم حلقات دراسية عملية اقليمية لتشجيع اجراء الحوار بين واضعى السياسات والمفكرين وممثلى المنظمات غير الحكومية.

١٨٥ - وفى مجال الدعم الاعلامى للتنمية، فسوف تكون الاولوية الرئيسية هى تصميم ودعم المشروعات الميدانية التى تنطوى على برامج للاعلام الريفى لتوعية سكان الريف وتقوية دوافعهم وتدريبهم، وتوفير الدعم لبرامج المنظمة الرئيسية فى مجالات الزراعة، والغابات، والثروة السمكية، ودور المرأة فى التنمية، والسكان، والتغذية، وما الى ذلك.

١٨٦ - ولذلك، فسوف يواصل البرنامج تقديم الخدمات الفنية والاستشارية والتدريب فى مجالات التخطيط الاعلامى، والاذاعة الريفية، والمهارات الخاصة بالاتصال فيما بين الافراد، ووسائل التوعية السمعية والبصرية منخفضة التكاليف، واستخدام وسائل الاعلام التقليدية والشعبية والحملات الاعلامية التى تقوم على استخدام وسائل الاعلام المتعددة. وكاولوية منخفضة، ستجرى بحوث تطبيقية على نظم الاعلام التقليدية، والقيم الاجتماعية والثقافية، والمفاهيم السائدة لدى سكان الريف الذين توجه اليهم الرسائل الاعلامية، وذلك لتكون اساسا لتخطيط وتنفيذ برامج الاعلام الناجحة القائمة على المشاركة.

١٨٧ - وسوف يستمر استخدام موارد البرنامج العادى فى تمويل الموظفين الاساسيين بالمقر الرئيسى بينما ستمول أنشطة الدعم الاعلامى للتنمية فى الميدان من الموارد التى تاتى من خارج الميزانية. أما الدعم المقدم للأنشطة السكانية التى تقوم بها المنظمة فسوف يمول من جانب صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية.

.... تعزيز كفاءة الاسواق ....

١٨٨ - وفيما يتعلق بالتسويق، فسوف يهتم البرنامج بوجود سياسات فعالة للتسويق تساعد على اشراك القطاع الخاص، وبدور مؤسسات التسويق شبه الحكومية فى المستقبل، وتحليل الاصلاحات التى تدخل على السياسات ومدى تأثيرها على المزارعين، والمستهلكين وعلى كفاءة عملية التسويق. كذلك سيتصدى البرنامج لقضايا التسويق فى اطار برامج العمل الخاصة لتلافي خسائر الاغذية والامن الغذائى. وسيتوسع البرنامج بالتدريب فى التدريب على التسويق، جنباً الى جنب مع تحسين نوعية مواد التدريب على التسويق والأنشطة التجارية الزراعية. وسوف يزيد البرنامج من اهتمامه بتطوير مرافق البنية الأساسية للاسواق. كما سيواصل تقديم الدعم للهيئات الاقليمية المعنية بتسويق الاغذية وذلك لتحسين أداء نظم التسويق فى سياق تحرير الاسواق.

١٨٩ - وسوف تعطى الأولوية لتقديم المشورة للبنوك الريفية وللاجهزة المشرفة على البنوك فى عدد من المسائل مثل أسعار الفائدة السائدة فى الأسواق، وتعبئة المدخرات المحلية، وخفض تكاليف التشغيل. وفى هذا الصدد، فسوف يواصل البرنامج تقديم الدعم للتوسع فى استخدام نظم الحاسب الآلى قليلة التكلفة المستخدمة فى ادارة عمليات الادخار والقروض واعداد التقارير، ولاسيما فى أفريقيا. ومن المأمول أن تجتذب هذه الأنشطة دعماً ملموساً من خارج الميزانية لى تصل هذه المعونة المؤكدة الى الفئات الفقيرة من القطاع الريفى.

١٩٠ - وتعد الاتحادات الاقليمية للائتمان الزراعى التى تشرف عليها المنظمة من المؤسسات المستقرة فى الوقت الحاضر، كما أنها فى سبيلها لأن تصبح بمثابة شبكات تتمتع بقوة ذاتية، ولذلك فسوف يقل الدعم اللازم لها من البرنامج العادى. وتمثل هذه الاتحادات وسيلة من وسائل الاتصال الناجعة مع عدد كبير من المؤسسات المعنية بالمدخرات والقروض والتى تقدم خدمات مباشرة لسكان الريف. وتشارك الوكالات المتبرعة مشاركة مباشرة فى تقديم الدعم للاتحادات الاقليمية للائتمان الزراعى ولأعضاء هذه الاتحادات، من خلال برنامج تنمية الائتمان الزراعى.

#### • التعاون الخارجى

١٩١ - سيتم تعزيز الأنشطة المشتركة مع البنك الدولى، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وصندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة، فيما يتصل بالمشروعات والأنشطة المتعلقة بالارشاد الزراعى، والتعليم الزراعى، ومشاركة السكان، والاستيطان، وقضايا التكيف الهيكلى المتعلقة بذلك، وتعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية. وفيما يتعلق بالمسائل الفنية، فهناك تعاون نشط مع كل من اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية.

١٩٢ - وسوف يواصل البرنامج تقديم المشورة، والمعونة والمعارف الفنية لمشروعات التنمية الريفية التى يتولاها برنامج الاغذية العالمى.

١٩٣ - وسوف يستمر البرنامج فى الاعتماد على الفريق العامل المعنى بالتنمية الريفية والمنبثق عن لجنة التنسيق الادارية، باعتباره

الآلية الرئيسية لاستعراض وتشجيع العمل المنسق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية.

١٩٤ - وسوف تستمر العلاقات الوثيقة مع رابطة مؤسسات تسويق الاغذية فى آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة التسويق الغذائى والزراعى فى الشرق الاذنى وشمال افريقيا، واتحاد وكالات تسويق الاغذية فى شرق افريقيا وجنوبها. كذلك تتعاون المنظمة تعاونا وثيقا مع المركز الدولى لمشروعات الاعمال العامة فى البلدان النامية ومع الاتحاد الدولى للهيئات المحلية.

١٩٥ - وفيما يتعلق بالبنوك الزراعية والائتمان الزراعى، هناك علاقات دعم متبادل مع المجلس العالمى للاتحادات الاثثمانية، والاتحاد الدولى للائتمان الزراعى، وكذلك مع الاتحادات الاقليمية للائتمان الزراعى المشار اليها من قبل.

#### \* البرنامج ١-٢-٦: التغذية:

١٩٦ - سوف تشترك المنظمة ومنظمة الصحة العالمية فى تنظيم عقد المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، وهو المؤتمر الاول من نوعه، فى اواخر ١٩٩٢، فى تعاون وشيق مع منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الاخرى المعنية بالجوانب المختلفة للتغذية، والاعذية، والزراعة، والسياسات الصحية. وسوف يساعد هذا المؤتمر الحكومى الدولى على زيادة الوعى بالمشكلات التغذوية فى جميع البلدان كما سيؤكد الحاجة الى زيادة الجهود من اجل حل هذه المشكلات. ومن المحتمل ان يكون لبرنامج العمل الذى سيعتمده هذا المؤتمر تأثيرات عميقة على عمل المنظمة فى المدى المتوسط والمدى البعيد. وسوف تكون الاهداف والاولويات المقترحة المبينة فيما يلى محل مناقشة كاملة فى المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية.

#### • الاهداف

#### - الهدف العام:

١٩٧ - يتمثل الهدف العام الذى تتوخاه الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتغذية فى تحقيق التغذية الكافية لجميع فئات السكان عن طريق السياسات والبرامج الفعالة، وتوفير المعلومات التى تمكن المستهلكين من الاختيار السليم للاغذية، وكذلك تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الغذائية المتاحة. وعلى المستوى الدولى، تحتاج الدول الاعضاء الى معايير، ومدونات السلوك وغير ذلك من التوصيات للتنسيق بين القواعد والشروط اللازمة لاصدار شهادات.

## - الاهداف النوعية :

١٩٨ - وفى ضوء الطلب على المعونة من المنظمة والتعاون اللازم من جانبها، تنحصر الاهداف النوعية للبرامج فيما يلى:

(١) مساعدة الدول الاعضاء فى تحديد المشكلات المتعلقة بالتغذية، ورصدها وتقديرها، وفى صياغة السياسات الفعالة والناجعة للتخفيف من حدة الجوع وسوء التغذية؛

(ب) دعم الجهود الحكومية فى مجال تقدير الاثار المترتبة على السياسات الواسعة وما يتصل بها من أنشطة انمائية فى مجال التغذية؛

(ج) مساعدة الدول الاعضاء فى صياغة برامج التغذية المتكاملة والبرامج المعنية بتعويض النقص فى العناصر الغذائية الدقيقة، وتنفيذها وتقييمها؛

(د) تقديم المعونة الفنية لبرامج المعونة الغذائية وتغذية المجموعات (التغذية المدرسية، وتغذية الفئات الحساسة) وكذلك برامج التخفيف من اثر الكوارث (التغذية فى حالات الطوارئ) وبرامج الانعاش اللاحقة لحالات الطوارئ؛

(هـ) تعزيز قدرات الادارات الحكومية فيما يتعلق بالتوعية الغذائية للجمهور، وذلك عن طريق وسائل الاعلام وقنوات التوعية الأخرى؛

(و) مساعدة البلدان الاعضاء فى تعزيز مرافق البنية الاساسية الوطنية المعنية بالرقابة الغذائية وفى العمل على تحسين نوعية الاغذية وزيادة سلامتها؛

(ز) المشاركة فى تقييم الاضافات والملوثات الغذائية، وفى وضع المواصفات، وتحديد مستوياتها القصوى فى مختلف الاغذية؛

(ح) رصد مستويات الملوثات الغذائية فى المنتجات الغذائية الرئيسية، وتقييم اتجاهاتها، وتقدير اثرها على التجارة الدولية؛

(ط) مساعدة الدول الاعضاء فى تحديد نظم الرقابة على جودة الواردات والصادرات الغذائية وقواعد اصدار الشهادات؛

(ى) تعزيز الطرق المحسنة لمناولة الاغذية من جانب باعة الاغذية الجائلين فى الشوارع؛

(ك) وضع المستويات الدولية ومدونات السلوك وكذلك تعزيز التنسيق الدولى للمعايير واللوائح وقواعد اصدار الشهادات، بالتعاون مع الجهات.

#### • مجال تركيز البرنامج

١٩٩ - يتضمن برنامج التغذية فى المنظمة خمسة برامج فرعية مضمونية هى: تقدير مشكلات التغذية ورصدها ووضع السياسات اللازمة لها، تنفيذ برامج التدخل المتكاملة والتعليمية، تحسين الحصول على الاغذية المأمونة ذات النوعية الجيدة، وضع وتطبيق المعايير اللازمة للتحكم فى جودة الاغذية وسلامتها، والتنسيق بين المعايير، واللوائح، وقواعد اصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية.

٢٠٠ - ولهذا البرنامج بعد قوى فى مجال "الدعوة والدفاع"، وذلك لخلق وعى سياسى ووعى عام مؤيد لتحسين مستوى التغذية والتمكين من الحصول على الاغذية، وتأكيد الحاجة الى صياغة وتنفيذ السياسات التى يكون لها تأثير ايجابى على التغذية. كذلك تستند برامج تغذية المجتمعات الى المشاركة السكانية، التى تستهدف تحسين مستوى الامن الغذائى للأسرة، مع تعزيز ذلك عن طريق أنشطة التوعية التى تقوم بها وسائل الاعلام.

٢٠١ - وسوف يواصل برنامج التغذية تقديم المشورة لبرنامج الاغذية العالمى لضمان وضع برامج المعونة الغذائية وتغذية المجموعات بالشكل الذى يجعلها تصل الى احوج الفئات المعرضة لسوء التغذية، بينما سيظل تقديم الدعم الفنى فى مجالات التغذية المدرسية، وتغذية المجموعات الحساسة، والتغذية فى حالات الطوارئ، من الانشطة الجارية. وسوف يزيد البرنامج من اهتمامه بعمليات الانعاش اللاحقة لحالات الطوارئ.

٢٠٢ - ويقدم البرنامج مساهمات ملموسة لعدد من الاولويات فى المجالات المختلفة التى تعنى بها المنظمة، مثل: تقديم المشورة من أجل الانتفاع بالخبرات والمعلومات المتاحة للمنظمة فى مجالات التغذية، والاعذية والزراعة لدى وضع السياسات الوطنية، اشراك المرأة فى التنمية عن طريق انتاج الاغذية وتسويقها ورعاية الاسرة وتغذيتها، وتنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب الافراد اللازمين للعمل فى مجالات تحسين التغذية، والرقابة الغذائية وتوعية المستهلكين. كذلك تؤخذ الاهتمامات البيئية والاعتراف بأهمية الزراعة والتنمية الريفية القابلة للاستمرار، فى الاعتبار، فى الانشطة التى تنفذ من أجل التشجيع على ضمان الامن الغذائى والتغذوى للأجيال الحالية والمقبلة.

#### • الاولويات الرئيسية

٢٠٣ - سوف تشجع المنظمة التقييم العلمى والخيارات المتعلقة بالسياسات، بما يضمن أن تكون كميات وأنواع الاغذية المتوافرة كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع فئات السكان فى جميع الاوقات، ووضع وتعزيز المعايير التى تمنع وصول الاغذية غير المأمونة الى المستهلكين. ويجب اعطاء اعتبار خاص لاهتمامات سكان الريف مثل السكان المعدمين وصغار المزارعين وكذلك للفئات الفقيرة فى المناطق الحضرية.

٢٠٤ - وسوف يواصل البرنامج تعزيز القدرات المؤسسية فى مجال تحديد المعلومات اللازمة فيما يتصل بالتغذية، وتحسين اساليب جمعها وتحليلها وتطبيقها عند وضع الخطط، بما فى ذلك تحليل جوانب النوعية المتصلة بالطلب على الاغذية. وسوف تقدم المعلومات عن الاغذية والتغذية مع رصد التغيرات التى تطرا على حالة التغذية، بالتعاون مع المنظمات الاخرى.

٢٠٥ - وسوف يكون هناك ربط بين تحليل حالة التغذية والتدخلات البرامجية النوعية، بما فى ذلك برامج العمل الاجتماعى، مع الاهتمام بمشاركة المجتمعات المحلية والنساء فى القضايا الانمائية. والى ان يصبح من الممكن تحقيق زيادة كافية فى دخل الفقراء، فسوف يكون من اللازم مواصلة برامج التدخل المباشر فى مجال التغذية لصالح افقر الفئات واكثرها تعرضا لسوء التغذية، كما سيكون من اللازم مواصلة المعونة التى تقدمها المنظمة فى هذا المجال.

٢٠٦ - وسوف يعمل البرنامج على زيادة تطوير نظم المعلومات الغذائية والاذار المبكر، بالتعاون مع النظام العالمى للاعلام والاذار المبكر عن الاغذية والزراعة. كذلك سيحرص البرنامج على ادخال التغذية ضمن الاستعراضات الوطنية عن سياسات الامن الغذائى وكذلك ضمن برامج العمل الوطنية، فى اطار خطة معونات الامن الغذائى.

٢٠٧ - ورغم أن برامج التدخل الهادفة فى مجال الاغذية، والتى تحصل على دعم من الخارج، يمكن أن يكون لها شئ من التأثير. فلكى يتسنى تحقيق تحسن دائم سيكون من الضرورى الاهتمام بايجاد موارد للمجتمعات المحلية تمكنها من مواجهة المشكلات المتعلقة بالاغذية والتغذية. ولذلك، فسوف يعمل البرنامج بقوة على ادماج العناصر المتعلقة بتغذية المجتمعات المحلية ضمن برامج التنمية الكبيرة.

٢٠٨ - وتعتبر توعية الجمهور فى مجال الاغذية من انواع التدخل المجدية التى تبرر تكاليفها، وذلك نظرا لما يتيح من امكانيات لتحسين حالة الاغذية بالجهود الذاتية. ويعد ترويج المحاصيل التقليدية والتى تكون قليلة التكلفة مع ان قيمتها الغذائية مرتفعة، جزءا من جهود التوعية الغذائية.

٢٠٩ - وسوف تعطى الاولوية للتصدى لحالات نقص العناصر الغذائية الدقيقة المنتشرة، مع الاهتمام باجراءات الوقاية، التى تقوم الحكومات فى نطاقها بتنفيذ عمليات تدخل تعتمد على الزراعة لاستكمال التدابير الصحية قصيرة الأجل. وسوف يعمل البرنامج على التوسع فى الحلول طويلة الأجل عن طريق زيادة الكميات المتاحة من الاغذية الملائمة الغنية بالكاروتين وفيتامين ا، وزيادة استهلاكها، بالاضافة الى الاجراءات الأخرى للتشجيع على تناول الاغذية الغنية بالفيتامينات واليود والحديد.

٢١٠ - وسوف يبقى تدريب العاملين اثناء الخدمة على ادارة برامج تغذية المجموعات وغيرها من برامج التغذية الاجتماعية، من الأنشطة المستمرة. وسوف يهتم البرنامج باستعراض المقررات الدراسية ومراجعتها، وكذلك باذخال المفاهيم الجديدة مثل السكان، والبيئة والامن الغذائي. وسوف تكون القناة الرئيسية لتبادل الخبرات فيما بين الموظفين المهنيين والموظفين العاملين فى البرامج هى الدورية التى تصدر ثلاثة مرات سنويا بعنوان "الاغذية، والتغذية والزراعة".

٢١١ - وفى مجال الرقابة على نوعية الاغذية وحماية المستهلكين، فسوف يهتم البرنامج بترويج البرامج الملائمة لضمان نوعية الاغذية، على جميع المستويات ضمن السلسلة الغذائية، وبتقدير مدى خطورة المشكلات الهامة المتعلقة بتلوث الاغذية، وخصوصا اذا كان هذا التلوث يرجع لاسباب بيئية مع تحديد المواقع الجغرافية لهذا التلوث، واقامة مرافق البنية الاساسية الضرورية على المستوى الوطنى لمراقبة نوعية وسلامة المنتجات الغذائية ووضع نظم اصدار الشهادات اللازمة لتصدير الاغذية. وسوف تعزز الجهود من اجل التوفيق بين المعايير والقواعد الدولية الخاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية.

٢١٢ - وسوف يكون من اللازم الاستمرار فى دور المنظمة المستقر فى مجال تقييم الاضافات الغذائية، وهو المجال الذى تتمتع فيه المنظمة بميزة نسبية فريدة، مع توسيع هذا الدور ليشمل المواد الكيماوية الاخرى التى لم تخضع للتقييم حتى الان.

٢١٣ - ولقد كان الدعم من خارج الميزانية قويا على الدوام فى مجال بناء المؤسسات الخاصة بالرقابة على الاغذية، سواء على المستوى الوطنى او الاقليمى، مما يشير الى زيادة فى الطلب على المعونة الخارجية من جانب البلدان الاعضاء. ومن المتصور ان تزداد هذه الأنشطة فى المدى المتوسط عن طريق استكشاف مصادر جديدة للدعم من خارج الميزانية والترويج لاجيال جديدة من المشروعات التى تشمل برامج التاكيد من الجودة فى جميع مراحل السلسلة الغذائية.

٢١٤ - وسوف يعمل البرنامج على زيادة التعاون فيما بين البلدان على المستوى الاقليمى، من خلال مبادرات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وتسهيل التعاون والتفاعل فيما بين السلطات الوطنية المعنية بالرقابة الغذائية، مع تقديم الدعم للمراكز الاقليمية الممتازة، بما

فى ذلك المراكز التى تتعاون مع المنظمة، فى الانشطة المتصلة بمراقبة مخلفات المبيدات، والمعادن الثقيلة، والمواد الفطرية السمية والتفتيش على الصادرات واصدار الشهادات الخاصة بها. وسوف يعمل البرنامج على تمكين هذه المراكز من أن تضطلع بدور فعال فى تدريب الموظفين الفنيين وفى تقديم المشورة الفنية للبلدان الاعضاء فى هذه المجالات.

٢١٥ - وقد اعربت لجنة الزراعة كما اعرب مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين عن تأييدهما القوى لعمل هيئة الدستور الغذائى. وسوف يحرص البرنامج على توفير الدعم المباشر لبرنامج الدستور الغذائى، فى شكل الترتيبات التى تتخذها الحكومات المضيفة لعقد الاجتماعات، وما تقدمه من دعم للاجتماعات التى يتم تمويلها حاليا من موارد البرنامج العادى.

#### • التعاون الخارجى

٢١٦ - تشمل الاعمال المتصلة برصد التغذية ووضع التقديرات الخاصة بها، وتحليل السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها، التعاون مع لجنة التنسيق الادارية/اللجنة الخاصة المعنية بالتغذية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والبنك الدولى، والمعهد الدولى لبحوث سياسات الاغذية، والمنظمات الدولية الأخرى. ومن المتوقع تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وخصوصا ما يقوم منها بتنفيذ عمليات التدخل على المستوى الميدانى. وسوف يستمر التعاون مع المنظمات الدولية، مثل جامعة الأمم المتحدة، فى تنظيم مشاورات الخبراء حول مجالات فنية معينة.

٢١٧ - وبالنسبة لبرامج تلافى نقص العناصر الغذائية الدقيقة، فهناك تعاون اكيد مع الجماعة الاستشارية الدولية المختصة بفيتامين ا، والجماعة الاستشارية الدولية المعنية بفقر الدم الناجم عن نقص التغذية، والمعهد الدولى للعلوم والتكنولوجيا، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

٢١٨ - وسوف يواصل البرنامج اعماله المشتركة مع اكااديمية النهوض بالتعليم، واشنطن، وشبكة التوعية الغذائية فى افريقيا، واليونسكو، فى برامج التوعية الغذائية للجمهور.

٢١٩ - وتتعاون المنظمة مع منظمة الصحة العالمية، في جميع المسائل المتصلة بسلامة الاغذية ومراقبة الجودة، ويتم هذا التعاون من خلال الأنشطة المؤسسية المشتركة مثل لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالاضافات الغذائية والملوثات، وغير ذلك من الترتيبات التي تتخذ لاغراض محددة.

٢٢٠ - كذلك، توجد علاقات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال برنامج رصد تلوث الاغذية العالمي المشترك بين المنظمة/ومنظمة الصحة العالمية/وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وبرامج المعونة الفنية الأخرى، في تلافى الملوثات البيئية ومراقبتها. ويهدف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالسلامة من الاشعاع، الى وضع معايير جديدة لضمان سلامة الاغذية والبيئة من الاشعاع.

٢٢١ - ويعد برنامج الدستور الغذائي مظهرا من مظاهر التعاون القديم بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، حيث تقدم منظمة الصحة العالمية ما يقرب من ١٨ في المائة من مجموع تكاليفه. كذلك توجد ترتيبات للتعاون مع الجات، في شكل تبادل المعلومات الخاصة بالتوفيق بين القواعد واللوائح الوطنية.

٢٢٢ - وسوف تسهم المنظمة في تحقيق اهداف التغذية المبينة في مرفق خطة العمل الخاصة بتنفيذ الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه خلال التسعينات - وهو الاعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة من اجل الطفل. وسيكون التعاون مع منظمات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الجوانب الأساسية في متابعة المنظمة لأعمال مؤتمر القمة من اجل الطفل.

\* البرنامج ٢-١-٧: معلومات الاغذية والزراعة وتحليلها (٤):

• الاهداف

- الهدف العام :

---

٢٢٣ - الهدف العام للدول الاعضاء هو الحصول على ما يلزمها من معلومات احصائية قائمة على التحليل تكون حديثة وموثوقا بها، لصياغة وتنفيذ سياسات الاغذية والزراعة الملائمة بصورة قابلة للاستمرار.

---

- الاهداف النوعية :

٢٢٤ - الاهداف النوعية هي:

(١) تشغيل نظام احصائي موحد وشامل، هو المركز العالمي للمعلومات الزراعية باستخدام تكنولوجيا اجهزة الكمبيوتر المتقدمة، وفي ظل مناخ جديد يجمع بين النظم الاحصائية ونظم المعلومات، مساهما بذلك في تحسين ادارة البيانات، وكذلك اتساق المعلومات الصادرة وجودتها وحداثتها؛

(ب) دعم المكاتب الاحصائية القطرية على وضع نظم فعالة لجمع الاحصاءات الاساسية عن الاغذية والزراعة، وتشغيل هذه الانظمة؛

(ج) ادخال تحسينات نوعية على البيانات القطرية وتلك الموجودة لدى المنظمة، مع التركيز بصورة خاصة على

---

(٤) يمثل هذا البرنامج جزءا اساسيا من عمل المنظمة في مجال تحليل السياسات الزراعية وتقديم المعونة في التخطيط، بموجب البرنامج ٢-١-٨، وبصفة اعم تقديم المشورة في مجال السياسات، وهو ما يناقشه الجزء الثاني.

متابعة المناطق الاحصائية، وتحسين وسائل جمع البيانات على المستوى القطري عن الانتاج والاراضى والمستلزمات، والاسعار، والحسابات الاقتصادية عن الزراعة واستهلاك الاغذية، وكذلك المجالات "الجديدة" نسبيا عن الاحصاءات البيئية ودور المرأة فى الزراعة؛

(د) تشجيع استخدام الاساليب المتقدمة، مثل الاستشعار عن بعد، فى الاعمال الاحصائية المتعلقة بالزراعة فى البلدان النامية؛

(هـ) تزويد الحكومات والجماهير بشكل عام، بتقديرات منتظمة وحديثة وواضحة عن حالة الاغذية والزراعة على المستوى العالمى والاقليمى والقطري؛

(و) تقديم تقديرات منتظمة لحالة السلع الزراعية وأوضاع التجارة وتوقعاتها فى العالم، على أساس المعلومات التى يتم جمعها وتحليلها عن السلع الأساسية؛

(ز) اعطاء تحليلات عن الحالة الراهنة للاغذية وتقديم المشورة عن حالات طوارئ الاغذية المتوقعة للحكومات ومجتمع المتبرعين فى العالم.

#### • مجال تركيز البرنامج

٢٢٥ - يحتل هذا البرنامج مكانا هاما من عمل المنظمة فى مجال التحليلات. ويشمل تجميع مجموعة كبيرة من الاحصاءات الزراعية ومعالجتها وتحليلها ونشرها - وهى المعلومات التى تنتهى الى المركز العالمى للمعلومات الزراعية، واجراء استعراضات لحالة الاغذية والزراعة فى العالم والتغييرات التى تحدث فيها، وتحليل توقعات اوضاع التجارة العالمية فى السلع والقضايا المتصلة بها، واجراء مسوحات الاغذية العالمية، والنظام العالمى للاعلام والانذار المكرر عن الاغذية، ومساعدة البلدان من اجل تعزيز نظمها القطرية الخاصة بالمعلومات الاحصائية عن الاغذية والانذار المبكر، وتقديم الدعم الفنى الى الاجهزة الزراعية المشتركة والى المكاتب الاقليمية فى

عملها المتعلق بتحليل السياسات الزراعية ومساعدات التخطيط والتدريب. ويدار هذا البرنامج بمعرفة قسم الاحصاء، وقسم السلع والتجارة، وقسم تحليل السياسات.

٢٢٦ - لهذا البرنامج توجه عالمى وشمولى فى المقام الأول. وسيجرى توسيع الزيادة التى طرأت على تغطية قضايا السياسات فى البلدان النامية فى السنوات الأخيرة، بحيث تشمل - بصورة أعمق - التطورات التى تحدث فى بلدان اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة فى أوروبا الشرقية والوسطى. فمثل هذه الأعمال لا تفيد هذه البلدان وحدها، بل تفيد أيضا البلدان النامية التى تسعى الى تحرير اقتصادها، والتى تسعى الى فهم ما يطرا من تغيرات السياسات فى البلدان التى يحتمل أن تصبح شريكا رئيسيا فى التجارة أو التنمية.

٢٢٧ - أما فى مجال نظم تطوير الاحصاءات القطرية ومعلومات الاغذية والانذار المبكر، فمن الطبيعى أن يكون التركيز على اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المعرضة للعجز الغذائى، التى هى فى أمس الحاجة لمثل هذا النوع من المساعدة.

٢٢٨ - واذا كان الجزء الأكبر من العمل الذى يجرى فى مجال جمع العديد من المعلومات الاحصائية وغير الاحصائية ومعالجتها وتحليلها وكتابة تقارير عنها، ينتمى الى البرنامج العادى، فان هذا البرنامج ينتظر أن يجتذب قدرا ملموسا من الدعم من خارج الميزانية، وخاصة فيما يتعلق بانشاء وتعزيز نظم معلومات الاغذية والانذار المبكر عنها، بل ولتعزيز نظم الاحصاءات القطرية نفسها.

٢٢٩ - وفى ضوء الحاجة الى معلومات وتحليلات احصائية موثوق بها لتحسين المعرفة بالقضايا الموضوعية مثل دور المرأة فى التنمية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية القابلة للاستمرار، وحماية البيئة، يمكن القول بأن البرنامج ٢-١-٧ يرسى اساسا لعمل المنظمة فى كثير من الاولويات الموضوعية.

#### • الاولويات الرئيسية

٢٣٠ - من بين الاولويات الرئيسية فى الاجل المتوسط، وضع وتشجيع مفاهيم وتعاريف وتصنيفات ووسائل احصائية موحدة. وسوف تسعى المنظمة

- على المستوى القطري - الى توحيد هذه المجالات من خلال برنامجها الخاص بالاحصاء الزراعى العالمى الذى يجرى كل عشر سنوات، وكذلك المطبوعات التى تصدر تحت عنوان "سلسلة تطوير الاحصاءات". وسيساهم المركز العالمى للمعلومات الزراعية فى هذه الجهود الهامة. ورغم ان المركز سيعنى أساسا بقواعد البيانات الاحصائية فى المقر، فإنه سيعمل أيضا على وضع معايير احصائية وتنفيذها كشرط اساسى لتحسين ادارة البيانات. ولهذا الغرض، ستتواصل عملية البحث عن اساليب ووسائل فعالة لجمع البيانات، ونشر مثل هذه الوسائل والأساليب من خلال دورات تدريبية ونشرات فنية، موجهة الى البلدان النامية فى المقام الأول.

٢٣١ - وسيستمر تقديم الدعم الى نظم جمع البيانات القطرية من خلال المشروعات الميدانية، سواء تلك التى تخصص بأكملها للاحصاءات أو تلك التى تدخل فيها عناصر احصائية. وتمكيننا للبلدان من أن تقدم بيانات عن الزراعة من تلك التى تستخدمها فى اتخاذ قراراتها والتى تكون هناك حاجة لها على مستوى العالم، فإن هذه المشروعات الميدانية ستسعى الى اقامة قدرات دائمة على جمع البيانات الزراعية، وعدم الاقتصار على عمليات جمع هذه المعلومات مرة واحدة. وبالإضافة الى ذلك، فإن الخبرة المكتسبة أثناء اقامة المركز العالمى للمعلومات الزراعية سوف تعدل بحيث تتناسب مع الاوضاع المحلية وتنقل الى مكاتب الاحصاءات القطرية، كلما أمكن ذلك.

٢٣٢ - ومن المتوقع ادخال تحسينات ملموسة على طرق تقدير استخدام الاراضى والمساحات المحصولية باقامة علاقات بين البيانات التى تجمع بالاستشعار عن بعد وبين الاحصاءات الزراعية، ولاسيما فى البلدان النامية التى لا تملك طاقات كافية فى هذا المجال. ويشتمل هذا المنهج على التوسع فى الحوار والتعامل فى المشاركة فى صور الاستشعار عن بعد وتسهيلها وتحليلها. وهناك أولوية جديدة ترتبط بهذا الموضوع، وهى انشاء سجلات لصور الاستشعار عن بعد، استكمالاً لعمليات تجميع البيانات الاحصائية القطرية الموجودة فى الوقت الحاضر.

٢٣٣ - ومن حيث التغطية الاحصائية فإن عمليات جمع وتجهيز بيانات استهلاك الاغذية لتقدير مستوى توزيع الاغذية واستهلاكها، ونقص الاغذية، ستحصل على أولوية متقدمة كما ستركز الجهود على استخدام بيانات مسوحات الأسر لاستنباط مؤشرات اجتماعية واقتصادية. وهناك مجال آخر

سيحظى بالاولوية، هو بيانات التدفق التجارى لتسهيل عملية تحليل التجارة الزراعية بين البلدان ومجموعات البلدان. ويشمل ذلك فتح ملف لمصفوفة تجارية معالجة بالكمبيوتر، تتكون من بيانات الصادرات حسب جهة الاصول، والواردات حسب منشئها.

... عناصر عديدة: المركز العالمى للمعلومات الزراعية ...

٢٣٤ - ينبغى ان يتم ادراج جميع النظم الاحصائية ذات القيمة فى المنظمة فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية خلال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣. وسوف يقضى ذلك على اى ازدواج او تكرار فى المعلومات، كما سيحرر قدرا من الموارد لاستخدامها فى مجالات جديدة لها اولويتها، وسيحسن من اتساق المعلومات المفرج عنها، وسييسر الحصول على بيانات من خلال أجهزة اتصال حديثة. كما ستوضع مؤشرات لمصادر البيانات وجودتها. وبالإضافة الى ذلك، سيتم توسيع المركز العالمى للمعلومات الزراعية ليشمل المعلومات الموضوعية. وسيتم التوسع أيضا فى تجميع البيانات بصورة مقروءة، وهو الامر غير المتاح الآن الا بالنسبة للتجارة الخارجية - ليشمل المجالات الأخرى، مما يقلل من عمل واضعى التقارير القطريين ويساعد على سرعة تجهيز البيانات.

٢٣٥ - وستبذل جهود اضافية لجمع الاحصاءات الزراعية من مصادرها المحلية بمعرفة الخبراء الميدانيين، والمكاتب القطرية للمنظمة والعاملين فى المقر ممن يسافرون الى البلدان الاعضاء. ومن بين النتائج التى سيسفر عنها ذلك تكثيف الحوار مع مكاتب الاحصاءات القطرية حول تحديث الاحصاءات ومطابقتها لتحسين قاعدة البيانات من حيث المحتوى والدقة.

.... نظام المعلومات الجغرافية ....

٢٣٦ - ان ادماج البيانات الموزعة على اساس جغرافى - بما فى ذلك المعلومات الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية - فى نظام المعلومات الجغرافية، سوف يوسع من دائرة استخدام القواعد البيانية الموجودة، وتوصيلها بنماذج المحاكاة والمجموعات الاحصائية الأخرى. وسوف يزيد الربط بين استخدام نظام المعلومات الجغرافية والقواعد البيانية لدى المنظمة من قدرات المنظمة على مساعدة البلدان الاعضاء

فى مجالات متباينة مثل المسوحات المتكاملة لتقدير الموارد الطبيعية، والتخطيط لاستخدام الأراضى والمياه، والتخطيط لتربية الأحياء المائية، وتقدير الأثار البيئية، والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتجمعات المياه، وادارة الموارد الحية فى اعلى البحار.

#### .... حالة الاغذية والزراعة ....

٢٣٧ - ستتواصل عملية اعداد الوثائق الخاصة بالاوضاع والتوقعات التى تضم حالة الاغذية والزراعة لعرضها على الأجهزة الرئاسية فى المنظمة، وعلى المنظمات الأخرى، والجماهير بشكل عام. وستواصل الجهود بصفة خاصة لتقديم وسائل حديثة لتجهيز الاحصاءات والمعلومات وعرضها، ضمنا لحداشتها وسرعة تجهيزها. وستعطى البيانات فى شكل يمكن للالات قراءته، كلما كان ذلك ممكنا.

#### .... استعراض أوضاع السلع وتوقعاتها ....

٢٣٨ - ستتواصل عملية جمع البيانات عن التجارة السلعية والسلع الزراعية وتحليلها وتوزيعها عن كل سلعة على حدة، وعلى المستوى التجميى بالتعاون مع الحكومات الأعضاء، وذلك من خلال مشاركتها فى العديد من اللجان الدائمة فى المنظمة والجماعات الحكومية الدولية، ومع المنظمات السلعية الأخرى. ويسمح هذا المنهج بمعالجة المشكلات الخاصة بالسلع وتجاريتها، من خلال جمع المعلومات والعملية التحليلية. وسيسمح هذا المنهج المرن باحتواء القضايا الناشئة فى الزراعة العالمية فى تقديرات السلع وتجاريتها وادراجها فى النشرة الخاصة باستعراض أوضاع السلع وتوقعاتها. ومن بين هذه القضايا تحرير التجارة، والتغييرات التى تطرا على التجمعات الاقتصادية الاقليمية، والجهود التى تبذلها البلدان النامية لتنويع صادراتها الزراعية وزيادتها، وتأثير التدابير الجديدة على الزراعة القابلة للاستمرار.

#### .... النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر ....

٢٣٩ - سيواصل النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر تعزيز شبكة جمع البيانات الخاصة به بما فى ذلك تدفقات المعلومات من الميدان، لتحسين قدرته على تحليل ظروف المحاصيل باستخدام معلومات الارصاد الزراعية

ومعلومات الاستشعار من بعد، وتوسيع استخدامه للتقنيات الحديثة المستخدمة فى مجالات تطيل البيانات ونشرها. وسوف تشمل هذه الجهود تعزيز النظم القطرية والاقليمية للانذار المبكر. وسيوسع النظام فى تغطية السلع الغذائية، مع التركيز فى المقام الأول على الحبوب. وستوضع مؤشرات اضافية للدلالة على الامدادات الغذائية القريبة وتقدير الصعوبات حتى يمكن النهوض بدقة التقديرات وبالانذار المبكر عن حالات نقص الاغذية.

#### • التعاون الخارجى

٢٤٠ - يجرى التعاون مع الأنشطة الاحصائية التى تقوم بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى فى مجال تبادل المعلومات والتحسينات المنهجية. وهو تعاون له أهميته الخاصة فى استنباط مؤشرات اجتماعية واقتصادية متسقة، والبيانات المتعلقة بالحسابات الزراعية، والبيئة، ودور المرأة فى التنمية الزراعية، وغير ذلك.

٢٤١ - وتأتى التقديرات التى ترد فى "حالة الاغذية والزراعة" من مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات من وكالات الأمم المتحدة، والأجهزة الدولية الأخرى، والمنظمات الحكومية.

٢٤٢ - كما أن التقديرات المستمرة لأوضاع السلع الغذائية والزراعية وتوقعاتها، تحتاج هى الأخرى الى قدر كبير من التعاون مع الحكومات الأعضاء، والأجهزة السلعية الدولية المتخصصة، ووكالات المعونة، والمنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والجات، التى تتحمل مسؤوليات سلعية متخصصة. وعلى المستوى القطرى، فإن التعاون قائم مع الوزارات والوكالات، وكذلك مع الممثلين المحليين للمنظمات الأخرى، ومع المنظمات غير الحكومية.

٢٤٣ - ومن المنتظر أن تشارك المنظمة بصورة فعالة فى المحافل الدولية المسؤولة عن جوانب السياسات المتعلقة بأوضاع الاغذية والزراعة والأمن الغذائى. ومن هنا فإن هناك شبكة تعاونية واسعة، ستواصل توسعها، وهو ما يحتاج الى متابعة وتعديل مستمرين فى ضوء التغييرات التى تطرأ على أوضاع الاغذية والقضايا التى قد تنشأ فى هذا المجال. وسوف تنفذ الاعمال المتصلة بالانذار المبكر عن حالات الطوارئ والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية.

\* البرنامج ٢-١-٨: سياسة الاغذية والزراعة (٥):

• الاهداف

- الهدف العام:

---

٢٤٤ - الهدف العام للدول الاعضاء هو تحسين سياساتها فى مجال الاغذية والزراعة والتنمية الريفية وعمليات التخطيط لها، داخل نطاق اطر السياسات القطرية، وبما يتماشى مع التوقعات الاقليمية والعالمية.

---

- الاهداف النوعية:

٢٤٥ - الاهداف النوعية لهذا البرنامج هي:

(١) متابعة التطورات العالمية والاقليمية، وتحديث تقديرات التوقعات متوسطة الاجل وطويلة الاجل بصورة دورية، كاطر يمكن من خلاله تحديد السياسات القطرية اللازمة فى مجال الاغذية والزراعة وتقييمها؛

(ب) تحليل اوضاع الزراعة فى مواجهة القطاعات الاخرى للاقتصاد فى ظل الحقائق الداخلية والدولية الجديدة، لمعرفة العلاقات التى تربط هذا القطاع مع غيره من قطاعات الاقتصاد فى المستقبل وفى ضوء المعلومات المرتدة، واستكشاف الطرق الممكنة لتعديل السياسات لمعالجة الظروف الاقتصادية العامة؛

(ج) مساعدة الحكومات على صياغة سياسات واستراتيجيات زراعية، وتحويلها الى خطط وبرامج ومشروعات، وتحليل تأثير برامج التكيف الهيكلى على اداء هذا القطاع وعلى الامن الغذائى، فضلا عن ادماج الاعتبارات المتعلقة

---

(٥) يراعى الربط بين هذا البرنامج والاولوية العامة المعطاة لتقديم المشورة فى مجال السياسات - وهى الموضوع الذى يتناوله الجزء الثانى.

بالتنمية القابلة للاستمرار والتنمية الريفية فى مثل هذه المجالات؛

(د) تحسين قدرة الحكومات على تحليل السياسات الزراعية والتخطيط لها، وذلك من خلال برامج للتدريب الشامل؛

(هـ) تقديم المشورة الى الحكومات بشأن التطورات السلعية وتطورات السياسات التجارية فى الاسواق العالمية، وتحليل المشكلات والقضايا بحثا عن حل لها، ومساعدة الحكومات على تقييم سياساتها السلعية والتجارية والتخطيط لها؛

(و) مساعدة الحكومات على تنفيذ سياسات وبرامج قطرية واقليمية وعالمية للامن الغذائى، تمشيا مع المفهوم الواسع للامن الغذائى.

#### • مجال تركيز البرنامج

٢٤٦ - يعمل هذا البرنامج من خلال خمسة برامج فرعية، وهى: الدراسات المنظرية العالمية، وتحليل السياسات الزراعية، وسياسات السلع وتجاريتها، والامن الغذائى العالمى، ومساعدات التخطيط فى قطاع الاغذية والزراعة وتقديم المشورة فى مجال السياسات. وكما سبق أن ذكرنا فى الجزء الثانى، فان هذا البرنامج يستفيد من عدة آليات للتنسيق. فالعمل القطرى فى مجال السياسات بالذات ينسق من خلال اللجنة التوجيهية التى أنشئت مؤخرا، وسيلقى هذا العمل تسهيلا من نظام للمعلومات مخصص للعمل القطرى فى مجال السياسات. كما أن هناك آليات للتشاور أنشئت فى برامج المنظمة الأخرى، ولاسيما البرنامج ٧-١-٢ (معلومات الاغذية والزراعة وتحليلها)، و ٦-١-٢ (التغذية)، و ١-١-٢ (الموارد الطبيعية)، و ٥-١-٢ (التنمية الريفية). وتسمح هذه العلاقات بالتحليل القطاعى اللازم، وادراج الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التى تدعمها الاجهزة الرئاسية فى المنظمة.

٢٤٧ - أما المشورة التى يحصل عليها البرنامج ومناقشة القضايا والمشكلات وتحليلها والبحث عن حلول لها، فتقوم بها الحكومات نفسها من خلال اللجان الموجودة (مثل لجنة مشكلات السلع وشبكتها من الجماعات الحكومية الدولية، ولجنة الامن الغذائى العالمى) ومن خلال مشاورات الخبراء والطلقات الدراسية العملية القطرية والاقليمية. والحقيقة أن "القيمة المضافة" لهذا البرنامج هى مساهمته فى تنسيق العمل فى مجال السياسات من خلال المشاورات التى يعقدها على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية.

## • الأولويات الرئيسية

٢٤٨ - يحتاج البرنامج الى المحافظة على جوهره التحليلي للاعمال المستقرة. ولذا سوف يواصل اجراء بعض الدراسات المنظورية العالمية التى يمكن من خلالها اتخاذ قرارات فى مجال السياسات. كما سيظل من الضرورى مواصلة عملية متابعة الاعمال العالمية، وهو ما يقوم به تقرير المواءمة الزراعية الدولية الذى يرفع الى مجلس المنظمة كل أربع سنوات، وما يقوم به مجلس المنظمة واللجان التابعة له، وفى مقدمتها لجنة الامن الغذائى العالمى ولجنة مشكلات السلع.

٢٤٩ - وسوف يحتاج عمل اطار عالمى لاتخاذ القرارات، القيام بعمليات تقييم فى الاجلين المتوسط والبعيد، وهو ما تقوم به "الزراعة عام ٢٠٠٠" التى سيجرى تحديثها عام ١٩٩٣، والاستراتيجية طويلة الاجل لقطاع الاغذية والزراعة (الوثيقة 98/13) التى اعدت فى عام ١٩٩٠ فى اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائى الرابع للامم المتحدة، وتوقعات السلع الزراعية التى سيجرى تحديثها فى عام ١٩٩٢، بالإضافة الى الدراسات الاقليمية. وليس هناك ما يدعو فيما يبدو الى محاولة وضع جدول زمنى محدد للمدة من ١٩٩٢-١٩٩٧ فى هذا المجال. ومع ذلك فان هذه الدراسات والتقييمات سوف تحتفظ بأهميتها طوال تلك المدة.

٢٥٠ - وسوف تعنى الأولوية المتقدمة المعطاة للمساعدة فى مجال تحليل السياسات الزراعية والتخطيط لها، الاهتمام أيضا بالاعتبارات المتعلقة بالتكيف الهيكلى والبيئة والتنمية القابلة للاستمرار. وسوف يواصل البرنامج - بصورة خاصة - تلبيةه للطلبات التى تقدم للحصول على مساعدة فى مجال صياغة السياسات، ووضع استراتيجيات قطاعية وشبه قطاعية والتخطيط لها، والتخطيط للسياسات اللامركزية، وتحديد المشروعات وصياغتها ومتابعتها وتقييمها. كما سيقوم البرنامج بتحليل التفاعلات بين الزراعة والبيئة، واستكشاف تدخل السياسات لتحقيق التوازن السليم بين نمو الزراعة، وحماية الموارد الطبيعية، والبيئة البشرية والطبيعية.

٢٥١ - وسيستمر العمل فى المساعدات الخاصة بتحليل السياسات والتخطيط لها مصحوبا بمساع للتدريب المكثف. وسوف يوفر التدريب على المستوى القطرى وشبه الاقليمى لموظفى الحكومات والمنظمات شبه الحكومية، والخاصة فى بعض الاحيان. وستعطى الأولوية لتحسين الأساليب التحليلية لمعرفة آثار السياسات، والتحليلات القطاعية وشبه القطاعية

وأعمال التخطيط، التي سينتشر فيها استخدام النظام الآلى لمساعدة التخطيط فى القطاع الزراعى والسكانى والتدريب، والتخطيط اللامركزى مع ابتكار خطوط توجيهية منهجية حديثة، والتخطيط للاستثمار. وسيكون هناك تركيز على ادراج الاعتبارات البيئية فى التخطيط للسياسات وتحليل المشروعات، وفى التصنيع الزراعى والسياسات والآثار البرامجية المرتبطة به، وزيادة ادماج هذه الآثار فى أعمال التدريب الأخرى التي تقوم بها المنظمة.

٢٥٢ - وسيستمر الاهتمام - وان كان على مستوى اقل من الأولوية - بتمويل التنمية الزراعية، بما فى ذلك تحليل تدفق الموارد المحلية والخارجية، ومستوى الانفاق العام على الزراعة، وتدفقات المعونة الرسمية الخارجية والتدفقات الخاصة.

٢٥٣ - وستواصل أعمال السياسات السلعية والتجارية تركيزها على النمو والاستقرار فى اسواق السلع الزراعية العالمية، من خلال عقد مشاورات بين المنتجين والمستهلكين، تحت رعاية لجنة مشكلات السلع وشبكة الجماعات الحكومية الدولية التابعة لها فى المقام الأول. وستعطى أولوية للاهتمام بمساعدة الحكومات الاعضاء على تنفيذ الاتفاقيات التي قد يتم التوصل اليها نتيجة بعض المبادرات الدولية، مثل جولة مفاوضات أوروغواى التجارية متعددة الاطراف، والصندوق المشترك للسلع.

٢٥٤ - وستستمر عملية البحث عن منهج لتحسين سياسات السلع الزراعية وتجاريتها، وتحديد القضايا، والبحث عن علاج لها، على أسس راسخة. ومع ذلك، فلا بد أن يكون هناك قدر من المرونة حيث أن المشكلات ليست عالمية بطبيعتها فى جميع الحالات. فعلى المستوى الدولى، ينبغى أن تسعى الجهود الى البحث عن طول تقوم على أساس اتفاق الآراء مستفيدة من ما يمكن أن تسهم به المنظمة من دور معروف فى تحقيق مثل هذا الاتفاق فى الرأى. كما ينبغى أن يكون هناك وضوح وحوار طوال عملية التحليل والتخطيط المتصلة بسياسات السلع وتجاريتها.

٢٥٥ - وستستمر عملية التوسع فى الأعمال التي تشتمل على المفهوم الموسع للأمن الغذائى، تحت اشراف لجنة الأمن الغذائى العالمى. وستعطى الأولوية الى مساعدة الحكومات فى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة للأمن الغذائى، والتركيز على الحصول على الاغذية، مع ضمان كفاية الامدادات واستقرارها.

٢٥٦ - ورغم أن جزءا كبيرا من الأعمال المتعلقة بسياسات الاغذية والزراعة ينفذ في اطار البرنامج العادى، فان هذه الاعمال قد حصلت على تعزيزات من موارد من خارج الميزانية، ولاسيما فى حالة خطة معونات الامن الغذائى. اما فى المستقبل، فان العدد المتزايد من طلبات البلدان الاعضاء للحصول على مساعدات بمقتضى البرنامج ١-٢-٨، سوف يلبى - الى اقصى حد ممكن - بالتركيز على المساعدات قصيرة الاجل والتي لها اولويتها المتقدمة، والحوار مع الحكومات على مستوى عال.

#### • التعاون الخارجى

٢٥٧ - هناك العديد من المنظمات - بعضها متخصص فى سياسات الاغذية والزراعة، وبعضها فى المساعدات التى تقدم للتنمية بشكل اوسع - تمارس اعمالا لها صلة بهذا البرنامج. فعلى سبيل المثال، فان العمل فى مجال تقديم المشورة للسياسات القطرية والسياسات السلعية والتجارة، يحتاج الى تعاون وشيق مع الاونكتاد، والجات، والمركز الدولى للتجارة، وبرنامج الاغذية العالمى، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. كما أن البرنامج له علاقة ببعض قضايا منظومة الامم المتحدة ككل، مثل متابعة توصيات الجماعة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية، والمساهمة فى مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وربما متابعته على الأرجح، وتنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الدولية. والتعاون هنا هو للفائدة المتبادلة، فهذه المنظمات تساعد منظمة الاغذية والزراعة فى القيام ببعض اعمالها، فى الوقت الذى يطلب من المنظمة أن تساهم فى اعمال هذه المنظمات. كما أن هناك ترتيبات تعاونية مماثلة تقوم على المستويين الاقليمى والقطرى.

## البرنامج الرئيسي ٢-٢: مصايد الأسماك

### \* الأفاق والمشكلات والفرص المتاحة

٢٥٨ - مع بداية العقد الجارى، يتزايد الطلب العالمى على الأسماك بأسرع من زيادة العرض، ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة بين العرض والطلب اتساعاً. فمع الزيادة المستمرة فى عدد سكان العالم، ينتظر أن يزيد الطلب المتوقع على الأسماك فى عام ٢٠٠٠ عن الرقم السنوى الحالى وهو ١٠٠ مليون طن. فلكى يحتفظ الفرد بمستواه الحالى من الاستهلاك، لابد من زيادة المستويات الحالية للانتاج بنحو ١٠ فى المائة سنوياً. وقد شكل الطلب ضغطاً على أساطيل الصيد لى تزيد حصيلتها من البحار، ومع ذلك فإن ٩٥ فى المائة من المصيد البحرى يتم فى المناطق الاقتصادية الخالصة، ولاسيما فى المياه الضحلة بالقرب من الشواطئ، حتى أصبحت الموارد البحرية الساحلية الآن مستغلة بالكامل، بل وحدثت بالفعل عمليات صيد جائر فى كل مكان. ثم أن التدهور البيئى للاراضى والمياه الناشئ عن النمو الحضرى والديموغرافى، والتنمية الصناعية والأساليب غير الواعية فى الزراعة والغابات والنظم الايكولوجية المائية، تهدد نوعية البيئة، وتهدد حياة الموارد المائية وتنوعها. وهكذا أدت هذه الضغوط المتزايدة الى اشارة القلق الخطير على قابلية الموارد المائية الحية للاستمرار.

٢٥٩ - ومن بين العشرة ملايين طن التى زادت فى حصيلة الصيد منذ عام ١٩٨٥، استأثرت البلدان النامية منها بسبعة ملايين طن. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة يصاحبها زيادة فى الفقد، بحيث أصبحت هناك حاجة متزايدة الى تحسين استغلال الأسماك، بتحسين استخدام المصيد الجانبي فى بعض عمليات الصيد، وتقليل خسائر ما بعد الصيد، والاستغلال الاقتصادى للانصاف غير التقليدية. وتمثل الزيادة التى حققتها البلدان النامية فى المصيد رغبتها فى الحصول على نصيب أكبر من الموارد الحية من مناطقها الاقتصادية الشاسعة، والتى تحتاج الى استثمارات هائلة فى أساطيل الصيد والمرافق الساحلية. كما أنها تبرز ضرورة زيادة نصيب البلدان النامية من التجارة الدولية فى الأسماك ومنتجاتها، وهى التجارة التى تتمتع بسرعة، وهو ما يحتاج الى مزيد من المساعدات حتى يتسنى لهذه البلدان أن تقيم اشرفاً أفضل على مراقبة الجودة وعمليات القيمة المضافة. وإذا أردنا تحقيق المساهمة المثلى لقطاع مصايد

الأسماك فى الاقتصاد وفى التنمية الاجتماعية للبلدان المعنية، فلا بد من مراعاة اعتبارات الكفاءة فى جميع عمليات الانتاج وما بعد الصيد. كما ستكون هناك أهمية لمتابعة التوجهات الاستراتيجية التى وضعها المؤتمر العالمى لمصايد الأسماك عام ١٩٨٤ لادارة مصايد الأسماك وتنميتها نحو محاربة الفقر وتحقيق المساواة، وهو ما يعنى اعطاء أولوية لصغار الصيادين، وكذلك توفير امدادات من الأسماك للمستهلكين من مختلف المستويات بأسعار فى متناول أيديهم. وسيتوقف قدر كبير من ذلك على مشاركة القطاع الخاص وأدائه فى هذا المضمار، بما فى ذلك مجتمعات الصيد المحلية، باعتبارها القوة المحركة لاستغلال مصايد الأسماك والاستفادة منها، وكذلك دم المؤسسات العامة العاملة فى مجالات الترويج والبحوث والإشراف.

### ... مصايد الأسماك الحرفية ...

٢٦٠ - من الأمور التى لها مغزاها، أن نسبة مئوية كبيرة من حصيلة الصيد الذى يستخدم فى الاستهلاك البشرى تاتى عن طريق صغار الصيادين، ولاسيما فى البلدان النامية. وفى بعض هذه البلدان، هناك احتمال قوى بأن تؤدى حدة التنافس على المنتجات الحرجية الى نقص كميات الأخشاب المناسبة لصناعة قوارب الصيد، والى انقراض الأشجار الكبيرة التى تصنع زوارق الكانو من جذوعها فى بعض أنحاء العالم. ومع تناقص هذه الامدادات، فإن الصيادين - الذين يعيش الكثير منهم عند مستوى الكفاف - سيواجهون تكاليف باهظة، مالم تستخدم مواد بديلة مع طرق لصناعة القوارب بتكاليف معقولة. كما أن الآفاق على المدى الطويل لا تبشر بالخير، إذ أن بعض الطول الممكنة - مثل انشاء موانى جديدة للصيد وتحديد أماكن محمية لانزال المصيد - قد تؤدى الى مشكلات اجتماعية نتيجة اعادة التوطين.

٢٦١ - وقد أدى ذلك الى ظهور نمط متقدم من مصايد الأسماك الحرفية، يحتاج - لكى تثبت كفاءته - الى تخصيص مساحات تقليدية لقطاع صغار الصيادين، ليحلوا - فى بعض البلدان - محل الأساطيل الصناعية وشبه الصناعية. ويحتاج الأمر الى حرف ومعدات جديدة حتى يمكن الدخول للمياه العميقة، ورغم أن التكنولوجيا متوافرة، فإن القروض قد لاتكون جاهزة، بالإضافة الى أن مشكلة المنافسة مع أساطيل الصيد شبه الصناعية ليست سهلة الحل.

٢٦٢ - ان الزحف الحالى للسكان نحو المناطق الساحلية، والآثار المترتبة للانشطة البشرية على النظم الايكولوجية الساحلية وعلى الارصفة القارية، تزداد كثافة يوما بعد يوم، ومن المرجح ان تزيد فى المستقبل القريب، مع ما قد يترتب على ذلك من تغييرات مناخية معقدة. ويحتاج الأمر الى أعمال تحليلية لمعرفة الآثار التى تحدث على مخزونات العناصر المغذية، وتلوث الموائل الهامة وفقدانها، ووضع استراتيجيات لاصلاح الموائل واحياء الأصناف المستنزفة، واتباع أساليب صيد مناسبة للبيئة.

..... مصايد الأسماك فى اعلى البحار .....

٢٦٣ - وأغلب مناطق الصيد فى اعلى البحار تمر بمرحلة من دورة حياتها داخل الحدود التى تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل. ولذا فانها تعتمد على ما يجرى من أعمال الادارة على المستويين العالمى والقطرى. وهناك ما يقرب من ٤٠٠ صنف يمكن اعتبارها من أسماك المحيطات، لم يستغل منها سوى القليل. وهناك أصناف قليلة من التونة تعرضت للصيد الجائر، بينما انقرض عدد كبير من أصناف الحيتان، فى الوقت الذى قارب بعضها على الانقراض. كما تعرضت أصناف عديدة من أسماك منطقة القطب الجنوبى وأسماك القرش بشكل عام الى الصيد الجائر. ولا تتوافر سوى معلومات هزيلة عن النواحي البيولوجية، ربما باستثناء المعلومات الخاصة بأسماك التونة الكبيرة وبعض الحيتان. وهناك اتفاقيات دولية وهيئات دولية عاملة فى مجال مصايد الأسماك، تغطى الآن بصورة غير كاملة ادارة و/أو صيانة بعض مناطق الصيد المستغلة فى اعلى البحار. وحتى عندما يحدث ذلك، فان هناك مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالمتابعة والاشراف، كما هو الحال بالنسبة لبعض أسماك التونة والحيتان. فبعض الهيئات لا تملك البيانات الأساسية اللازمة لمعرفة احتياجات الصيانة.

٢٦٤ - ازدادت الحاجة الى قاعدة بيانات مشتركة عن مصايد الأسماك فى اعلى البحار بصورة مستمرة، وقد اتضح ذلك مؤخرا فيما يتعلق بموضوع مصايد الأسماك التى تستخدم الشباك الكبيرة العائمة لمصيد أسماك السطح. وستستمر مشكلات الادارة بالذات فى الظهور بسبب المخزونات التى تحدث فى المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين أو أكثر من الدول الساحلية، أو داخل المناطق الاقتصادية الخالصة والمناطق المتاخمة لها أو تلك الواقعة وراءها، أو نتيجة الأصناف المعروفة بهجرتها من مكان الى آخر.

٢٦٥ - ومن الواضح ان الزيادة فى كمية الانزال من حصيلة المياه الداخلية قد تباطأت خلال السنوات الخمس الاخيرة، بعد فترة طويلة من الزيادة المستمرة فى هذا المصيد. فقد اقتصرت الزيادة على مستوى العالم فى هذا القطاع على ١٠ فى المائة تقريبا خلال تلك المدة، بينما كانت اكبر من ذلك فى بعض المناطق، مثل افريقيا على سبيل المثال (١٨ فى المائة) وآسيا (١٤ فى المائة)، بينما زادت تربية الاحياء المائية بنسبة ٦٠ فى المائة تقريبا خلال السنوات الخمس الاخيرة، مع تركيز هذا التوسع فى آسيا بالذات. ورغم ان التوسع الذى حدث فى امريكا اللاتينية وافريقيا لم يكن ملموسا بالنسبة للانتاج العالمى، الا ان توسع هذا القطاع خلال نفس الفترة فى امريكا اللاتينية (٨٣ فى المائة) وفى افريقيا (١٠٠ فى المائة)، يبين الطفرة التى احدثت اهتمام هاتين القارتين بتربية الاحياء المائية.

٢٦٦ - وتعتمد ادارة مصايد الاسماك على الادارة الواعية للحصول على المخزونات وسن تشريعات لمراقبة انتقاء معدات الصيد وطرقه واستخدامها. وفى حالة مصايد الاسماك الصغيرة، فان هذه الادارة تشمل حماية المناطق المخصصة لهذا القطاع، وتتضمن ايضا القضايا الاجتماعية والاقتصادية، عند اتخاذ اى قرارات تتعلق بالادارة. وستستمر مشاركة المرأة والشباب فى مصايد الاسماك الصغيرة وتربية الاحياء المائية كعنصر ضرورى لتحقيق استمرارية الانشطة الاقتصادية لمجتمعات الصيد المحلية.

.... تربية الاحياء المائية: نشاط واعد ....

٢٦٧ - لم تحقق جهود نشر تربية الاحياء المائية فى المناطق الريفية سوى نجاح محدود فى بعض الاقاليم، وخاصة فى افريقيا وامريكا اللاتينية. فتوزيع السكان يتحكم فى تأثير نظم الارشاد. كما ان التباين فى توافر الاسواق المحلية، وعادات التجارة المحلية، والسمات الاجتماعية للمجموعات المعنية (حقوق ملكية الارض او المياه او الانتاج) قد يكون لها تأثير قوى على نجاح (او فشل!) ادخال تربية الاحياء المائية فى المناطق الريفية. وقد تبين الان ان الاتجاه نحو الاخذ بمنهج منفصل للارشاد فى مجال تربية الاحياء المائية هو اتجاه مقيد، ولذا ستبذل محاولات لضمان ادماج عملية الارشاد فى اساليب ادارة التنمية الريفية بشكل عام.

٢٦٨ - وهناك مشكلة عامة أخرى تعرض لها القطاع الفرعى لتربية الأحياء المائية، وهى أن الجهد الرئيسى الذى بذل طوال السنوات العشر الماضية كان يتجه نحو تشجيع الانتاج، بينما لم يحظ تسويق منتجات الأحياء المائية من جانب وكالات التنمية أو الحكومات إلا باهتمام أقل. ولذا فإن على نظم انتاج الأسماك فى المستقبل أن تراعى الاستفادة الرشيدة من الانتاج وتسويقه بكفاءة.

٢٦٩ - وهناك اتجاه واضح فى البلدان النامية التى قامت فيها صناعة راسخة لتربية الأحياء المائية، الى تكثيف الانتاج من هذه المزارع. ويتم ذلك من خلال وعى أفضل بتربية الأنصاف المتعددة، ومن خلال الاستفادة المتزايدة من عمليات التغذية والتسميد والطاقة، لأن تطبيق أساليب الانتاج المكثف دون وجود قواعد ملائمة قد أدى الى كوارث فى هذا القطاع، بسبب انتشار الأمراض وتدهور البيئة.

٢٧٠ - وتتوقف قابلية مصايد الأسماك ومزارع تربية الأحياء المائية على الاستمرار على المحافظة على كمية وجودة المياه الكافية. وتعتمد المصايد الداخلية بالذات على صيانة البيئة المائية المتنوعة والسليمة. وبالإضافة الى العناصر المتعلقة بالبيئة، فإن القابلية للاستمرار تعتمد أيضا على أساليب الصيد السليمة فى حالة مصايد الأسماك، كما تعتمد - فى حالة مزارع التربية - على الالتزام بقدر معقول من الحذر تلافيا للأثار الضارة من عملية الصيد نفسها. وكون الكثير من العمليات التى تنظم الصيد فى المياه الداخلية يقع خارج نطاق سيطرة مديري المصايد، معناه ضرورة أن تكون استراتيجية تنمية هذا القطاع جزءا لا يتجزأ من التخطيط الكلى لحوض النهر أو البحيرة أو المنطقة الساحلية. ومن هنا كان هناك تيار شديد فى إدارة مصايد الأسماك يطالب بحمايتها على أساس الحيلولة دون مزيد من تدهور البيئة المائية، وتحسين المياه التى تدهورت نوعيتها بالفعل للحد من أى آثار ضارة.

.... الحاجة الى التعاون ....

٢٧١ - من أهم نتائج المؤتمر العالمى لمصايد الأسماك الذى عقدته المنظمة فى عام ١٩٨٤، زيادة الوعى بين واضعى السياسات وأصحاب القرار بأهمية قطاع مصايد الأسماك وامكانياته. وكما ذكرنا فى الجزء الأول، فإن الجوانب العالمية والاقليمية وشبه الاقليمية للمشكلات المرتبطة بالاستفادة من الموارد المائية وصيانتها، تجعل تنسيق الأعمال أمرا له أهميته الخاصة، ولاسيما عندما تكون إدارة المخزونات

السلمكية واستغلالها يتعلقان بالمخزونات الموجودة فى المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين او اكثر من الدول الساحلية، او فى المناطق الاقتصادية الخالصة والمناطق المتاخمة لها وما وراءها. كما ان التعاون بين البلدان النامية والمتقدمة، وفيما بين البلدان النامية نفسها، يمكن ان يكون مفيدا للغاية فى نقل التكنولوجيا، وتبادل المعلومات، وتنسيق السياسات، وتدبير الاموال من اجل التنمية.

٢٧٢ - ولاشك ان اتجاهات وتوقعات مصايد الاسماك العالمية، التى سبق الحديث عنها من قبل، تستلزم اجراء تغييرات فى احتياجات مصايد الاسماك من المعلومات والبيانات والاحصاءات، فهناك طلب متزايد على البيانات المتعلقة باثر عملية الصيد على استمرارية الموارد الحية فى اعلى البحار من ناحية، بينما ادت زيادة مساهمة تربية الاحياء المائية فى انتاج الاسماك الى الطلب على احصاءات منفصلة ومحسنة عن تربية هذه الاحياء من ناحية اخرى. ومن هنا نشأت الحاجة الى تحسين نوعية البيانات والاحصاءات العالمية عن مصايد الاسماك واكتمالها بصورة مستمرة، بما فى ذلك المعلومات والاحصاءات الخاصة بانتاج السلع السمكية وتجاريتها.

٢٧٣ - وينظر المجتمع الدولى الى منظمة الاغذية والزراعة باعتبارها المنظمة الدولية الرائدة التى تعالج صيانة الموارد المائية الحية واستغلالها بصورة رشيدة على اساس ثلاث مسؤوليات رئيسية. اولها جمع المعلومات والبيانات والاحصاءات عن جميع الجوانب المتعلقة بمصايد الاسماك، وتحليلها ونشرها. وثانيها تقديم المشورة والتحليلات فى مجال السياسات، وكذلك المساعدة الفنية الى البلدان الاعضاء لمساعدتها على تحقيق الاعتماد على الذات فى ادارة مصايد الاسماك وتنميتها. وثالثها القيام بدور المحفل الدولى لتشجيع التعاون فيما بين البلدان، من خلال لجنة مصايد الاسماك، واجهزة مصايد الاسماك الاقليمية فى المنظمة. وخلال العقد الماضى، اتخذت المنظمة عدة خطوات هامة لحشد امكانيات التنمية فى مجال قطاع صيد الاسماك ولضمان استمرارية هذه المصايد فى العالم، وكذلك وضع حد للتدهور البيئى. ومن بين هذه الاعمال، المؤتمر العالمى لادارة مصايد الاسماك وتنميتها الذى عقدته المنظمة عام ١٩٨٤، وهو المؤتمر الذى اعتمد استراتيجية لادارة مصايد الاسماك وتنميتها وبرنامج العمل المرتبط بها. وقد اكدت لجنة مصايد الاسماك فى دورتها التاسعة عشرة التى عقدتها فى شهر ابريل/ نيسان ١٩٩١ من جديد صلاحية هذه الاستراتيجية، ووافقت بالاجماع على ان برنامج العمل مازال يشكل اطارا عالميا وخطوطا توجيهية سليمة لادارة مصايد الاسماك وتنميتها.

## الاهداف

٢٧٤ - وافقت لجنة مصايد الاسماك فى دورتها التاسعة عشرة على الاهداف متوسطة الاجل للبرنامج الرئيسى الخاص بمصايد الاسماك، وهى:

- 
- المساعدة فى تعزيز الاكتفاء الذاتى للبلدان النامية من اجل ادارة وتنمية افضل لمصايد الاسماك فيها، وصيانة النظم الايكولوجية المائية، ومنع التدهور البيئى.
  - دعم المشاركة الكاملة واقتسام الفوائد بالتساوى بين كل من يعتمدون على الاعمال المتعلقة بمصايد الاسماك، وخاصة مجتمعات الصيد الصغيرة وصغار الصيادين فى البلدان النامية، بحيث تساهم مصايد الاسماك فى التنمية الريفية باقصى قدر ممكن،
  - مساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجية مصايد الاسماك فيها، من خلال تقليل المصيد الجانبي وخسائر ما بعد الصيد، وتنمية المنتجات من الموارد غير المستغلة بصورة كاملة، وتقليل تكاليف الانتاج،
  - مساعدة البلدان النامية فى زيادة مصيدها من التجارة الدولية فى الاسماك ومنتجاتها،
  - المساعدة فى الاسراع بتنمية تربية الاحياء المائية بصورة قابلة للاستمرار.
- 

## مجال تركيز البرنامج

٢٧٥ - اعربت لجنة مصايد الاسماك فى دورتها التاسعة عشرة عن رايها من جديد بأنه لضمان استمرارية الموارد السمكية، لابد أن تستجيب المنظمة الى التطورات الاخيرة التى حدثت فى مصايد الاسماك فى العالم، وذلك بتشجيع الأسس الرشيدة لاستغلال مصايد أسماك الأسر وتنمية تربية الاحياء المائية، ومكافحة التدهور، وتحسين أساليب الاستفادة من الاسماك. كما اقرت اللجنة بضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالادارة على أساس بيانات وبحوث علمية موثوق بها عن الجوانب البيولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لمصايد الاسماك.

٢٧٦ - كما وافقت اللجنة على ضرورة أن تقوم المنظمة بتعزيز جهودها لتشجيع التجارة الدولية في الأسماك ومنتجاتها، وخاصة في تقديم خدمات معلومات السوق للمنتجات السمكية، والمشورة الفنية، وترويج المعارض التجارية.

٢٧٧ - وستواصل استراتيجية المؤتمر العالمي لمصايد الأسماك وبرنامج العمل الذي وضعه في تشكيل اطار وخطوط توجيهية عند صياغة برامج مصايد الأسماك وتنفيذها في الأجل المتوسط، حسب توصية اللجنة في هذا المجال.

٢٧٨ - وسيستمر التكامل الوثيق القائم بالفعل بين أعمال البرنامج العادى والبرنامج الميدانى طوال فترة التخطيط. وهناك أدلة على أن اغلبيه البلدان قد اعطت أولوية متقدمة الى قطاع مصايد الأسماك فى خططها القطرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فمن المتوقع أن تتسع الأعمال الميدانية، ولاسيما فى مجالات تربية الأحياء المائية، والتخطيط والبحوث والادارة فى مجال مصايد الأسماك.

٢٧٩ - ويقوم البرنامج الرئيسى على ثلاثة برامج فنية، هى:

(١) برنامج "المعلومات عن مصايد الأسماك"، وهو مسؤول عن جمع المعلومات والبيانات والاحصاءات عن مصايد الأسماك، وتحليلها ونشرها. ومن بين مهامه الرئيسية فى الأجل المتوسط تحسين المعلومات عن مصايد الأسماك المتعلقة باستغلال هذه المصايد بصورة قابلة للاستمرار، وحماية البيئة، والتكنولوجيا الحيوية، وتربية الأحياء المائية، وتطوير قواعد البيانات الاحصائية عن الصيد فى أعالي البحار وفى المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الداخلية ومزارع تربية الأحياء المائية. وينقسم البرنامج الى برنامجين فرعيين فنيين، أحدهما عن المعلومات عن علوم الأحياء المائية ومصايد الأسماك، والثانى عن البيانات والاحصاءات السمكية.

(ب) وبرنامج "استغلال الثروة السمكية واستخدامها"، وهو أكبر البرامج الثلاثة فى مجال مصايد الأسماك. ويعنى البرنامج بمتابعة مصايد الأسر وتطويرها بصورة رشيدة سواء فى المياه البحرية أو فى المياه الداخلية، ومزارع تربية

الاحياء المائية، وتطوير تقنيات الصيد وتقنيات الاسماك من اجل الاستغلال السليم للموارد السمكية والترويج لدور المصايد فى التخفيف من نقص التغذية، بالاضافة الى تشجيع التجارة الدولية فى الاسماك ومنتجاتها. ويشتمل البرنامج على اربعة برامج فرعية هي: الموارد البحرية والبيئة، والمصايد الداخلية وتربية الاحياء المائية، وانتاج الاسماك، واستخدام الاسماك وتسويقها. وللبرنامج دور نشط فى مجال تشجيع ودعم التدريب من اجل تعزيز طاقات العاملين فى ادارة مصايد الاسماك وتنميتها فى البلدان النامية الاعضاء.

(ج) اما برنامج "سياسات مصايد الاسماك" فهو مصمم من اجل تعزيز الطاقات القطرية على صياغة سياسات مصايد الاسماك والتخطيط لها وبناء المؤسسات، بالاضافة الى تشجيع التعاون الدولى فى ادارة مصايد الاسماك وتنميتها. كما يمثل التدريب عنصرا هاما فى هذا البرنامج. ويتكون البرنامج من برنامجين فرعيين، أحدهما يغطى المشورة السياسية والدعم التنظيمى بما فى ذلك التدريب والبحوث. اما الآخر فيقدم الدعم الادارى الى لجنة مصايد الاسماك واجهزة مصايد الاسماك الاقليمية فى المنظمة، بالاضافة الى اقامة الاتصالات مع المنظمات الدولية الاخرى المعنية بمصايد الاسماك والشؤون البحرية.

• الاولويات الرئيسية

- التوجهات العامة :

٢٨٠ - وسعيا وراء الاهداف المذكورة اعلاه، فسوف يهتدى عند وضع برامج واعمال البرنامج العادى والبرنامج الميدانى بالتوجهات العامة التالية :

(١) ان الادارة تتسم باهمية كبيرة فى تنمية مصايد الاسماك بصورة سليمة وقابلة للاستمرار. وينبغى اتخاذ قرارات الادارة على اساس بيانات وبحوث علمية موثوق بها عن الجوانب البيولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمصايد الاسماك،

(ب) اما الاعمال المتعلقة بالصيانة والتنمية فيجب ان تكمل بعضها بعضا، ومن هنا ينبغي ادماج عملية اقامة قاعدة اقتصادية راسخة لمصايد الاسماك ضمن عملية صيانة الموارد بشكل عام،

(ج) ينبغي ان تراعى الانشطة العلاقة بين الموارد السمكية والجوانب الاخرى للسياسات القطرية مثل الأمن الغذائي والتغذية، واستخدام الأراضي والمياه، والتطلعات الاجتماعية الاقتصادية لسكان الريف،

(د) ينبغي ان تلاحظ سياسات مصايد الاسماك العلاقة بين الفقر وتدهور البيئة وأن تعالج هذه العلاقة،

(هـ) ينبغي أن يظل التعاون فيما بين الاقطار والتعاون الاقتصادي والفنى فيما بين البلدان النامية هو حجر الزاوية فى تنمية مصايد الاسماك العالمية بصورة قابلة للاستمرار،

(و) ستكون هناك حاجة مستمرة لجمع المعلومات والبيانات والاحصاءات عن مصايد الاسماك وتحليلها ونشرها، وكذلك معرفة المنهجيات والاساليب المستخدمة فى ادارة مصايد الاسماك وتنميتها،

(ز) ستظل هناك حاجة الى ان تقوم اجهزة مصايد الاسماك الاقليمية فى المنظمة بدور الموجه للتعاون الدولى.

#### - المعلومات عن مصايد الاسماك:

٢٨١ - ان الانجازات التى حققتها المنظمة فى مجال جمع المعلومات والبيانات والاحصاءات عن مصايد الاسماك وتحليلها ونشرها، تحتاج الى تعزيزها ببذل جهود خاصة لتحسين تغطية هذه المعلومات عن تربية الاحياء المائية، واستخدام الموارد السمكية بصورة قابلة للاستمرار، ولاسيما تلك الموجودة فى اعالي البحار، وحماية البيئة وغير ذلك من المسائل الموضوعية التى يتزايد اهتمام البلدان النامية بها. وسوف تعطى الاولوية لزيادة "الذاكرة التجميعية" التى توفرها تقارير المشروعات والبعثات ومشاورات الخبراء، وغيرها.

٢٨٢ - أما في مجال احصاءات مصايد الأسماك، فإن الطلبات المتزايدة والمتغيرة على البيانات الاحصائية عن مصايد الأسماك، ستلبي ببيانات منقحة على المستويين الاقليمي والعالمي. وينبغي أن تشمل هذه الاحصاءات على بيانات عن المصيد في أعلى البحار، بحسب نوع أدوات الصيد، وانتاج مزارع تربية الأحياء المائية، وانتاج المصايد الداخلية، والمصايد الترفيهية، وانتاج الأصناف المهددة بالانقراض والتجارة فيها، والبيانات الاقتصادية.

٢٨٣ - كما ستعزز المنظمة التعاون مع الدول الاعضاء - كمسألة لها اولويتها المتقدمة - بهدف الاسراع بتنمية الطاقات القطرية على جمع بيانات واحصاءات مصايد الأسماك وتحليلها، وتوسيع نطاق التنسيق بين المنظمة وغيرها من المنظمات. ويشتمل ذلك على التنسيق مع الأجهزة الاقليمية المعنية بمصايد أسماك المحيطين الهادى والهندي حتى يمكن تحقيق التماثل في نوعية البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق فريق العمل التنسيقى المعنى باحصاءات مصايد الأسماك فى المحيط الاطلسى.

٢٨٤ - وسوف يسعى البرنامج لتحقيق هذه التحسينات بالتعاون مع مشروع المركز العالمى للمعلومات الزراعية. ومن شأن ذلك أن يسفر عن بيانات افضل معالجة بالحاسب الالى، واكثر مرونة وانتقائية وسرعة.

- استغلال الثروة السمكية واستخدامها:

..... التركيز على البيئة .....

٢٨٥ - وفى ضوء الأولوية المتقدمة التى تعطىها المنظمة لاستخدام موارد الأحياء المائية بصورة قابلة للاستمرار والحيلولة دون تدهور البيئة، فلا بد لقسم الموارد السمكية والبيئة من اعطاء اهتمام أكبر الى المجالات التالية: جمع وتحليل المعلومات عن التغيرات التى تحدث فى التنوع البيولوجى للنظم الايكولوجية البحرية وتلك الخاصة بالمياه العذبة نتيجة صيد الأسماك وغير ذلك من الأنشطة البشرية، ووضع منهجيات لتقدير الملوثات المتراكمة فى مياه الأنهار والبحيرات والشواطئ فى جميع مناطق تجمعات المياه. وسوف تلقى المعلومات المستقاة من ذلك الضوء على الأثر المحتمل للاستخدامات غير المناسبة للأراضى والمياه على مصايد الأسماك فى المياه العذبة ومياه السواحل البحرية، وكذلك مياه مزارع تربية الأحياء المائية. وسوف يتم تنسيق هذا العمل مع الأقسام الأخرى، وفى مقدمتها قسم تنمية الأراضى والمياه، وقسم الانتاج

النباتى ووقاية النباتات، وقسم تطوير البحوث والتكنولوجيا، وقسم الموارد الحرجية، وذلك من خلال جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وجماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالتخطيط لاستخدام الأراضى.

٢٨٦ - وسيستمر العمل بأسلوب ادماج تقديرات الاثار البيئية فى صياغة المشروعات الخاصة بمصايد الاسماك كما هو الحال فى مجالات البرامج الميدانية الأخرى للمنظمة. وفى هذا المجال، ستلعب جماعة العمل غير الرسمية التى شكلت مؤخرًا فى قسم الصناعات السمكية دورها فى استعراض الاعمال والمشروعات القادمة المعنية بتنمية مصايد الاسماك الصغيرة من حيث قابليتها للاستمرار.

٢٨٧ - ولابد من تكثيف الاعمال المعنية بتلوث المياه الداخلية وحماية البيئة، وخاصة من خلال أجهزة مصايد الاسماك الاقليمية فى المنظمة العاملة فى مجال مصايد اسماك المياه العذبة مثل لجنة المصايد الداخلية الأفريقية، وهيئة مصايد الاسماك الداخلية فى أمريكا اللاتينية، والهيئة الاستشارية الأوروبية لمصايد الاسماك، وهيئة مصايد المحيطين الهادى والهندي. وقد تجدد الاهتمام فى أوروبا وأمريكا اللاتينية بآثار الأنشطة البشرية غير المتعلقة بمصايد الاسماك (مثل قطع الأخشاب، وتنظيم مستوى المياه)، على أحواض الأنهار وعلى موارد الأحياء المائية الموجودة فيها. وسوف تواصل المنظمة تعاونها مع بلدان معاهدة الامازون لاستنباط الاساليب السليمة بيئيا لصيد الاسماك فى حوض نهر الامازون. وسوف تواصل تشجيعها لأجهزة مصايد الاسماك الاقليمية الأخرى لكى تطبق مدونة السلوك التى وضعتها الهيئة الاستشارية الأوروبية لمصايد الاسماك لاستغلال ونقل الكائنات الدقيقة من البحار والمياه العذبة، وهى المدونة التى وضعت لتقليل المخاطر البيئية والصحية لمثل هذا النقل.

٢٨٨ - وستواصل عملية تطبيق اساليب نظام المعلومات الجغرافية على مزارع تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية، وذلك بالتعاون مع الوحدة المركزية المسؤولة عن تطوير نظام المعلومات الجغرافية. وزيادة الوعى بالتغيرات المناخية وادارة مصايد الاسماك فى المناطق الساحلية وأعلى البحار، تشير الى ان من الممكن تطبيق نظام المعلومات الجغرافية على التخطيط لمصايد الاسماك الساحلية ومصايد أعلى البحار ومتابعتها. وسوف يسمح ذلك للمنظمة باجراء تقديرات للأثار البشرية والطبيعية على أحواض تجمعات المياه والأرصدة القارية.

### .... الإدارة الرشيدة ....

٢٨٩ - من العقبات الرئيسية التي تقف في وجه قابلية الموارد السمكية البحرية للاستمرار، نقص الآليات المناسبة للاستخدام الرشيد لهذه الموارد. ففي أعالي البحار، يؤدي عدم وجود اتفاق على تخصيص حقوق الصيد بين الأطراف المعنية إلى المنافسة الجامحة وتهديد قاعدة الموارد نفسها. وغير مثال على ذلك مشكلة الشباك الكبيرة العائمة لصيد أسماك السطح. ولكن حتى في المناطق الاقتصادية الخالصة التي تتمتع فيها الدول الساحلية بحق الولاية، ينبغي استنباط آليات مناسبة تكون مسؤولة عن تخصيص الموارد، ضمانا لاستغلال هذه الموارد بصورة قابلة للاستمرار. ومن هنا قد يبدو ضروريا أن تعطى المنظمة أولوية لوضع التدابير المناسبة لصيانة الموارد الحية في أعالي البحار واستغلالها بصورة قابلة للاستمرار.

٢٩٠ - وفيما يتعلق بتربية الأحياء المائية، فإن أعمال المنظمة المتعلقة بمساعدات التخطيط، وأمراض الأسماك، وتنمية تغذية الأسماك وتطوير نظم التغذية، والتنوع الوراثي والبيولوجي، والتسويق، سوف تتطلب إعطاء أولوية لتربية الأسماك في المصايد الصغيرة، والتربية المتكاملة للأسماك.

٢٩١ - وفي مجال تكنولوجيا الصيد، ينبغي إعطاء أولوية أكبر لاستخدام المواد البديلة عوضا عن الأخشاب في بناء قوارب الصيد، في الأماكن التي تندر فيها الأخشاب. كما سيولى اهتمام كبير لتحسين اختيار معدات الصيد بالنسبة للأصناف المستهدفة، مع عدم تشجيع طرق الصيد التي تدمر الموائل الطبيعية، والمحافظة على التوازن بين النظم الأيكولوجية المائية. وفي هذا الصدد، سيتم وضع خطوط توجيهية لممارسات الصيد وذلك للمساعدة على تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد البحرية الحية، بما في ذلك ما يوجد منها في أعالي البحار.

٢٩٢ - وستدخل تحسينات على تصميم قوارب الصيد تلبية للتوصيات المشددة الناجمة عن زيادة وعي المجتمع الدولي بمقتنيات السلامة في البحار. ومن المقرر أيضا - وأن كان على مستوى أقل من الأولوية - مواصلة تشجيع الاستفادة القصوى من الطاقة بوضع خطوط توجيهية تتعلق بتصميم ومواصفات سفن الصيد ومعداته وطرقه.

٢٩٣ - وهذا العمل الأخير يعتبر جزءا من المنهج الكلى لنقل التكنولوجيا، ومن هناك ستتعاون مصلحة مصايد الأسماك مع مصلحة

السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى اعداد معايير وخطوط توجيهية للتخطيط للقوى العاملة فى قطاع مصايد الاسماك. ومن المتوقع ان يؤدى ذلك الى النهوض ببرامج التدريب وخدمات الارشاد فى البلدان الاعضاء. وعلى نفس المنوال، سيستمر العمل بالمنهج المتكامل لتنمية مصايد الاسماك الصغيرة، الذى يتناول بعض الجوانب مثل الرصد والتقييم، وتقديم القروض لصيادى الاسماك، وادماج المرأة والشباب فى الاعمال المتعلقة بمصايد الاسماك.

٢٩٤ - ويقوم برنامج استغلال الثروة السمكية واستخدامها على مبادرتين اقتربتا الان من الوضع التشغيلى الكامل. وهذان المبادرتان هما الاستخدام المشترك للسفن فى اغراض البحوث والتنمية والتدريب، وغرفة مقاصة للخدمات الاستشارية فى مجال تكنولوجيا الاسماك وتكنولوجيا تربية الاحياء المائية، بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائى حتى نهاية ١٩٩١.

٢٩٥ - وفى مجال تصنيع الاسماك وتوزيعها وتجارتها، سيولى اهتمام لضمان الجودة فى ضوء ما هو متوقع من تشريعات ستصدرها المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى عام ١٩٩٣ بشأن سلامة الاسماك، والتغييرات المنتوقعة فى عملية التفتيش الاجبارى على الاسماك فى اسواق الولايات المتحدة. ومع التوسع فى نصيب التجارة الدولية فى الاسماك فى الاقتصاديات القطرية، سيستمر تقديم الانشطة التى تتعلق بالتدريب والمشورة، وخاصة الى البلدان النامية، كما سيتعين على المنظمة ان تواظب على المتابعة المستمرة لفرص التسويق.

#### .... معلومات السوق ....

٢٩٦ - وستواصل الشبكة العالمية لمعلومات السوق للمنتجات السمكية والخدمات الاستشارية الفنية التى تحصل على مساعدات من المنظمة، تلبية احتياجات صناعة الصيد فى البلدان النامية. وسيظل نظام جلوبفيس، وهو بنك المعلومات الموجود فى المقر، فى مركز القلب من الشبكة. ومما يجدر ذكره، ان خدمة معلومات السوق للمنتجات السمكية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى (انفوفيس)، والتى بدأت كمنظمة حكومية دولية فى عام ١٩٨٧، تعمل الان بنجاح لمصلحة الدول الاعضاء فى آسيا والمحيط الهادى. ومن المتوقع ان تصبح هذه الشبكة الالية الرئيسية لتنفيذ عدد من مشروعات المساعدة الفنية فى مجال السلع السمكية التى سيمولها الصندوق المشترك للسلع.

٢٩٧ - وقد أدى اتساع الفجوة بين العرض والطلب على الأسماك الى عجز المجموعة ذات الدخل المنخفض عن الحصول على الأسماك ومنتجاتها. وستعطي الأولوية للاعتبارات المتعلقة بالتغذية فى مشروعات تنمية مصايد الأسماك، سواء بصورة مباشرة باستخدام الأسماك لتخفيف نقص التغذية، أو بصورة غير مباشرة بالاستفادة من حصيلة مصايد الأسماك فى تحسين الأمن الغذائى لمجتمعات الصيادين.

٢٩٨ - وسيظل تسويق الأسماك المحلية عنصرا هاما من عناصر الاستغلال الكامل لمنتجات الأسماك، وهو يحتاج الى العمل من أجل منع أى خسائر مادية أو اقتصادية. فالعمل القطرى يحتاج - مثلا - الى علاج لوجستيات التسويق وعملياته، وخاصة ما يتعلق منها بامدادات الأسماك للمراكز السكانية الكبيرة. وستنفذ الأعمال بناء على أولويتها لتحسين المزايا التى تعود على المرأة الريفية، التى تعتبر موردا تقليديا للأسماك الى المراكز الحضرية.

٢٩٩ - وسيواصل تقديم الدعم الفنى للجنة الأسماك ومنتجاتها التابعة لهيئة الدستور الغذائى، ولاسيما فى مجال وضع مدونة السلوك ومعايير لتصنيع منتجات الأسماك ومناولتها.

- سياسات مصايد الأسماك:

٣٠٠ - وتحافظ الأعمال المتصلة بتقديم المشورة للحكومات الأعضاء فى صياغة سياساتها وخططها وبرامجها القطرية لتنمية مصايد الأسماك وإدارتها واستثماراتها بأهميتها، وذلك فى ضوء ما هو متوقع من زيادة فى تدفق الطلبات للحصول على مثل هذه المشورة.

٣٠١ - وستظل هناك حاجة الى الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بنظم إدارة مصايد الأسماك، بما فى ذلك متابعة عمليات الصيد التى تقوم بها الأساطيل المحلية والأجنبية، ومراقبتها والإشراف عليها. وستواصل أعمال التدريب على مفاهيم وأساليب التخطيط والتنفيذ لتنمية مصايد الأسماك وإدارتها واستثماراتها، مع تحسين مناهج التدريب ومواده. كما تستمر الحاجة الى دراسات عن المشكلات الخاصة المتعلقة بتنمية مصايد الأسماك الصغيرة وإدارتها، ولاسيما الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك الحرفية ومجتمعات الصيادين، والنهوض بدور المرأة فى تنمية مصايد الأسماك. وسوف تعطي الأولوية أيضا لتقديم المشورة فى مجال السياسات المتصلة بتطبيق المفهوم الجديد الخاص بالادارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع ربط ذلك بالمحافظة على استمرارية مصايد الأسماك وحماية البيئة.

٣٠٢ - وتعتبر أجهزة مصايد الأسماك الاقليمية فى المنظمة محافل لها قيمتها فى تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الاعضاء فى مجال تنمية مصايد الأسماك وادارتها. كما أن هذه الأجهزة تعطى المشورة لأعمال المنظمة فى مجال مصايد الأسماك. وبالإضافة الى ذلك، فقد تم مؤخراً انشاء بعض المنظمات الدولية المعنية بالشؤون البحرية وبمصايد الأسماك، أو هى فى طريقها الى الانشاء. فهناك مثلاً اتجاه الى انشاء جهاز جديد لإدارة مصايد التونة فى المحيط الهندى. ولا بد للمنظمة من أن تواصل تعاونها مع البلدان سعياً وراء اتساق الأعمال والنهوض بعملية التنسيق.

.... بحوث مصايد الأسماك ....

٣٠٣ - مازالت طاقات البحوث الخاصة بمصايد الأسماك غير كافية بشكل عام. كما أن نتائج هذه البحوث لا يستفاد منها بصورة كافية، سواء على المستوى القطرى أو المستوى الاقليمى فى التخطيط لتنمية مصايد الأسماك وادارتها، ولا فى تنفيذ مثل هذا التخطيط. فمازال تحسين التنسيق بين تخطيط البحوث العلمية فى مجال مصايد الأسماك، والمستفيدين النهائيين منه يمثل مشكلة فى كثير من البلدان، ان لم يكن فى أغلبها. وستولى مصلحة مصايد الأسماك - فى الأجل المتوسط - أولوية نسبية لتعزيز طاقات البحوث القطرية وتشجيع برامج البحوث الاقليمية.

• التعاون الخارجى

٣٠٤ - هناك اشارة الى الروابط التعاونية بحسب البرنامج والمجال الفنى، كما يلى:

- المعلومات عن مصايد الأسماك:

٣٠٥ - سيستمر العمل بنظام الاعلام عن العلوم المائية ومصايد الأسماك بالاشتراك مع الهيئة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات ومكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكاتب القطرية لنظام الاعلام عن العلوم المائية ومصايد الأسماك.

٣٠٦ - كما سيسعى البرنامج الى التعاون مع فريق العمل التنسيقى المعنى باحصاءات مصايد الأسماك فى المحيط الاطلسى، والمنظمات الاقليمية فى المحيطين الهادى والهندي مثل وكالة مصايد الأسماك التابعة لندوة جنوب المحيط الهادى، ومركز تنمية مصايد الأسماك فى جنوب شرق آسيا.

- استغلال الثروة السمكية واستخدامها :

٣٠٧ - سوف يتوقف التوسع فى برنامج نظام المعلومات الجغرافية الى حد كبير على مدى مايمكن جمعه من مساعدات خارجية . فالبرامج الخاصة بتخطيط المناطق الساحلية وادارتها تشتمل على التعاون مع العديد من المنظمات الاخرى.

٣٠٨ - وستواصل المنظمة تعاونها الوثيق مع منظمات الامم المتحدة الاخرى مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، فى تنفيذ برامج البيئة الاقليمية ، وكذلك مع جماعة الخبراء للجوانب العلمية للتلوث البحرى المشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الارصاد الجوية العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولاسيما فريق العمل المعنى بالاثار البيئية على مزارع تربية الاحياء المائية الساحلية التابع لهذه الجماعة .

٣٠٩ - ولاشك فى ان هناك ضرورة للتعاون فيما بين الوكالات فى المسائل المتعلقة بالبيئة ، كما يحدث فى الحالات التى تؤثر فيها اتفاقيات لاتتعلق بالصيد على قطاع مصايد الاسماك (منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية) . وقد تم تدبير تمويل مشترك فى بعض الحالات للاعمال المتعلقة بمصايد الاسماك (برنامج الامم المتحدة للبيئة) . وستواصل المنظمة - فى المسائل المتعلقة بالسلامة - عملها بصورة وثيقة مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية .

٣١٠ - اما العنصر المتعلق بصناعة الاسماك فى هذا البرنامج فسوف يستمر فى احتوائه على الاعمال المشتركة مع الوكالات الاخرى مثل برنامج الاغذية العالمى واليونيدو وكذلك مع الاجهزة الحكومية الدولية مثل المنظمة الدولية للمساحة البحرية وخدمة معلومات السوق للمنتجات السمكية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى (انفوفيش) .

- سياسات مصايد الاسماك :

٣١١ - يحتفظ البرنامج بعلاقات وثيقة مع المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى ، مثل :

- (أ) عملية نظام المعلومات عن مشروعات الاستثمار فى مصايد الأسماك بالتعاون مع البنك الدولى ومصرف التنمية الآسيوى وغيره من المصارف الاقليمية والجهات المتبرعة التثائية؛
- (ب) العمل المشترك مع المركز الدولى لادارة موارد الأحياء المائية وغيره من مؤسسات البحوث فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وبحوث ادارة الموارد، والدراسات الخاصة بها؛
- (ج) التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والقطرية فى مجالى تنمية مجتمعات الصيد وجمعيات الصيادين؛
- (د) والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار والمنظمات الدولية المعنية بالانشطة المتصلة بمصايد الأسماك فى اعلى البحار.

## البرنامج الرئيسي ٢-٣: الغابات

### \* التوقعات، والمشكلات والفرص:

٣١٢ - مازال الغطاء الحرجى فى بداية التسعينات يشكل ٢٥٦ و ٢٩ فى المائة من مجموع اراضى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التوالى. ولكن هناك شواغل رئيسية ترتبط بتدهور الموارد الحرجية فى كلتا المنطقتين وبتنميتها القابلة للاستمرار. وتتوافق هذه الشواغل مع حدوث تغيير ذى شان فى فهم دور الغابات فى التنمية وخاصة مساهمتها فى تحقيق الاستقرار البيئى وفى تحسين احوال سكان الريف. ومن ثم فان للفترة الحالية سمة مميزة هى اعادة بحث دور الغابات فى التنمية بتمعق واعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بذلك.

### .... السمات الرئيسية ....

٣١٣ - لابد من التشديد على بعض السمات الرئيسية لاقتصاد الغابات العالمى. فلايزال انتاج المنتجات الخشبية الصناعية الرئيسية واستهلاكها يتركزان فى البلدان المتقدمة. ويشكل استهلاك الخشب اللازم للوقود ٨٥ فى المائة من اجمالى استهلاك الخشب المستدير فى البلدان النامية و ١٦ فى المائة من اجمالى استهلاك الطاقة فى هذه البلدان. وفى عام ١٩٨٩ بلغت قيمة التجارة العالمية فى المنتجات الحرجية ٩٥ مليار دولار أمريكى وبلغت قيمة صادرات البلدان النامية ١٣ر٤ مليار دولار أمريكى فى حين بلغت قيمة وارداتها ١٥ر٥ مليار دولار أمريكى وزادت هذه البلدان، باستثناءات رئيسية قليلة، من اعتمادها على واردات المنتجات الحرجية الصناعية من البلدان المتقدمة. واتسم الاتجاه العام فى أسعار المنتجات الحرجية بحدوث انخفاض طفيف فى الأسعار الحقيقية خلال العقدين الماضيين مع انخفاض فى معدلات التبادل التجارى بالنسبة للمصدرين من البلدان النامية. ومع ذلك تظل الاهمية الاقتصادية لقطاع الغابات قائمة ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية وحاجتها المتزايدة الى المنتجات الخشبية.

### .... مجالات القلق المتزايد ....

٣١٤ - يدرك واضعو السياسات، بالتالى، أن النمو الديموغرافى المتسارع والفقر المستمر فى الريف والاستيطان العشوائى فى الاراضى

الحرجية تؤدي الى تدهور الموارد الحرجية فى البلدان الاستوائية والحاق الدمار بها على نحو يثير القلق. وقد اسفر المعدل المتسارع لازالة الغابات عن عواقب بيئية واجتماعية اقتصادية وخيمة تجاوزت نطاق المواقع المحلية بل وقطاع الغابات ذاته. ونجمت عنه فى الوقت نفسه فائدة ايجابية هى زيادة ادراك الاعتماد الحاسم لسكان الريف على الغابات والاشجار وعلى المنتجات والفوائد المستمدة منها.

٣١٥ - ويستلزم القلق المتزايد على النطاق العالمى فيما يتعلق بمدى تدهور الغابات الاستوائية وجوانب القصور فى برامج الغابات السابقة وضع سياسات واستراتيجيات جديدة بغية صيانة الموارد الحرجية بشكل فعال وضمن استخداما على نحو قابل للاستمرار وزيادة مساهمتها فى تحسين احوال المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك بدأ تنفيذ برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية. ونشأت مجالات قلق اخرى فيما يتعلق بذبول الغابات بسبب التلوث الجوى فى البلدان المتقدمة ونقصان التنوع البيولوجى والتاثير المحتمل "لارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمى".

٣١٦ - وسوف يتاثر التطور العام للغابات فى التسعينات مرة اخرى بالضغوط الديموغرافية والبيئية المستمرة. فبحلول عام ٢٠٠٠ سيزيد عدد سكان العالم النامى بنحو الف مليون شخص. وهناك ادلة ملموسة على ان هذه الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ستسفر عن تحويل مزيد من الاراضى الحرجية الى اراض زراعية. وتشير تقديرات الدراسة التى اعدتها المنظمة بعنوان "الزراعة عام ٢٠٠٠" الى ان حدود المناطق الزراعية الاخذة فى الامتداد قد تلتهم ١٠ مليارات هكتار سنويا. وسيظل الفقر المتفشى فى الريف وانعدام الامن الغذائى يشكلان، مع قضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، مجال اهتمام كبير. وستبقى اعداد سكان العالم المتقدم مستقرة ولكن اعداد سكان الريف المتناثرة والانتاجية الزراعية المرتفعة ستؤدي الى زيادة الاهتمام بالنظم الاشد فعالية لاستغلال الاراضى، التى ستستفيد على نحو افضل من دور الغابات الاقتصادية والبيئى المتعدد العناصر. وفى نطاق هذه الاوضاع الشديدة التباين يجب على قطاع الغابات ان يلبي المتطلبات المشتركة والمحتملة التعارض لأمور حتمية مثل النمو الاقتصادى ومشاركة السكان والاستقرار البيئى.

.... دور الغابات الاقتصادى والاجتماعى ....

٣١٧ - تنطوي زيادة مساهمة الغابات فى النمو الاقتصادى على توسيع تشكيلة المنتجات الخشبية وغير الخشبية وتنمية العمليات الصناعية

التي ستستخدم فيها هذه المنتجات على اكمل وجه. ومن المتوقع ان يكون النمو في استهلاك المنتجات الخشبية نحو ٣ في المائة على النطاق العالمي، ولكنه يمكن ان يصل الى ما بين ٤ و ٦ في المائة في البلدان النامية. ومن المتوقع أيضا ان تظل انواع الوقود الخشبي مصدرا رئيسيا للطاقة في البلدان النامية. وهناك فرص لتدعيم القاعدة الاقتصادية للانشطة الحرجية ولكنها تتطلب دورا اكبر للقطاع الخاص ومزيديا من الاهتمام بتسويق المنتجات الحرجية. وينبغي ان تحقق السياسات التسعيرية والضريبية، وخاصة مستوى اسعار الأشجار القائمة، زيادة تشجيع الاستثمار العام والخاص في الحفاظ على انتاجية الغابات والموارد الشجرية أو زيادتها استجابة للطلبات الناشئة.

٣١٨ - ومن الممكن ان يسهم رفع انتاجية الغابات في تحسين احوال الاعداد المتزايدة من سكان الريف وان يحفز على مشاركتهم بنشاط وذلك عن طريق توفير فرص اضافية للعمل وكسب الدخل في المشروعات الريفية القائمة على اساس الغابات. وعلى وجه الخصوص فان تأمين سبل العيش المستمرة للمعدمين وغيرهم من فقراء الريف لن يشكل اسهاما رئيسيا في التخفيف من حدة الفقر فحسب ولكنه سيخفف طبعا من الضغوط التي تفشى الى تدمير الغابات. وسيكون من الضروري ضمان مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في جنى فواثد الغابات. فضلا عن ذلك فان اشراك الجماعات المحلية في تصميم الانشطة الحرجية وادارتها سيسر اتخاذ القرارات بالمشاركة والتدفق العادل للمزايا على المستخدمين وادماج هذه الانشطة في نظم الانتاج المحلية على نحو اكثر فعالية، وسييسر في خاتمة المطاف زيادة قابلية هذه الانشطة للاستمرار.

٣١٩ - ومع ان مساهمة الغابات في حماية البيئة وفي التنمية القابلة للاستمرار امر ضروري فانها لا يمكن ان تؤدي دورها بمعزل عن غيرها. اذ لا بد ان تكملها بسياسات لابطاء النمو السكاني وتوفير فرص مدرة للدخل من أجل فقراء الريف. وينبغي ان تقوم الغابات بدور فعال بوجه خاص في المناطق الكثيرة الهزيلة الموارد في العالم النامي وذلك بالمساهمة في توليد الدخل وتوفير بيئة اقتصادية تجعل صيانة الموارد اكثر نفعا من تدميرها. وستلزم جهود مشتركة ذات طابع متعدد التخصصات، وخاصة في الزراعة، لاثاحة استخدام قاعدة الموارد الطبيعية استخداما منتجا وقابلا للاستمرار على السواء. وفي الوقت نفسه ينبغي جعل صيانة التنوع البيولوجي جزءا لا يتجزأ من ادارة الغابات الطبيعية كلما كان ذلك ممكنا. وتتطلب هذه التدابير وغيرها آليات ملائمة للمشاركة في تحمل التكاليف والمسؤوليات ذات الصلة بذلك. وعلاوة على ذلك سيلزم اجراء رصد دقيق للتفاعل المعقد بين الغابات والبيئة العالمية.

## • مجال تركيز البرنامج

٣٢٤ - من الضروري أن يعنى برنامج المنظمة الرئيسى بشأن الغابات عناية تامة بالتفاعلات بين الغابات والجوانب الأخرى للتنمية الريفية. وسيجرى العمل بهمة على إقامة صلات مع البرامج الأخرى للمنظمة والأنشطة المشتركة بين البرامج وعلى الحفاظ على هذه الصلات وذلك فى المجالات الهامة مثل تخطيط استخدام الأراضى ونظم المعلومات الجغرافية، وصيانة الموارد الوراثية فى مواقعها الطبيعية، والإدارة الجماعية للموارد الطبيعية المشتركة، وتقديم المشورة فى مجال السياسات، والتخطيط الإنمائى.

٣٢٥ - ومن المتوقع أن يظل برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية الإطار الاستراتيجى والأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف القطرية فى البلدان النامية. وبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية هو نفسه مشروع جماعى متطور تفضلع به البلدان الاستوائية والمجتمع الدولى ويجرى فيه التعاون وتقاسم الجهود على نحو وثيق بين المؤسسات الفنية والمالية النشطة فى مجال الغابات. ودور المنظمة هو تقديم الإرشادات والمساعدات الفنية فى مجال استنباط وتنفيذ المناهج الشاملة والإجراءات الواقعية لصيانة الموارد الحرجية الاستوائية وإدارتها على نحو قابل للاستمرار. وعليها أيضا أن تساعد فى تعبئة الدعم الدولى للبلدان القائمة بتنفيذ أنشطة وطنية فى إطار برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية وفى التعاون مع تلك البلدان. ويتلقى برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية الدعم الفنى من كل برنامج من البرامج الثلاثة الخاصة بالغابات والتى توجه حصة كبيرة من الأنشطة والموارد لهذا الغرض.

٣٢٦ - ومن المتوقع أن تتزايد الأنشطة الميدانية كثيرا، بالتكامل الوثيق مع أنشطة البرنامج العادى، خلال فترة الخطة. وتولى البلدان النامية أولوية أعلى لتنمية الغابات، وهناك دلائل إيجابية على تزايد استعداد مجتمع المتبرعين ومؤسسات التمويل لدعم التعاون الفنى الضرورى.

٣٢٧ - والبرنامج الرئيسى يضم ثلاثة برامج على النحو التالى:

٣٢٨ - يعنى برنامج الموارد الحرجية والبيئة بالأنشطة الأساسية الخاصة بمسح موارد الغابات والحياة البرية وصيانتها وإدارتها

وتدبير موارد جديدة لأغراض التنمية والصيانة. وتتعلق بهذا البرنامج حصة كبيرة من التمويل من خارج الميزانية للتعاون الفنى فى مجال الغابات تزيد على عشرة أمثال الاعتماد المخصص فى إطار البرنامج العادى.

٣٢٩ - وينقسم البرنامج الى خمسة برامج فرعية أساسية. وأحد هذه البرامج الفرعية مكرس لتنسيق برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية. ويغضى برنامجان فرعيان تقديرات الغابات وإدارتها وحمايتها وإدارة الموارد الوراثية الحرجية وصيانتها، بينما يعنى البرنامجان الفرعيان الأخران بالدور البيئى للغابات والأشجار وإدارة الحياة البرية. ومن ثم فإن هذه البرامج تسهم اسهاما كبيرا فى الأولويات العالمية للمنظمة فيما يتعلق بالتنمية القابلة للاستمرار والتنوع البيولوجى وتسهم بدرجة أقل فى استخدام التكنولوجيا البيولوجية.

٣٣٠ - ويعنى برنامج المنتجات الحرجية بجميع أنواع الصناعات الحرجية بصرف النظر عن المادة الخام أو المنتج أو حجم العملية أو حجم المشروع. وهو يغضى المنتجات الخشبية التقليدية مثل الأخشاب المنشورة، والألواح الخشبية، ولب الخشب والورق، والتحويل الكيمياى للخشب، فضلا عن المنتجات غير الخشبية. والاعتبارات البيئية جزء لا يتجزأ من جميع الأنشطة. والجوانب الرئيسية هى المنتجات غير الخشبية والطاقة والتجارة والتسويق.

٣٣١ - ويتضمن البرنامج ثلاثة برامج فرعية هى: تنمية الصناعات الحرجية، وتجارة المنتجات الحرجية وتسويقها، والمنتجات الحرجية غير الخشبية والطاقة المستمدة من الأخشاب. ويعمل البرنامج على تنمية الموارد البشرية من خلال توفير المعلومات واعداد مواد التدريب وتنظيم الدورات التدريبية.

٣٣٢ - وبرنامج الاستثمار والمؤسسات الحرجية مهياً لتدعيم قاعدة الموارد المؤسسية والبشرية وتقديم المشورة الى الإدارات القطرية للغابات فيما يتعلق بالسياسات والتخطيط. ويغضى هذا البرنامج الأعمال الهامة المتعلقة بالسياسات والمؤسسات الحرجية وأنشطة البحث والتدريب الحرجية والاقتصاد الحرجى والاحصاءات الحرجية والتخطيط القطاعى وغابات المجتمع المحلى. ويتعلق زخم موضوعى واسع النطاق بالفوائد الاجتماعية للأنشطة الحرجية ومشاركة السكان.

٣٣٣ - ويتألف البرنامج من أربعة برامج فرعية. ويغطي احد هذه البرامج الفرعية تعزيز المؤسسات بما فى ذلك التدريب والبحوث. ويهتم برنامج فرعى آخر بالدراسات التحليلية والاحصاءات الدولية ويقدم الدعم اللازم للتخطيط القطاعى. ويعنى برنامج فرعى ثالث بتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها وبخدمة الاجهزة الدستورية. ويروج البرنامج الفرعى الرابع لتطوير مناهج المشاركة ولاسيما من خلال استغلال غابات المجتمع المحلى.

#### • الأولويات الرئيسية

#### - التوجهات العامة :

٣٣٤ - فى السعى الى تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه سوف يستند الى التوجهات العامة التالية فى تطوير البرامج والانشطة فى اطار البرنامج العادى والبرنامج الميدانى على السواء:

(١) ينبغى ان تكون اجراءات الصيانة والتنمية متكاملة. ولذلك ينبغى ان يكون انشاء قاعدة اقتصادية متينة للغابات مقترنا بحكمة بصيانة الموارد؛

(ب) ينبغى ان تدرك جميع الأنشطة والمشروعات التفاعل المعقد للغابات والاشجار والحياة البرية مع الامن الغذائى والتغذية والنظم الزراعية واستخدامات الاراضى، وان تراعى النسيج الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمعات الريفية؛

(ج) ينبغى ايلاء مزيد من الاهتمام المنتظم الى المنتجات غير الخشبية المستمدة من الغابات والاشجار بغية توليد الدخل وتعزيز القاعدة الاقتصادية؛

(د) يجب ادراك ما للغابات والاشجار من امكانات غير عادية فى معالجة مشكلتى الفقر الريفى والتدهور البيئى المتلازمين؛

(هـ) ستطلب التفاعلات الوثيقة بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات الاقتصادية اهتماما مستمرا.

## - الموارد الحرجية والبيئة:

٣٣٥ - يتزايد التسليم بالحاجة الى ادارة معظم المتبقى من الغابات الطبيعية التي يمكن الوصول اليها والاعداد السريعة التزايد من المزارع الحرجية ادارة قابلة للاستمرار. بيد انه سيلزم بذل مزيد من الجهود لاقتناع الملاك - سواء اكانوا دولا ام كوميونات ام مجتمعات محلية ام شركات خاصة ام افرادا - باخضاع الموارد الحرجية للادارة القابلة للاستمرار وبتطبيق المشورة الفنية. وستكون مجالات الاولوية المحددة هي الغابات المطيرة الاستوائية واحراج المناطق الاستوائية الجافة، بالاضافة الى المناطق الحرجية الأخرى المهمة حتى الآن مثل الغابات النهرية وغابات مستنقعات المياه العذبة، والغابات المنتجة للمنتجات الحرجية غير الخشبية مثل انواع الغاب الهندي.

.... الرصد المستمر ....

٣٣٦ - في مجال التقدير الحرجي سيحظى الرصد - مقابل الجرد الذي يجرى مرة واحدة - بالاولوية على مختلف المستويات. وعلى المستويين الاقليمي والعالمي سيستتبع هذا تحويل سلسلة تقديرات الموارد الحرجية الاستوائية / العالمية، التي اجريت في ١٩٨٠ وفي ١٩٩٠، الى نظام مستمر لرصد الموارد الحرجية العالمية، مع نشر النتائج الكلية مرة كل خمس سنوات. وعلى المستوى القطري والمستويات الأدنى سيستتبع هذا اعداد مواد مرجعية وتدريبية لتقدير التغييرات، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الحاسب الآلي والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

٣٣٧ - وتعد اعمال انشاء المزارع الحرجية وغرس الاشجار انشطة مستمرة في مجال الغابات سواء لأغراض الانتاج ام للأغراض البيئية. وسيجرى التوسع في اعداد خطوط توجيهية لمواءمة الانواع والاصول مع المواقع، وستستمر متابعة التطورات في مجال انشاء المزارع وادارتها، ولاسيما في الاراضي المتدهورة وسيتم التركيز ايضا على انشاء المزارع الشجرية الشديدة الكثافة والقصيرة الدورة لانتاج الأخشاب والاعلاف.

٣٣٨ - وفيما يتعلق بتحسين الاشجار وصيانة الموارد الوراثية الحرجية سيستمر ايلاء الاولوية لدعم المؤسسات القطرية في جمع الموارد الوراثية الحرجية، وخاصة الأنواع الشجرية المتعددة الأغراض الخاصة بالمناطق الاستوائية الجافة وشبه الرطبة، وتحديد خصائصها وتحسينها

وتبادلها وصيانتها فى مواقعها الطبيعية وخارجها. وترتبط هذه الجهود بمجموعة خبراء المنظمة المعنية بالموارد الوراثية الحرجية والهيئة الدولية للحور.

#### .... حماية الغابات ....

٣٣٩ - ستولى اولوية نسبية للجوانب التالية من حماية الموارد الحرجية: الوقاية من حرائق الغابات والادغال ومكافحتها، ومكافحة آفات وامراض حرجية معينة. وستقوم المنظمة بدورها الواجب الاداء فى الدراسات والنقاش الدولى بشأن العلاقات بين الغابات وتغير المناخ، وبشأن ذبول الغابات بسبب تلوث الهواء.

٣٤٠ - وسيواصل البرنامج تغطية التطورات المفاهيمية المتعلقة بدور الغابات والاشجار فى نظم الاقتصاد الجبلى المتنوعة والقابلة للاستمرار، مع التشديد بوجه خاص على التحديد الكمى للمزايا الاقتصادية والمالية ومشاركة المجتمعات المحلية بالمرتفعات وتصميم آليات مؤسسية ملائمة. وسيواصل البرنامج خدمة مجموعة العمل المعنية بآدارة تجمعات المياه الجبلية والتابعة لهيئة الغابات الأوروبية، التى يشارك فيها ايضا بنشاط ممثلو البلدان غير الأوروبية. كما ان الشبكات الاقليمية ودون الاقليمية لادارة تجمعات المياه فى آسيا وامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى تتيح للمنظمة تعزيز أنشطة التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية.

٣٤١ - وبالنظر الى مساهمة الحياة البرية فى الامن الغذائى والتنمية الريفية ستعطى الاولوية لوضع خطوط توجيهية لادارة الحياة البرية والمناطق المحمية مع التشديد بوجه خاص على: مشاركة السكان المحليين، وجمع الاحصاءات عن الحياة البرية ومنتجات الحياة البرية، ونشر اساليب تربية حيوانات الصيد ونتاجها الاقتصادية. وتظل الأنشطة الجارية تتمثل فى اصدار ثلاث نشرات اقليمية للمنظمة عن ادارة الحياة البرية والمناطق المحمية، والطلقات الدراسية والشبكات الاقليمية، وخدمة مجموعة العمل المعنية بآدارة الحياة البرية والمتنزهات القومية والتابعة لهيئة الافريقية للغابات والحياة البرية.

٣٤٢ - وفى مجال غابات المناطق القاحلة ومكافحة التصحر سيكثف الترويج لاستخدام الانواع/ الاجناس الشجرية المحلية متعددة الاغراض

التي تستخدم على نطاق أقل مما ينبغي. وسيستمر نقل المعارف من خلال الخطوط التوجيهية والدورات التدريبية بشأن مصدات الرياح والأحزمة الواقية وأسيجة النباتات الحية. وسيقدم الدعم اللازم الى الشبكات دون الاقليمية والاقليمية لغابات المناطق القاحلة في اقليم البحر المتوسط وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية.

٣٤٣ - ويساعد ادماج الأشجار والجنابات فى النظم الزراعية على استعادة خصوبة التربة وكبح الانجراف بفعل الرياح والمياه وتوفير وقود واعلاف اضافية وتنويع الدخل. وسوف ييسر البرنامج، بالتعاون مع البرنامج الرئيسى للزراعة، نقل المعارف فى هذا المجال من خلال الشبكات الاقليمية واصدار المطبوعات عن دراسات الحالة الناجحة فى مجال الزراعة المختلطة بالغابات، والأعمال المتعلقة بتقييم الأراضى لأغراض الزراعة المختلطة بالغابات، والأراضى الحرجية المتروكة دون زراعة، والزراعة المختلطة بالغابات حول المناطق الحضرية.

#### - المنتجات الحرجية :

٣٤٤ - سيكون التدريب أمرا رئيسيا بالنسبة لهذا البرنامج وسيشمل موضوعات تتراوح بين تخطيط وتنفيذ عمليات حصاد الغابات والصناعات الحرجية من خلال وسائل تحسين الطرق التشغيلية وتشغيل الآلات، من ناحية، وتنفيذ أنشطة التخطيط السوقى والتسويق الفعالة، من الناحية الأخرى. وبالنظر الى الصعوبات القائمة فى مجال الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات التجهيزية الحرجية سيجرى رصد التقدم المحرز فى توريد واستخدام المواد الخام البديلة. وسترصد تكنولوجيات التجهيز الآخذة فى الظهور، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب البيئية والتكنولوجيات البيولوجية. وسيتحول الاهتمام بشكل واضح عن الأنشطة التقليدية لقطع الأخشاب ونقلها والصناعات الكبيرة النطاق الى المشروعات الصغيرة النطاق والقضايا البيئية.

٣٤٥ - وسوف يستمر الترويج للتكنولوجيا الأساسية والوسيطه فى نظم حصاد الأخشاب وستكون القضايا المتعلقة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية موضع اهتمام رئيسى. وستركز الأنشطة المتعلقة بالحصاد على تخطيط وإدارة العمليات الصغيرة النطاق، وتحسين استخدام منتجات حرجية غير خشبية مختارة، واستخدام الفضلات، والترويج للحصاد القابل للاستمرار فى الغابات الاستوائية الطبيعية. وسيستمر جمع وتحليل ونشر المعلومات عن حصاد الغابات من خلال الحلقات الدراسية

والحلقات التدريبية العملية والمطبوعات. وسوف تدعم الجهود والمؤسسات المحلية وشبه الاقليمية الخاصة بالتدريب فى مجال حصاد الغابات وسيحظى تبادل المعلومات والخبرات بالتشجيع.

٣٤٦ - وستقدم المساعدات اللازمة للصناعات الصغيرة النطاق القائمة على الغابات وذلك من خلال اعداد دراسات حالة، التى ستوفر امثلة عملية للكيفية التى تطورت بها الصناعات من هذا القبيل فى الاقاليم والظروف المشابهة، وستقدم طولا للمشاكل الملموسة. وستركز المساعدات على اعداد الخطط الانمائية ودراسات الجدوى المتعلقة بتنفيذ هذه الصناعات، وستغضى مجالات مثل التكنولوجيا والتسويق والموارد المالية والبشرية.

#### .... توسيع نطاق تشكيلة المنتجات ....

٣٤٧ - وستحظى المنتجات الحرجية غير الخشبية، مثل اللك، والراتنج، والنباتات الطبية والزيوت العطرية والاعذية البرية بأولوية اعلى. وسيقدم البرنامج الخدمات الاستشارية الى الحكومات الاعضاء فيما يتعلق بتحديد المنتجات الواعدة وتحليل الجدوى وتقديرات التكنولوجيا فيما يتصل بالتجهيز والتعبئة وتنمية الاسواق. وتتطلب تنمية هذه المنتجات نهجا متعدد التخصصات. وسيحتفظ بقواعد بيانات بشأن تشكيلة المنتجات من المصادر النباتية والحيوانية كيما تستعين بها المنظمات المعنية. وسيقدم الدعم اللازم لتعزيز القدرات المؤسسية على معاملة المنتجات الحرجية غير الخشبية.

٣٤٨ - وستظل الطاقة التى يمكن الحصول عليها من الكتلة الحيوية الخشبية تشكل مجال عمل مهم يفضى فى المقام الاول الى التدريب وتقديم المعلومات دعما للتخطيط. وسيجرى التشجيع على تحسين الكفاءة فى استخدام الطاقة الخشبية فى البيوت الريفية والحضرية والصناعات.

٣٤٩ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية فى المنتجات الحرجية الاستوائية يوجد مجال لمشاركة المنظمة على نحو نشط بجمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالاحوال والتوقعات السوقية. وستجرى ايضا تنمية المعلومات المتعلقة باسواق المنتجات غير الخشبية.

## - الاستثمار والمؤسسات الحرجية :

٣٥٠ - وسيستمر ايلاء اولوية عالية لتعزيز القدرات الوطنية على وضع السياسات والتخطيط وتحسين قاعدة الموارد المؤسسية والبشرية لتنفيذ السياسات والبرامج الحرجية. وستعتمد المشورة على التحليل المستمر لما تحدثه الادوار المتطورة للحراجة من تأثيرات على صعيد السياسات والصعيد المؤسسي. وستهيأ الوسائل المؤسسية لتوفير الحوافز والدعم للمشاركة النشطة والمستمرة من جانب سكان الريف والمنظمات المحلية والقطاع الخاص. وسينطوى هذا أيضا على دعم المؤسسات القطرية للبحوث والتدريب والتعليم وذلك فى المقام الاول من خلال التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية. وستواصل اللجنة الاستشارية للتعليم الحرجى توجيه البرنامج.

٣٥١ - وستواصل أعمال تحليل السياسات التركيز على تكييف السياسات الحرجية مع الأوضاع المحلية والدولية المتطورة. وستوفر الاستقصاءات الاقليمية للسياسات الحرجية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية رؤية واضحة فى هذا الصدد، تكمل الاعمال التى أنجزت فعلا فى أوروبا والشرق الأوسط. وبالتعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيجرى مزيد من التطوير والاختبار للخطوط التوجيهية لتقدير التأثيرات - الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية - التى تحدثها المشروعات الحرجية .

٣٥٢ - وسيطلب وضع السياسات والخطط على الصعيدين الوطنى والقطرى قساعة معلومات متينة وتحليلا سليما لحالة قطاع الغابات والتوقعات المرتقبة بالنسبة له. وسيجرى الحفاظ على الدور الرئيسى للمنظمة فى جمع الاحصاءات الحرجية ونشرها وذلك فى اطار المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وستعطى الاولوية أيضا لاعداد دراسة عن التوقعات العالمية الهامة بشأن العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية على اساس تقدير الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠ والدراسة الخامسة بشأن اتجاهات الأخشاب فى أوروبا. وسوف تحرص هذه الدراسة على وضع تقديرات كمية للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنمية الغابات.

.... الأنشطة الحرجية القائمة على الاعتماد على الذات ....

٣٥٣ - سيستمر إيلاء أولوية عالية لتنمية ونشر المعارف والادوات دعماً لزيادة مشاركة سكان الريف في الأنشطة الحرجية القائمة على الاعتماد على الذات. وسيزداد التشديد على قضايا العدالة وبمزيد من التحديد على فقراء الريف، بمن فيهم النساء، وعلى اشراكهم على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع المحلي. وسيجرى السعى الى تطبيق التخطيط اللامركزي على الغابات والى تحقيق فهم أفضل لنوع الدعم اللازم للإدارة المحلية أو المشتركة للموارد الحرجية والشجرية. وسيواصل البرنامج الخاص بشأن الغابات والأشجار والسكان نشر مناهج المشاركة بدعم من عدة متبرعين.

٣٥٤ - وستركز مجلة "Unasyiva" الدولية الفصليّة التي تصدرها المنظمة والخاصة بالغابات والصناعة الحرجية تركيزاً متزايداً على القضايا الرئيسية التي تواجه الغابات والصناعات الحرجية في سياق التنمية الريفية الأوسع نطاقاً.

• التعاون الخارجي

٣٥٥ - يمكن توضيح علاقات التعاون الخارجي بحسب البرامج والمجالات المضمونة، على النحو التالي:

- الموارد الحرجية والبيئة:

(أ) تنفيذ برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الجهات المتبرعة متعددة الأطراف والشائبة؛

(ب) تقديرات الموارد الحرجية العالمية مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) صيانة الموارد الوراثية النباتية في مواقعها الطبيعية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والمجلس

الدولى للموارد الوراثية النباتية، فى اطار مجموعة  
صيانة النظام الايكولوجى؛

(د) التدريب والدراسات فى مجال الوقاية من حرائق الغابات  
ومكافحتها مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة  
العالمية للأرصاد الجوية والمركز الدولى للدراسات  
الزراعية المتقدمة فى البحر المتوسط؛

(هـ) ادارة الغابات الطبيعية مع اليونسكو والمنظمة الدولية  
للأخشاب الاستوائية؛

(و) ادارة تجمعات المياه، والنظم الايكولوجية الجبلية، مع  
المركز الدولى للتنمية المتكاملة فى المناطق الجبلية  
والاتحاد الدولى لمنظمات البحوث الحرجية؛

(ز) ادارة الحياة البرية والمناطق المحمية مع برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة والاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة  
والموارد الطبيعية والصندوق العالمى للحياة البرية  
وشبكة أمريكا اللاتينية والكاريبى فى هذا المجال؛

(ح) غابات المناطق القاحلة ودور الغابات فى مكافحة التصحر  
مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف  
فى منطقة السهل والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة  
الجفاف وتحقيق التنمية ومؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب  
الافريقى والمركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة فى  
البحر المتوسط؛

(ط) الزراعة المختلطة بالغابات مع مركز التدريب والبحوث  
الزراعية الاستوائية والمجلس الدولى لبحوث الزراعة  
المختلطة بالغابات والاتفاقية الدولية للأخشاب  
الاستوائية .

- المنتجات الحرجية :

٣٥٦ - الاتصال مستمر مع المنظمات الدولية الأخرى مثل المنظمة  
الافريقية للأخشاب والجات ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة  
الدولية للأونكتاد والجات والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومنظمة  
التعاون الاقتصادى والتنمية والأونكتاد واليونيدو.

٣٥٧ - ويشتمل هذا على التعاون بشأن:

(أ) حصاد الغابات ونقل منتجاتها، عن طريق اللجنة المشتركة بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية والمعنية بالتكنولوجيا والادارة والتدريب فى قطاع الغابات؛

(ب) المعلومات المتعلقة بالتجارة والأسواق مع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والمنظمة الافريقية للأخشاب؛

(ج) تعزيز تنمية القوى البشرية فى العمليات الحرجية مع منظمة العمل الدولية؛

(د) اعداد دراسات الجدوى وتقديرات التجهيز واستخدام المواد الخام البديلة مع اليونيدو؛

(هـ) تنمية الطاقة المستمدة من الخشب مع برنامج المساعدة فى ادارة قطاع الطاقة والبنك الدولى، والتدريب على صناعة الفحم النباتى مع مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقى، والنهوض بالنظم الملائمة لتحويل حطب الوقود، ولاسيما توليد الطاقة وتزويد المجتمعات الريفية المحلية بالطاقة الكهربائية، مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

- الاستثمار والمؤسسات الحرجية:

٣٥٨ - يتعلق التعاون بما يلى:

(أ) تعزيز قدرات البحوث الحرجية القطرية مع الاتحاد الدولى لمنظمات البحوث الحرجية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

(ب) المعلومات الاساسية المتعلقة بقطاع الغابات واللازمة للمطبوعات والاستخدام التحليلى مع مكتب الاحصاء بالامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

واليونسكو والاونكتاد واليونيدو والبنك الدولي والمعهد العالمي للموارد؛

- (ج) الاحصاءات المتعلقة بحطب الوقود والطاقة مع برنامج المساعدة في ادارة قطاع الطاقة والبنك الدولي؛
- (د) الدراسات التحليلية للمستقبل المرتقب لقطاع الغابات مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية والبنك الدولي؛
- (هـ) مجموعة العمل المشتركة بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لاوروبا والمعنية بالاقتصاديات والاحصاءات الحرجية، مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا؛
- (و) المعارف المحلية في مجال ادارة الاشجار مع اليونسكو؛
- (ز) السكان والبيئة مع معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية؛
- (ح) دور المرأة في التنمية مع البنك الدولي،
- (ط) غابات المجتمع المحلى ومنظمات العمال الريفيين مع منظمة العمل الدولية؛
- (ى) تخطيط استخدام الاراضى والديموغرافيا مع صندوق الامم المتحدة للسكان؛
- (ك) مناهج المشاركة، والرصد والتقييم، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- (ل) الخطوط التوجيهية لتقدير تاثير المشروعات الحرجية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي.

## الابعاد الاقليمية

٣٥٩ - تقدم المنظمة خدماتها الى ١٥٧ دولة عضوا. ويعد هذا الطابع شبه العالمى رصيذا كبيرا للمنظمة. بيد انه يعنى مراعاة اوضاع هذه المجموعة شديدة التباين من حيث ما لديها من ثروات طبيعية واحتياجات واهتمامات محددة فى قطاعات الاغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات بل وتوقعاتها المختلفة من التعاون الدولى. وهناك عناصر مشتركة داخل كل اقليم من أقاليم المنظمة تساعد على تشكيل النهج التى تتبعها المنظمة فى حل المشكلات الاقليمية وشبه الاقليمية. ويرد أدناه ملخص لهذه العناصر. ولتجنب الازدواجية، يقتصر بيان الأنشطة متوسطة الأجل على الهيكل الاقليمية للمنظمة (المكاتب الاقليمية والأقسام المشتركة مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية للامم المتحدة).

\* افريقيا:

- الاوضاع فى الاقليم

٣٦٠ - يعانى اقليم افريقيا من مشكلات وخيمة فى تحقيق اهدافه فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويواصل القطاع الزراعى بوجه خاص مواجهة عقبات مثل تقلب المناخ المتزايد، والنمو السكانى السريع، وتدهور التربة، وتناقص الغطاء النباتى، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية المختلفة مثل غزو الجراد والجفاف والنزاعات السياسية واستمرار معدلات التبادل التجارى غير المواتية وخدمة الدين المرهقة وضالة المساعدات الانمائية.

٣٦١ - ويكشف الوضع الزراعى فى جميع أرجاء الاقليم عن عدد من التحديات المخيفة:

(١) هناك مشكلة تتمثل فى رداءة نوعية التربة بوجه عام رغم انه من الممكن أن تتوافر موارد كبيرة من الاراضى لاغراض التوسع الزراعى. غير أن هناك نقصا فى المعلومات الشاملة والموثوق بها عن طبيعتها وتوزعها؛

(ب) نظرا لعدم انتظام سقوط الامطار وتكرار حدوث الجفاف يعاق التوسع فى الري بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار ونقص القوى العاملة اللازمة لتنظيم شبكات الري وادارتها على نحو فعال. ولا يروى بشكل اى آخر سوى اقل من ٣ فى المائة من الاراضى الصالحة للزراعة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

(ج) الغلات المحصولية شديدة الانخفاض عموما بسبب تناقص خصوبة التربة وتدهورها وانخفاض مستوى التكنولوجيا التى يطبقها المزارعون الذين لا يتوافر لهم سوى قدر محدود، او لا يتوافر لهم اى قدر على الاطلاق، من المستلزمات مثل البذور المحسنة والاسمدة ومبيدات الافات ومياه الري والالات وغير ذلك. فضلا عن ذلك فان هياكل البحوث والارشاد فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية، وخاصة الاغذية الاساسية مثل الذرة والدخن والجذور والدرنات، لاتزال ضعيفة نسبيا؛

(د) الانتاج الحيوانى ابعد ما يكون عن تلبية الطلب. ولاتزال الاصابة بذبابة التسي تسي تغطى مساحة مقدارها نحو ١٠ ملايين كيلومتر مربع ممتدة فى ٣٧ بلدا. ومن العقبات الرئيسية التى تعترض سبيل الانتاج الحيوانى رداءة اساليب رعاية الحيوانات والتغذية غير الكافية وانتشار الامراض الاخرى مثل الامراض الطفيلية والامراض المنقولة بالقراد وحمى الخنازير الافريقية. ويتطلب الانتشار غير المتوقع للاصابة بالافات، مثل انتشار الاصابة بذبابة الدودة الحلزونية الأمريكية، مساعدات خارجية ضخمة ومناسبة التوقيت؛

(هـ) تخضع الانشطة الصناعية القائمة على الزراعة لدرجة كبيرة من الاعتماد على الخارج. فالانشطة التى اقيمت حتى الان فى الاقليم تشمل على الاغلب التجهيز الاولى للمحاصيل النقدية من اجل التصدير وانتاج السلع من مواد خام مستوردة فى المقام الاول. والتكنولوجيات وجميع الالات والمعدات الاخرى تقريبا مستوردة. ويزيد من حدة هذا الوضع انخفاض معدلات استخدام الطاقة المنشأة بسبب نقص قطع الغيار وعدم

كفاية مهارات الصيانة والادارة فضلا عن الاختناقات فى شبكات النقل والاتصالات،

(و) علاوة على مشكلات الانتاج، تكتنف المناطق الريفية مشكلات البطالة، وقصور الخدمات التعليمية والاجتماعية والثقافية، ويكتنفها بوجه اعم نقص الفرص الفنية والاقتصادية، الامر الذى يفضى الى الانتقال من الريف الى الحضر بآبعداد تنذر بالخطر. وهناك ايضا شواغل تتعلق بالتنمية الريفية وتقتصر على افريقيا مثل القضايا المعقدة المتعلقة بالاستيطان وحيازة الاراضى، واصلاح احوال المناطق المتأثرة بالجفاف، ووجود اعداد كبيرة من اللاجئين، واستيطان وتنمية المناطق التى قضى فيها على مرض العمى النهري والمناطق الأخرى التى أمكن تطهيرها مؤخرا من الأمراض البشرية أو الحيوانية؛

(ز) حالة التغذية لاتزال تتسم بقصور فادح. وعلاوة على المشكلات المعروفة، وهى الامدادات الغذائية غير المنتظمة والغذاء غير المتوازن والكوارث التى من صنع الانسان والنزاعات الأهلية، تجرى بلدان كثيرة عمليات تكيف تؤدى فى احيان كثيرة الى تخفيضات فى اعانات الدعم الحكومية وتناقص عام فى القوة الشرائية وفى الخدمات الاجتماعية، والمجموعات الاقل دخلا هى اشد المجموعات تأثرا؛

(ح) لم يظهر ما يدل على حدوث تغير كبير فى انتاج الأسماك خلال العقد الماضى. والعوامل الرئيسية فى هذا الصدد هى انخفاض الأولوية، وقصور الدعم، وعدم كفاية الموارد المخصصة لقطاع مصايد الأسماك، ونقص القوى العاملة جيدة التدريب والخبرة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا وارتفاع معدل حدوث خسائر ما بعد الحصاد. ويعانى قطاع مصايد الأسماك من نقص السياسات والاستراتيجيات والبرامج الدينامية على المستويين القطرى والاقليمى على السواء؛

(ط) لاتزال المشكلتان الرئيسيتان فى الاقليم هما التصحر فى الاراضى شبه القاحلة وشبه الرطبة وتدمير الغابات الاستوائية الكثيفة. والواقع ان أكثر من ثلث مساحة قارة

أفريقيًا مهدد الآن بالتصحر. ويقدر أن ما بين ٥ و ٧ ملايين هكتار ستصبح غير منتجة كل سنة. ورغم أن لدى أفريقيًا نحو ٢٣٥ مليون هكتار من الغابات الاستوائية عالية الكثافة فإن ما لا يقل عن ٢٦٥ ٠٠٠ هكتار يدمر كل سنة دون الاستعاضة عنه أو تجديده؛

(ى) يعاق وضع السياسات والتخطيط بسبب النقص العام فى البيانات الموثوق بها والواقية والمناسبة التوقيت، وقصور المعرفة بنظم الزراعة التقليدية، وعدم كفاية القوى العاملة المدربة.

#### - مجال تركيز عمل المنظمة

٣٦٢ - ستواصل المنظمة فى الأجل المتوسط تلبية الطلبات العاجلة لبلدانها الأعضاء الأفريقية ودعم جهودها الرامية الى: معالجة قضايا البيئة وإدارة الموارد من أجل التنمية القابلة للاستمرار، وتكييف وإصلاح السياسات والبرامج المحلية للتنمية الكلية والقطاعية، وتعزيز القاعدة الفنية والأساسية والمؤسسية للتنمية الريفية. وفى إطار هذا الجهد ستقدم المنظمة الدعم الى منظمة الوحدة الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وبذلك ستعزز التعاون الاقتصادي والفنى فيما بين البلدان الأفريقية.

٣٦٣ - وفى مجال الموارد الطبيعية، ستأخذ هذه المساعدة أشكالاً متعددة بما فى ذلك صياغة المشروعات وتقديم الخدمات الاستشارية، وإقامة شبكات التعاون الفنى، ونشر المعلومات من أجل تحسين إدارة الأراضى والمياه، واستخدام الأسمدة بكفاءة. وسيضطلع بعمليات حصر موارد التربة وبرامج صيانة التربة وتقييمها فى إطار الخطة الدولية لصيانة الأراضى واستصلاحها فى أفريقيا، التى أقرها المؤتمر الإقليمي لأفريقيا.

٣٦٤ - وفيما يتعلق بإنتاج المحاصيل، ستعطي الأولوية الى الإدارة المتكاملة للآفات ومكافحة طفيلي العدار والإدارة السليمة للآفات. وسيستمر تقديم الدعم الى حملة مكافحة الطاعون البقرى فى عموم أفريقيا وغيرها من برامج مكافحة الأمراض الحيوانية. وسيولى اهتمام خاص لمكافحة التريبانوزوما والالتهاب الرئوى البلورى الذى يصيب

البقر والأمراض المنقولة بالقراد والديدان ومرض الحمى القلاعية والالتهابات الجلدية وحمى الخنازير الأفريقية. وسيجرى أيضا على سبيل الأولوية اصلاح الخدمات الصحية الحيوانية مع دعمها باعتمادات متجددة لتنمية الانتاج الحيوانى.

٣٦٥ - وستعين تحسين قدرات البحوث فى الاقليم مع جعلها اكثر استجابة للاحتياجات. وستركز المساعدات التى تقدمها المنظمة على تكييف التكنولوجيات الجديدة بحيث تلبي احتياجات صغار المزارعين وتكون مناسبة فى الوقت نفسه لتحقيق أهداف الصيانة والاصلاح.

٣٦٦ - وتمشيا مع مبادئ المؤتمر العالمى لاصلاح الزراعى والتنمية الريفية سيدعم التعاون فيما بين تنظيمات الفلاحين والجماعات غير الرسمية على مستوى القاعدة والمنظمات الفلاحية. وسيولى اهتمام خاص لتيسير توصل صغار المزارعين والنساء المنتجات وشباب الريف الى الموارد المالية وغير المالية والى امور مثل الانشطة المدرة للدخل والتدفق المضمون للمستلزمات والاسواق والتدريب والمهارات الادارية. وسيستمر نشاط المنظمات غير الحكومية بوصفها الهيئات الشريكة الرئيسية.

٣٦٧ - وستتضمن الأعمال المتصلة بالتغذية مجموعة الأنشطة التالية: تنظيم دورات التدريب اثناء الخدمة لمخططى الاغذية والتغذية، ودعم البحوث فى المؤسسات والجامعات القطرية، والمساندة الفنية للبلدان الاعضاء فى وضع معايير الاغذية واقامة الهياكل الاساسية لمراقبة جودة الاغذية، واقامة شبكات التعاون الفنى بشأن معايير الاغذية ومراقبة جودة الاغذية، واستنباط صيغ تركيبية لاعداد اغذية الفطام بالاعتماد على المنتجات المحلية.

٣٦٨ - وستكون هناك حاجة الى الدعم المستمر لنظم جمع البيانات الزراعية وتحليلها، مع التشديد على التنبؤ ونظم الانذار المبكر، وتعزيز الحلقات الدراسية العملية للمستخدمين/ المنتجين وغيرها من الوسائل. وسوف تنعقد الهيئة الافريقية لاحصاءات الزراعة مرة كل سنتين مما يتيح للبلدان الاعضاء تبادل الخبرات المنهجية فى اعمال التعداد والمسح والتوفيق بين الخطط المتعلقة بانشاء نظم فعالة لجمع الاحصاءات الزراعية.

٣٦٩ - وسيكون تعزيز القدرات الخاصة بتحليل السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات، وتوفير التدريب، وتنمية مهارات التخطيط وأدواته، موضع اهتمام دائم. وستركز المساعدات تركيزا خاصا على القدرة المؤسسية للبلدان على تقييم تأثير برامج التكيف الهيكلي وتصميم البرامج والمشروعات القطاعية المصاحبة لبرامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ورصدها. وستوفر شبكة التعاون الفني بشأن ادارة المشروعات الزراعية وسيلة لتحسين برامج التنمية الزراعية والريفية. واستجابة لما يتم به التعاون الاقتصادي والفنى فيما بين البلدان الافريقية من الحاج وما يحظى به من التزام، وفقا لما يظهره الانشاء المتوقع لمجموعة اقتصادية افريقية والانشطة المتصلة بذلك، سيقدم الدعم اللازم لعملية انشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية، وذلك من خلال تقديم المساعدات الى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمات المجتمع المحلى شبه الاقليمية المعنية بالاغذية والزراعة. كما ستقدم مساعدات مستمرة الى منظمة الوحدة الافريقية فى مجال وضع برنامج زراعى افريقى مشترك وتنفيذه.

٣٧٠ - وفى قطاع مصايد الاسماك سيستمر اعطاء الأولوية لأنشطة الهيئات الحكومية الدولية شبه الاقليمية والاقليمية والقارية المعنية بمصايد الاسماك. وستتضمن الأنشطة فى هذا المجال: تحسين النظم والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها، ونشر المعلومات عن التسهيلات المتاحة للتدريب والتعليم والبحوث فى مجال مصايد الاسماك، والنهوض بدور مصايد الاسماك فى التخفيف من حدة نقص التغذية / سوء التغذية، بالاضافة الى التعاون الاقليمي فى تكنولوجيا الاسماك، وتحسين الاحوال الاجتماعية الاقتصادية لصيادى الاسماك الحرفيين ومجتمعاتهم المحلية، وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بمصايد الاسماك من خلال الخدمات المتعلقة بمعلومات التسويق وتقديم المشورة الفنية فى مجال المنتجات السمكية فى افريقيا (الخدمة الاقليمية لمعلومات التجارة بالاسماك والتعاون فى افريقيا)، والنهوض بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى تربية الاحياء المائية نظرا لما تنطوى عليه من امكانات هائلة بالنسبة للتنمية.

٣٧١ - وفى قطاع الغابات، ستعطى الأولوية الى ثلاثة جوانب رئيسية، النظم المتكاملة للزراعة المختلطة بالغابات، والنهوض بالمشاركة الشعبية فى ادارة الغابات، والنهوض بشبكات المعلومات الاقليمية. وسيظل تنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية بندا بارزا فى برنامج التنمية الحرجية للاقليم. وستعزز الأنشطة القطرية والاقليمية

لخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية قدرات الاقليم المؤسسية .  
وسيجرى ربطها بالخطة الدولية لصيانة الاراضى واستصلاحها فى افريقيا .

\* آسيا والمحيط الهادى:

#### - الاوضاع فى الاقليم

٣٧٢ - يوجد فى اقليم آسيا والمحيط الهادى ٥٣ فى المائة من سكان العالم واكثر من ٧٠ فى المائة من الأسر الزراعية فى العالم ونحو ٧٥ فى المائة من المصابين بسوء التغذية فى العالم، ولكن لا يوجد فيه سوى ٢٧ فى المائة من الاراضى الصالحة للزراعة فى العالم. والضغوط الانمائية، التى يزيد من حدتها النمو السكانى المستمر، وضرورة تحسين مستويات الدخل شديدة الانخفاض، اخذة فى الاشداد وكثيرا ما تلحق الضرر بالبيئة وبقاعدة موارد الانتاج ذاتها. وقد قامت البلدان النامية فى الاقليم على نحو جماعى، بزيادة انتاجها الزراعى، وحققت بعض هذه البلدان معدلات نمو مرتفعة نسبيا. بيد ان الاداء اتمم بالتفاوت ولايزال يتعين على عدة بلدان ان تحقق الاعتماد على الذات والتغذية الكافية .

٣٧٣ - وتواجه بلدان كثيرة قيودا تعترض سبيل التنمية القابلة للاستمرار، وذلك بسبب شدة الضغوط الواقعة على الاراضى وتدهور الموارد الطبيعية وارتفاع معدل ازالة الغابات ونقص الاهتمام بالقضايا البيئية فى العملية الانمائية. والواقع ان تكثيف الانتاج على الاراضى الزراعية القائمة تسبب فى حدوث اضرار بيئية، منها تبديد موارد المياه، وزيادة التغدق (التطبيل) والملوحة، واستنزاف خصوبة التربة بسبب عدم التعويض الكافى للمغذيات المزالة. وبالإضافة الى ذلك، فان التوسع الحضرى يهدد الاراضى الخصبة فى بلدان كثيرة. ويجب اعادة التفكير فى المعاملات الزراعية الكثيفة فى جميع ارجاء الاقليم .

٣٧٤ - وبالنظر الى قدرة الاراضى الجديدة المتاحة للزراعة بوجه عام، لايزال يتعين تلبية الطلب المتزايد على الغذاء بزيادة الانتاجية والكثافة المحصولية. ويستلزم الانخفاض النسبى لمتوسط غلات محاصيل الحبوب فى بلدان كثيرة استخدام تكنولوجيا انتاجية محسنة ومدخلات عالية الانتاجية، بما فى ذلك الاصناف عالية الغلة والبذور المهجنة. ومستوى تكنولوجيا انتاج الفواكه والخضر ومناولتها وتجهيزها منخفض

فى بلدان كثيرة، ويقتضى الامر تبادل البلازما الجرثومية والبذور جيدة النوعية ومواد الغرس داخل الاقليم وخارجه على السواء. ومن الضرورى زيادة تعزيز الادارة المتكاملة للآفات والاستخدام المأمون لمبيدات الآفات واجراءات الحجر الصحى. وتشكل خسائر ما بعد الحصاد فى الحبوب والمحاصيل الأخرى، عائقا خطيرا بالنسبة لصادى الانتاج المتوافر والدخول الزراعيّة. ومع التوسع فى تنويع المحاصيل وزيادة الكثافة المحصولية، زاد أيضا استخدام الادوات والآلات الزراعية ولكن العوائق لاتزال قائمة بسبب نقص الادوات التكنولوجية الملائمة والآلات المناسبة والقوى العاملة المدربة.

٣٧٥ - كما أن انخفاض انتاجية الحيوانات الزراعية فى البلدان النامية بالاقليم يعد مشكلة ثقيلة الوطأة. واسبابها الرئيسية هي: انخفاض جودة الاعلاف المتوافرة، ورداءة اساليب التغذية، وانخفاض القدرات الوراثية للحيوانات المحلية وسوء الأحوال الصحية السائدة بين الحيوانات. ويؤثر وجود الامراض الحيوانية المتوطنة على انتاجية عمليات تربية الحيوانات كما أنه يشكل عائقا بالنسبة لتجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

٣٧٦ - والبلدان النامية فى الاقليم تواقة الى استغلال امكانات التكنولوجيات الجديدة، وخاصة التكنولوجيا البيولوجية، ولكن يعوقها عن ذلك نقص المعلومات وعدم توافر ما يكفى من الهياكل الأساسية لتطوير البحوث ونقص القوى العاملة المدربة. ويجب أن تستجيب المنظمة للفرص والتحديات فى مجال وضع البرامج لاستخدام التكنولوجيا البيولوجية الحديثة والمساعدة فى سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. كما يحتاج عدد كبير من بلدان الاقليم التى تزرع الأرز الى المساعدة من أجل نقل التكنولوجيا وانتاج الأرز الهجين.

٣٧٧ - ويعانى الاقليم من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالفقر المتفشى فى الريف. ويلزم اجراء تحسينات فى رصد اتجاهات ووتيرة التنمية الريفية وتقييمها بما فى ذلك توفير معلومات أكثر شمولا وموثوقية. وهناك على وجه الخصوص حاجة الى مؤشرات اجتماعية اقتصادية يمكن استخدامها لقياس التقدم فى العدالة مع النمو. وكما يحدث فى الاقاليم الأخرى تواجه بلدان كثيرة المشكلات الخاصة بخدمات الارشاد غير الفعالة والمرافق المحدودة للتعليم الزراعى، وخاصة لتدريب الشباب والنساء،

والروابط الضعيفة بين التعليم الزراعي والارشاد الزراعي والبحوث الزراعية وعدم توافر التسهيلات الائتمانية والتسويقية الكافية لصغار المزارعين والمزارعين الحديين.

٣٧٨ - وهناك مشكلات تغذوية شديدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر في المناطق الريفية، مثل نقص التغذية الناجم عن قلة الغذاء، وسوء التغذية الناجم عن عدم التوازن في الوجبات الغذائية، وقلة الوعي في مجال التغذية. وتدابير سلامة الأغذية ومراقبة جودتها غير كافية في بلدان كثيرة، مما يؤدي الى خسارة كبيرة في الأغذية ويؤثر تأثيرا سيئا في تجارة الأغذية.

٣٧٩ - وفيما يتعلق بمصايد الاسماك تستغل المخزونات السمكية في معظم مناطق المياه الشاطئية في اقليم آسيا والمحيط الهادى استغلالا شديدا. وكثيرا ما تتدهور المواثِل المنتجة بسبب اساليب الصيد غير القانونية والتلوث. وهذا امر لا تقتصر عواقبه على امكانية استمرار جهود الصيد ذلك ان له ايضا تأثيرات اجتماعية واقتصادية وخيمة تتجسد في افقار الريف وحدوث صراع بين مصايد الاسماك الكبيرة والصغيرة.

٣٨٠ - ورغم التوسع الكبير في تنمية تربية الاحياء المائية، فانها تعاني بوجه عام من عوائق ناجمة عن مشكلات عدم كفاية الزريعة السمكية والاعلاف السمكية، والاصابة بالامراض، ونقص الخبرات الهندسية. وفي الاقاليم ذات التنمية الكثيفة تنشأ مشكلات فيما يتعلق بادارة المياه وانتشار الامراض. ويلزم ايضا اجراء تحسينات كبيرة في المعلومات المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتنمية تربية الاحياء المائية وبتسويق منتجاتها. كما ان صادرات الأغذية البحرية، وهي مصدر ايرادات نقد اجنبي ضخم بالنسبة للبلدان النامية، تتأثر تأثرا سيئا بتفاوت جودة المنتجات.

٣٨١ - وقد بلغت مشكلة ازالة الغابات الاستوائية مستويات خطيرة خلال العقد ١٩٨٠-١٩٩٠ في عدة بلدان نامية في الاقليم. وقد اظهرت التقديرات السابقة للموارد الحرجية ان الغابات الاستوائية كانت تتلاشى بمعدل مقداره نحو مليونى هكتار (٠٦ في المائة) سنويا خلال العقد ١٩٧٠-١٩٨٠. وتشير التقديرات الحالية الى ان معدل ازالة الغابات بلغ نحو ٢٤ مليون هكتار (نحو ٣٠ في المائة) سنويا وذلك في المقام الأول بسبب النمو السكاني والفقر. وتتركز الخسائر بشدة

فى الهند واندونيسيا والفلبين وميانمار وتايلند. ومن ثم فقد برز وقف ازالة الغابات واعادة بناء الموارد الحرجية باعتبارهما مجال اهتمام رئيسى فى الاقليم.

#### - مجال تركيز عمل المنظمة :

٣٨٢ - قدم المؤتمر الاقليمى للمنظمة وغيره من اجهزة المنظمة ارشادات تفصيلية بشأن مجال تركيز عمل المنظمة فى الاقليم. وتكتسب متابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه والتنمية لعام ١٩٩٢، والمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، والمفاوضات متعددة الاطراف بشأن التجارة، وتنفيذ برنامج عمل الغابات الاستوائية اهمية خاصة. ويمكن تحديد الامور المشتركة بين المتطلبات الاقليمية التى ينبغى أن تركز عليها المساعدات المقدمة من المنظمة فى الاجل المتوسط على النحو التالى:

(١) تعزيز القدرات القطرية على الاستخدام الرشيد للاراضى والموارد المائية والزراعية، بما فى ذلك مستلزمات الانتاج، على اساس قابل للاستمرار وسليم بيئيا؛

(ب) وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لمنع حدوث الخسائر وتعزيز التنمية الصناعية الزراعية القائمة على الريف والميكنة من اجل زيادة الدخول الزراعية؛

(ج) تشجيع التجارة فى الحيوانات الحية والمنتجات الحية وتوسيع نطاق المناطق الخالية من الامراض الحيوانية فى الاقليم؛

(د) تحسين العدالة برفع دخول فقراء الريف، ولاسيما النساء، ومستويات معيشتهم وذلك من خلال تدابير الدعم التى تستجيب لاحتياجاتهم، وتوليد التكنولوجيا ونقلها، والاصلاح المؤسسى؛

(هـ) تقليل نقص التغذية الى ادى حد ممكن فى البلدان ذات العجز الغذائى والحد من سوء التغذية وتحقيق التوازن التغذوى من خلال الخطوط التوجيهية الغذائية ومعايير الغذاء والسلامة لاغراض التجارة والاستهلاك على الصعيد المحلى؛

(و) تعزيز الأمن الغذائى وتحسين تسويق الاغذية ، بما فى ذلك رصد وتحليل حالة الاغذية والزراعة ،

(ز) تحسين القدرات فى مجال تقدير وادارة المخزون السمكى، والتوسع فى انتاج الاحياء المائية مع ايلاء اهتمام خاص لتأثيراته البيئية والاجتماعية الاقتصادية ؛

(ح) الحد من معدل ازالة الغابات وتخفيف الضغط على الموارد الحرجية بالتشجيع على ان يقوم سكان الريف انفسهم بغرس الأشجار؛

(ط) اعادة توجيه المؤسسات التى تفضلع بالتعليم الحرجى واجراء البحوث الحرجية، وضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية بنشاط فى تنمية الغابات.

٣٨٣ - سيقوم المؤتمر الاقليمى والهيئات الفنية الاقليمية التابعة للمنظمة برصد سياسات التنمية الزراعية والريفية (بما فى ذلك الجوانب الخاصة بالغابات ومصايد الاسماك). وستقوم شتى الشبكات المتخصصة، التى يقوم المكتب الاقليمى لاسيا والمحيط الهادى بانشائها وخدمتها، بمعالجة القضايا المحددة التى تدخل ضمن اختصاصاتها بمزيد من التركيز. والى جانب هذه الامور سيلتمس تعاون البلدان الاعضاء ومشاركتهم وذلك من خلال مشاورات الخبراء/ الحلقات الدراسية/ الحلقات الدراسية العملية الاقليمية، والتدريب فى شتى البرامج القطاعية. وسوف يستمرعى انتباه السلطات القطرية الى توصيات مختلف الدورات من اجل تنفيذها. وسيستمر عقد الاجتماعات المشتركة مع هيئات الامم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الاخرى بغية اتاحة الفرص لتبادل الآراء/ المعلومات واجراء الحوار بشأن قضايا السياسات فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية.

٣٨٤ - وبالاستناد الى النتائج الايجابية السابقة سيستمر عقد المشاورات الحكومية الدولية بشأن متابعة اعمال المؤتمر العالمى لاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، مع التركيز على استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وسيظل فى مقدمة الاهتمامات دعم برامج تحسين احوال صغار المزارعين، وخاصة مشروعات التنمية الريفية، والنهوض بالتعاونيات الزراعية من خلال الشبكات الاقليمية. وسيجرى تحديث قواعد البيانات التى تبرز عمل المرأة فى التنمية الزراعية الريفية باعتبار ذلك اولوية فى الاجل المتوسط.

٣٨٥ - وفى سياق التحضير للمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، ستعقد اجتماعات على المستوى القطرى واجتماعات شبه اقليمية واقليمية لتوعية الحكومات الأعضاء ولمناقشة التقارير الخاصة بتقييم حالة التغذية بغية الاتفاق على موضوعات مختارة ووضع استراتيجيات وخطط عمل تعرض على المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية. واعتبارا من عام ١٩٩٣ فصاعدا، ستدعم البرامج والاستراتيجيات حسب توصية المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية.

٣٨٦ - وسيقدم الدعم المالى والفنى، بشكل خاص، فى صياغة المشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وستعقد دورات تدريبية، من خلال اساليب التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية، بشأن مختلف جوانب تنمية الاغذية والزراعة.

٣٨٧ - وسيستمر توفير المساعدة الفنية والتدريب لتعزيز القدرات القطرية فى مجال وضع سياسات الاغذية وتنفيذها. وحيثما يكون ملائما، سينظم هذا التدريب وهذه المساعدة الفنية فى اطار الترتيبات شبه الاقليمية، مثل رابطة اقطار جنوب شرق آسيا، المعنية بما يلى: تخطيط قطاع الاغذية والزراعة، السياسات السلعية على المستوى القطرى مع الاهتمام بزيادة الانتاجية، وتنوع المحاصيل، وتوسيع التجارة، والتوفيق بين السياسات داخل الاقليم، وتسويق الاغذية والمنتجات الزراعية، والهيكل الاساسية للتجارة والخدمات التجارية. وسيجرى على وجه الخصوص مساعدة اقل البلدان نموا فى تحديد المشروعات واعدادها، وتعبئة الاموال اللازمة للاستثمار، ورصد المشروعات وتقييمها.

٣٨٨ - وسيزداد النهوض بالتعاون الاقليمى فى ادارة مصايد الاسماك وتطويرها، وذلك من خلال هيئة مصايد المحيطين الهندى والهادى وهيئة مصايد المحيط الهندى واجهزتهما الفرعية. وسيجرى تطوير تكنولوجيا ما بعد الحصاد وذلك فى المقام الاول من خلال شبكة المعاهد الاسيوية لتكنولوجيا الاسماك. وينبغى ان يستكمل انشاء هيئة المحيط الهندى لسك التونة.

٣٨٩ - وسيظل التعليم الحرجى والبحوث الحرجية موضع اهتمام رئيسى بالنسبة لهيئة آسيا والمحيط الهادى للغابات: فمن خلال برنامج دعم البحوث الحرجية لآسيا والمحيط الهادى، سيجرى دعم المؤسسات المعنية بالبحوث الحرجية بالمدخلات الفنية والمالية. وسيستمر التعاون مع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية بغية ايجاد الحلول الملائمة لادارة الموارد الحرجية الاستوائية على نحو قابل للاستمرار.

٣٩٠ - وسيواصل عدد من النشرات الاقليمية، مثل "Tigerpaper" (ذات التركيز الخاص على المتنزهات القومية وادارة الحياة البرية) و "Rural Energy" (التي تعنى على وجه الخصوص بالمصادر غير التقليدية للطاقة) وغيرهما، المساعدة فى نشر المعلومات على المخططين وصانعى القرارات فى الاقليم.

\* أوروبا:

- الأوضاع فى الاقليم

٣٩١ - تتسم بلدان الاقليم بشدة التباين فى الظروف الطبيعية والاحوال الزراعية ومستويات التنمية والخبرة فى السياسات الزراعية. بيد انها تسعى كلها الى تحقيق اهداف متماثلة كالأمن الغذائى واستقرار اسعار المستهلك ودعم الدخل الزراعى والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة. وقد حقق الاقليم بأسره انجازات كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائى ومستويات الانتاج، وهو ينتج الآن سلعا اساسية تزيد على الطلب المحلى وطلبات التصدير. بيد أن بعض البلدان تواجه صعوبات فى بلوغ مستويات انتاج كافية او فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية فيما يتعلق بالموارد المستخدمة فى الزراعة.

٣٩٢ - وفى معظم بلدان الاقليم اصبح نظام الزراعة والاغذية بوجه عام قطاعا من قطاعات الاقتصاد يتسم بكفاءة رأس المال وارتفاع مستوى التكنولوجيا، وهو أيضا مندمج تماما فى الاقتصاديات القطرية والعالمية. ولذلك تتأثر السياسة الزراعية بالأحداث والسياسات خارج نطاق الزراعة مثل عرض النقود والفائدة واسعار الصرف. وقد نشطت سياسات الدعم الزراعى الانتاج بحيث زاد على الطلب المحلى وطلب اسواق الصادرات مما أدى الى اختلالات خطيرة فى اسواق السلع والى صراعات تجارية. ورغم ارتفاع تكلفة هذه السياسات، لم تتحقق بعض الاهداف، مثل دعم الدخل الزراعى، الا بصورة جزئية. وفى الأعوام الأخيرة، زاد الوعى بضرورة اصلاح السياسات وذلك بصفة رئيسية فى ضوء سرعة تقلص نسبة السكان العاملين فى القطاع الزراعى، وتناقص نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى، وتزايد تكاليف السياسات الزراعية. كما أن ازدياد الاهتمام بتحقيق تنمية ريفية واقليمية أكثر توازنا، وحماية القيم الريفية التقليدية، وادماج الجوانب البيئية فى السياسات

الزراعية، يقتضى تنقيح أهداف السياسات الزراعية. والهدف الاساسى المشترك هو : زيادة كفاءة الزراعة، وزيادة فعالية السياسات بالقياس الى تكلفتها، وتعزيز دور قوى السوق.

٣٩٣ - وتعلق الآمال بالنسبة للزراعة الأوروبية، الى حد بعيد، لا على عمليات التكيف الداخلى فحسب، ولكن أيضا على التطورات فى القطاعات الأخرى. وثمة قضية رئيسية فى مجال السياسات بالنسبة للدول الاعضاء هى كيفية مواءمة ديناميات قطاع زراعى يتسم بالكفاءة وارتفاع الانتاجية مع التغييرات فى الاقتصاديات القطرية والأهداف الاجتماعية والايكولوجية العامة. وفى هذا السياق يقوم التعاون فيما بين البلدان الأوروبية على "الترابط". وتحقيق أهداف أى بلد يتوقف جزئيا على سياسات غيره من البلدان. فضلا عن ذلك، فان تحليل الخبرات فى مجال السياسات والجمع بينها يساعدان على ظهور وانتشار نهوج جديدة سعيًا الى تحسين السياسات من أجل المتعة المتبادلة.

٣٩٤ - فضلا عن ذلك، فان المجموعة المتنوعة الكبيرة من أنشطة البحوث فى مجال الزراعة وسرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا يتطلبان تعاونًا دوليًا وثيقًا لزيادة الانتفاع بالامكانيات القائمة. ومن ناحية أخرى، فان تطبيق نتائج البحوث وتعدد أساليب الإنتاج الحديثة يؤدىان الى ضغوط متزايدة فى مجال ادارة المزارع. الأمر الذى يتطلب توفير خدمات التدريب الفنى والخدمات الاستشارية المتخصصة.

#### - مجال تركيز عمل المنظمة

٣٩٥ - ستعطى اولوية قصوى لتقديم المساعدة فى مجال اعادة هيكلة الزراعة الى اقتصاديات شرق ووسط أوروبا التى تمر بمرحلة تحول مما سيؤدى الى تزايد مشاركة المنظمة فى دعم السياسات الحكومية الرامية الى اقامة قطاع ريفى سليم يركز على مبادئ السوق. كما أن المؤتمر الاقليمى للمنظمة وشتى الاجهزة الحكومية الدولية والمحافل الأخرى المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة توفر بالفعل فرصًا للحوار فى مجال تحليل السياسات، بما فى ذلك التنمية فى البلدان الآخذة فى التحول.

٣٩٦ - ومن الممكن أن ييسر التعاون فى البحوث الزراعية نقل التكنولوجيات المتقدمة والمساعدة فى عملية تحديث المؤسسات المحلية

للبحوث فى هذه البلدان. ويمكن توقع تأثيرات مماثلة من مشاركة ممثلى البلدان المعنية فى البرامج الاجتماعية والاقتصادية والاستعراضات السلعية وتحليلات الهياكل الزراعية التى تضطلع بها المنظمة. وعلاوة على ما ذكر أعلاه، هناك مجال لزيادة مشاركة المنظمة فى تقديم المشورة مباشرة الى البلدان القائمة باجراء الإصلاحات، اما بمفردها او بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وفى هذا الصدد، ستواصل المنظمة مساعدة البلدان فى اعداد وتنفيذ المشروعات الميدانية التى يمولها متبرعون خارجيون وفى تدريب الخبراء المحليين، وخاصة فى مجالات صياغة المشروعات والتخطيط الزراعى والبناء المؤسسى.

٣٩٧ - وبالإضافة الى هذا التركيز الأساسى على الاقتصاديات الآخذة فى التحول، ستواصل المنظمة القيام بدور هام فى النهوض بالتعاون فى سبيل تحسين سياسات الأغذية والزراعة فى جميع أرجاء الاقليم الأوروبى. وتوفر المنظمة محفلا فريدا على النطاق العالمى ونطاق عموم أوروبا لتبادل المعلومات بشأن الخبرات فى مجال السياسات، وللإضطلاع على نحو مشترك، بالتحليل اللازم ولتبادل الخبرات من هذا القبيل فى مجال الأغذية والزراعة، بما فى ذلك قطاعى الغابات ومصايد الأسماك.

٣٩٨ - وسيستمر اعطاء أولوية عالية لتطوير البحوث والتكنولوجيا الزراعية فى برامج جميع البلدان الأوروبية الخاصة بالسياسات. وستركز المنظمة، من خلال مكتبها الإقليمى لأوروبا، على تشجيع التعاون البحثى فى الموارد الطبيعية وفى التكنولوجيات السليمة بيئيا والانتاج النباتى والحيوانى والسياسات الزراعية والاقتصاد الزراعى، وعلى الأبعاد الاجتماعية والبشرية لقضايا التنمية الريفية.

٣٩٩ - وفى هذا الصدد سيستفاد الى أقصى حد من الهيكل القائم فى نطاق النظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة والشبكات التعاونية للطاقة الريفية. وبالإضافة الى ذلك، ستتبع نهج مرنة جديدة مثل انشاء مجموعات العمل أو الدراسة الخاصة والأنشطة المشتركة مع الأجهزة الحكومية الدولية أو المهنية الإقليمية الأخرى. وستجرى مواءمة برامج البحوث التعاونية طبقا للأولويات التى تحددها الدول الأعضاء فى نطاق أهداف سياساتها الزراعية.

٤٠٠ - وفى هذه المرحلة ينبغى الاهتمام بالمجالات التالية :

(١) التنمية القابلة للاستمرار، وتكامل السياسات البيئية والزراعية، واستنباط التكنولوجيات الجديدة وتقييمها

(نظم الزراعة العضوية ومنخفضة المدخلات، نظم الانتاج الحيوانى الجديدة؛

(ب) زراعة المحاصيل والانتاج الحيوانى فى الظروف البيئية التى لا تكون ملائمة تماما؛

(ج) تحسين الاساليب التكنولوجية المستخدمة فى المحاصيل الزراعية غير العلفية؛

(د) الاستخدامات البديلة للأرض وتأثيرها على الأمن الغذائى وغيره من أهداف السياسات الزراعية؛

(هـ) استخدام الاساليب التكنولوجية التى تساعد على خفض التكاليف وتوفير الطاقة فى الانتاج الزراعى؛

(و) استخدام التكنولوجيا الحيوية التطبيقية واستنباط طرق البحث الجديدة.

٤٠١ - وسيزداد تعزيز التعاون البحثى فى مجال تحليل السياسات الزراعية والاقتصاد الزراعى بتدعيم مجموعة الدراسة الموجودة حاليا وانشاء اشكال اخرى من المشروعات التعاونية، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع ان تقوم مجموعات الدراسة هذه بانتظام باعداد تحليلات وتوصيات لعرضها على السلطات القطرية واجهزة المنظمة والمحافل الدولية الاخرى المعنية بمشكلات الاغذية والزراعة. وسوف تعول اساسا على الخبرات والمعلومات المتاحة فى البلدان المشاركة، ولكنها ستعتمد اعتمادا شديدا على قاعدة معلومات المنظمة (المركز العالمى للمعلومات الزراعية، والملفات القطرية).

٤٠٢ - وستركز البرامج الاجتماعية الاقتصادية على تبادل وتحليل الخبرات فى تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الريفية، وفرص العمل فى الريف والأنشطة المدرة للدخل فى المناطق الريفية. وسيولى اهتمام خاص للنهوض بدور المرأة والأسرة الزراعية فى التنمية الريفية من خلال المساعدة المباشرة للحكومات فى وضع وتنفيذ سياسات التنمية الريفية، بما فى ذلك المخططات والبرامج الرائدة لتنمية المناطق الاقل حظا، ومن خلال برامج التدريب. وبالإضافة الى مجموعة العمل

المعنية بالمرأة والأسرة الريفية فى التنمية الريفية، ستنشأ مجموعات دراسة ومجموعات عمل مخصصة لدراسة ورصد وتقييم التطورات والخبرات فى المجالات الأكثر تخصصا مثل التحديث والتحسينات فى برامج الارشاد، وتنمية القيادة، والتدريب على الأنشطة الاقتصادية الجديدة فى المناطق الريفية، ومشاركة السكان فى عمليات اتخاذ القرارات. وسيزداد تعزيز مشاركة المنظمة فى وضع وتنفيذ البرامج الميدانية الممولة من الموارد المحلية.

٤٠٣ - وستقوم مجموعات العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة والتي يخدمها قسم الزراعة والاشباب المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة، برصد التطورات فى الانتاج الزراعى وأسعار المنتجات الزراعية وتجاريتها والأسواق السلعية الرئيسية، وباستعراض هذه التطورات على نحو منتظم. وسيواصل القسم مساعدة الدول الأعضاء فى زيادة تحسين الاحصاءات الزراعية وتحقيق توافقها وفى اعداد و/أو تنقيح معايير الجودة التجارية للسلع الزراعية. وسيولى اهتمام خاص للسياسات الانمائية الاقليمية فى المناطق الأقل حظا.

٤٠٤ - وسيواصل التعاون فى المسائل الخاصة بمصايد الأسماك من خلال المجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط والهيئة الاستشارية لمصايد الأسماك الداخلية الأوروبية.

\* أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى:

- الأوضاع فى الاقليم:

٤٠٥ - رغم الاختلافات الكبيرة فى الثروات الطبيعية، بين البلدان وداخلها على السواء، فان الاقليم قادر على تلبية جميع الاحتياجات الغذائية الاقليمية ونتاج فوائض كبيرة للتصدير. والواقع أن أمريكا اللاتينية تعتبر على نطاق واسع أحد "التخوم" الزراعية القليلة الباقية فى العالم. بيد أن اعباء الديون الثقيلة، والقصور الهيكلى، والفقر الحاد فى الريف والحضر، والحواجز التعريفية وغير التعريفية الداخلية والخارجية التى تعترض تجارة المنتجات الزراعية الأولية والمجهزة تخلق، مع غيرها من العوامل، أساسا هشا للاستخدام الرشيد لهذه الامكانيات الهائلة من الموارد الطبيعية. وفى نهاية عام ١٩٨٩ بلغ الناتج الفردى بالأرقام الحقيقية المستوى نفسه الذى كان عليه قبل ١٣ عاما، بل انه انخفض بالنسبة لبعض البلدان.

٤٠٦ - وتوفر دراستان مهمتان حديثتان هما: امكانات التنمية الزراعية والريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبى "Potentials for Agricultural and Rural Development in Latin America and the Caribbean"، التى نشرتها المنظمة فى عام ١٩٨٨، وأنماط الانتاج المتغيرة مع العدالة الاجتماعية "Changing Production Patterns with Sociad Equity"، التى نشرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى عام ١٩٩٠، صورا أكثر تفصيلا عن هذه المشكلات الاقليمية. وتغطى دراسة المنظمة مساهمة قطاعات الزراعة ومصايد الاسماك والغابات فى النشاط الاقتصادى الشامل، بما فى ذلك الروابط بين القطاعات، وكذلك الوضع الراهن فى المناطق الريفية. أما دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فانها، فى تحليلها للاقتصاديات القطرية، تنطلق من وجهة نظر متعددة القطاعات، ولكنها تؤيد استنتاجات المنظمة. وتقترح الدراسات على السواء خيارات سياسات واستراتيجيات جديدة أو منقحة للتغلب على الركود الذى اتسم به الاقتصاد الاقليمى خلال الثمانينات.

٤٠٧ - وترتبط مشكلة الادارة غير السليمة للموارد الطبيعية ارتباطا وثيقا بالفقر واسع الانتشار فى بلدان كثيرة. فالافراط فى الاستغلال يؤدى الى انخفاض التنوع البيولوجى وتعرية التربة وتلحها وازالة الغابات بسبب تعدى زراعة الكفاف على الغابات الاستوائية واتساع المناطق القاحلة وشبه القاحلة والتلوث، بما فى ذلك تلوث المياه الداخلىة والساحلية. ومن الأسباب الأخرى بالاضافة الى الفقر، التغييرات غير المخططة فى الانماط الانتاجية والرغبة الشديدة فى الحصول على ايرادات النقد الأجنبى. وهناك أيضا حالات واسعة الانتشار من الاستخدام العشوائى للكيمياويات الزراعية من جانب المشروعات التجارية وتصريف النفايات الصناعية فى المياه الداخلىة والساحلية بلا ضوابط.

٤٠٨ - وبسبب نقص الموارد المالية، تتسم خدمات الدعم الحكومى لصغار المزارعين وصيادى الاسماك، بما فى ذلك الائتمان، بقصور جسيم فى بلدان كثيرة. ولذلك فانه على الرغم من الارتفاع النسبى لمستوى التقدم التكنولوجى فى الاقليم، والذى بموجبه تم محليا تطويع أو تطوير الاساليب التكنولوجية التى ثبتت جدواها، ويجرى تطبيقها انتقائيا فى بلدان كثيرة، يتسم تطبيق هذه التكنولوجيات على نطاق كبير بصعوبة بالغة. ويتميز الاقليم أيضا بثنائية متزايدة تتمثل فى

المشروعات المتسمة بارتفاع المستوى التكنولوجى وكثافة رأس المال والموجهة نحو التصدير من جهة، والقطاع الزراعى التقليدى المتمسك بصغر النطاق وكثافة العمالة وانخفاض رأس المال وانخفاض المستوى التكنولوجى والتوجه نحو تلبية الاحتياجات المحلية من جهة أخرى. ولا يحصل على فوائد الابتكارات التكنولوجية وما يترتب عليها من زيادات فى الانتاجية سوى قلة من سكان الريف، مما يزيد من اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

٤٠٩ - وبالإضافة الى ما ينعم به اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى من ثروات طبيعية وفيرة، حشد الاقليم كوادى من المهنيين والفنيين المدربين تدريباً رفيع المستوى، بالإضافة الى العديد من المؤسسات القطرية المشهود لها فى مختلف المجالات الفنية للزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتنمية الريفية، وبذلك وفر أساساً خصبا لمبادرات التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية فى الاقليم.

٤١٠ - ولأول مرة منذ الاستقلال فى أوائل القرن التاسع عشر، توجد الآن لدى جميع بلدان الاقليم تقريبا نظم حكم ديمقراطية. ويقترب ذلك بتغيير أدوار الحكومات الذى بموجبه تنقل الآن المهام التقليدية للدولة الى القطاع الخاص. وقد جلب ترابط التطورات هذا تفكيراً جديداً فى الاستراتيجيات الانمائية وتوزيع الموارد فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد وسياسات التجارة الخارجية وأولويات الاستثمار والدور الذى ينبغى أن يقوم به الاقليم فى التضامن الدولى للبلدان.

٤١١ - وأهم قضية هى كيفية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادى القوى الذى لايزال ضرورياً وقابلية البيئة للاستمرار. وينبغى تحسين الدخل الريفية بالاستناد الى تكنولوجيات تسهم فى صيانة التربة والمياه وتوليد فرص العمل غير الزراعى فى المناطق الريفية. وستحقق فرص العمل الإضافية فى المناطق الريفية تخفيف ضغوط تدفقات المهاجرين من الريف الى الحضر، وهى عامل مشترك آخر فى معظم بلدان الاقليم. ومن ثم فمن الضرورى أن توفر البلدان الأحوال المناسبة لعملية تحديث متوازنة اجتماعياً لا تهمل صغار المنتجين والفلاحين والصيادين، وتحسن المستويات المعيشية لقطاعات سكان الريف الأشد فقراً.

٤١٢ - وقد أكدت خطة العمل الاقليمية التى أقرها مؤتمر المنظمة الاقليمية العشرون، الذى عقد فى البرازيل عام ١٩٨٨، على النمو مع

العدالة. ويرد الاطار الفنى للعمل فى المستقبل فى الدراسة الاقليمية للمنظمة المذكورة اعلاه. وينبغى ان يتحقق جزء كبير من النمو الزراعى الاقليمى فى المستقبل من ادماج السكان الهامشيين حاليا فى مسار التنمية الرئيسى. ويجب تحقيق امكانات السوق الاقليمية الداخلية بصورة تامة. فالسوق التى تضم قرابة ٦٠٠ مليون نسمة توفر فرصا لتوليد الدخل وشراء السلع الاستهلاكية المنتجة محليا.

#### - مجال تركيز عمل المنظمة

٤١٣ - ستواصل المنظمة تعزيز التبادل الفنى فيما بين بلدان الاقليم من خلال المؤسسات الوطنية القادرة على تكييف التكنولوجيات مع الأوضاع القطرية ونشرها على المؤسسات المتخصصة الأخرى. وسيكون النظام الاقليمى لشبكات التعاون الفنى، الذى يغطى طائفة واسعة من المجالات الفنية ذات الأهمية الاقليمية وشبه الاقليمية. اداة رئيسية لتحقيق ذلك. وستهيأ الشبكات لتحقيق أقصى كفاءة فى استخدام الاستثمار الرأسمالى والمدخلات الرأسمالية، ولتحقيق الاستخدام الكامل للمنتجات الأولية والمنتجات الثانوية. وسيحظى باهتمام خاص دعم استنباط التكنولوجيات المأمونة بيئيا ونقلها وتطبيقها.

٤١٤ - وستركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على الجوانب الرئيسية التالية :

- (١) تنظيم صغار المزارعين وصيادى الأسماك وأسرهـم لتحقيق مشاركتهم بفعالية فى التنمية؛
- (ب) سياسات ومعايير تحديث دور القطاع العام واعادة توجيهه؛
- (ج) وضع السياسات والبرامج والمشروعات الرامية الى تعزيز مشاركة المرأة، بما فى ذلك الجوانب القانونية، ونشر المعلومات المتعلقة بحقوقها، والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل؛
- (د) تحقيق تكافؤ خدمات الدعم الزراعى مع الاحتياجات الفعلية لسكان الريف؛

(هـ) ادخال الاعتبارات التغذوية فى سياسات التنمية الزراعية والريفية، بما فى ذلك الترويج لاستهلاك المحاصيل الغذائية المحلية التى لا تستغل الاستغلال الكامل. وتبرز التطورات الاخيرة، وخاصة انتشار وباء الكوليرا فى عدد من بلدان الاقليم، الحاجة الى بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بمراقبة جودة الاغذية وايلاء الاهتمام اللازم لظاهرة بيع الاغذية فى الشوارع.

٤١٥ - ومن مجالات الاهتمام الرئيسية للدول الاعضاء فى الاقليم ربط القضايا الزراعية بالسياسات الاقتصادية الكلية من خلال الروابط المشتركة بين القطاعات وتأثيراتها بالنسبة للتجارة الخارجية. وستواصل المنظمة الاحتفاظ بعلاقات وثيقة فى هذا الصدد مع البرامج الاقليمية وشبه الاقليمية للتكامل والتعاون الاقتصاديين ومع الوكالات الاخرى التابعة للأمم المتحدة. كما سيواصل القسم الزراعى المشترك بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أداء دوره الفعال فى تحليل التطورات ورصدها.

٤١٦ - ويلزم توجيه جهود البحوث الزراعية نحو حل مشكلات شبه اقليمية او اقليمية محددة. وسيظل دور المنظمة يتمثل فى المساعدة فى وضع سياسات البحوث وأهدافها وفى اقامة قنوات اتصال فعالة فيما بين مراكز البحوث الاقليمية وبين هذه المراكز ومراكز البحوث الموجودة خارج الاقليم.

٤١٧ - وتعد الادارة القابلة للاستمرار للموارد الحرجية والتعزيز المؤسسى مجالاً آخر يوجد فيه مجال كبير لعمل المنظمة. وسيُنصب التشديد على الادارة المتكاملة لتجمعات المياه، وادارة الغابات الطبيعية لأغراض الاستخدامات المتعددة، وتطوير نظم المناطق المحمية، ومشروعات اعادة التشجير من أجل انتاج حطب الوقود، واعداد هيكله الخدمات الحرجية والتدابير القانونية، وتوفير هيئة غابات أمريكا اللاتينية محفلاً للدول الاعضاء لمناقشة القضايا الفنية وقضايا السياسات فيما يتعلق بتنمية قطاعات الغابات لديها.

٤١٨ - ويعد تلوث المياه الداخلية والساحلية وحماية الموارد المائية الحية مسألتين بالغتي الأهمية بالنسبة لمعظم بلدان الاقليم. كما أن أعمال تنمية تربية الأحياء المائية وأنشطة مصايد الأسماك

الصغيرة من الموضوعات الأخرى ذات الأهمية الإقليمية التي ينبغي تكريس مزيد من الجهود لها.

٤١٩ - وخارج نطاق المستوى الإقليمي، ستأخذ المنظمة في الحسبان الاتفاقات شبه الإقليمية فيما بين البلدان ذات الروابط الوثيقة والاستراتيجيات والمشكلات الإنمائية المتماثلة. وستحتاج أمانة المجموعة الكاريبية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى وحلف الإنديز والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي وغيرها من مبادرات التكامل إلى برامج مساعدات مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها.

٤٢٠ - والعنصر الضروري المتمم لأنشطة التعاون الفني هو إنتاج المواد الترويجية المكتوبة أو السمعية البصرية. وإلى جانب الوثائق المنتظمة التي يعدها المكتب الإقليمي، مثل تقارير الاجتماعات الفنية، سيزداد الاهتمام برسائل أنباء الشبكات والدراسات الفنية المتعلقة بقضايا محددة والمواد السمعية والبصرية بوصفها قنوات إضافية لنشر المعلومات التكنولوجية.

\* الشرق الأدنى :

- الأوضاع في الإقليم

٤٢١ - يواجه إقليم الشرق الأدنى قيودا شديدة تعترض سبيل التنمية الزراعية، وخاصة العواثق المناخية. وبالإضافة إلى انتشار الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وعدم انتظام أنماط سقوط الأمطار، هناك عامل آخر هو وجود اختلافات كبيرة فيما بين بلدان الإقليم في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدخل الفردي، وحجم القطاع الزراعي، والكثافة السكانية ومستوى التنمية. ومع ذلك فإن جميع البلدان تبذل كل ما في وسعها لرفع معدلات التنمية الاقتصادية. وحققت بضعة بلدان تقدما كبيرا نحو الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل والمنتجات الحيوانية الرئيسية. بيد أن أكثرية البلدان لاتزال تعاني من عدم كفاية الإنتاج الغذائي مما يؤدي إلى تزايد الواردات مرتفعة التكلفة. وفيما يتعلق بالإقليم ككل، فإن معدل النمو في إنتاج الأغذية أقل من معدل النمو السكاني، ومن ثم فإن الأمن الغذائي غير مستقر والفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي آخذة في الاتساع.

٤٢٢ - ويشتمل الاقليم على نظم مزدوجة لانتاج الاغذية. ففي حين تمارس الزراعة كثيفة رأس المال في بعض المناطق، لا تزال الزراعة كثيفة العمالة هي السائدة بوجه عام. ورغم ضخامة الاستثمارات على الزراعة الحديثة في البلدان المنتجة للنفط، يعتمد الانتاج الزراعى على الدعم. وفي كثير من البلدان الأخرى، تتخذ تدابير للمحافظة على انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وخاصة أسعار الحبوب والمحاصيل الصناعية، لصالح المستهلكين في المناطق الحضرية. وانتهاج سياسات من هذا القبيل يسفر عن تشويه هيكل الأسعار ويضر بكفاءة استخدام الموارد.

٤٢٣ - ويتزايد الاحساس بضرورة اصلاح السياسات والتكيف الهيكلى. وهناك وعى شديد بمشكلات الأمن الغذائى وخطورة الاعتماد على الواردات، كما أن هناك قلقا ازاء انخفاض معدل زيادة دخول سكان الريف وزيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر. وعلى وجه الخصوص فان الوعى يتزايد بأهمية عمليات السوق الحرة بالنسبة لتحسين الكفاءة فى استخدام الموارد. ومع ذلك فان معضلة الموازنة بين الكفاءة والعدالة لم تحل بصورة مرضية حتى الآن، الأمر الذى يؤدى الى ابطاء عملية تحويل القطاع العام الى قطاع خاص لبعض الوقت.

٤٢٤ - وهناك أيضا احساس واسع النطاق بالحاجة الى الاستقرار السياسى من خلال اقامة هيكل حكومية أكثر ديمقراطية وتطبيع العلاقات فيما بين البلدان. بيد أن عدم الاستقرار قديم العهد داخل البلدان وفيما بينها، والتوترات الاجتماعية، أثرت تأثيرا سلبيا على مسيرة التنمية الزراعية، كما أن الهياكل والخدمات اللازمة لدعم التنمية الزراعية تعد ضعيفة الى حد ما، بوجه عام. ومع ذلك، يزداد الاهتمام بتحسين نظم التسويق والتوزيع، ونظم الارشاد، وتوفير التسهيلات الائتمانية، وتطوير شبكات الري والصرف و اصلاحها.

٤٢٥ - ولا يزال تحقيق التوافق بين خطط التنمية الزراعية فى بلدان الاقليم وتعزيز التجارة فى المنتجات الغذائية والزراعية داخل الاقليم هما القضيتان الرئيسيتان على صعيد السياسات بالنسبة للبلدان الاعضاء فى الاقليم. وعلاوة على ذلك، فلكى تستطيع مواكبة التقدم السريع فى المجالات التكنولوجية، عقدت بلدان الاقليم العزم على زيادة التعاون الاقليمى والدولى فى أنشطة البحوث الزراعية. ورغم وجود عدد من المنظمات الاقليمية التى تعمل على تعزيز هذا التعاون، فان هذه المنظمات فى حاجة الى مساعدات خارجية كبيرة.

- مجال تركيز عمل المنظمة :

٤٢٦ - ستواصل المنظمة تعزيز التعاون شبه الاقليمي بغية مساعدة بلدان الاقليم على تحقيق التنمية الزراعية القابلة للاستمرار، وزيادة الدخول الزراعية، ورفع مستويات الاكتفاء الذاتى فى انتاج الاغذية .

٤٢٧ - وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، ستولى المنظمة الاهتمام، من خلال مكتبها الاقليمي للشرق الادنى، لتحسين توزيع الدخل على سكان الريف وبين المناطق الريفية والحضرية، ولقضايا الفقر فى الريف ومستويات التغذية . وسيكون المركز الاقليمي للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الادنى محفلا اقليميا جديدا فى هذا الصدد .

٤٢٨ - وستكون البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا من مجالات الاولوية الاخرى. وستواصل المنظمة تقديم المساعدات الى مراكز البحوث الوطنية وتعزيز التعاون فى مجالات البحوث من خلال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وفى هذه المرحلة ستحظى المجالات التالية باهتمام خاص :

( ا ) التغذية المتكاملة للنباتات، والاصناف عالية الغلة؛

( ب ) النظم المتكاملة لمكافحة الافات؛

( ج ) تحقيق التكامل بين الانتاج الحيوانى و انتاج المحاصيل؛

( د ) تحقيق الاستخدام الكفء لموارد الاراضى المياه؛

( هـ ) التكنولوجيا الحيوية والاساليب التكنولوجية التى تساعد على خفض التكاليف وتوفير الطاقة؛

( و ) والمصادر والاساليب البديلة لانتاج الاعلاف اللازمة للحيوانات والدواجن .

٤٢٩ - وسوف تحتاج البرامج القطرية فى مجال تحويل نشاط القطاع العام الى القطاع الخاص، وتنشيط عمليات السوق الحرة وجهود التخطيط الزراعى اللامركزى التى تهتم بلدان الاقليم بدرجة كبيرة الى مساعدات ضخمة . وستكثف أعمال التدريب فى مجالات تحليل السياسات، والتخطيط، ووضع المشروعات وتقويمها من اجل زيادة القدرات القطرية فى هذه المجالات. وسيكون من بين الجوانب الرئيسية تشجيع الاستثمارات

الزراعية الخاصة ليتمكن القطاع الخاص من الطول محل هيئات القطاع العام فى توفير المستلزمات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية .

٤٣٠ - ومن بين مختلف المؤسسات التى تدعمها المنظمة ، ستعطى الاولوية لاتحاد الاثتمان الزراعى الاقليمى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا ، واتحاد التسويق الزراعى والغذائى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا ، والخدمات الاستشارية الفنية لمعلومات تسويق المنتجات السمكية وترويجها فى البلدان العربية ، من اجل تعزيز انشطتها فى مجالات الاثتمان الزراعى ، وتسويق الاغذية وتوزيعها ، ونشر المعلومات عن اسعار الاسماك وتسويقها ، على التوالى . كما سيساهم اتحاد التسويق الزراعى والغذائى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا والخدمات الاستشارية الفنية لمعلومات تسويق المنتجات السمكية وترويجها فى البلدان العربية فى زيادة التجارة بين الاقاليم فى المنتجات الزراعية والسمكية .

٤٣١ - ومن اللازم ان يكون اول ما تركز عليه المساعدات التقليدية التى تقدمها المنظمة لتخطيط القطاعات الزراعية واعادة هيكلتها فى البلدان الاعضاء هو الاهتمام بالاحتياجات الملحة للبلدان المتأثرة بلزمة الخليج الاخيرة وغيرها من النزاعات فى الاقليم .

٤٣٢ - وفى بعض الاحيان ادت قوانين الاصلاح الزراعى المنفذة فى كثير من بلدان الاقليم الى مشكلات فيما يتعلق بصيانة الموارد وقابلية الزراعة للاستمرار . وستقدم المنظمة مساعدات الى الحكومات الاعضاء فى مجال تنقيح هذه القوانين بغية تحقيق افضل علاقات بين الملاك والمستأجرين والحجم الامثل للمشروعات الزراعية .

٤٣٣ - وستوجه برامج المنظمة الخاصة بمصايد الاسماك فى الاقليم نحو تحسين وضع السياسات ، وتوفير الظروف المواتية للاستثمار فى قطاع مصايد الاسماك ، وزيادة دقة نظم جمع البيانات ، والنهوض بالتعاون شبه الاقليمى فى مجال صيانة موارد مصايد الاسماك المشتركة .

٤٣٤ - ونظرا للدور الرئيسى للغابات فى السيطرة على البيئة فى ظل انتشار الاراضى شبه القاحلة ، سيركز المكتب الاقليمى للشرق الادنى على تخطيط استخدام اراضى الغابات ، وادارة الغابات التى هى من صنع

الانسان، وتعزيز المؤسسات الحرجية، وتشجيع الالتزام السياسى  
والجماهيرى بتوسيع الاراضى الحرجية .

٤٣٥ - وسيواصل القسم الزراعى المشترك بين المنظمة واللجنة  
الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا رصد السياسات الزراعية والتطورات  
المتصلة بها فى البلدان الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية  
لغربى آسيا، والمشاركة فى الانشطة التدريبية فى مجالات السياسة  
الزراعية، والتخطيط الزراعى، وتحليل المشروعات الزراعية، وادارة  
المزارع، وتقديم الدعم الى اتحاد الائتمان الزراعى الاقليمى فى الشرق  
الادنى وشمال افريقيا، واتحاد التسويق الزراعى والغذائى فى الشرق  
الادنى وشمال افريقيا، والمركز الاقليمى للإصلاح الزراعى والتنمية  
الريفية فى الشرق الادنى. وستقدم المساعدات الى خطط العمل  
والمشروعات القطرية لمكافحة التصحر.



## الف - توجهات السياسات الرئيسية

١ - ان مجمل ما تقدم ذكره يقود الى اقتراح عدد من التوجهات، لبعضها طابع عام ولبعضها الآخر صفة أكثر دقة، لكي يتولى المؤتمر بحثها، واقرارها اذا رأى ذلك مناسبا. اذ يقترح ان يكون عمل المنظمة موجها، على الأمد المتوسط، بالمبادئ المعروضة فيما يلي:

### • دور المنظمة ومزاياها النسبية

٢ - لابد، لضمان فعالية تنفيذ أعمال المنظمة طول فترة الخطة، من الحفاظ على قدراتها المتميزة. ولا بد لها، كما دأبت في الماضي، من تكييف نفسها تبعا لواقع الظروف والاحتياجات المتغيرة، محتفظة بقدرتها على الابتكار والتجديد. ويجب الحفاظ على الطاقات الفكرية والتقنية التي تنفرد بها المنظمة، وعلى كفاءتها التنفيذية، وتعزيزها من أجل مواجهة التحديات والمستجدات بصورة فعالة. وينبغي ان تظل المنظمة "مركزا للخبرة الرفيعة" بشأن القضايا الفنية وقضايا السياسات معا، في قطاعي الأغذية والزراعة.

٣ - والمنظمة هي الوكالة الفنية والانمائية الرئيسية متعددة الأطراف ذات الرسالة الفاعلة في قطاع الأغذية والزراعة. ولا بد من حماية المزايا النسبية الهامة التي تتمتع بها، بحكم وضعها الفريد المتميز هذا، فهي:

(أ) محفل دولي يتميز بالحياد السياسي، مؤهل لتنسيق السياسات والترويج للمعايير الفنية والمبادئ التوجيهية؛

(ب) مركز لتجميع المعلومات وتحليلها ونشرها على دولها الاعضاء؛

(ج) طاقة تقنية متعددة التخصصات تغطي نطاقا واسعا من الخبرات الفنية، وترفع من قدرتها على تحليل المشكلات، وتحديد الطول العملية، والمساعدة على وضعها موضع التنفيذ. وتتعزيز هذه القدرة بفضل تكامل الأعمال بين البرنامج العادي والبرنامج الميداني؛

- (د) قدرات على تحليل مجموعة كبيرة من التجارب والخبرات على امتداد الفوائد المستخلصة منها؛
- (هـ) تشكيلة متعددة الجنسيات من الموظفين القادرين على تحديد المشكلات الفنية والمتعلقة بالسياسات وتقييمها فى ظل مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛
- (و) شبكة عالمية لها صفة الحضور الملموس المقترن بعلاقات وثيقة ومباشرة بالحكومات الاعضاء فى اطار عملية للاتصال ذات اتجاهين؛
- (ز) شبكة شاملة من الاتصالات والروابط التعاونية مع المنظمات والمؤسسات، الحكومية وغير الحكومية، ذات الطابع التقنى والعلمى والانمائى على المستويات القطرية الاقليمية والعالمية.

#### المبادئ التوجيهية

- ٤ - ستجرى عمليات تخطيط أعمال المنظمة وبرمجتها المفصلة وتنفيذها بتوجيه من الأجهزة الرئاسية للمنظمة، مع مراعاة المبادئ التالية :
- (١) سيجرى صقل الأولويات النسبية والتوجهات الفنية الجديدة، الواردة فى الخطة متوسطة الأجل، مع مراعاة المزايا النسبية التى تنفرد بها المنظمة بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك حدود القدرات الذاتية للمنظمة نفسها، مع إيلاء اهتمام كاف لمردودية تكاليف أعمالها فى كل مجال من المجالات. ويتعين فى ذات الوقت التجاوب مع الحاجات الملحة للدول الأعضاء، بخاصة منها الدول النامية. ولأجل هذه الغاية ينبغى للامانة أن تستفيد الى أقصى حد من المرونة السائدة وان كانت محدودة.

(ب) ضرورة ايجاد التوازن السليم بين المهام الرئيسية الثلاث للمنظمة، وهى تقديم المشورة فى مجال السياسات، وكونها مركزا عالميا للمعلومات، والتعاون التقنى، وكذلك فيما بين ادوارها الفرعية فى وضع المعايير والاسس الموحدة، ودورها الترويجى، وكرقيب عالمى، وغير ذلك. كما لابد من ايجاد توازن مماثل فى اختيار مختلف اشكال الوسائل المتاحة فى اطار البرنامجين العادى والميدانى والجمع بينها فى صيغة تضمن للمنظمة الاستجابة بصورة متكاملة ومتسقة على شتى المستويات،

(ج) لابد من توجيه عناية فائقة الى تعزيز قدرات تحليل الخبرات وتجميعها الملازمة للبرنامج العادى. اذ ستظل هذه القدرات تشكل الاساس لعمليات المنظمة الميدانية فى مجال التعاون التقنى. وثمة حاجة الى الاهتمام، بوجه خاص، بتعزيز قدراتها متعددة التخصصات بتعبئة شتى الخبرات الفنية لدى المنظمة لكى يتسنى التوسع فى معالجة القضايا الانمائية متعددة الابعاد. وجرى بهذه الصيغة المتوازنة من اعمال البرنامجين العادى والميدانى ان تزيد من تعزيز اهمية دور المنظمة وفعاليتها، وعلى وجه الخصوص، لابد من ان تظل المنظمة المرجع الفصل فوق مختلف التحليلات والتقديرية والمشورة المتباينة حيال القضايا المرتبطة بقطاعات الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك والغابات،

(د) ان الدور المحفز الذى تنهض به المنظمة، والاثر الذى تتحلى به تدخلاتها، يجب ان يبلغا حدما الاقصى خصوصا فى مجالات التعاون التقنى، سعيا الى الاستخدام الامثل لمواردها المحدودة، ومن اجل ضمان التكامل التام لنشاطها مع سائر الجهات المعنية؛

(هـ) فى جميع مجالات اختصاصات المنظمة، سيولى اهتمام خاص لما يلى: (1) تشجيع الاستثمار، حيث تنفرد المنظمة بقدرات فريدة فى اعمال الاستثمار وما قبل الاستثمار، بالاضافة الى الصلات التعاونية مع وكالات التمويل الدولية. وللمنظمة فى هذا المجال سمعة مسلم بها عالميا،

(٢) تشجيع التعاون بين البلدان، سواء عبر المحافل التقليدية للاجهزة الاقليمية او الآليات الجديدة مثل شبكات التعاون التقنى،

(و) من المهم أن تظل أعمال المنظمة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهد التعاونى للبلدان الأعضاء المعنية، وجهود الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وبناء على ذلك ستشجع الأساليب التى تركز على البرامج، داخل المنظمة ومع الشركاء من الأطراف الأخرى على حد سواء. وإلى جانب الاحتفاظ بالعلاقات الوثيقة مع بقية وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوكالات الشنائية والمتعددة الأطراف، سيتم تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية على أساس انتقائى.

#### • التوجهات الفنية

٥ - أبرزت الفصول السابقة الأولويات البرامجية المفصلة فى إطار المشكلات المراد معالجتها والأهداف المحددة المنشودة. وتوجز الفقرات التالية التوجهات الفنية للمنظمة.

٦ - يمكن ادراج معظم الأعمال التى تفضلع بها المنظمة تحت المفهوم الموسع للأمن الغذائى العالمى، أى كفاية الامدادات الغذائيه واستقرارها وامكانيات الحصول عليها. وتشكل اهتمامات الأمن الغذائى المذكورة السياق المشترك لأعمال المنظمة الفنية، والأساس لدورها الترويجى الذى ستظل تطبقه بفعالية فى جميع برامجها، وتمارسه فى المحافل الخاصة، بما فيها المؤتمر الدولى المرتقب المعنى بالتغذية. كما أن اهتمامات الأمن الغذائى تتجاوز حتماً النطاق الضيق لقطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات، إلى القضايا متعددة القطاعات مثل التخفيف من حدة الفقر، والتنمية الريفية المتوازنة، وحماية البيئة، والتنمية القابلة للاستمرار، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الكلية.

٧ - ولما كان العمل الإنمائى هو من صلب الاهتمامات القطرية، حيث لا بد من دمج السياسات والأعمال على نحو شامل فى إطار التخصصات الفنية والقطاعات الاقتصادية، فإن أعمال المنظمة ستظل، حسب إمكانيات تطبيقها، تعنى بتعزيز القدرات القطرية لتحقيق التنمية الذاتية.

وستكون الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الغاية التوسع في تعزيز المؤسسات ونقل المناهج التكنولوجية الملائمة على جميع المستويات. وستتزامن هذه العملية مع التركيز على تشجيع التعاون متعدد الأشكال فيما بين البلدان، والاعتماد على الاستثمار لتحقيق الآثار الانمائية على نطاق أوسع.

٨ - وستركز أعمال المنظمة في القطاعات الرئيسية، خلال الفترات المالية القادمة، على الأولويات الموضوعية الرئيسية التالية:

(١) البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، مع التركيز بوجه خاص على: (١) تقدير ورصد الأوضاع البيئية والموارد الطبيعية بقدر أكبر من التكامل،؛ (٢) المساعدات في مجال السياسات والتخطيط المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار؛ (٣) صيانة واستخدام التنوع البيولوجي؛ (٤) كفاءة وسلامة استخدام مدخلات الاغذية والزراعة؛ و(٥) ايجاد الحلول للمشكلات الخاصة بالمناطق المحرومة من الموارد الطبيعية،

(ب) تقديم المشورة في مجال السياسات وتعزيز قاعدة المعلومات. وسيُنصب الاهتمام فيما يتعلق بأعمال تقديم المشورة في مجال السياسات على: (١) دعم أعمال التكيف القطاعي والهيكلية؛ ويشمل ذلك التعاون الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الأخرى؛ (٢) استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي، بما في ذلك الجوانب التغذوية؛ و(٣) التعاون خصوصا مع الجهات في التخطيط ووضع السياسات التجارية والسلعية. وسيعتمد تدفق المعلومات الشاملة لهذه الأعمال وغيرها، بوجه خاص، على اكتمال انشاء المركز العالمي للمعلومات الزراعية وتشغيله الكامل،

(ج) دور المرأة في التنمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل المنظمة لدمج المرأة في عملية التنمية،

(د) تنمية الموارد البشرية، مع الاهتمام بوجه خاص بالنهوض بمستوى المهارات والمعارف لدى سكان المناطق الزراعية

والريفية وتحفيزهم، وتيسير مشاركتهم الكاملة فى عملية التنمية،

(هـ) التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية، من خلال الدور التحفيزى للمنظمة فى دعم التعاون الفعال بين البلدان والمعتمد على الذات،

(و) وستعمل المنظمة، فيما يتعلق بمجالات الاولوية الموضوعية المذكورة، على تكامل أعمال البرنامج العادى والبرامج الميدانية على نحو متوازن.

#### • تعزيز القدرات

٩ - عالجت الاقسام السابقة من الخطة شتى الجوانب الهامة لاعمال المنظمة. ولقد ابرزت، فى هذا الصدد، عددا من البدائل ومجالات المشكلات التى تستدعى اجراءات حاسمة لدى الأجهزة الرئاسية والامانة. وبغية الحفاظ على قدرات المنظمة الفنية وفعاليتها التنفيذية الشاملة على النطاق العالمى، وتعزيز هذه القدرات والفعالية، سيكون من الضرورى ايلاء اهتمام خاص للمجالات التالية:

(١) التوسع فى تطبيق اللامركزية على مستوى المكاتب القطرية. اذ تحتاج مكاتب المنظمة الى زيادة كبيرة فى قدرتها على تقديم المشورة فى مجال السياسات، وبرمجة وصياغة المشروعات، وكذلك فى قدرتها على تقديم الدعم الادارى والمالى للعمليات الميدانية. وسيتم تنفيذ ذلك ضمن الاطار المتكامل لعمل شبكة مكاتب المنظمة على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية،

(ب) استمرار الاعتماد على تعدد مصادر التمويل لاعمال المنظمة فى مجالى المساعدات الفنية ودعم الاستثمار. وينبغى أن يظل برنامج التعاون الفنى الاداة التنفيذية ووسيلة العمل العاجل للبرنامج العادى، جنباً الى جنب مع المساعدات التى يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائى وحسابات الامانة، دون المساس بمستواه الذى تحدده الأجهزة الرئاسية،

(ج) ادارة البرامج الميدانية. فمن المؤكد أن يؤثر تطبيق الترتيبات اللاحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرامية الى ضمان التنفيذ القطري الكامل، تأشيرا بالغاً على هيكل ومحتوى العمليات الميدانية للمنظمة، بما في ذلك احتمال ضرورة اجراء تعديلات هامة في الترتيبات الداخلية الخاصة بالعمليات الميدانية للمنظمة. وسيتواصل العمل، بصورة مماثلة، لتعزيز البرمجة وصياغة المشروعات وتقديرها، فضلا عن أعمال الرصد والتقييم، بالإضافة الى تحسين نظم معلومات ادارة البرنامج الميداني،

(د) زيادة تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة لمعالجة البيانات والمعلومات والاتصالات وتوسيع نطاقها. ويشمل ذلك تركيبة من التكنولوجيات والحلول المتكاملة للتوسع المطرد في قواعد البيانات المدمجة في المنظمة ونظم معلومات الادارة، والنظم الآلية المكتبية، علاوة على البنى الأساسية للاتصالات في شبكة مكاتب المنظمة ككل، ومع المنظمات والهيئات الأخرى،

(هـ) ترشيد الاجراءات الادارية والتنفيذية وتبسيطها، بما في ذلك التفويض بالصلاحيات على نحو ملائم لتعزيز الكفاءة الشاملة للمنظمة.

(و) تعيين كادر من الموظفين المؤهلين والمتحمسين، والاحتفاظ بهم، من خلال استعادة شروط الخدمة التنافسية للموظفين المهنيين جنبا الى جنب مع التدابير المستمرة لتدريب الموظفين والترقى الوظيفي.

## باء - الاعتبارات المتعلقة بالموارد

١٠ - أصدر المؤتمر، في قراره رقم ٨٩/١٠، توجيهاته بأن تتضمن الخطة متوسطة الأجل، ان أمكن، مؤشرات مؤقتة عن الموارد بحسب البرامج المختلفة. ولقد أشير الى الجوانب المتعلقة بالموارد اثناء المداولات التي جرت في الدورات الاخيرة للجان الفنية للمجلس، وخاصة لجنة الزراعة، عندما ناقشت الاجهزة المختصة الوثائق الخاصة بالتصورات متوسطة الأجل. واسترعى الانتباه الى ضرورة دعم توجهات السياسات والاولويات البرنامجية المقترحة بقاعدة موارد مضمونة، اذا ما أريد ترجمة الخطة متوسطة الأجل الى عمل فعال ملموس.

١١ - والواقع أن بارامترات الموارد للفترة المالية الاولى من الخطة متوسطة الأجل، وما يرتبط بها من توجهات برنامجية وعمليات نقل في الموارد قد صدرت، بالفعل، في برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، الذي سيعرض على مؤتمر المنظمة للموافقة عليه في دورته السادسة والعشرين. ولا تتضمن المقترحات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ اي زيادة برنامجية فعلية. وهو ما يحد كثيرا من امكانيات حرية تخطيط مسار الاعمال المستقبلية للمنظمة في الأجل المتوسط.

١٢ - وفي ضوء ما ورد ذكره، يود المدير العام أن يعالج، بجدية وصراحة كاملتين، ابعاد مسألة الموارد في اطار الخطة متوسطة الأجل الحالية. ويدرك المدير العام تماما ماهية وجهات النظر أو المواقف المبدئية للحكومات، أو كليهما، حسبما أعلن عنها بصورة فردية أو جماعية، بشأن مسائل الميزانية الشاملة أو المجالات التي توليها الحكومات أهمية خاصة: كما أنه يعي تماما أنه ليس بمقدور الحكومات، بالنظر الى اجراءات الميزانية القطرية، أن تلتزم بأي مستوى للاشتراكات المقدره في ميزانية المنظمة لفترة ست سنوات. وحتى في حالة عدم وجود هذا العائق، وفي ضوء محاولات وضع اسقاطات للموارد، سواء في المنظمة أو في أماكن أخرى، فإنه موقن بأن الاسقاطات الحتمية، بل والنظرية المحضة، أو التصورات المفصلة للموارد البديلة حرية، في نهاية الامر، بأن تحول دون توصل الاجهزة الرياسية الى توافق في الآراء بدلا من أن تكون عاملا مساعدا في هذه العملية. والتجربة القاسية لمشكلات التدفق النقدي المزمنة التي عايشتها المنظمة في السنوات القليلة الماضية، والتي لا يوجد، للأسف، ما يشير الى قرب

نهايتها، لا تسمح بالتفاوض ازاء المستقبل. ولو كان المؤتمر قد طلب منذ ست سنوات، اثناء انعقاد دورته الثالثة والعشرين (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٥) تزويده بخطة متوسطة الاجل، محسوبة التكاليف، وتغطي فترة ١٩٨٦-١٩٩١، لاتضح عدم جدوى اى اسقاطات للموارد تشمل النطاق العريض لاعمال المنظمة، منذ السنة الاولى لتنفيذ هذه الخطة، وذلك بسبب الازمة المالية.

١٣ - والنتيجة الحتمية هي ان العوامل التي لا يمكن التكهّن بها والتي ينطوى عليها عمل اى منظمة دولية خلال فترة ست سنوات، تثبت ان اى اسقاطات لتكاليف الاعمال المقترحة لن تكون هادفة وعملية الا فى اطار برنامج العمل والميزانية لفترة المنتين. فالبدايل الاستراتيجية العامة، مثل الكثير مما ورد سرده فى هذه الوثيقة، ينطوى، فى حالة الموافقة عليها، على تفاعلات معقدة، وتأثيرات متتالية مترابطة. وهى مسائل يتعذر التنبؤ بها بشكل واف. وبالتالي، فانه من غير المجدى وضع بيانات "اسعار" مقبومة على اساس تكاليف الفترات المالية المتعاقبة، لهذه الخيارات أو بدائل السياسات العامة، وان كان من الممكن اعطاء تقديرات مبدئية للتكاليف الاضافية لاعمال محددة بدقة.

١٤ - ولقد نادت الاجهزة الرياسية للمنظمة مرارا بتوخى الحذر حيال اى توقعات مفرطة فى التفاوض بان الموارد من خارج الميزانية كفيلا بالتعويض عن حالات النقص فى البرنامج العادى. ولا يمكن ترك بعض الاعمال الاساسية المستديمة، مثل النظام العالمى للاعلام والاذار المبكر، والمركز العالمى للمعلومات الزراعية، عرضة لتأثير تقلبات التمويل من خارج الميزانية. كذلك فان نسبة كبيرة من الميزانية العادية، هى لتغطية تكاليف الاعمال الاساسية المستديمة التي لا يمكن تقلبها، كما أكدت جميع اجزاء هذه الوثيقة. علاوة على ذلك، فان الجزء غير الالزامى من اعتمادات الميزانية العادية يغطى الأولويات المتجددة والمساعدات التي تطلبها الحكومات الاعضاء. وخلاصة القول، ان برنامج العمل والميزانية لاي فترة مالية، لا يتضمن اعمالا لا تستند الى مبررات نابعة من الاحتياجات الفعلية، أو المرتقبة، للدول الاعضاء. والطلبات التي يقع عبء تلبيتها على المنظمة غالباً ما دفعت اجهزتها الاستشارية والرياسية الى التشديد على المجالات التي يعول فيها كثيرا على المنظمة، بدلا من بيان المجالات التي يمكن تقليل التركيز عليها.

١٥ - ويميل المدير العام الى الاعتقاد انه لايزال من المفيد اعطاء فكرة عامة للمؤتمر عن الانعكاسات المتعلقة بالموارد للخطة حتى عام ١٩٩٧، فيما يتصل بعمليات النقل النسبية للموارد، وان كان ذلك قاصرا على "المستوى الكلى" وحده. ولما كان برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ يتضمن بيانا بالموارد الاساسية للفترة المالية الاولى، فان التغييرات الشاملة فى الموارد خلال الفترتين الماليتين التاليتين، لا تستند الا الى بعض الافتراضات.

١٦ - ان النتائج الايجابية التى اسفر عنها استعراض أعمال المنظمة، الذى أعاد التأكيد على الأدوار الرئيسية التى تضطلع بها المنظمة، هى دليل على الثقة المتجددة فى مساهمة المنظمة من خلال التعاون الدولى فى قطاعى الاغذية والزراعة. ويعتقد المدير العام أن سياسات النمو بدرجة الصفر، وهو ما تنادى بعض الحكومات بتطبيقه على أسرة الأمم المتحدة، والذى لم يقبل به المؤتمر مطلقا، لا يمكن الاستمرار فيه الى أجل غير مسمى. والمنظمة، من جهتها، لم تشهد أى نمو بتاتا فى ميزانياتها المعتمدة للفتريات المالية القليلة الماضية، بل انها، لن تشهد أى نمو مطلقا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، لدى موافقة المؤتمر على برنامج العمل والميزانية المقترح. ولقد عانت المنظمة من تخفيضات هائلة فى برامجها المعتمدة من جراء تدابير التوفير الالزامى الناشئة عن مشكلات السيولة، مما أدى الى تخفيض مطرد فى مستوى برنامجها خلال ثلاث فترات مالية.

١٧ - وتحتاج المنظمة الى ضمان مستوى ثابت من الموارد، بغض النظر عن النمو المتواضع فيها، لتلبية برنامج العمل متعدد التخصصات فى التسعينات، وخاصة تحديات التنمية القابلة للاستمرار والتخفيف من حدة الفقر. ولا يتصور المدير العام، على الاطلاق، احتمال بقاء مستوى موارد المنظمة فى حالة ركود بالأرقام الحقيقية. ولا بد لآى نسبة نمو حقيقى مقترحة من أن تستند الى "الطلبات" من جهة، والى "القدرات المعقولة على الاستجابة" من جهة ثانية. وبناء على ذلك، فان من غير المجدى طرح اقتراحات بنسبة نمو عالية استنادا الى استمرار الطلبات المكثفة على خدمات المنظمة، بدون مراعاة قدرات الامانة على النمو وعلى تلبية هذه الطلبات.

١٨ - ويمكن، كافتراض مبدئى، النظر فى معدل نمو بنسبة ٥ فى المائة. ولا ينبغى، بأى حال من الأحوال، تفسير ذلك بأنه دعوة ضمنية الى نمو حقيقى بهذا الحجم خلال الفترتين الماليتين المعنيتين، أو توقع أى التزام من المؤتمر بهذا الامر.

١٩ - واستنادا الى هذا الافتراض، يمكن تصور التطور المحتمل للميزانية العادية للمنظمة على النحو التالي:

(بملايين الدولارات)\*

الميزانية الاساسية ١٩٩١-١٩٩٠	الميزانية المقترحة ١٩٩٢-١٩٩٣	الميزانية المبدئية ١٩٩٤-١٩٩٥	الميزانية المبدئية ١٩٩٦-١٩٩٧
٤٢ر١	٤١ر٨	٤١ر٥	٤١ر٥
الباب الأول: السياسة العامة والتوجيه			
٢١٢ر٦	٢١١ر٦	٢٢٠ر٠	٢٢٩ر٠
الباب الثاني: البرامج الفنية والاقتصادية			
٣٦ر٤	٣٦ر١	٤٠ر٥	٤٥ر٠
البرنامج الرئيسي ١-٢: الزراعة			
٢٥ر٣	٢٥ر٤	٣٠ر٦	٣٦ر١
البرنامج الرئيسي ٢-٢: مصائد الأسماك			
٨٦ر٥	٨٨ر٧	٩٢ر٠	٩٥ر٠
البرنامج الرئيسي ٣-٢: الغابات			
الباب الثالث: برامج دعم التنمية			
٦٧ر٨	٧١ر٨	٧٦ر٨	٨٢ر٠
الباب الرابع: برنامج التعاون الفني			
٧٩ر٧	٧٧ر٣	٧٨ر٠	٨٠ر٠
الباب الخامس: الخدمات المعاونة			
١٧ر٨	١٥ر٦	١٧ر٠	١٨ر٠
الباب السادس: الخدمات المشتركة			
٠ر٦	٠ر٦	٠ر٨	١ر٥
الباب السابع: المصروفات غير المنظورة			
٥٦٨ر٨	٥٦٨ر٨	٥٩٧ر٢	٦٢٧ر٠
المجموع			

\* جميع الأرقام محسوبة على أساس سعر صرف الدولار = ٣٣٥ ليرة، وبمستوى تكاليف الفترة ١٩٩١-١٩٩٠.

٢٠ - وكما يتبين من هذه الأرقام، فإن استئناف النمو يسمح بما يلي:

(١) الاستمرار فى عملية تطبيق اللامركزية التى بدأت فى اواخر السبعينات، من خلال شبكة المكاتب القطرية، وضمان فعالية هذه المكاتب من، النواحي الفنية، ونواحي الدعم الادارى والامكانيات اللوجستية،

(ب) الاستجابة لدعوة المؤتمر، فى قراره رقم ٨٩/٩، بزيادة مستوى برنامج التعاون الفنى وزيادة نصيبه من الميزانية الكلية،

(ج) التوسع فى أعمال المنظمة الفنية والاقتصادية، مع الانحياز ايجابيا لمصلحة أنشطة مصايد الأسماك، والغابات، وذلك فى نطاق القدرات الاستيعابية للمصالح المعنية، وبالتالى تلبية الزيادة المحتملة فى اعباء أعمال الدعم الفنى للأعمال الميدانية، بما فى ذلك برمجة "أعمال التنسيق"،

(د) ضمان الرقابة المحكمة على التكاليف الادارية، وفى ذات الوقت تقديم خدمات كافية للبرنامج المطرد الاتساع، وضمان توفير أعمال الصيانة الضرورية، رغم أن الافتراض المتفائل بامكانية الابقاء على مصروفات أخرى فى الباب الأول على ماهى عليه، بل وحتى تخفيضها، قد يصبح افتراضا لايمكن تحقيقه نتيجة انضمام بلدان جديدة، مثلا، بما يرافق ذلك من احتياجات لغوية،

(هـ) اجراء معالجة، ولو متواضعة، للوضع الشاذ الخاص باعتماد "المصروفات غير المنظورة" الذىبقى بدون تغيير منذ الفترة ١٩٨٠-١٩٨١.

٢١ - ويدرك المدير العام أن هذا المستوى النظرى لمعدلات النمو قد يؤدي الى مناقشات مطولة، وغير ضرورية من وجهة نظره، مما قد يؤدي الى الحد من المداولات الجوهرية. وبناء على ذلك، يظهر الجدول التالى التطور المحتمل لنفس البنود كنسب مئوية من الميزانية الكلية، بافتراض عدم حدوث أى نمو، أو حدوث نمو ضئيل لا يذكر، خلال الفترات المالية التالية.

## النسب المئوية من الميزانية الكلية \*

الميزانية الاساسية ١٩٩١-١٩٩٠	الميزانية المقترحة ١٩٩٣-١٩٩٢	الميزانية المبدئية ١٩٩٥-١٩٩٤	الميزانية المبدئية ١٩٩٧-١٩٩٦
٧ر٤	٧ر٣	٧ر٢	٧ر٢
الباب الأول: السياسة العامة والتوجيه			
الباب الثاني: البرامج الفنية والاقتصادية			
٣٧ر٤	٣٧ر٢	٣٧ر٠	٣٦ر٦
البرنامج الرئيسي ١-٢: الزراعة			
٦ر٤	٦ر٤	٦ر٥	٦ر٥
البرنامج الرئيسي ٢-٢: مصائد الأسماك			
٤ر٤	٤ر٥	٤ر٦	٤ر٧
البرنامج الرئيسي ٣-٢: الغابات			
١٥ر٣	١٥ر٦	١٥ر٧	١٥ر٨
الباب الثالث: برامج دعم التنمية			
الباب الرابع: برنامج التعاون الفني			
١١ر٩	١٢ر٦	١٢ر٧	١٢ر٨
الباب الخامس: الخدمات المعاونة			
١٤ر٠	١٣ر٦	١٣ر٥	١٣ر٥
الباب السادس: الخدمات المشتركة			
٣ر١	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٨
الباب السابع: المصروفات غير المنظورة			
٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
المجموع			

\* باستثناء ارتفاع التكاليف

٢٢ - وليس من المستغرب أن تبين الأرقام الواردة اعلاه بصورة واضحة ضيق مجال المناورة في تلبية الرغبات المتزايدة، والمتضاربة في كثير من الأحيان، للدول الاعضاء.

٢٣ - ويأمل المدير العام كثيرا بأن تتفق آراء المؤتمر على جوهر الخطة، أى على التوجهات العامة الواردة فيها، بدلا من الدخول فى متاهات عقيمة بشأن الموارد، فى وقت لا يزيد فيه عن عدد أصابع اليد الواحدة عدد الحكومات القادرة على الالتزام بتعهدات للميزانية، هذا فى احسن الافتراضات. فعملية صياغة برنامج كل فترة مالية تالية لابد، من ان تستند الى الاطار المالى المباشر، وتحديد الاولويات بأقصى ما يمكن من الدقة، ووضع التنبؤات المستكملة للعوامل الخارجية.

## جيم - الصيغ المقبلة من الخطة

٢٤ - لا يود المدير العام أن يستبق ردود فعل المؤتمر تجاه محتويات الوثيقة الحالية، ومدى فائدتها المرجوة للدول الأعضاء في تيسير فهم التوجهات المستقبلية المحتملة، وآراء وقرارات الأجهزة الرئاسية بشأن السياسات المقبلة. ومع أن المنهج الذي اتبع في إعداد هذه الخطة قد توخى الاقتصاد الشديد في التكاليف، واعتمد كلية على الموارد الداخلية، فإن هذه العملية لم تتم دون تكاليف.

٢٥ - ويعرب المدير العام عن أمله من جديد في أن توفر هذه الوثيقة أساسا مفيدا لإجراء مناقشات صريحة وبناءة. وفي حالة رغبة الدول الأعضاء في مواصلة أسلوب إعداد الخطة متوسطة الأجل، فإن مفهوم الخطة متوسطة الأجل "المتعاقبة" يمكن أن يفسر بطريقتين يترتب عليهما خياران. ولا بد من دراسة هذين الخيارين مع الأخذ في الاعتبار التعديل والإيجاز المتوازيين في وثيقة برنامج العمل والميزانية، التي رافقت إصدار الصيغة الأولى من الخطة متوسطة الأجل.

### • الخيار الأول

٢٦ - يمكن تقديم ملحقات قصيرة لهذه الخطة تعرض على المؤتمر في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥. ويمكن أن تكون الملاحق على شكل ملخصات تبين التغييرات الرئيسية في الافتراضات المدرجة، بما في ذلك إسقاطات مستكملة للموارد، إذا ما رأى المؤتمر ذلك مفيدا. وعقب ذلك يعرض على الأجهزة الرئاسية خلال ١٩٩٧، صيغة منقحة بشكل كامل للخطة متوسطة الأجل، تغطي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣.

٢٧ - وتتجلى المزية المباشرة لهذا الخيار، بالطبع، في الاقتصاد في تكاليف إعداد الوثيقة، وإصدارها، ولربما أيضا في مناقشات الأجهزة الرئاسية للمنظمة في الدورات المعنية. وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن التصورات للمدى الطويل لا تتبدل كثيرا طول فترة سنتين. بيد أن أحد جوانب القصور الهامة في ذلك هو أنه لن يتاح للحكومات، بصورة مباشرة، في فترتين من كل ثلاث فترات مالية، الاطار الكامل للعوامل والتصورات في الأجل الطويل التي قد تؤثر على عمل المنظمة على مدى ست سنوات متعاقبة، والتي من المفيد النظر فيها جنبا إلى جنب مع مقترحات برنامج العمل والميزانية.

## • الخيار الثانى

٢٨ - يمكن تقديم صيغة منقحة من الخطة متوسطة الأجل للمؤتمر فى كل فترة مالية، على أساس تغطية تشمل فترة السنوات الست.

٢٩ - ومزايا هذا الخيار ومثالبه هى النقيض تماما لمزايا ومثالب الخيار الأول. اذ سيتاح للوفود الوضع الكلى للمقترحات للأجل القصير، والتصورات فى المدى الطويل على السواء، فى وثيقتين متكاملتين. ومن المؤكد ان هذا الأسلوب يزيد من تكاليف الاعداد الداخلى للوثائق ومعالجتها، بدون التقليل من عبء العمل الذى تتحمله الوفود.

٣٠ - ولئن كانت هناك خيارات اخرى أكثر تعقيدا يمكن النظر فيها، فان المدير العام يعرض الخيارين المذكورين اعلاه بعقل منفتح، نظرا لطحهما سبيلين محددتين وواضحين للعمل.

